



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب دراسة وصفية تحليلية.

إعداد
الطالب / أحمد محمد محمود الجوراني

إشراف

د. كرم محمد زرندح

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
النحو والصرف.

٢٠١٠ هـ - م ١٤٣١



هاتف داخلي: 1150

الجامعة الإسلامية - غزة
The Islamic University - Gaza

عمادة الدراسات العليا

ج س غ / 35

Ref 2010/04/27

Date التاريخ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة

الباحث/ أحمد محمد محمود الجوراني لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب / قسم اللغة العربية

وموضوعها:

"المسائل النحوية والصرفية في كتاب مجالس ثعلب - دراسة وصفية تحليلية"

وبعد المناقشة العلمية التي تمت اليوم الأربعاء 18 صفر 1431هـ، الموافق 03/02/2010م الساعة

العاشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. كرم محمد زنده مشرفاً ورئيساً

أ.د. محمود محمد العامودي مناقشاً داخلياً

د. عبدالهادي عبد الكريم برهوم مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية الآداب / قسم اللغة العربية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ، ،

عميد الدراسات العليا

د. زياد إبراهيم مقداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلْقٍ * اقْرَأْ وَرَبَّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَمَ بِالْقَلْمَ عَلَمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾^(١).

^١ - سورة العلق: ٩٦ / ١ - ٥.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص بحث

يتناول هذا البحث "المسائل النحوية والصرفية" في كتاب مجالس ثعلب دراسة وصفية تحليلية، وتظهر أهمية الدراسة في أنها تبين عالماً من علماء اللغة والنحو والصرف، رأس مدرسة الكوفة في عصره، فهي تقدم مسائل نحوية وصرفية غنية بالشرح والتفصيل ليستقيده من الدارسون، وقد اخترت البحث في هذا المجال لشدة حبي لعلمي النحو والصرف للذين أدهمها من أمنع وأجمل علوم العربية، وقد كان هدفي من البحث استخراج هذا الكنز المتاثر بين صفحات المجالس، والذي يمكن من خلاله التأكيد على مذهبه النحوي المعتمد كثيراً على السماع.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنّه يناسب هذه الدراسة في علوم اللغة، إذ استخدمه علماء العربية الأوائل في تناول مسائل اللغة.

وقد قسمت البحث إلى ستة فصول: وكان الفصل الأول في ترجمة ثعلب والتعريف بكتابه المجالس، أما الفصل الثاني فبدأته بتمهيد عن علم النحو، ومن ثم ذكر المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب، ويبحث الفصل الثالث في المنصوبات في كتاب مجالس ثعلب، وخصصت الفصل الرابع لدراسة المجرورات وملحقات أبواب النحو في كتاب مجالس ثعلب، ويشتمل الفصل الخامس على تمهيد في علم الصرف، ثم ذكرت مسائل الصرف في كتاب مجالس ثعلب، وخصصت الفصل السادس لدراسة المسائل الأخرى من نحو وصرف.

وقد توصلت إلى أنّ كتاب مجالس ثعلب مليء بالمسائل النحوية والصرفية المفيدة للدارسين، وأنّ ثعلباً عالم نحوي كوفي المذهب، ويعتمد على السماع والغريب في كلام العرب.

وختاماً أرجو من رب العرش العظيم أن أكون قد وفقت في بحثي هذا، وأن ينفع به الدارسين في اللغة العربية وغيرها.

Abstract

In the name of God the Merciful

This paper deals with issues of grammar and in the book of pure council fox descriptive analytical study . The importance of it is to show the world of linguists and grammar school head of kufa in his day. It issues provide a rich grammatical morphology and expounded for the benefit of scholars . I have chosen search in this area the intensity of my love for scientific grammar which I considered of the most interesting and beautiful Arab flag. My goal was to search and extract this treasure scattered across the pages between the boards which you confirm the doctrine grammar based so much on hearing .

I have been adopted in this research on the analytical descriptive approach because it fits in the study of linguists, it used by top Arab scholars to address issues of language . The research was divided into six chapters . The first one is in translation and definition of his book fox council .The second chapter fbdath informed as you boot and then said in the book almerfoat councils fox . Chapter three discusses in the book in mouncoabac fox boards. Chapter four devoted to the study alvslalraba elmejrurat doors and accessories , as in the book of councils fox . Chapter five includes the boot in morphology and drainage issues mentioned in the book of councils fox . The sixth chapter devoted to the study of some other slash and exchange .

To summarize the boards of the book is full of fox morphological and grammatical issues useful to scholars and the forbidden world of grammar. Kufi doctrine depends on the hearing and strange in the words of the Arabs.

In conclusion I hope the lord of the mighty throne that I have been successful in this research and benefit the students in the Arabic language and other .

Translated in the Translation Unit at the Islamic University



الإهداء

إلى والدي الحنون الغالي حفظه الله

إلى أمي الحبيبة الغالية حفظهما الله ورعاها

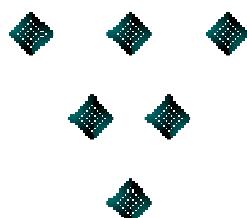
إلى أخي وأختي

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً

إلى طلبة العلم والمعرفة

إلى كل من علمني

أهدى هذا العمل



شکر و عرفان

بكل الحب والعرفان وأسمى آيات الشكر والامتنان
أتقدم من أستاذِي القدير

د. كرم محمد زرنديح

الذِي لَمْ يَبْخُلْ عَلَيَّ بِعِلْمِهِ وَجَهْدِهِ وَوقْتِهِ،
وَالذِي كَانَ لِي ناصِحًاً أَمِينًاً
وَأَفَاضَ عَلَيَّ مِنْ رِعَايَتِهِ وَحُبِّهِ.

فَجَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي وَعَنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ خَيْرًا
لِمَا لَهُ مِنْ أَيَادٍ بِيَضَاءٍ
فِي خَدْمَةِ الْعِلْمِ وَالْمُتَعَلِّمِينَ.

شكر وتقدير

أقدم شكري وتقديري لكل من :

الأخ عميد كلية الآداب / الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي .
الأخ عميد الدراسات العليا / الدكتور زياد مقداد .

والشكر والتقدير موصولان لأستاذِيَّ الكريمين :

الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي

والدكتور عبد الهادي عبد الكريم برهوم

لتقاضلهما بمناقشة بحثي هذا وإبداء رأيهما فيه ليزداد البحث
إشرافاً بما يبديانه من ملاحظات ، فلهما مني كل الشكر والتقدير ،
وبارك الله جهودهما.

والشكر والتقدير موصول لكل من :

رئيس قسم اللغة العربية/ الدكتور محمد شحادة تيم .

مشرف الدراسات العليا بكلية الآداب / الدكتور إبراهيم رجب
بخيث .

أساتذتي الكرام في كلية الآداب قسم اللغة العربية .

فبارك الله فيهم جميعاً وجزاهم الله خيراً وحفظهم ذخراً لهذه
الجامعة الغراء .

نظرة

لقد استوقفتني بعض الأقوال، وهي:

* "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، ثَانِي أَبْوَ الْعَبَّاسِ قَالَ، وَحَدَثَنِي أَبْنَ قَادِمٍ قَالَ: كَتَبَ فَلَانُ إِلَى الْمُؤْمِنِ كِتَابًا فِيهِ: ((وَهَذَا الْمَالُ مَا لَا مِنْ حَالِهِ كَذَّا)). فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْكَاتَنِي بِكِتَابٍ يُلْحِنُ فِي كَلَامِهِ؟ فَقَالَ: مَا لَحْنَتُ، وَمَا هُوَ إِلَّا صَوَابٌ.

قال ابن قادم: فدعاني المؤمنون، فلما أردت الدخول عليه قال لي: ما تقول لأمير المؤمنين إذا سألك؟ قال: قلت: أقول له: الوجه ما قال أمير المؤمنين، وهذا جائز^(١).

* وقول أبي العباس ثعلب:^(٢) "لَا يَصِحُّ الشِّعْرُ وَلَا الْغَرِيبُ وَلَا الْقُرْآنُ إِلَّا بِالنَّحْوِ. النَّحْوُ مِيزَانُ هَذَا كُلِّهِ". وَقَالَ: تَعَلَّمُوا النَّحْوَ فَإِنَّهُ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ".

^١ - مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٦م: ١٢ / ١.

^٢ - المصدر السابق: ٣١٠ / ١.

المقدمة:

الحمد لله العلي القدير، حمدًا لمن بيده زمام الأمور، يُصرّفها على النحو الذي يُريده. فهو الفعال لما يريد، إذا أراد أمراً فإنما يقول له كن: فيكون. تقدّست أسماؤه. وجلّت صفاته. وكانت أفعاله عيون الحكمة. وسلامًا على النبي العربي الأمي، أَفْصَحَ من نطق بالضاد: محمدٌ عبده ورسوله، وعلى آله وإخوانه من الرسل والأنبياء، مصابيح الهدى، وأعلام النجاة، ومن نحا نحوهم واقتدى بهداهم.

ولا يخفى علينا الهجمة الشرسة على الدين الإسلامي وعلى قرآنـه ولغته، فلا بد من وقفة جادة في وجه أعداء الأمة والدين.

ف كانت دراستي في مجال اللغة العربية لغة الدين الإسلامي، وكان عالمنا الجليل ثعلب أحد العلماء المدفعين عن هذه اللغة، وصاحب مؤلفات كثيرة، منها: كتاب المجالس، موضع هذه الدراسة، فقد تناولت مسائل النحو والصرف في هذا الكتاب، وصنفتها حسب أبواب النحو والصرف، وانتهيت إلى نتائج آمل من الله العزيز القدير أن تكون قد وفقت فيها، فإذا أخطأت بذلك من شيم البشر، وإذا وفقت بما ذلك إلا بتوفيق رب العالمين.

أولاً: أهمية الدراسة

الحمد لله ولِي المؤمنين والصلة والسلام على إمام المجاهدين وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد ..

يعد ثعلب أحد أئمة اللغة والأدب والنحو، وهو الرجل الثالث في مدرسة الكوفة، وقد تقييد بمنهج أستاذيه الكسائي^(١) والفراء^(٢)، حيث كان منهجهما يعتمد على المسموع من كلام العرب.

وقد كان - رحمة الله - صاحب جهد مميز في خدمة اللغة العربية، التي هي لغة القرآن الكريم، وكان له الفضل في تأسيس المدرسة الكوفية، وله آراء منتشرة في كتب النحاة، وتظهر أهمية الدراسة في كشفها عن هذا العالم الفذ من خلال عرض المسائل النحوية والصرفية في كتابه المجالس، وتوضيحها من خلال تدعيم هذه المسائل بكتب أخرى تحدثت عنها.

ثانياً: سبب اختيار الموضوع

منذ التحاقى بالجامعة الإسلامية في برنامج الماجستير وأنا أميل إلى دراسة علمي النحو والصرف، فقمت بالبحث عن موضوع مناسب للدراسة، وذلك بمساعدة الدكتور كرم محمد زرنديح، وتم اختياري لكتاب مجالس ثعلب؛ لاحتوائه على مسائل في النحو والصرف، ولحبى لهذين العلمين؛ بدأت البحث بعون من الله العلي العظيم.

١ - هو أبو الحسن علي بن حمزة، كان إمام النحو والقراءة في الكوفة، ومؤدب ولد الرشيد، توفي بالري سنة ثلاثة وثلاثين ومائة. انظر طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي(ت: ٣٨٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٣٠٢هـ - ١٢٧٣هـ ، والفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم، تحقيق: رضا، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م: ٧٢، ونرفة الآباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م: ٧٥ - ٦٧.

٢ - هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء، كان أعلم أهل الكوفة بالنحو، ميلاً إلى الاعتزال، متديلاً ورعاً، وكان مقامه في بغداد أكثر من الكوفة، أشهر مؤلفاته: معاني القرآن، توفي سنة سبع ومائتين. انظر طبقات الزبيدي، ١٣٣١ - ١٣٣٣هـ، انظر الفهرست: ٧٣، ونرفة الآباء: ٩٨ - ١٠٣، وإنما الرواية على أنباء النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القبطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ٧/٤ - ١٠.

ثالثاً: أهداف الدراسة

يهدف الباحث من خلال الدراسة إلى ما يأتي:

الهدف الأول: إبراز الجوانب النحوية والصرفية الواردة في كتاب مجالس ثعلب، والوقوف عليها وصفاً وتحليلاً.

الهدف الثاني: الكتاب جدير بالدراسة والبحث فيه.

الهدف الثالث: رفد المكتبة العربية وإمدادها ببحث يكشف ما هو مكنون في هذا الكتاب من درر في علمي النحو والصرف.

الهدف الرابع: التعرف على هذا العالم الجليل باعتباره رأس مدرسة الكوفة، وعالماً من علماء اللغة بشكل عام في النحو، والصرف بشكل خاص.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث

لقد واجهت بعض الصعوبات، والتي تم تذليلها بتوفيق من الله أولاً، ثم بتوجيهات وإرشادات مشرفي الفاضل جراه الله عني كل خير، ومن ثم بالصبر والمثابرة على البحث، ومساعدة الأهل ودعواهم لي بالرقي والتطور، ومن هذه الصعوبات:

١- فقدان العديد من المراجع الهامة واللازمة للبحث.

٢- الحصار الجائر على شعبنا.

٣- تداخل مسائل النحو مع بعضها بعضاً.

٤- تطرق ثعلب لمسائل النادرة والشاذة في النحو والصرف.

خامساً: الدراسات السابقة

لم أجد أي دراسة في هذا الموضوع، ولكن هناك دراسة مشابهة قرأت عنوانها على شبكة المعلومات الدولية ولم أقف عليها وهي:

أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو، إعداد: جمهور كريم الخامس؛ إشراف زهير غازي زاهد، (ماجستير)، جامعة الموصل ١٩٨٥، ٤٠٧ صفحة.

سادساً: منهج الدراسة

لقد استخدمت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته لموضوع الدراسة، فالوصف والتحليل من مناهج علماء العربية في تناول مسائل اللغة، فوصف مسائل النحو أو الصرف في مجالس ثعلب، ثم ربطها وتحليلها مع مسائل النحو والصرف في كتب العلماء الآخرين يوصلنا إلى نتائج مقنعة، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في ذلك.

سابعاً: خطة البحث

الفصل الأول: ثعلب وكتاب المجالس.

المبحث الأول:

ترجمة ثعلب.

اسميه ولقبه.

مولده ونشأته.

شيوخه.

لاميذه.

مكانته العلمية.

مؤلفاته.

وفاته.

المبحث الثاني:

المجالس والأمالي.

منهج ثعلب في كتاب المجالس.

الفصل الثاني: المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب

المبحث الأول: تمهيد في علم النحو.

المبحث الثاني: المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل الثالث: المنصوبات في كتاب مجالس ثعلب.

المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل الرابع: المجرورات في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: المجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل الخامس: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: تمهيد في علم الصرف.

المبحث الثاني: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

الفصل السادس: مسائل أخرى في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: مسائل أخرى في النحو في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: مسائل أخرى في الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

خاتمة البحث:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

ثالثاً: الفهارس الفنية.

الفصل الأول

ثعلب وكتابه المجالس

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ثعلب.

المبحث الثاني: مكانة المجالس.

المبحث الأول

ترجمة ثعلب

اسمها ولقبه:

هو أحمد بن يحيى بن يزيد النحوي^١، مولى بنى شيبان، المعروف بثعلب. فاق من تقدم من الكوفيين وأهل عصره في النحو واللغة والحديث ورواية الشعر^(٢).

مولده ونشأته:

يروى أبو العباس أنه شاهد أمير المؤمنين لما قدم من خرسان، في سنة أربع ومائتين، وخرج من باب الحديد، وهو يريد قصر الرصافة، والناس صفان إلى المصلي، فرفعه المأمون، وكانت سنه يومئذ أربع سنين^(٣).

وقال الزبيدي^(٤): "أبو بكر، قال: حدثني عمي قال: سمعت أحمد بن يحيى يقول: في سنة تسع ومائتين طلبت اللغة والعربية، وفي سنة ست عشرة ومائتين؛ ابتدأت النظر في حدود الفراء وسني ثمان^(٥) عشرة سنة، وبلغت خمساً وعشرين سنة وما بقي على مسألة للفراء إلا وأنا أحظّها وأحفظ موضعها من الكتاب، ولم يبق شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا وقد حفظه".

^١ - طبقات الزبيدي: ١٤١ بتصريف، وانظر الفهرست: ٨٠، ونرفة الألباء: ٢٢٨، ومعجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١٠٢٥ - ١٠٣، وإنباء الرواة: ١٧٣ / ١، ووفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٠٢، وبغية الوعاء في طبقات اللغوبين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ: ٣٩٦، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلى محمد الجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، دمشق، بدون تاريخ: ٤١٢ / ٢، والأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشارين، لخير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١ / ٢٦٧، ومعجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحال، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ: ٢٠٣ / ١.

^٢ - طبقات الزبيديين: ١٤٥ بتصريف، وانظر الفهرست: ٨٠.

^٣ - طبقات الزبيدي: ١٤٧، وانظر نرفة الألباء: ٢٢٩، وإنباء الرواة: ١ / ١٧٤، ووفيات الأعيان: ١ / ١٠٢ - ١٠٤.

^٤ - والصواب: ثمانى.

شيوخه:

لقد نبغ ثعلب في العديد من علوم اللغة، وطلب كل علم من أهله، وقد ذكر الزبيدي بعضهم، وهم:

١ - سلمة بن عاصم: وقد كان عالماً في النحو، وذكره ابن النديم في الفهرست، وذكره ابن الأباري في نزهة الأباء، وباقوت في معجم الأدباء، والقططي في إنباه الرواة، والسيوطى^(١) في بغية الوعاء، وفي المزهر.

٢ - محمد بن قادم: هو أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن قادم، أستاذ ثعلب، وذكر السيوطى أنه كان من أصحاب الفراء.

٣ - محمد بن حبيب: ويروي ثعلب أن ابن حبيب كان يُملُّ شعر حسان بن ثابت، فلما عرف موضع ثعلب قطع الإملاء .

٤ - محمد بن سلام الجمحى: هو محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحى، ولد محمد بن زياد مولى قدامة بن مظعون الجمحى، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين بالبصرة، وذكره القططي في إنباه الرواة، وذكره السيوطى في بغية الوعاء^(٢).

ويضيف ابن النديم على من سبق:

٥ - ابن الأعرابى: هو عبد الله محمد بن زياد الأعرابى. وقول أبي العباس ثعلب: شاهدت مجلس ابن الأعرابى وكان يحضره زهاء مائة إنسان. وكان يسأل ويقرأ عليه، فيجيب من غير كتاب.

قال ولزمه بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتاباً فقط. ومات في سنة إحدى وثلاثين ومائتين^(٣).

^١ - هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى، وكان أعلم أهل زمانه بعلم الحديث وفنونه، وأخبر عن نفسه أنه يحفظ مائتي ألف حديث، وله من الكتب: همع الهوامع، وبغية الوعاء، وتوفي سنة إحدى عشر وتسعمائة. انظر شنرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلى، (ت ١٠٩٦هـ)، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٥٤-٥١٨، ومعجم المؤلفين: ١٢٨/٥.

^٢ - طبقات الزبيدي: ١٣٧ - ١٤٠، ١٤٠ - ١٨٠، بتصريف، وانظر نزهة الأباء: ٢٢٨، ومعجم الأدباء: ١١٩/٥، وإنباه الرواة: ١/١٧٣، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢، وبغية الوعاء: ١/٣٩٦، والمزهر: ٤١٢/٢.

^٣ - الفهرست: ٧٤ - ٧٦، بتصرف، وانظر نزهة الأباء: ٢٢٨، وإنباه الرواة: ١/١٧٣، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢، وبغية الوعاء: ١/٣٩٦، والمزهر: ٤١٢/٢.

ويضيف ابن الأباري علماء آخرين هم:

٦ - علي بن المغيرة الأثرم: وذكره الققطني في إنباه الرواة، والسيوطني في بغية الوعاء.

٧ - الزبير بن بكار: وذكره الققطني في إنباه الرواة، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والسيوطني في المزهر.

١٠ - أبو الحسن أحمد بن إبراهيم ^(١).

وذكر صاحب إنباه الرواة علماء آخرين وهم:

١١ - إبراهيم بن المنذر الخزامي ^(٢).

وذكر عبد السلام هارون علماء آخرين، وهم:

١٢ - أبو ملحم محمد بن هشام الشيباني اللغوي.

١٣ - أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داود بن حمدون النديم.

١٤ - أبو الفضل العباس بن فرج الرياشي البصري ^(٣).

تلاميذه:

ذكر الزبيدي في كتابه الطبقات بعض تلاميذه ثعلب، وهم:

١ - أبو الحسن الأخفش: هو أبو الحسن علي بن سليمان ويعرف بالأخفش الصغير، وكان من أفضل علماء العربية، أخذ علمه عن ثعلب والمبرد ^(٤)، توفّي ببغداد سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وذكره الققطني في إنباه الرواة، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والسيوطني في بغية

٢ - هارون بن الحائك: لقد كان ضريراً، وكان يزن بميزان ثعلب في النحو،

وذكره ابن النديم في الفهرست.

^١ - نزهة الآباء: ٢٢٨ بتصرف، وانظر إنباه الرواة: ١٧٣ / ١، ووفيات الأعيان: ١٠٢ / ١، والمزهر: ٤١٢ / ٢.

^٢ - إنباه الرواة: ١٧٣ / ١ بتصرف، وانظر بغية الوعاء: ٣٩٦ / ١.

^٣ - مجالس ثعلب: ١٠ / ١ - ١١ بتصرف.

^٤ - هو أبو العباس محمد بن يزيد كان إمام أهل البصرة في زمانه، بل هو أعلم البصريين قاطبة، وكان فصيحاً مفوهاً إخبارياً ثقة، توفي سنة ست وثمانين ومائتين، في خلافة المعتصم بالله، ودفن في مقابر الكوفة. انظر طبقات الزبيدي: ١٠١ - ١١٠، والفهرست: ٦٤ - ٦٥، ونزهة الآباء: ٢١٧ - ٢٢٧.

٣- أبو موسى الحامض: هو أبو موسى بن سليمان، وكان بارعاً في اللغة وال نحو

على مذهب الكوفيين، وكان في اللغة أربع، وكان ضيق الصدر، سيء الخلق.

توفي في ذي الحجة سنة خمس وثلاثمائة، وأوصى بدفاته لابن فاتك المعتضدي
ضناً بها أن تصير إلى أحد غيره، وذكره ابن النديم في الفهرست.

٤- المعبدى: هو أحمد بن عبد الله المعبدى، وهو من ولد معبد بن العباس بن عبد

المطلب، وقد كان بارعاً في اللغة.

٥- ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، كان بصرياً كوفياً،

ويحفظ القولين، لكن ميله إلى مذهب البصرىين أكثر، وذكره ابن الأنبارى في نزهة الأباء. وقال أبو علي^(١): سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: كان أبو الحسن بن كيسان أئمَّاً من الشَّيْخِينَ، يعني ثعلباً والمبرد. توفي سنة تسع وتسعين ومائتين.

٦- أبو بكر بن الأنبارى: هو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الحسن

الأنبارى، قال أبو علي: كان يحفظ فيما ذكر ثلاثة ألف بيت، وكان ثقة دينًا صدوقاً، وكان أحفظَ من تقدمَ من الكوفيين. توفي في سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. وفي بعض النسخ: توفي في بغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة يوم الأضحى، وذكره ابن النديم في الفهرست، وابن الأنبارى في نزهة الأباء، والقطى في إنباه الرواة، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والسيوطى في المزهر.

٧- نبطويه: هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة بن

حبيب بن المهلب بن أبي صفرة العنكى الأزدي المعروف بنبطويه.

كان أديباً متقدناً في الأدب، وكان يروي الحديث، وكان ضعيفاً في النحو، توفي ببغداد سنة ثلاط وعشرين وثلاثمائة، وذكره ابن الأنبارى في نزهة الأباء، والسيوطى في بغية الوعاء^(٢).

^١- هو الحسن بن أحمد أبو علي الفارسي، كان إمام العربية في زمانه، مولده فارس، وأكثر إقامته في بغداد، وأشهر تلاميذه ابن جنى، وله في النحو مصنفات كثيرة، أكثرها مسائل مترفة، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر الفهرست: ٦٩، ونزهة الأباء: ٣١٧ - ٣١٥، ١١٦ - ١٥٤، ٤٩٦ / ١ - ٤٩٧.

^٢- طبقات الزبيدي: ١١٥ - ١١٦، ١٧٤ / ١، ١٨٣، ٢٦٤ - ٢٦٢، ٢٧١، وإنباه الرواة: ١، ووفيات الأعيان: ١ / ١، وبغية الوعاء: ١ / ٣٩٦، والمزهر: ٤١٣ / ٢.

ويضيف ابن النديم تلميذاً آخر، وهو:

٨- أبو عمر الزاهد: أما أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام اللغوي الزاهد، فكان من أكابر أهل اللغة، وكان يُعرف بغلام ثعلب. وكان المحدثون يوثقونه ويصدقونه.

وعن محمد بن العباس بن الفرات، قال: كان مولد أبي عمر سنة إحدى وستين ومائتين، وعن أبي الحسن محمد بن عبد الله بن رزق، قال: توفي أبو عمر الزاهد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

قال الخطيب: وال الصحيح أنه توفي في سنة خمس وأربعين وثلاثمائة، وذلك في خلافة المطیع لله تعالى، ودفن في الضفة التي تقابل قبر معروف الكرخي، وذكره ابن الأباري في نزهة الأباء، والقططي في إنباه الرواية، وابن خلكان في وفيات الأعيان، والسيوطی في بغية الوعاء^(١).

ويضيف ابن الأباري على من سبق من تلاميذ ثعلب:

٩- أبو عبد الله اليزيدي: هو أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد بن أبي محمد اليزيدي، فأخذ عن عمّه عبيد الله وعن أبي العباس ثعلب وأبي الفضل الرياشي، وكان راوية للأداب، وتوفي في سنة عشر وثلاثمائة، في خلافة المقتدر بالله تعالى.

١٠- ابن الخراز: هو أبو الحسن عبد الله بن محمد الخراز النحوي، أخذ عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، وعن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد وغيرهما. ولهم مصنفات كثيرة، منها: علوم القرآن، والمختصر في علوم اللغة، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، وغير ذلك. وتوفي في سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، في خلافة الراضي بالله تعالى.

١١- إبراهيم بن إسحاق بن بشير الحربي^(٢).

^١- الفهرست: ٨٢-٨٣ بتصريف، وانظر نزهة الأباء: ٢٧٦-٢٨٠، وإنباه الرواية: ١٧٤، ووفيات الأعيان: ١٠٢ / ١، وبغية الوعاء: ٣٩٦ / ١.

^٢- نزهة الأباء: ٢٣٣-٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٨، ٢٦٣، ٢٧٣، ٢٨٨-٢٩٠ بتصريف، وانظر إنباه الرواية: ١٧٤، ووفيات الأعيان: ١٠٢ / ١، وبغية الوعاء: ٣٩٦ / ١.

وذكر عبد السلام هارون تلميذ آخرين، وهم:

١٢ - داود بن الهيثم.

١٣ - محمد بن عبد الله بن موسى الكرماني.

١٤ - أبو بكر بن العباس بن عبد الله بن عثمان.

١٥ - محمد بن ولاد التميمي.

١٦ - محمد بن يعقوب بن ناصح الأصبهاني.

١٧ - أحمد بن الفضل بن شبانة.

١٨ - إبراهيم بن حمويه المروزي الحراني.

١٩ - محمد بن علي بن الحسين أبو طالب النحويّ، وكان يسمى بعلام ثعلب.

٢٠ - محمد بن عبد الرحمن النحوي^(١).

مكانته العلمية:

تصدر ثعلب مجالس التدريس وهو ابن خمس وعشرين سنة، وكان يحفظ الكثير من الغريب ورواية الشعر، ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين على ما ليس عليه أحد.

نقل الزبيدي آراء كثيرة - في طبقات النحويين - ومنها:

قال أبو علي: حدثي أبو بكر بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، قال: نظر أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في النحو وله ثمانية عشرة سنة، وصنف الكتب وله ثلاثة وعشرون سنة، وكان ثقةً صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني. وحدثي أبو بكر محمد بن القاسم أيضاً أن الرياشي سُئل حين انصرف من بغداد إلى البصرة عن علماء بغداد، فقال ما رأيت منهم أعلم من الغلام المنبرّ، يعني ثعلباً.

^١ - مجالس ثعلب: ١٢ / ١٣ - بتصريف.

وقال سمعتَ أَحْمَدَ بْنَ إِسْحَاقَ الْمَعْرُوفَ بَابِنِ الدُّورِ يَقُولُ: كُنْتُ أَرِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ الْأَعْرَابِيِّ يَشْكُرُ فِي الشَّيْءِ فَيَقُولُ: مَا عَنْكَ يَا أَبَا العَبَّاسَ فِي هَذَا؟ ثَقَةٌ بِغَزَارَةِ حِفْظِهِ. كَانَ أَبَا العَبَّاسَ ثَلْبٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدُ عَالِمٌ؛ قَدْ خَتَمَ بِهِمَا تَارِيْخُ الْأَدْبَارِ^(١).

ويقول ابن الأباري^(٢): "وقال أبو بكر بن محمد التارخي: أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَلْبٌ أَصْدَقُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ لِسَانًا، وَأَعْظَمُهُمْ شَانًا، وَأَبْعَدُهُمْ ذِكْرًا، وَأَرْفَعُهُمْ قَدْرًا، وَأَوْضَحُهُمْ عِلْمًا، وَأَرْفَعُهُمْ حِلْمًا، وَأَثْبَتُهُمْ حَفْظًا، وَأَوْفَرُهُمْ حَظًّا فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا".

وقال المبرد^(٣): أَعْلَمُ الْكَوْفَيْنِ ثَلْبٌ، فَذَكَرَ [لَهُ] الْفَرَاءَ، فَقَالَ: لَا يَعْشُرُهُ.

وقال عليّ بن جمعة بن زُهير: سمعت أبي يقول: لا يَرِدُ عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِالنَّحْوِ مِنْ أَبِي العَبَّاسِ ثَلْبِ.

ويقول القسطي^(٤): "قال بن عبد الملك التارخي: ثَلْبٌ فَارُوقُ النَّحْوَيْنِ وَالْمُعَايِرُ عَلَى الْلَّغْوَيْنِ مِنَ الْكَوْفَيْنِ وَالْبَصْرَيْنِ، أَصْدَقُهُمْ لِسَانًا، وَأَعْظَمُهُمْ شَانًا، وَأَبْعَدُهُمْ ذِكْرًا، وَأَرْفَعُهُمْ قَدْرًا، وَأَصْحَّهُمْ عِلْمًا، وَأَوْسَعُهُمْ حِلْمًا، وَأَثْبَتُهُمْ حَفْظًا، وَأَوْفَرُهُمْ حَظًّا فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا".

مما سبق ذكره من آراء العلماء يتضح ما كان لأبي العباس ثلثاً من مكانة علمية مرموقة، في نهضة النحو الكوفي وتطوره، وفي خدمة العلم والعلماء من بعده.

مؤلفاته:

لقد حفظ التاريخ لأبي العباس الكثير من المؤلفات في فنون العربية والقرآن، وقد رجعت إلى الفهرست، ومعجم الأدباء، وإنباء الرواية، ووفيات الأعيان، وبغيضة الوعاة، والأعلام، وغيرها فوجدت فيها المؤلفات الآتية:

لقد ذكر ابن النديم في الفهرست كتاباً منها: المصنون في النحو، وكتاب اختلاف النحوين، وكتاب معاني القرآن، وكتاب الموفق مختصر في النحو (كتاب ما يلحن فيه العامة)، وكتاب القراءات، وكتاب معاني الشعر، وكتاب التصغير، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب ما يجزى وما لا يجزى، وكتاب الشواذ، وكتاب الأمثال، وكتاب الإيمان والدواهي، وكتاب الوقف والابتداء، وكتاب استخراج الألفاظ

^١ - طبقات الزبيدي: ١٤٣-١٤١ بتصريف، وانظر معجم الأدباء: ٥/٧٠-١٠٩، إنماء الرواية: ١/١٧٩، ١٧٤، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢.

^٢ - نزهة الآباء: ٢٢٩-٢٣٠، وانظر إنماء الرواية: ١/١٧٧، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢.

^٣ - إنماء الرواية: ١/١٧٦-١٧٧.

من الأخبار، وكتاب الهجاء، وكتاب الأوسط، وكتاب غرائب القراءات، وكتاب المسائل، وكتاب حد النحو، و(كتاب الفصيح)، وكتاب المجالس.

كما ذكر ما ألف من شروح كبار الشعراء، مثل: الأعشى، والنابغتين، وطفيل، والطرماح وغيرهم^(١).

ويضيف ياقوت الحموي على ما سبق المؤلفات الآتية:

كتاب قواعد الشعر، وشرح ديوان زهير، وكتاب إعراب القرآن الكريم^(٢).

ويضيف البغدادي^(٣) على ما سبق المؤلفات الآتية:

ديوان عروة بن حزام، وديوان أعشى باهلة برواية ثعلب، وديوان رافع بن هريم اليربوعي^(٤).

وله من الكتب أيضاً مجموعة من المصنفات، وهي:

كتاب الأبيات السائرة، وشرح قصيدة كعب بن زهير، وشرح قصيدة لعمارة بن عقيل بن بلال بن جرير، وشرح لامية الشنفرى، وكتاب مجاز الكلام وتصاريفه، وكتاب النوادر^(٥).

وفاة ثعلب:

ذكر الزبيدي قول أبي بكر محمد بن يحيى الصولي: مات يوم السبت لعشر خلّون من جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين، ودفن في مقابر الشام.

وفي نفس السنة التي مات فيها ثعلب مات أبو الحسين القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ولـيـ الدولة، وأبو العباس أحمد بن محمد بن الفرات^(٦).

^١ - الفهرست: ١٨ بتصرف، وانظر معجم الأدباء: ١٤٣/٥، وإنية الرواية: ١٤٤ - ١٨٥ - ١٨٦، ووفيات الأعيان: ١/٢٠٣ - ١٠٤، وبغية الوعاة: ١/٣٩٧، والأعلام: ١/٢٦٧، ومعجم المؤلفين: ١/٢٠٣.

^٢ - معجم الأدباء: ١/٣٠٥ بتصرف، وانظر إنية الرواية: ١/١٨٦، ووفيات الأعيان: ١/١٠٤، والأعلام: ١/٢٦٧.

^٣ - هو عبد القادر بن عمر البغدادي، علامة بالأدب والتاريخ والأخبار، وأولع بالأسفار، فرحل إلى دمشق ومصر، وأشهر مؤلفاته: خزانة الأدب ولـب لباب لسان العرب، وشرح شواهد الشافية، وشرح شواهد معنى اللبيب، وغيرها، توفي سنة ثلاثة وسبعين وألف. انظر معجم المؤلفين: ٢٩٥/٥.

^٤ - خزانة الأدب ولـب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، المطبعة الميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ: ١/٩ - ١٠، ٩١، ٢/٢٧٨ بتصرف.

^٥ - ذكره محقق المجالس عبد السلام هارون: ١/١٨ - ٢٢ بتصرف.

^٦ - طبقات الزبيدي: ١٤٩ - ١٥٠ بتصرف، وانظر الفهرست: ٨١، ونزهة الألباء: ٢٣٢، ومعجم الأدباء: ١٠٦ - ١٠٣/٥، وإنية الرواية: ١/١٧٩، ووفيات الأعيان: ١/٤ - ١٠٤.

ويوضح ابن الأنباري أنه توفي في خلافة المكتفي أبي محمد عليّ بن المعتصم^(١).

ويضيف ياقوت أنه أصيب في أواخر أيامه بصمم فصدمته فرس وسقط، توفي على إثرها^(٢).

^١ - نزهة الألبياء: ٢٣٣ بتصرف.

^٢ - معجم الأدباء: ١ / ٣٠٥ بتصرف، وانظر إنبار الرواية: ١ / ١٨٥ ، وبغية الوعاة: ١ / ٣٩٧ ، والأعلام: ١ / ٢٦٧ .

المبحث الثاني

مكانة المجالس

أولاً: المجالس والأمالي:

يقول عبد السلام هارون:^(١) "أرى أن هناك فرقاً دقيقاً بين هذين اللفظين في أصل استعمالهما، وكل منها مظهر لما كان يدور من تدوين لأقوال العلماء والمتصردين للتعليم. أما الأمالي فكان ي مليها الشيخ أو من ينبيه عنه بحضرته فيتلقها الطلاب بالتقيد في دفاترهم.

وفي هذا يكون الشيخ قد أعدَ ما ي مليه، أو يلقى إلى الطلبة ما يشاء من تلقاء نفسه. وأما المجالس فتختلف عن تلك بأنها تسجيل كاملٌ لما كان يحدث في مجالس العلماء، وفيها يلقى الشيخ ما يشاء من تلقاء نفسه، وفيها كذلك يُسألُ الشيخ فيجيب. فيدُون كل ذلك فيما يسمى مجلساً. وكثيراً ما يعثر القارئ في مجالس ثعلب هذه على ذاك المظهر العلمي الجليل، الذي يحاول ثعلب فيه أن يتقبل الأسئلة من طلابه فيجيب الجواب السديد أحياناً، وحينما يتزدد، وحينما يقول لا أدرى. كما أن رواة المجالس يعنون كذلك بإثباتات سائر ما يحدث في المجلس مما له صلة بأداء النص.

ونحن حين نقص آثار العلماء لنسطرين مثل هدا الكتاب في منهجه وفنه لا نجد له شبيهاً، حتى ما سمي باسم ((المجالس)) وسرده صاحب كشف الظنون لا تجد فيه ما يوحي بقليل أو كثير إلى هذه الطريقة التعليمية.

وأما الأمالي فهي كثيرة جداً، وبمراجعة كشف الظنون يلقى القارئ أمشاجاً^(٢) من الكتب المؤلفة في ذلك، من كتب اللغة والأدب والحديث والفقه وغيرها من العلوم. وأشهرها أمال الزجاجي، والقالي، وابن الشجري، والمرتضى. وقد طبعت جميع هذه الأمالي السالفة الذكر.^(٣)

ثانياً: منهج ثعلب في كتاب المجالس:

لقد لاحظت من خلال هذا البحث أنَّ ثعلباً كان يقول: قال الكسائي، أو قال الفراء، مما يوضح التزامه مذهبهما. ويتحدث الزبيدي في كتابه طبقات عن منهج ثعلب، فيقول:^(٤) "وقال الأوارجيَّ الكاتب: حدثني العَجَوْزِيَّ قال: كان ثعلب من الحفظ

^١ - مجالس ثعلب: ٢٣ / ١ - ٢٤.

^٢ - تعني أخلاط.

^٣ - طبقات الزبيدي: ١٤١، وانظر إنباه الرواة: ١ / ١٧٩.

والعلم، وصدق اللّهجة والمعرفة بالغريب، ورواية الشعر القديم، ومعرفة النحو على مذهب الكوفيين؛ على ما ليس عليه أحد، وكان يدرس كتب الفراء وكتب الكسائي درساً.

ولم يكن يعلم مذهب البصريين، ولا مستخرجاً للقياس، ولا مطالباً له؛ وكان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سُئلَ عن الحجة والحقيقة في ذلك لم يغرق في النظر".

الفصل الثاني

المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: تمهيد في علم النحو.

المبحث الثاني: المرفوعات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

تمهيد:

تعريف النحو:

لغة: هو إعراب الكلام العربي. **والنحو:** القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسمًا، نحاء ينحوه وينحاه نحوًا وانتهاء، ونحوُ العربية منه ، وهو في الأصل مصدر شائع أي نَحَوْتُ نَحْوًا كقولك قَصَدْتُ قَصْدًا، ثم خُص به انتهاء هذا القبيل من العلم، والجمع أَنْحَاء ونُحُوٌ؛ وابن السكيت^(١): نَحَا نَحْوَه إِذَا قَصَدَه، وَنَحَا الشَّيْءَ يَنْهَا وَيَنْحُوَه إِذَا حَرَفَه، ومنه سمي النَّحْوِيُّ لِأَنَّه يُحِرِّفُ الْكَلَامَ إِلَى وِجْهِ الْإِعْرَابِ. ورجل ناح من قوم نُحَاةٍ: نَحْوِيُّ، وكأنَّ هذا إنما هو على النسب كقولك تامرٌ ولا بنٌ. وجمع النَّحْيِي أَنْحَاء ونُحْيٌ ونُحَاةٌ؛ عن سيبويه^(٢). والنَّحْيُ أَيْضًا، وَنَحَى الشَّيْءَ يَنْحَاهُ نَحْيًا وَنَحَّاهَ فَنَتَحَّى: أَزَالَه^(٣).

اصطلاحًا: ويعرفه ابن جني^(٤) فيقول: "هو انتهاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب وغيره؛ كالثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطلق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شد بعضهم عنها رُدَّ به إلَيْها".

تعريف اللحن:

هو ترك الصواب في القراءة والتشديد ونحو ذلك، لحن يلحن لحنًا ولحنًا ولحنوناً، ورجل لاحن ولحانة ولحننة: يخطئ، وفي المحكم: كثير اللحن. ولحننه: نسبة إلى اللحن. ولحن في كلامه أي أخطأ. ولحن القول: أفهمه إيه، فلحن له لحنًا:

^١ - هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكري، وتوفي في سنة أربع وأربعين ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٢٠٢ - ٢٠٤، ونزة الأباء: ١٧٨١ - ١٨٠، وبغية الوعاء: ٥٠٧/١٥٩ - ٥٠٩، وشذرات الذهب: ١٠٦/٢.

^٢ - هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قبير، تلميذ الخليل بن أحمد، وإمام النحو، وصاحب((الكتاب)), أول كتاب جامع في النحو على الإطلاق، مات بالأهواز، وقيل بشيراز، وهو ابن ثلات وثلاثين سنة، توفي سنة ثمانين ومائة. انظر طبقات الزبيدي: ٦٦ - ٧٢، وال فهيست: ٥٧، ونزة الأباء: ٦٠ - ٦٦.

^٣ - لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسن، وهاشم محمد الشاذلي، طبعة جديدة، بدون تاريخ: (نحا) بتصرف.

^٤ - هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان إمام النحو واللغة والأدب في القرن الرابع. أبوه مملوك رومي، مولده الموصلي، ووفاته في بغداد، سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر بالله تعالى. انظر الفهرست: ٩٥، ونزة الأباء: ٣٣٤ - ٣٣٢.

^٥ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ: ٣٤/١.

فهمه. ولحنه عن لحناً؛ عن كراع؛ فهمه؛ قال ابن سيده: وهي قليلة، والأول أعرف.
ورجل لحنٌ: عارفٌ بعواقب الكلام ظريفٌ. يقال: لحنَ فلانٌ في كلامه إذا مال عن
صحيح المنطق، وأراد أن بعضكم يكون أعرف بالحجّة وأفطن لها من غيره. وللحنُ،
بفتح الحاء: الفطنة، وهو بتسكين الحاء وهو الخطأ في الكلام. ولحنٌ إِلَيْهِ يلْحَنُ لَحْنًا
أي نواهٍ ومالٍ إِلَيْهِ. قال ابن بري وغيره: للحن ستة معانٌ: الخطأ في الإعراب واللغة
والغناءُ والفطنةُ والتّعريضُ والمعنى، فاللحنُ الذي هو الخطأ في الإعراب يقال منه
لحنٌ في كلامه، بفتح الحاء، يلْحَنُ لَحْنًا، فهو لَحَانٌ ولَحَانةٌ^(١).

١ - اللسان: (لحن) بتصرف.

المرفوعات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

١- مسألة: القول في الأسماء الستة.

"ويقال: هذا أباك، وهذا أباك، وهذا أبوك، ثلات لغات، فمن قال: أباك قال: هذان أباك، أب وأبان. ويجوز فيه أبوان. ومن قال: أباك وأباك فتثنитеهما واحدة: أبوان. وأنشد:

١- سوئي أباك الأدنتي وأنَّ مُحَمَّداً^(١). علَّا كُلَّ عَالٍ يَا بْنَ عَمٍّ مُحَمَّداً^(٢).
(الطوبل)

قال أبو العباس ثعلب: ^(٣) "الفراء يقول: من أتمَّ الأب قال هذا أبوك فأضاف إلى نفسه قال: هذا أبي، خفيف. قال: والقياس قول العرب: هذا أبوك وهذا أبيّ - فاعلم - ثقيل؛ وهو الاختيار. وأنشد:

٢- فَلَا وَأَبِيَّ لَا آتَيْتَكَ حَتَّى
يُنَسَّى الْوَالِدُ الصَّبُّ الْحَيَّنَ^(٤).
(الوافر)

ويرى سيبويه أنها تضاف إلى المعرفة، نحو قوله: هذا أخوك، ومررت بأبيك، فعرفت بالكاف التي أضيفت لها، لأنَّ الكاف يراد بها الشيءُ بعينه دون سائر أمنته ^(٥).

يقول سيبويه: ^(٦) "أمَّا ما لا يتغيَّر فَأَبٌ وَأَخٌ وَنَحْوَهُمَا، تقول: هذا أبوك وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، لأنَّ العرب لمَّا ردَّته في الإضافة إلى الأصل والقياس تركتُه على حاله في التسمية كما تركته في التثنية على حاله. وذلك قوله: أبوان في رجل اسمه أب".

^١- البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٠٠ / ٢، وفي اللسان: (أبي).

^٢- مجالس ثعلب: ٤٠٠ / ٢.

^٣- المصدر السابق: ٤٧٦ / ٢.

^٤- البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٧٦ / ٢، وفي الخزانة: ٢٧٣ / ٢.

^٥- انظر الكتاب، لسيبوه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،

البيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م: ٢ / ٥.

^٦- المصدر السابق: ٤١٢ / ٣.

وذكر ابن الأباري رأي الكوفيين أنَّ الأسماء الستة المُعْتَلَةَ، وهي: أُبُوكَ، وأخُوكَ، وحَمُوكَ، وهُنُوكَ، وذو مال فهي مُعرَبةٌ من مكانيـن.

واحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن هذه الحركات -التي هي الضمة والفتحة والكسرة- تكون علامة للإعراب في حالة الإفراد، كقولنا: هذا أَبُوكَ، ورأيـتُ أَبَا لك، ومررت بـأَبِوكَ، والأصل فيه أَبُوكَ، فاستقلوا الإعراب على الواو، فأوَقْعُوهُ على الباء وأسقطوا الواو؛ فأصبحت الحركات علامات للإعراب. فإذا أضفت، تقول: هذا أُبُوكَ، ورأيـتُ أَبَاكَ، ومررت بـأَبِيكَ، فالإضافة طارئة على الإفراد فبقيـت الضمة والفتحة والكسرة على ما كانت عليه في حال الإفراد فهي علامة للإعراب في حاليـني الإفراد والإضافة.

وأما الجواب عن الكوفيـن: فأمـا كلامـهم فهو فاسـد؛ لأنـ حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء، ولأنـ اللام التي هي الواو من ((أبو)) لما حذـفت صارت العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونـها آخر الكلـمة، فـكانتـ الحركـاتـ التيـ عـلـيـهاـ حـرـكـاتـ إـعـرابـ، وـأـمـاـ فيـ حـالـ إـضـافـةـ حـرـفـ إـعـرابـ هوـ حـرـفـ العـلـةـ، فـرـدـواـ اللـامـ فيـ حـالـ إـضـافـةـ، فـأـصـبـحـتـ اللـامـ وـهـيـ حـرـفـ عـلـةـ عـلـامـةـ لـلـإـعـرابـ؛ لـأـنـهـ لاـ يـجـوزـ دـخـولـ عـلـامـةـ إـعـرابـ فـيـ حـشـوـ الكلـمـةـ.

واما قولـهمـ: إنـ الحـرـكـةـ التـيـ تـكـونـ إـعـرابـاـ لـلـمـفـرـدـ هـيـ بـعـيـنـهـاـ كـإـعـرابـ فـيـ حـالـ إـضـافـةـ، فـلـاـ يـقـاسـ عـلـيـهـ.

وذهب البصريـونـ إلىـ أنـ الأـسـمـاءـ الـسـتـةـ مـعـرـبـةـ مـنـ مـكـانـ وـاـحـدـ، وـالـواـوـ وـالـأـلـفـ وـالـبـاءـ هـيـ حـرـوفـ إـعـرابـ. وـإـلـيـهـ ذـهـبـ أـبـوـ الحـسـنـ الـأـخـفـشـ⁽¹⁾ـ فـيـ أـحـدـ القـوـلـيـنـ. وـذـهـبـ فـيـ القـوـلـ الثـانـيـ إـلـىـ أـنـهـ لـيـسـ بـحـرـوفـ إـعـرابـ، وـلـكـنـهاـ دـلـائـلـ إـعـرابـ، كـالـواـوـ وـالـأـلـفـ وـالـبـاءـ فـيـ النـثـنـيـةـ وـالـجـمـعـ، وـلـيـسـ بـلـامـ الفـعـلـ. وـذـهـبـ عـلـيـ بـنـ عـيـسـيـ الرـبـيعـيـ إـلـىـ أـنـهـ كـانـتـ مـرـفـوعـةـ فـيـهـاـ نـقـلـ بـلـاـ قـلـبـ، وـإـذـاـ كـانـتـ مـنـصـوبـةـ فـيـهـاـ قـلـبـ بـلـاـ نـقـلـ، وـإـذـاـ كـانـتـ مـجـرـورـةـ فـيـهـاـ نـقـلـ وـقـلـبـ.

وذهب أـبـوـ عـثـمـانـ الـماـزـنـيـ⁽²⁾ـ إـلـىـ أـنـ الـبـاءـ حـرـفـ إـعـرابـ، وـإـنـمـاـ الـواـوـ وـالـأـلـفـ وـالـبـاءـ نـشـأـتـ عـنـ إـشـبـاعـ الـحـرـكـاتـ.

¹ - هو أبو الحسن سعيد بن مسدة الماجاشعي البلخي، ويعرف بالأخفش الأوسط، أخذ العربية عن سيبويه، وزاد بحر الخب في العروض، وتوفي سنة خمس عشرة ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٧٢ - ٧٤، والফهرست: ٥٨، ونـزـهـةـ الـأـلـيـاءـ: ١٣٣؛ وـشـذـراتـ الـذـهـبـ: ٢/٣٦، وـبـيـنـةـ الـوـعـاءـ: ١/٥٠، ٥٩١ - ٥٩١.

² - هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، كان إماماً في العربية، متسعـاً في الرواية، متمكـناً من فنـ المنـاظـرةـ، ولهـ فيـ النـحـوـ وـالـصـرـفـ تـصـانـيفـ، تـوـفـيـ سـنـةـ تـسـعـ وـأـرـبعـينـ وـمـائـيـنـ بـالـبـصـرـةـ، وـقـيـلـ سـنـةـ سـتـ وـثـلـاثـيـنـ وـمـائـيـنـ. انـظـرـ طـبـقـاتـ الـزـبـيـديـ: ٨٧ - ٩٣، ٦٣ - ٦٢، وـنـزـهـةـ الـأـلـيـاءـ: ١٨٢ - ١٨٧.

وقد حكي عن بعض العرب أنه يُقال: هذا أباك، ورأيتُ أباك، ومررتُ بأباك،
بدون ذكر الواو أو الألف أو الباء.

وقد حكي عن بعض العرب أنهم قالوا: هذا أباك، ورأيتُ أباك، ومررتُ بأباك
- بالألف في حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسمًا مقصوراً، كقول الشاعر:

٣- إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَيْتَاهَا^(١).
(مشطور الرجز)

وأما حجة البصريين فقالوا: إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد؛ لأن الإعراب
إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس.
ولا حاجة لأن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر.
وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب، فهذا
القول فاسد؛ لأن هذه الحروف آخر الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب فيها.
وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب وإنما الواو والألف والباء نشأت
عن إشباع الحركات، فقال: لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب
والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب، فدل على أن الباء
حرف إعراب، والحركات التي عليها حركات إعراب.

١- البيتان لرؤبة بن العجاج، في مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، وبنسبهما محقق الانصاف: ١٨/١، لأبي النجم الفضل بن قادمة العجي، وفي شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتتبلي، القاهرة، بدون تاريخ / ١٥٣، وأوضح المسالك إلى أفيقة ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنباري المصري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م: ٤٤، وشرح ابن عقيل على أفيقة ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م: ١/٥١، وهم الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م: ١/١٢٨، والخزانة: ٣٣٧/٣.

وهذا القول ظاهره فاسد؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، وفي غيره لا يجوز ذلك بالإجماع، والحركات التي على الباء ليست للإعراب^(١).

٢ - مسألة: القول في (نـو) بمعنى صاحب أم بمعنى هذا.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) قال بعضهم لسيبويه: كيف تتشدّد:

٤ - يَا صَاحِبِيَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ
وَالرَّحْلِ ذِي الْأَقْتَابِ وَالْجُلْسِ^(٣).
(الكامل)

قال: فرفع. قال: فقلت له: فأيشٌ تصنُّع بقوله: ((والرَّحْل))؟ قال: من ذا أَفْرُ.
وصعد في الدرجة.

قال: الشّعرُ معناه يا صاحب العنْسِ الضَّامِرِ وَالرَّحْلِ. فقال:

يَا صَاحِبِيَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ
...

"وقال: إنّما أخطأ سيبويه في هذا البيت، فأنشده بالرّفع وهو على الخفض:

يَا صَاحِبِيَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ
...

^١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين: البصريين، والковفين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأباري النحوي (ت: ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الإنصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م: ٣٣-١٧/١، بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م: ٨٨-٩٥، وشرح المفصل: ١/٥١-٥٥، والكافية في النحو، لجمال الدين أبي عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٤١٥هـ - ١٩٩٥م: ٢٧-٢٩، وأوضاع المسالك: ١/٣٩-٤٦، وشنور الذهب: ٥٧-٥٩، وشرح ابن عقيل: ١/٤٣-٤٥، وهمع الهوامع: ١/١٢٢-١٣٢.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/٢٧٥.

^٣ - البيت في الكتاب: ٢/١٩٠، لخزز بن لوذان السدوسي، والرواية فيه: والرَّحْلُ وَالْأَنْسَاعُ وَالْجُلْسُ، ورواه المبرد في المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عصيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م: ٤/٢٢٣، برواية: والرَّحْلُ وَالْأَقْتَابُ وَالْجُلْسُ، والأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفطلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م: ٣٣٩/١، والخصائص: ٣/٣٠٢، وشرح المفصل: ٢/٨، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ: ٢٩٣، والخزانة: ٣٠٢/١.

لأنه ذهب بهذا مذهب هذا، وذو يذهب مذهب((هذا)) ومذهب((صاحب))، فهي هنا في معنى صاحب؛ لأنَّه قال يا صاحب العنْسِ الضَّامِرِ والرَّحْلِ والأقتابِ والحلْسِ. وخطاً أن يكون يا هذا العنْسُ الضَّامِرُ^(١).

ذكر سيبويه بيت الشعر برفع الكلمة ((الضَّامِر)) على اعتبار أنَّ ((ذا)) جاءت بمعنى هذا، وإنَّ رفع وصف المنادي بالرغم من وجود مضاف بعده وهي الكلمة ((العنْس)), ولكنها مضافة إضافة غير محضة. وقد خالفه ثعلب في أن ((ذا)) جاءت بمعنى صاحب، والذي يدل على ذلك أنه جاء بعدها الكلمة ((العنْس)) بدل من الضَّامِر، وهي مجرورة فحق الضَّامِر الخفظ؛ لأنَّه مضاف إلى ((ذا)) التي بمعنى صاحب، فيأتي بعدها مضاف إليه، وثعلب لا يرى صحة لرواية سيبويه بالخوض لكلمة ((الضَّامِر))^(٢). وأورد ابن هشام^(٣) الكلمة ((الضَّامِر)) بالرفع والنصب^(٤).

٣ - مسألة: القول في علامة إعراب ((كلاهما)) بالحركات أم بالحروف.

وأنسد:

٥- أَرَجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَرِيضاً
أَمْ هَكَذَا بَيْنَهُمَا تَعْرِيضاً
كِلاهُمَا أُجِيدُ مُسْتَرِيضاً^(٥).
(الرجز)

^١- مجالس ثعلب: ٤٤٥ / ٢، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٨٩ / ١، وقطر الندى: ٥٩، وأوضح المسالك: ١ / ٣٩ - ٤٠، وشذور الذهب: ٥٤ - ٥٥، وشرح ابن عقيل: ٤٣ / ١، ٤٥ - ٤٣، ٥٤، وهو مع الهوامع: ١ / ١٢٣ .

^٢- الكتاب: ٢ / ١٩٠، بتصرف، وانظر المقصوب: ٤ / ٢٢٣، ٢٢٣، وشرح المفصل: ٨ / ٢ .

^٣- هو أبو محمد عبد الله جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، كان من أهل العلم، ومن أعيان فقهاء الديار المصرية، توفي سنة إحدى وستين وسبعيناً. انظر شذرات الذهب: ٧ / ٢٨٥ - ٢٨٦ .

^٤- انظر قطر الندى: ٢٩٤ - ٢٩٣ .

^٥- الأبيات منسوبة في مجالس ثعلب: ١ / ٥٨، للأغلب العجمي، وفي اللسان: (قرض، روض)، لحميد الأرقط .

قال: رفع ((كلاهما)) وهو في موضع نصب، وكلا يرفع في موضع النصب.
والبصريون يقولون: رفع كلا برجوع الهاء^(١).

ويرى ثعلب أن ((كلا)) في موضع نصب للفعل أجيده، ولكن البصريين يرعنها.

وفي حين يرى سيبويه أن كلّهم يجوز فيها أن تبني على ما قبلها، وهذا ضعيف؛ لأنّه جائز الابتداء بها، وأن ((كليهما)) تجري مجرّى كلّهم. ويجوز إضافة كلا إلى ظاهر أو ضمير، كقولنا: رأيْتُ كلا أخوَيكَ، ومررتُ بِكليهما^(٢).

وسألتُ الخليل^(٣) عن كلا فرأى أن لا مفرد لها؛ ولهذا ألحقت بالمعنى أبداً^(٤).
ذهب الكوفيون إلى أن ((كلا)) فيها تثنية لفظية ومعنوية، ودليلهم أن بعض كلام العرب المنقول عنهم في الشعر، أما القياس أنها تقلب الألف إلى ياء في حالي النصب والجر إذا أضيفت إلى المضمر، مثل: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما.

وهو خلاف الألف في كلمتي ((عصا ورحا)), فالألف فيها أصلية ولا تتغير.
وذهب البصريون إلى أن فيها إفراداً لفظياً وتثنية معنوية، والألف فيها كعصا ورحا، ودليلهم أن الضمير تارة يُرددُ إليهما مفرداً حملًا على اللفظ وتارة يُرددُ إليهما مثني حملًا على المعنى، فرددُ الضمير مفرداً حملًا على اللفظ، قوله تعالى: ﴿كُلْتَا الْجَتَّيْنِ أَتَتْ أُكَلَّهَا﴾^(٥) فقال آتت ولم يقل آتنا. وأما ردُ الضمير حملًا على المعنى فقد حكي كثيراً عن العرب قولهم: كلاهُما قائمانِ. والذي يدل على أنها ليست للتثنية أنها إذا أضيفت إلى المظاهر لا تقلب في حالي النصب والجر، تقول: رأيت كلا الرجلين، ومررت بـكلا الرجلين^(٦).

ويرى ابن هشام أن ((كلا)) إذا أضيفت إلى الظاهر كان إعرابها بحركات مقدرة على الألف كالاسم المقصور في جميع الحالات ((الرفع والنصب والجر))^(٧).

١ - مجالس ثعلب: ٥٨ / ١ .

٢ - انظر الكتاب: ١١٦ / ٢ ، وشنور الذهب: ٧٥ - ٧٤ .

٣ - هو أبو عبد الرحمن، وكان ذكياً فطلاً وشاعراً، أستاذ سيبويه وشيخ العربية والنحو والعروض وصاحب العين، وهو أول معجم لغوي، ابتكر علم العروض، توفي سنة خمس وسبعين ومانة، وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر طبقات الزبيدي: ٤٧ - ٥١ ، والقهرست: ٤٨ ، ونذرية الآباء: ٤٥ - ٤٨ .

٤ - انظر الكتاب: ٤١٣ / ٣ .

٥ - سورة الكهف: ٣٣ / ١٨ .

٦ - الإنصاف: ٤٣٩ / ٢ - ٤٣٩ / ٤ بتصريف، وانظر شرح ابن عقيل: ١ / ٥٥ - ٥٧ .

٧ - انظر قطر الندى: ٦٤ .

و عند إضافة كلا يجب توافر مجموعة من الشروط هي:
أولاً: التعريف، وهو خلاف للكوفيين.

ثانياً: أن تدل على اثنين.

ثالثاً: أن تكون مضافة لكلمة واحدة فلا يجوز كلا زيد وعمرٍ^(١).

٤ - مسألة (أولى): القول في ملحق جمع المذكر السالم «عليين».

"﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيْنَا وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنَا﴾"^(٢) قال : كل جمع لا عدد له يجمع بالواو والنون، يعني مجھول الواحد^(٣).

ويرى سيبويه أنَّ العرب إذا جمعت بالواو والنون كسروا الحرف الأول وغيروا الاسم. مثل: سُنُونَ وَقُلُونَ وَبُنُونَ وَمُؤْنَونَ، وغير أوله لأنَّ الحق شيئاً ليس هو بالأصل للمؤنث ولا يلحق شيئاً فيه الهاء وليس على حرفين، وبعضهم يقول: هُنُونَ وَمَنُونَ وَبَنُونَ، والبعض يقول: قُلُونَ.

وسأل سيبويه الخليل عن قول العرب: أَرْضٌ وأَرَضَاتٌ، فقال: لما كانت مؤنثة وجمعت بالباء تقلّت كما تقلّت طَلَحَاتٌ وصَفَحَاتٌ، وقد شبهت بالسنين ولأنَّ الجمع بالباء أقل والجمع بالواو والنون أعمٌ.

وسأله في جمع أرضون وأهلون، فقال: إنها لاماً كانت تدخلها الباء أرادوا أن يجمعوها بالواو والنون وجمعت بالباء، وأهل ذكر لا تدخله الباء ولا تغيّره الواو والنون.

وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه باء التأنيث بالباء كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنَّه مؤنث مثله، كقولهم: عُرُسَاتٌ وأَرَضَاتٌ^(٤).

١ - انظر أوضح المسالك: ١١٧ / ٣، ١١٩، وهمي الهوامع: ١٣٦ / ١ - ١٣٨ .

٢ - سورة المطففين: ٨٣ / ١٨ - ١٩ .

٣ - مجالس ثعلب: ٢٠ / ١ .

٤ - الكتاب: ٥٩٨ / ٣ - ٦٠٠ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٥ / ١١ - ١٣ ، والإنصاف: ١ / ٤٠ - ٤٤ .

يقول العكري: ^(١) "إِنَّهُ جَمْعٌ عَلَيْ وَهُوَ الْمَلَكُ، وَقِيلَ أَسْمُ مَكَانٍ مَرْتَجِلٌ كِعْشَرِينَ".

ويرى ابن الحاجب ^(٢) أنَّها من الملحقات بجمع المذكر السالم وعليّون هو اسم لديوان الخير، وعلى هذا فإنَّه غير شاذ؛ لأنَّه يكون علمًا منقولاً عن جمع المنسوب إلى علية، وهي الغرفة، والقياس أنَّ يقال في المنسوب إليها على. وإن قلنا إنَّ عليين غير علم بل هو جمع عليه وليس بمنسوب إليها وهو بمعنى الأماكن العامة المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل ^(٣).

و يتشرط ابن الحاجب في جمع المذكر السالم شرطًا وهي: أن يكون اسمًا، ومذكراً، وعلمًا يعقل.

وأما الصفة فمذكرة يعقل وألا يكون أفعل فعلاً كأحمر، ولا فعلان فعلى كسكنان، ولا مستوىً فيه المذكر والمؤنث كجريح، ولا منتهياً بتاء التائيت، نحو: طلحة، وأجاز الكوفيون وابن كيسان جمعها، نقول: طلحة طلحون بسكون العين عند الكوفييين وفتح العين عند ابن كيسان ^(٤).

وزاد ابن هشام شرطاً آخر وهو أن يكون علمًا غير مركب تركيباً إسناديًا ولا مزجيًا ^(٥).

٥ - مسألة (ثانية): القول في ملحق جمع المذكر السالم (فَئِينَ).

"ويقال فئون وفئين. وكلُّ ما نَقَصَ اللَّامَ مِنْهُ جَمْعٌ بِالْوَوْ وَالنُّونِ" ^(٦).

لقد سبق الحديث ^(٧) عن شروط ملحق جمع المذكر السالم، وأضاف ثعلب شرطاً آخر وهو نقص اللام في الكلمة فئة عند جمعها جمع مذكر سالماً.

^١ - هو أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكري، وكان ديناً، توفي سنة ست عشرة وستمائة. انظر وفيات الأعيان: ٣/١٠٠ - ٦٩، وشنور الذهب: ٥/٦٧ - ٦٩.

^٢ - هو أبو الحسين هبة الله بن الحسن المعروف بال حاجب، فإنه كان من أهل الفضل والأدب، وكان شاعرًا، وتوفي سنة ثمان وعشرين وأربعين، في خلافة القائم بأمر الله أبي جعفر عبد الله بن القادر بالله تعالى. انظر نزهة الآباء: ٣٤٨ - ٣٤٩، وإنما الرواية: ٣٥٨/٣.

^٣ - الكافية في النحو: ١/١٨٤ بتصريف، وانظر قطر الندى: ٦٧ ، و مع الهوامع: ١/١٦٩ - ١٧٠.

^٤ - انظر المصدر السابق: ٢/١٨٠، وأوضح المسالك: ١/٤٨، وشرح ابن عقيل: ١/٦١ - ٦٠.

^٥ - انظر أوضح المسالك: ١/٤٨.

^٦ - مجالس ثعلب: ١/٣٩.

^٧ - ذكر في صفحة: ٢٧ - ٢٨.

ويرى سيبويه أنهم إذا جمعوا ما كان من بنات الحرفين وفيه هاء التأنيث فإنهم يجمعونها إما بالتناء أو باللواء والنون، فإذا جمعت بالتناء لم تغير البناء، نقول: فَيَأْتُ وَفِيَاتُ، وَهَنَاءُ وَهَنَاتُ، وَقُلَّةُ وَقُلَّاتُ.

وإذا جمعت باللواء والنون يكسر الحرف الأول ليدل على إلهاقه شيء ليس هو بالأصل المؤنث، كقولنا: سِنُونَ وَمِئُونَ^(١).

أما العكري فيؤيد ثعلب في أن حذف اللام علة مجوزة لا موجبة ولكن يكسر الحرف الأول للتبييه^(٢).

ويقول السيوطي: ^(٣) ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط، فإن كانت فاءه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئين، وعضاة وغضين، ورئة ورئين، وعزَّة وعزَّين. وقد تضم بقلة".

٦ - مسألة (ثالثة): القول في ملحق جمع المذكر السالم (سنين).

قال أبو العباس ثعلب: ^(٤) "من قال ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَةِ سِنِينَ﴾ فَهُوَ الاختيار؛ لأن السنين جمع، ولا تخرج مفسرة، كأنه قال: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاثة، فالسنون تابعة للثلاثة، والثلاثة تابعة للسنون. وإذا قال ثلاثة سنين فأضاف، فإن السنين فيها لغات، يقال هذه سنون فاعلم، ومررت بسنين فاعلم. هذا جمع على ما فسرنا. ولغة يقولون هذه سنينك، ومررت سنينك، فيثبتون النون، فيجعلونها كالواحد، فعلى هذه أضافوا. قال: وأنشد الفراء وأصحابنا:

٦- ذَرَانِيَّ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِنَّ بِنَا شَيْبًا وَشَيْبَنَا مُرْدًا^(٥).
(الطوبل)

فعلى هذا أضافوا.

^١- انظر الكتاب: ٥٩٨/٣.

^٢- انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١١٤، والكافية في النحو: ١٨٤/٢.

^٣- همع الهوامع: ١٥٨/١ - ١٥٩.

^٤- مجالس ثعلب: ٢٦٥/١ - ٢٦٦.

^٥- سورة الكهف: ٢٥ / ١٨.

^٦- البيت في شرح المفصل: ١١/٥، منسوب للصمة بن عبد الله القشيري برواية: دعاني من نجد، واللسان: (نجد)، وأوضح المسالك: ٥٣ / ١، وشرح ابن عقيل: ١ / ٥٥، والخزنة: ٤ / ١٣.

وأنشد:

٧- سَنِينِي كُلَّهَا لَا قَيْتُ حَرْبًا
أَعَدُّ مِنَ الصَّلَادِمَةِ النُّكُورِ^(١).
(الوافر)

ينون ولا ينون، فمن نون جعله كالواحد ومن لم ينون قال: هو معدول عن الجمع إلى الواحد".

ولقد سبق الحديث^(٢) عن الملحق بجمع المذكر السالم، فرأى سيبويه أنهم يجمعون بالواو والنون ويكسر الحرف الأول، نحو: سِنُونَ. وغير أوله بالكسر؛ لأنه يلحق آخره شيء ليس هو في الأصل للمؤنث^(٣).

وذكر ابن يعيش^(٤) أنَّ منَ العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون، فيلزم فيه بالياء، فنقول: هذه سنين، ورأيت سنيناً، ومررت بسنين، وإنما جاز حركة الإعراب في النون؛ لأن النون قامت مقام الحرف الناصب، وتلزم الياء لأنها نظير غسلين.

ويجمع بين النون وباء المتكلم المضافة ولم يحذف النون، وهذا في الشعر، والقياس أنه عند الإضافة حذفها، وقد جعل النون حرف الإعراب فظهرت عليها الحركات^(٥).

ويرى ابن هشام أنَّ سنون هو: كل اسم ثلاثي حفت لامه وعوض عنها هاء التائيث ولم يكسر، أي: الحق بجمع المذكر السالم وأخذ إعرابه من رفع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب^(٦).

وذكر ابن هشام الآية التي ذكرها ثلثة فيقول^(٧): "تقرأ ((مائة)) على وجهين: منونة، وغير منونة؛ فمن نوتها فـ((سنين)) بدل من ثلاثة؛ فهي منصوبة، وبالباء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مائة، وبالباء علامة الجر، وفيه نظر؛ لأن البدل

^١- البيت في شرح المفصل: ١٢ / ٥، منسوب لأبي زيد، والخزانة: ٤١٣ / ٣ .

^٢- ذكر في صفحة: ٢٧ - ٢٨ .

^٣- انظر الكتاب: ٣ / ٣ ، والباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١١٤ ، وشرح المفصل: ٥ / ٣٦ - ٣٨ .

^٤- هو يعيش ابن علي بن يعيش العدل الخطيب النحوي المدعو بالموقد، موصلي الأصل، وكان واسع الاطلاع في النحو والأدب، وله من الكتب: شرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح كتاب المفصل للزمخشري. توفي سنة ثلاثة وأربعين وستمائة. انظر إناء الرواية: ٤ / ٤٥ - ٥١ .

^٥- شرح المفصل: ١٢ - ١١ / ٥ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، وشرح ابن عقيل: ١ / ٦٥ - ٦٦ ، وهو مع الهوامع: ١ / ١٥٥ - ١٥٩ .

^٦- انظر قطر الندى: ٦٦ ، وأوضح المسالك: ١ / ٤٨ - ٥٠ ، وشرح ابن عقيل: ١ / ٦٢ - ٦٤ .

^٧- شذور الذهب: ٨٠ - ٨١ .

يعتبر لصحته إحلاله محلَّ الأول مع بقاء المعنى، ولو قيل ثلاث سِنِينَ لا خُلُّ المعنى كما ترى، ومنْ لم ينونها فسِنِينَ مضافٌ إِلَيْهِ، فهي محفوظة، والباء علامة الخفض".

٧- مسألة: القول في كاف الخطاب.

"قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَمْتَ﴾^(١) قال أبو العباس: العرب يقولون: أَرَيْتَكَ وَأَرَيْتَكُمَا وَأَرَيْتَكُمْ، وكذا المؤنث: أَرَيْتُكَ وَأَرَيْتَكُمَا وَأَرَيْتَكُنَّ، بفتح التاء وتنشية الكاف وجمعها للمؤنث والمذكر، هذا في جميع العربية يختاره الكسائي. قال الفراء: إذا كان بمعنى أَخْبَرْنِي فاتبِعْه الاستفهام، فيقولون: أَرَيْتَكَ زِيدًا هل قام، وأَيْنَ هو، ومَتى ذَهَبَ؟ وادْعُ الفراء أَنَّ الكاف قامت مقام التاء، فلذلك وحَدُوا التاء وثَوَّا الكاف وجمعوها وربما همزوه. قال الكسائي: إِنَّمَا ترکوا الهمز ليفرقوا بينه وبين رأْيِ العين. وقال الكسائي: الكاف موضع نصب. وقال أَهْلُ البصرة: الكاف لا موضع لها، إِنَّمَا هي للخطاب. هذا قول أَهْلُ العربية أَجْمَعِينَ"^(٢).

ويرى سيبويه أن الكاف في التأنيث مكسورة وفي التذكير مفتوحة، كقولك: رأيْتُكَ للمرأة، ورأيْتُكَ للرجل.

وبعض العرب يلحقون الكاف التي هي علامة الإضمار إذا وقعت بعدها هاءُ الإضمار أَلْفًا في التذكير، وياءً في التأنيث؛ لأنَّه أقوى في الفصل بين المذكر والمؤنث. ويلحق حرف المد الهاء والكاف على السواء. وذلك كقولنا: أُعْطِيكِيهَا وأُعْطِيكِيهِ للمؤنث، وتقول في المذكر: أُعْطِيَكَاهُ وأُعْطِيَكَاهَا.

فإذا عنيت مذكورين أو مؤنثين أَحْقَت ميمًا وتزيد حرفًا كما زدت في العدد، في حالة التنشية تلحقها الألف، وفي حالة جماعة المذكر تلحقها الواو، والتفريق لا يكون بالحركة. وذلك كقولك: ذَهَبْتُمَا، وَأَعْطَيْتُكُمَا، وَأَعْطَيْتُكُمُو خيرًا، وَذَهَبْتُمُو أَجْمَعُونَ. وتلزم التاء والكاف الضمة، وتترك الحركتان اللتان كانتا للمذكر والمؤنث في المفرد^(٣).

^١- سورة الإسراء: ٦٢/١٧.

^٢- مجالس ثعلب: ١/٢١٥-٢١٦، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٤٢.

^٣- الكتاب: ٤/١٩٩-٢٠١، بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/١٤١-١٤٢، وشرح المفصل: ٣/٩١-٩٢، والكافية في النحو: ٢/١١، وشرح ابن عقيل: ١/٩٨.

يقول المبرد:^(١) "ولكَنْ تُحذِفْ إِنْ شَئْتْ هَذِهِ الْوَاءُ اسْتِخْفَافًا فَتَقُولُ: رأَيْتُكْ، وَضَرِبْتُكْ".

ويؤيد العكري البصريين في كون الكاف حرف خطاب^(٢).

أما ابن يعيش فيذهب إلى أن الكاف اسم وتفيد الخطاب، ودليله على كونها اسمًا أنها وقعت موقع ما لا يكون إلا اسمًا وهو المفعول، فلو وضع بدلاً منها اسم ظاهر لكان منصوبًا، نحو: ضرب زيدًا عمرو^(٣).

٨ - مسألة: القول في نون الوقاية.

قال أبو العباس ثعلب:^(٤) "لَيْتَيْ وَلَيْتَنِي، وَلَعَلَّنِي وَلَعَلَّنِي، وَكَانَنِي وَكَانَنِي". قال في إسقاط النون: الكوفيون يقولون: لم يُضَفْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نُونٍ. وسيبوبيه يقول: اجتمعت حروفٌ متشابهةٌ فُحذفُوا. قال أبو العباس: في كُلِّها يجوز بالنون وبحذفها. وأنشد:

٨- كُمْيَة جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَيْ
(الوافر)

ويورد سيبوبيه عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: لَيْسَنِي وكذلك كَانَنِي. وقيل أيضًا: إِنِي وَكَانَنِي وَلَعَلَّنِي وَلَكَنِي؛ فزعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم وهم يستقلون التضعيف فُحذفُوا. فإن قلت: لَعَلَّنِي دون نون الوقاية، فإنه زعم أن حرف اللام قريبٌ من النون، وهو أقربها من النون فُحذفُوا.

وذكر سيبوبيه بيت الشعر السابق حيث حذفت نون الوقاية للضرورة في قول الشاعر: ((إِذْ قَالَ لَيْتَيْ)), كأنهم شبّهوه بالاسم^(٥).

^١- المقضي: ٤٠٣/١.

^٢- انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٤١/٢.

^٣- انظر شرح المفصل: ٩٢/٣.

^٤- مجالس ثعلب: ١٠٦/١.

^٥- البيت في الكتاب: ٢/٣٧٠، لزيد بن مهلهل بن زيد بن منهب الطائي، وشرح المفصل: ٣/٩٠، ١٢٣، واللسان: (لبيت)، والخزانة: ٢/٤٤٦، وشرح ابن عقيل: ١/١١١، وهمع الهوامع: ١/٦٤.

^٦- الكتاب: ٢/٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٠ بتصريف، وانظر الإنصاف: ١/٢٢٦-٢٢٧، وشرح المفصل: ٣/٩٠، ١٢٤-١٢٢، والكافية في النحو: ٢/٢٣، وشرح ابن عقيل: ١/١١٠-١١٤.

ويرى ابن يعيش أن ليت لم يكن في آخرها نون ولا ما يضارع النون لتحذف نون الوقاية، أو يكون قريب منها كاللام في لعل، فيلزم ذكر النون مع ليت إذا اتصلت بها الياء، نقول: ليتني، وقل حذف النون للضرورة^(١).

ويرى ابن عقيل^(٢) أن لعل بعكس ليت في حكم نون الوقاية، لأن الفصيح فيها تجریدها من النون، كقوله تعالى: ﴿لَعَلِيٌّ أَبْلُغُ الْأَنْسَابَ﴾^(٣)، ويقال ثبوت النون، كقول الشاعر:

٩- فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدْوَمَ، لَعَلَّنِي
أَخْطُّ بِهَا قَبْرًا لَأَبْيَضَ مَاجِدٍ^(٤).
(الطويل)

حيث جيء فيه بنون الوقاية مع لعل، وهذا قليل^(٥).

٩- مسألة: القول في بعض المعارف ((الضمائر وأسماء الإشارة والعلم)).

"وقال: أنا وأنت، لم يختلف الناس في أنها أبدال، وأنها أول المعرف، ولكن اختلفوا في زيد وهذا"^(٦).

وذكر سيبويه المعرفة وأنواعها وهي:
الأول: الأسماء التي هي أعلام خاصة، نحو: زيد وعمرو، عبد الله، وما شابه ذلك.

وإنما صار معرفة لأنه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه.

الثاني: المضاف إلى المعرفة، نحو قوله: هذا أخوك.

الثالث: المعرف بالالف واللام، نحو: الرجل والفرس والبعير، وما شابه ذلك.

^١- انظر شرح المفصل: ٩٠ / ٣ ، والمغني: ٨ / ٢ .

^٢- هو عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل، الباسلي، المصري، المولود في يوم الجمعة، التاسع من شهر المحرم من سنة ثمانية وتسعين وستمائة، والمتوفى بالقاهرة في ليلة الأربعاء، الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول من سنة تسع وستين وسبعين. انظر شرح ابن عقيل: ٧/١ .

^٣- سورة غافر: ٤٠ / ٣٦ .

^٤- البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل: ١١٣ / ١ .

^٥- انظر شرح ابن عقيل: ١١٢ / ١ - ١١٣ .

^٦- مجالس ثعلب: ٤٣٩ / ٢ - ٤٤٠ .

الرابع: الأسماء المبهمة، نحو: هذا وهذه، وهذا، وهاتان، وهؤلاء، وذلك
وذلك، وزنانك وتنانك، وأولئك، وما شابه ذلك.

الخامس: الإضمار نحو: هو، وإياه، وأنت، وأنا، ونحن، وأنتم، وهن،
وهم، وهي، والتاء التي على فعلت وفعلت وفعلت، وما يزيد على التاء نحو قوله:
فعلتما، وفعلتم، والواو في فعلوا، والإضمار الذي ليست له عالمة ظاهرة، نحو: قد
فعل ذلك، وغيره من الضمائر.

وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضرم اسمًا بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف
من تعى وما تعى، وإنك تريد شيئاً يعلمه (١).

والمضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته أنا، ولا يقع أنا في موضع
التاء التي في فعلت، فلا يجوز أن تقول فعل أنا، لأنهم استغروا بالتاء عن أنا.
وأما المضمر المخاطب فعلامته: إن كان واحداً أنت، وهو لا يقع موضع التاء في
فعلت (٢).

وذكر ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون من أن الاسم المبهم - نحو: هذا،
وذاك - أعرف من الاسم العلم، كقولنا: زيد وعمرو.

وحجتهم في ذلك أن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأما الاسم
العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، فينبغي أن يكون الاسم المبهم أعرف من العلم.
ودليل آخر وهو قبول الاسم العلم التكير، فتقول: مررت بزيد الظريف وزيد
آخر، وكذلك إذا ثنيت الاسم العلم أو جمعته نكرته، نحو: زيدان، والزيدان، وزيدون،
والزيدون، فدخول الألف واللام في الثنوية والجمع، وهما لا تدخلان إلا على نكرة،
بخلاف الاسم المبهم، فإنه لا يقبل التكير، وما لا يقبل التكير أعرف مما يقبل التكير،
فتزل منزلة المضمر، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم. وأيد
ابن الأنباري ما ذهب إليه الكوفيون.

وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرَفُ من الاسم المبهم، واختلفوا في
مراتب المعرف؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعرف الاسم المضمر؛ لأنه لا
يُضْمِر إلا وقد عُرِفَ، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع

^١ الكتاب: ٢/٥-٦ بتصريف، وانظر المقتصب: ٤/٤-٢٧٦، ٢٨٥، والباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٧٤-٤٧٦، ٤٨٤-٤٨٦، وشرح المفصل: ٥/٨٥-٨٦، والكافية في النحو: ٢/١٢٨-١٣٠، وقطر الندى: ١٢٨-١٣٩، وأوضاع المسالك: ١/٧٦-٧٧، ١١٣-١٢٥، ٨٢-٨١، وشذور الذهب: ١٨١-٢٠٣، وشرح ابن عقيل: ١/١١٨-١٣٦، وهو مع الهوامع: ١/١٨٨-٢٧٠.

^٢ انظر المصدر السابق: ٢/٣٥٢-٣٥٠.

على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛ لأنَّه يُعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عُرِفَ بالألف واللام؛ لأنَّه يُعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعرف؛ لأنَّ تعريفه من غيره، وذهب أبو بكر بن السراج^(١) إلى أنَّ أُعرِفَ المعرف: الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعرف، وذهب أبو سعيد السيرافي^(٢) إلى أنَّ أُعرِفَ المعرف: الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرِفَ بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعرف.

وأما الجواب عن البصريين في قولهم: إنَّ الأصل في الاسم العلم أنَّ يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره في أنَّ الأصل كذلك في جميع المعرف، ولذا يقال: حُدُّ المعرفة ما خصَّ الواحد من الجنس، وهذا يشمل جميع المعرف بما فيها العلم، فالأصل في الاسم العلم ذلك إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك، وزال عن أصل وضعيه؛ ولهذا افتقر إلى الوصف، ولو بقي على الأصل لما افتقر إلى الوصف؛ لأنَّ الأصل في المعرف ألا تُوصَف؛ لأنَّها تقع لشيء بعينه؛ فلما جاز في العلم الوصف دلَّ ذلك على زوال الأصل، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل، ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أُعرِفَ من المبهم^(٣).

١٠ - مسألة: القول في اسم الإشارة ((هذا)).

"وَأَمْلَّ فِي ((هذا)). قال: هذا تكون مثلاً، وتكون قريباً، فإذا كانت مثلاً قلت هذا زيد، هذا الشخص شخصٌ زيد، وإن شئت قلت هذا الشخص كزيد. وإذا قلت هذا كزيد قائماً فهو حال، كأنك قلت: هذا زيد قائماً. ولكنك قد قربته. وتكون تشبيهاً في: كزيد هذا منطلقٌ، وكزيد قائمٌ، وهذا يجري مجرى الخبر.

قال: وقال سيبويه: هذا زيد منطلقٌ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل.

١ - هو أبو بكر محمد بن السري، تلميذ المبرد وشيخ الزجاجي والسيرافيَّ غيرهما، عُرف بحدة الذكاء، وألف في اللغة والنحو والقراءات، وأشهر مؤلفاته: الأصول في النحو، والجمل، والموجز، والخط والهجاء، وغيرها. توفي سنة ست عشرة وتلثمانة، في خلافة المقتدر الله تعالى. انظر طبقات الزبيدي: ١١٢، ١١٤، والفالهرست: ١٧٢. ونzerهه الآباء: ٢٤٩ - ٢٥٠، وإنباه الرواية: ١٤٥ - ١٤٩، وبغية الوعاء: ١٠٩ - ١١٠، ومعجم المؤلفين: ٢٠٧/٨.

٢ - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي، فسر كتاب سيبويه، وهو معترضٌ، وكان ينزل بالرصافة. ولهم من الكتب: كتاب شرح كتاب سيبويه، وكتاب أخبار النحويين البصريين، وكتاب الإقناع في النحو، وغيرها. توفي سنة ثمان وسبعين وتلثمانة، انظر طبقات الزبيدي: ١١٩، والفالهرست: ٦٨، ونzerهه الآباء: ٣٠٧ - ٣٠٨.

٣ - الإنصال: ٢ - ٧٠٧، ٧٠٩ - ٧١٠، وانظر شرح المفصل: ٨٧/٥.

قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً، وهو لا يعرف التقريب. و التقريب مثل كان، إلا أنه لا يُقدم في كان، لأنَّه ردُّ كلام فلا يكون قبله شيء. وقال الكسائي: سمعتُ العرب يقولون: هذا زيدٌ إِيَاهُ بِعِينِهِ. فجعلوه مثل كان. وقالوا: تربيع ابن جويبة في اللحن حين قرأ: «هُؤْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ»^(١) وجعلوه حلاً، يعني أطهر. وليس هو كما قالوا، هو خبرٌ لهذا كما كان في كان، إلا أنه لا يدخلُ العماد مع التقريب، من قيل أنَّ العماد جوابٌ والتقريب جواب فلا يجتمعان. وإذا ساروا إلى المكني جعلوه بينها وذا فقلوا لها أنا ذا قائماً، وجاء في القرآن بإعادتها. ويقولون لها نحن ألاء وَهَا نحن هُؤْلَاءِ، أعادوها ومحفوظة. وهذا كلَّه مع التقريب. ويحذفون الخبر لمعاينة الإنسان، فقلوا:

١٠ - ... هَـا أَنـَـا ذـَـا عـَمـَـارــا (٢).
 (الواقر)

فُحِّذَ الْخَبَرُ كَأَنَّهُ قَالَ: هَا أَنَا ذَا حَاضِرٌ أَوْ فِي هَذَا الْمَكَانِ. وَإِذَا جَاءُوكُمْ مَعَ ((هَذَا)) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَعْتَا لِهَذَا، فَقَالُوا: هَذَا الرَّجُلُ قَائِمٌ. قَدْ أَجَازَ أَهْلَ الْبَصَرَةِ إِذَا كَانَ مَعْهُودًا أَنْ يُنْصَبَ الْفَعْلُ، وَقَدْ أَجَازَهُ أَيْضًا بَعْضُ النَّحْوَيْنِ، وَالْفَرَاءُ يَبْاهُ، وَإِنَّمَا نَعْتَوْا ((هَذَا)) بِالْأَسْمَاءِ فَقَالُوا: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، وَرَأَيْتُ هَذَا الرَّجُلَ، فَجَعَلُوهُ تَابِعًا لِهَذَا، لِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ الرَّجُلِ أَجْنَاسٌ فَلَا يُدْرِي إِلَى أَيْمَانِهِ أَشْرُتُ، فَقَلْتُ: هَذَا التَّوْبَ، هَذَا الرَّجُلُ، هَذَا الدَّابَّةُ، فَمَيَّزْتُ هَذَا الْجِنْسَ مِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ. وَلَذِكَ صَارَتِ الْأَجْنَاسُ تَابِعَةً لِهَذَا، وَإِذَا جَاءَ وَاحِدًا لَا ثَانِيَ لَهُ فَقِيلَ هَذَا الْقَمَرُ، وَهَذَا اللَّيْلُ، وَهَذَا النَّهَارُ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَقْرِيبًا. وَقَدْ تَسَقَّطَ ((هَذَا)) فَتَقُولُ: كَيْفَ أَخَافُ الظُّلْمَ وَهَذَا الْخَلِيفَةُ قَائِمًا، وَالْخَلِيفَةُ قَائِمٌ، فَتَدْخُلُ هَذَا وَتَخْرُجُهُ فَيَكُونُ الْمَعْنَى وَاحِدًا. وَكُلَّمَا رَأَيْتُ إِدْخَالَ هَذَا وَإِخْرَاجَهُ وَاحِدًا فَهُوَ تَقْرِيبٌ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ سَعِيدًا فَهُذَا الصَّبَادُ شَقِّيًّا، وَهُوَ قَوْلُكُ: فَالصَّبَادُ شَقِّيٌّ، فَتَسَقَّطُ هَذَا وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ^(٣).

٧٨ / ١١ هود - سورة

^١- *البيت في ديوان عنترة بن شداد*، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ— ١٩٨٠م : ^٢- *نهاية*، ١٤٠٣هـ.

أَحَوْلَهُ تَنْفِضُ اسْتَلُكُ مَذْرَّهَا لِقَفْلَنِي، فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَأً

^{٣٥٦} وفي الأموال، في لغة العرب، لأبي علي، اسماعيل بن القاسم الفالمي، الغدادي (ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،

٣٠٥/١ : ١٩٧٨ - ٤١٣٩٨

٢ - محلس، ثعلب ١ / ٤٢ - ٤٤

ويرى سيبويه أن ((هذا)) من الأسماء المبهمة وإنما صار معرفة لأنّها صارت أسماء إشارة إلى شيء معين. ونقول: هذا زيد، فإذا خفت عدم معرفته تقول: الطويلُ، لمعرفتك به واستكمال الخصال. ومثال آخر قوله: هذا العالمُ حَقُّ الْعَالَمِ وهذا العالِمُ كُلُّ الْعَالَمِ، وإنما أراد أنه مُستحِقٌ للمبالغة في العلم. فإذا قال: هذا العالمُ جِدُّ الْعَالَمِ فإنما أراد أنه بلغ غاية في العلم. فجرى هذا الباب في الألف واللام في مجرى في تعريف النكرة، كقولنا: هذا رجلٌ كُلُّ رجلٍ^(١).

ونقول: هذا عبدُ الله منطلقًا، فهذا اسمٌ مبتدأ يبني عليه ما بعده وهو مسند وما بعده مسند إليه، ومنطلق حالٌ.

ومما يجوز فيه الرفع في قولنا السابق، نقول: هذا عبدُ الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس^(٢) وأبو الخطاب^(٣) عمن يوثق به من العرب.

وزعم الخليل -رحمه الله- أن رفعه على وجهين: الأول: أنك أضمرت هذا أو هو، كقولك: هذا منطلق أو هو منطلق. والثاني: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا، كقولك: هذا حُلُّ حامِضٌ^(٤).

وتقول: ها أنا ذا، وها نحن أولاء، وها هو ذاك، وها أنت ذا، وها أنتم أولاء، وها أنتن أولاء. استعملت هذه لأنك لا تقدر على شيء من الحروف التي تكون علامةً في الفعل، ولا على الإضمار في فعل.

وزعم الخليل -رحمه الله- أنهم أرادوا أن يقولوا هذا أنت، ولكنها توسيط بين ها وذا، أو أرادوا أن يقولوا: أنا هذا وهذا أنا، فقدموا ((ها)) وصارت ((أنا)) بينهما. وزعم أبو الخطاب أن العرب تقول: أنا هذا، وهذا أنا.

ويرى سيبويه أن ((ها)) غير مقدمة، ولكنها تكون للتبيه بمنزلتها في هذا؛ والدليل قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ﴾^(٥)، حيث تم إعادةها بعد الضمير أنتم^(٦).

وذكر المبرد: جاعني هذا الرجل، فإن ((هذا)) اسم مُبِّهَم يقع على كلّ ما أُوْمِئَ إليه بقُرْبِكِ، وإنما تُوضَّحُه بما تتعنته به.

^١ - الكتاب: ٢/١٢ - ١٣ يتصرف.

^٢ - هو أبو عبد الرحمن الضبي، من أهل جبل، وتوفي سنة اثنين وثمانين ومائة، في خلافة هارون الرشيد. انظر طبقات الزبيدي: ٥٣ - ٥٤، والفهرست: ٤٧، ونזהه الآباء: ٤٩ - ٥١.

^٣ - هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، ويعرف بالأخشن الكبير، أخذ عنه يونس وسبويه، وكان من أكابر علماء العربية ومقديها. انظر طبقات الزبيدي: ٤٠، ونזהه الآباء: ٤٣ - ٤٤، وبعنه الوعاء: ٧٤/٢.

^٤ - الكتاب: ٢/٧٨ - ٨٣ يتصرف.

^٥ - سورة آل عمران: ٣/٦٦، ١١٩، وسورة النساء: ٤/١٠٩، وسورة محمد: ٤٧/٣٨.

^٦ - انظر الكتاب: ٢/٣٥٢، والكافية في النحو: ٢/٣٤، وهمع الهوامع: ١/٢٥٧ - ٢٦٤.

ويجوز أن تتعتّه بالصفات التي فيها الألف واللام إذا أقمت الصفة مقام الموصوف، فنقول: مررت بهذا الطويل إذا أشرت إليه، فعلم ما تعني بالطويل^(١).

ويرى ابن عييش في قولنا: هذا زيد، ورأيت هذا، لا تأتي له بصفة إذا لم يكن ليس؛ فلذلك كان القياس أن يكون ظاهراً، وقوم يجعلونه بين الأسماء الظاهرة والمضمرة. وإذا جاءت الجملة مفردة تتصل على الحال نحو قولنا: هذا زيد قائماً. وأسماء الإشارة تكون موصوفة مثل، مررت بهذا الرجل، وتكون أسماء الإشارة هي نفسها صفة، مثل: مررت بزيد هذا^(٢).

والظاهر لدى أنَّ أبا العباس ثعلب أوضح هذه المسألة من جوانب متعددة هي:

١ - أن هذا تكون مثلاً أو قريباً أي عادة أو فضلة من حيث عدم حذفها أو جواز الحذف.

٢ - جواز فصل العماد ((ضمير الفصل أنا)) بينها التتبّيه واسم الإشارة ذا.

٣ - إذا جاءوا بعد هذا باسم مقتربن بالألف واللام يُعرَب نعتاً.

٤ - يجوز في جملة ((هذا الصياد شقياً)) إبقاء هذا أو حذفه، والمعنى واحد.

١١ - مسألة: القول في ((ما)).

"ويعجبني ما في الدار"؛ لا تكون ((ما)) مصدراً لأنَّها في موضع فاعل. قوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لُمُ الْخِيرَةُ﴾^(٣) على ضربين في قول الفراء: يكون مصدراً، ويكون عائد الألف واللام^(٤).

وذكر ثعلب في المثال الأول أنَّ ((ما)) جاءت بمعنى: الذي، وهي في محل رفع فاعل.

أَمَا في قوله تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لُمُ الْخِيرَةُ﴾ فإنَّ ((ما)) عند الفراء إِمَّا أن تكون مؤولة بالمصدر، وإِمَّا أن تكون موصولة بمعنى الذي.

^١ - انظر المقتصب: ٤/٢١٦، وقطر الندى: ١٣٩، وشرح ابن عقيل: ١/١٣٣ - ١٣٤.

^٢ - انظر شرح المفصل: ٣/١٢٧ - ١٢٨.

^٣ - سورة القصص: ٢٨/٦٨.

^٤ - مجالس ثعلب: ٢/٣٩٥.

ويقول سيبويه: ^(١) "وَتَلَكَ الْأَسْمَاءُ: مَنْ، وَمَا، وَأَيْهُمْ. فَإِذَا جَعَلْتَهَا بِمَنْزِلَةِ الْذِي، قَلْتَ: مَا تَقُولُ أَقُولُ، فَبِصَبَرٍ تَقُولُ صَلَةً لِمَا حَتَّى تَكُمَلَ اسْمًا، فَكَانَكَ قَلْتَ: الَّذِي تَقُولُ أَقُولُ".

ويوضح ابن عبيش أن ما الموصولة مبنية؛ لأنها تشبه ((الذي)) في أنها وما بعدها من الصلة من تمامها، فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم لا يستحق الإعراب. وهي تقع على ذات ما لا يعقل، وعلى صفات من يعقل ^(٢).

١٢ - مسألة: القول في تقدير الصلة.

"الذِي يَقُومُ فِإِنَّهُ أَخْوَكَ. قَالَ: ذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْأَوَّلَ هِيَ تَرْفَعُ. وَلَيْسَ بِشَيْءٍ. الَّذِي عَنْدَكَ فَأَخْوَكَ، قَالَ: إِنْ كَانَ قَدَرَ ((حَلَّ)) فِمْحَالَ، وَإِنْ كَانَ قَدَرَ ((يَحْلُّ)) فَإِنَّهُ جَائِزٌ" ^(٣).

وذكر المبرد قوله: الذي زيداً أخوه أبوك، فتصل ((الذِي)) بالابتداء والخبر، فكلمة ((أبوك)) خبر الذي، لأنَّه ابتداء، واعلم أنَّ ((الذِي)) يوصل بالفعل والفاعل، وبالابتداء والخبر، والظرف، ولا بدَّ في صلة الذي من راجع إليه يوضّحه. وإذا قلت: رأيت الذي قام فاسمه في قام، وكذلك: رأيت الذي في الدار. فإنَّ كان الاستقرار والقيام لغيره قلت: رأيت الذي في الدار أبوه، ورأيت الذي قام صاحبه ^(٤).

يقول ابن هشام: ^(٥) "إِذَا قِيلَ لَكَ: كَيْفَ تَخْبِرُ عَنْ زَيْدٍ مِنْ تَلِيقٍ؟
بِالذِي؟"

فاعمد إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال؛ أحدها: أن تبتدئه بموصول مطابق لزيد في إفراده وتنكيره، وهو الذي. الثاني: أن تؤخر زيداً إلى آخر التركيب. الثالث: أن ترفعه على أنه خبر للذي، الرابع: أن تجعل في مكانه الذي نقلته عنه ضميرًا مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول: ((الذِي هُوَ مَنْطَقُ زَيْدٍ)) فالذي: مبدأ،

^١ - الكتاب: ٣/٦٩، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١١٣-١١٤، والمغني: ١/٣٢٧، وشرح ابن عقيل: ١/١٤٠-١٤١.

^٢ - انظر شرح المفصل: ٣/١٤٤-١٤٥، والكافية في النحو: ٢/٥٥، وهمع المهاجم: ١/٣١٥-٣١٦.

^٣ - مجالس ثعلب: ٢/٣٩٩.

^٤ - المقتضب: ٣/١٣٠ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٣/١٥٠-١٥٢، ١٥٧-١٥٩، والكافية في النحو: ٢/٤٥.

^٥ - أوضح المسالك: ٤/٢٠٦.

و((هو منطلق)): مبدأ وخبر، والجملة صلة لذى، والعائد منها الضمير الذى جعلته خلفاً عن زيد الذى هو الان كمال الكلام.

وقد تبين بما شرحناه أنَّ زيداً مُخْبِرَ به، لا عنه، وأنَّ الذى بالعكس، وذلك خلاف ظاهر السؤال؛ فوجَّبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخْبَرَ عن مُسَمَّى زيد في حال تعبيرك عنه بالذى".

والظاهر لدى في المثال الذى ذكره ثعلب أن ((الذى)) إذا حمل الاسم معنى الشرط مما بعده يكون مستقبلاً ولا يجوز أن يكون ماضياً.

١٣ - مسألة: القول في آل العهدية .

"وقال: كلُّ ما كان مثُل عباسٍ والعباس، وحسنٍ والحسن، فإدخال الألف واللام وإخراجهما عند الكسائي والفراء واحد. وقال الخليل: إذا سقطتهما فلا يكون الاسم الأول، فلا يسقطهما إلا وقد حُول المعنى.

وقال الكسائي والفراء: إذا سمينا بالحسن والعباس وكان نعتاً فقد خرج إلى الاسم، والاسم لا يحتاج إلى الألف واللام، لأنك تقول هذا زيدٌ الساعة وغداً وأمس، فتكون له الحالات، فإذا قلت الحسن فنزلت الألف واللام فيه فهو للمعمود، فقد خرج إذا سميت به من ذلك الطريق" ^(١).

يرى سيبويه أن بعض الأسماء إذا أخرجت منها الألف واللام خرجت عن كونها معرفة، كقولنا: النجم والصقع؛ فهي ليست بمنزلة زيد وعمرو.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ الذين قالوا: الحارت والحسن والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، فكانه صار وصفٌ له غالبٌ عليه. ومن قال حارتُ وعباسٌ بدون ((آل)) فهو يجريه مجرى زيد ^(٢).

يقول سيبويه: ^(٣) أو ((آل)) تعرف الاسم في قوله: القومُ، والرَّجُلُ.

ويوضح العكري أنَّ ((آل)) العهدية تكون بين المتكلم والمخاطب، كقولنا: جاءَ الرَّجلُ الذي عهناه.

^١ - مجلس ثعلب: ٣١٠ / ١ .

^٢ - الكتاب: ١٠١ - ١٠٠ / ٢ . يتصرف .

^٣ - المصدر السابق: ٤ / ٢٢٦ .

وقد يأتي المخاطب ذكره وقد يعرف بأـلـ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾^(١).

يقول ابن هشام^(٢): "فما التي لتعريف العهد فتنقسم قسمين؛ لأنَّ العهد إِمَّا ذِكْرِيٌّ، وَإِمَّا ذِهْنِيٌّ، فالأول كقولك: اشْتَرَيْتُ فرسًا ثُمَّ بَعْثَتَ الْفَرَسَ، أَيْ بَعْثَتَ الْفَرَسَ الْمَذْكُورَ، وَلَوْ قَلْتَ (ثُمَّ بَعْثَتَ فَرَسًا) لَكَانَ غَيْرَ الْفَرَسِ الْأَوَّلِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَثُلُّ نُورٍ كَمِشْكَاءِ فِيهَا مِصْبَاحٌ إِلَمْبَاحٌ فِي زُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾^(٣). وَالثَّانِي كَوْلُوكَ: ((جَاءَ الْقَاضِي))، إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَخَاطِبِكَ عَهْدٌ فِي قَاضٍ خَاصٍّ".

٤ - مسألة: القول في دخول أـلـ العهدية على المصادر.

"ويقال ابْنَتُهُ إِبْنَاتَهُ، وَبَنْتُهُ بَنَّا وَبَنَتَهُ، ثَلَاثٌ لِغَاتٍ. وَ(بَنَّةً) فَعْلَةٌ مِنْ هَذَا، فَإِذَا كَانَ لِمَعْهُودٍ قِيلَ ((بَنَّةً)) أَيْ الَّتِي تَعْرَفُ. وَالْبَنَّ الَّذِي يُعْرَفُ. وَالْمَصَادِرُ كُلُّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَانَتْ لِمَعْهُودٍ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْهَا كَانَ عَلَى أَصْلِ الْمَصَادِرِ. قَالَ: وَالْمَصَادِرُ لَا تُجْمَعُ إِلَّا قَلِيلًا"^(٤).

ويرى سيبويه جواز دخول أـلـ العهدية على المصادر، كقولنا: سـيرـ عليهـ السـيـرـ وضـرـبـ بهـ الضـرـبـ، وقولهـ: الحـذـرـ الحـذـرـ، وماـ جاءـ فـيـهـ أـيـضاـ نحوـ: العـرـاكـ، وكلـ ماـ سـبقـ هوـ عـربـيـ جـيـدـ^(٥).

^١ - سورة المزمل: ١٦-١٥ / ٧٣.

^٢ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٤٩٣-٤٩٢ / ١، وشرح المفصل: ١٧ / ٩-٢٠.

^٣ - قطر الندى: ١٥٦، وانظر أوضح المسالك: ١/ ١٦٠، والمغني: ١/ ٧٢-٧٣، وشنور الذهب: ١٩٣-١٩٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧-١٧٨.

^٤ - سورة النور: ٣٥ / ٢٤.

^٥ - مجالس ثعلب: ٣٩٧ / ٢.

^٦ - انظر الكتاب: ١/ ٢٣١، وأوضح المسالك: ١/ ١٦٣، وشرح ابن عقيل: ١/ ١٨٤.

١٥ - مسألة: القول في رفع المبتدأ والخبر.

"قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمُ عَسِيرٍ﴾^(١) قال : في يومئذٍ مُرَافِعٌ فذلك (ويوم عسير) ترجمةٌ يومئذٍ^(٢).

وفي حين يرى سيبويه أن المبتدأ كل اسم ابتدئ عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا ببنيٌ عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه. أي أن المبتدأ رفع لأنَّه مبتدأ به الكلام وما جاء بعدَه فهو ببنيٌ عليه، وما بني على مرفوعٍ أياً، مثل قولنا: عبدُ اللهِ منطلقٌ؛ فارتفع عبدُ الله لأنَّه مبتدأ به الكلام، وارتفع منطلق لأنَّه ببني على المبتدأ وبمنزلته. وكما يرى أيضاً أنَّ هناك ما يقع مكان المبتدأ أو يسد مسده كقولك: هذا عبدُ الله، وهذا عمروٌ، وكيف عبدُ الله، وغيرها^(٣).

أما ابن الأباري فيرى أنها مسألة خلافية ذكر رأي الكوفيين، وهو أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر، والخبر هو الذي رفع المبتدأ. وحجتهم لهذا القول أنه لا يستغني أحدهما عن الآخر لاستقيم الكلام. وكل منهما عامل ومعمول، فلهذا قلنا إنَّهما يترافعان.

ويردُ عليهم بأنَّ الابتداء عاملٌ معنويٌ، والعامل المعنوي ضعيفٌ وأنَّ الخبر يتنزل منزلة الوصف أي المبتدأ في المعنى، والموصوف تابع للوصف سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً. وإذا قلنا إنَّهما يترافعان وجب أن يكون كلَّ منهما قبل الآخر وهذا محال. وأن العامل مادام موجوداً فلا يدخل عليه عامل آخر كأن وإنَّ، فلما جاز دخولهما بطل أن يكون أحدهما عاملًا في الآخر. أما رده على أنه يسبق بالمنصوبات في الابتداء فهو أنَّ المنصوبات حتى لو قدمت في اللفظ فهي متاخرة في المعنى.

وأما البصريون فيرون أن المبتدأ يرتفع لأنَّ موقعه مبتدأ في أول الكلام، أما الخبر فيرتفع بالابتداء أو بالابتداء والمبتدأ، ويررون أنه لو سبق المبتدأ بالعوامل مثل

^١ سورة المدثر: ٩ / ٧٤ .

^٢ مجالس ثعلب: ٢٠ / ١ .

^٣ الكتاب: ٢ / ١٢٦ - ١٢٨ . بتصريف، وانظر الأصول في النحو: ١ / ٥٨ - ٦٥ ، وفطر الندى: ١٦٠ - ١٦٥ .

كان وإنْ فأنها عندما عملت في المبتدأ عملت في الخبر وأن الابتداء والمبتدأ هو الذي يعمل في الخبر^(١).

١٦ - مسألة: القول في الخبر (شبيه الجملة) .

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) "إِذَا أَفْرَدَ الصَّفَةَ رَفِعَ: زَيْدٌ خَلْفُ، وَزَيْدٌ قُدَامُ، وَزَيْدٌ فَوْقُ، الصَّفَةُ تَؤْدِيُ عَنِ الْفَعْلِ، فَإِذَا أَضَافَ أَدَدَتْ وَقَامَتْ مَقَامَ الْفَعْلِ وَالْمَكْنَىِ". قال: وإنْ جاءَ فِي الشِّعْرِ بِخَلْفِ ذَا قِيلَ شَادًّا".

وذكر ابن الأباري رأي الكوفيين في عامل النصب في الظرف الواقع أنه منصوب على الخلاف، نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك، وحاجتهم أن خبر المبتدأ مخالف له في المعنى. وذهب أبو العباس ثعلب إلى أنه منصوب بفعل مذووف غير مطلوب وبقي الظرف على حاله عندما حذف الفعل. وذهب بعضهم إلى أنه منصوب باسم الفاعل، والتقدير: زيد مستقر أمامك.

وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير: زيد استقر أمامك، واحتجوا بأن الظرف: كل اسم من أسماء الأمكان أو الأزمنة يراد فيه معنى (في) الجارة؛ لأنها تربط الأسماء بالأفعال، فالتقدير: زيد استقر في أمامك، ثم حذفت واتصل الفعل بالظرف فنصبه، فال فعل مقدر كما هو حرف الجر مقدر أيضاً.

وأما من ذهب إلى أن التقدير هو اسم فاعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم أصل في الكلام، والفعل فرع، فكان الأصل أولى.

وأما ابن الأباري فيري أن المذووف هو الفعل؛ لأن الفعل هو أصل في العمل ولأنه يكون مع الضمير المقدر جملة.

وأما رأي الكوفيين فهو عنده فاسد؛ لأنه لو كان الظرف منصوباً لوجب نصب المبتدأ وهذا لا يجوز. وقول أبي العباس إنَّه منصوب بفعل مذووف غير مقدر فاسدٌ

^١ - الإنصال: ٤٤ / ٥١ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٨٣ / ٨٥، وارتساف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م: ٣ / ٧٩ - ١٠٨١، وأوضاع المسالك: ١٦٥ / ١٦٥ - ١٧٣، والمغني: ٢ / ٢١٢ - ٢١٤، وشرح ابن عقل: ١٨٨ / ١٨٨ - ١٩٨، وهم مع الهوامع: ٢ / ٧ - ٩ .
^٢ - مجالس ثعلب: ٦٤ / ١ .

أيضاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون منصوباً بفعل معهوم من كل وجه لفظاً أو تقديرًا، وهذا لا نظير له في العربية^(١).

ويضيف ابن عييش أنه عند قولنا: زيدٌ خلفك، إنك خصصته بخلفك، واستفاد المخاطب من التخصيص. والخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً و مجروراً، نحو: زيدٌ في الدار، وعمروُ عندكَ، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأن الدار ليست من زيد في شيء وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير: زيدٌ استقرَّ عندك^(٢).

ويضيف السيوطي أنه إذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين، فإن كان الظرف نكرة، نحو: المسلمين جانبُ والمشركون جانبُ، ونحن قدَّام وأنتم خلف، جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والковيين.

وروي أن الرفع واجبٌ إلا إذا عطف عليه، نحو: القوم يمينٌ وشمالٌ، فيجوز النصب عند البصريين والkovيين. أما إذا لحقت الظرف معرفة، نحو: زيدٌ خلفكَ، فالنصب راجح، والرفع مرجوح، وخصّه الكوفيون بالشعر^(٣).

١٧ - مسألة: القول في حذف المضاف ((الخبر)).

" وأنشد:

١١- يَقُولُونَ جَاهِدٌ يَا جَمِيلٌ بِغَزْوَةٍ
وَإِنَّ جِهَادًا طَيِّبٌ وَقَاتَلَهَا^(٤).
(الطوبل)

أراد: إنَّ الجهاد جهاد طيٌّ. والإنسان لا يكونُ جهاداً. ومثله:
١٢- وَكَيْفَ يُصَاحِبُ مَنْ أَصْبَحَ
خَلَالتُهُ كَأَيِّ مَرْحَبٍ^(٥).
(المقارب)

^١ - الإنصاف: ١/٢٤٦-٢٤٥، بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٤١، وقطر الندى: ١٦٥، وأوضاع المسالك: ١/١٧٩-١٨١، وشرح ابن عقيل: ١/٢٠٩-٢١٣، وهمع الهوامع: ٢/٢١-٢٣.

^٢ - انظر شرح المفصل: ١/٨٩-٩٠.

^٣ - همع الهوامع: ٢/٢٥ بتصريف.

^٤ - البيت لجميل كما في اللسان: (غزا)، ولم أقف عليه في ديوان جميل بشينة، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

^٥ - البيت في شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. مقدمة الكتاب بقلم عبد العزيز رباح: ٢٦، وفي اللسان: (رحم).

يريد كخلالة أبي مرحباً. قال: يحذفون المضاف إذا تقدم، كما تقول: الفقه أبو حنيفة، والنحو الكسائيّ. يريد الفقه فقه أبي حنيفة، والنحو نحو الكسائيّ^(١).

وذكر سيبويه في قوله: هذا عمرو، حيث حذف المضاف وحل المضاف إليه محله؛ أي أن المعنى هذا اسم عمرو، وهذا ذكر عمرو، وكما تقول: هذه ألف، والمراد هذه الدراءُ ألف^(٢).

ويقول ابن يعيش في حذف الخبر في الجواب عن السؤال: من عندك؟ فتقول: زيد، والمعنى عندي زيد، وحذف الخبر للعلم به من دون ذكره. ويحذف الخبر بعد إذا الفجائية، مثل: خرجت فإذا السبع، والتقدير: خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود؛ لأن السبع مبتدأ ولا بد له من خبر محذوف.

وفي قوله تعالى: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلٌ﴾^(٣) فمحتمل فيه أن صبر مبتدأ وجاز الابتداء بها لوجود الصفة، والخبر محذوف والتقدير: صبر جميل أجمل من غيره، أو فعندني صبر جميل.

ويضيف ابن يعيش موضعًا آخر في حذف الخبر وجوابًا بعد لولا، مثل: لولا زيد لخرج محمد، والتقدير: لولا زيد حاضر أو مانع، والمعنى أن الثاني امتنع لوجود الأول، والجملة الثانية ليست خبراً. ويحذف الخبر إذا سد الفاعل مسده كما في قولنا: أقائم الزيدان. فأقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر حيث أن الكلام تم به، ولم يكن حاجة لخبر محذوف. وأما قولنا: ضربي زيداً قائماً؛ فضربي مبتدأ وقائماً حال سد مسد الخبر، وهذا لا يجوز؛ لأن الساد مسد الخبر يكون حكمه حكم الخبر، وأما الخبر فظرف زمان مقدر مضارف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير ضربي زيداً إذا كان قائماً، الحق أنها في موضع نصب باستقرار محذوف تقديره استقر أو مستقر فصارت ظرف وما ارتفع به في موضع رفع خبر.

ويحذف الخبر بعد واو المصاحبة الصرىحة؛ ((يعنى مع)) في قولنا: ((كل رجل وضيعة))، فالمراد: كل رجل وضياعته مقرونان، فاكتفي بالمعطوف لأن معنى الواو هنا بمعنى مع.

^١ - مجلس ثعلب: ٦١ / ١ .

^٢ - انظر الكتاب: ٢٦٩ / ٣ .

^٣ - سورة يوسف: ١٨ / ١٢ .

ويؤكد ابن يعيش أنه لا يجوز حذف الخبر إذا لم يكن في اللفظ ما يدل عليه^(١).

١٨ - مسألة: القول في مذوف (مبرور ومحور) في حالي النصب والرفع .

" قال: أهل الحجاز يقولون: مبُرُورًا مأجورًا؛ وتميم: مبُرُورٌ مأجورٌ"^(٢).

ويرى سيبويه أنه يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مُظْهَر أو مُضْمِن. فأما المظهر فقولك: هذا عبد الله فاضربه، ويجوز إلا تُظْهِرُ المبتدأ ويعمل في الخبر كما لو كان موجوداً^(٣).
ونقول: عبد الله وربّي، كأنك قلت: ذلك عبد الله أو هذا عبد الله^(٤).
ويضيف ابن يعيش مثلاً آخر على حذف المبتدأ، فيقول: المسك والله، أي هو المسك والله، أو هذا المسك والله، فالحذف جائز إذا دلت عليه قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق به^(٥).

في حين ذكر العكبري أنه ينتصب المفعول به بفعل مذوف، مثل: (مرحباً، وأهلاً وسهلاً) ونصبها على وجهين: أحدهما: هي مفاعيل لفعل مذوف تقديره: لقيت رحباً وأهلاً وسهلاً فاستأنس. والثاني: أن يكون مصدراً تقديره: رحبت بلادك مرحباً، وسهلت سهلاً، وتأهلت أهلاً، أي تأهللاً. ومن العرب من يرفعهما على تقدير خبر مذوف، أي: لك عندي مرحب^(٦).

ويرى ابن الحاجب جواز حذف الفعل، في قولنا: زيد، لمن قال: من أضرب؟ فرد بقولنا: زيد، ووجوب حذفه، كقولنا: أهلاً أي أتيت أهلاً لا أجانب، وسهلاً أي وطئت مكاناً سهلاً عليك لا وعرأ، وقولنا: امرأ ونفسه، أي دع امراً ونفسه. ولقد

^١ - شرح المفصل: ٩٤ / ١ - ٩٨ بتصريف، وانظر الكافية في النحو: ١٠٣ - ١٠٨ ، وقطر الندى: ١٧٢ - ١٧٥ ، وأوضحت: ١٩٦ - ٢٠٢ ، والمغني: ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٨ ، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢٤٣ - ٢٤٦ ، وهمع الهوامع: ٢ / ٤٠ - ٤٤ .

^٢ - مجالس ثعلب: ٧٣ / ١ .

^٣ - انظر الكتاب: ١ / ١٣٨ ، والمغني: ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وهمع الهوامع: ٢ / ٣٨ - ٤٠ .

^٤ - انظر المرجع السابق: ٢ / ١٣٠ .

^٥ - انظر شرح المفصل: ١ / ٩٤ ، وقطر الندى: ١٧٣ - ١٧٤ .

^٦ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٦٤ .

وَجْبُ الْحَذْفِ لِلْفَعْلِ فِي السَّمَاعِيَاتِ لِكُثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ، وَلِعَدْمِ وُجُودِ ضَابطٍ يُعْرَفُ بِهِ عَلَيْهِ وَجْبُ الْحَذْفِ^(١).

يَقُولُ ابْنُ مَنْظُورٍ^(٢) قَوْلُ الْفَرَاءِ: "بَرَ حَجَهُ، فَإِذَا قَالُوا: أَبْرَ اللَّهُ حَجَكُ، قَالُوهُ بِالْأَلْفِ. وَيَقُولُ فِي الدُّعَاءِ: مَبْرُورٌ مَأْجُورٌ؛ فَتَمِيمٌ تَرْفَعُ عَلَى إِضْمَارِ أَنْتَ، وَأَهْلَ الْحَجَازِ يَنْصِبُونَ عَلَى اذْهَبِ مَبْرُورًا".

وَأَوْرَدَ ابْنُ هَشَامَ: أَنَّ الْعَرَبَ قَالُوا: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ))؛ أَيْ بِإِضْمَارِ فَعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَمْدُحُ أَهْلَ الْحَمْدِ^(٤).

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلَ مَثَلًاً آخَرَ فِي الْحَذْفِ فَيَقُولُ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ فَنَقُولُ: صَحِيحٌ أَيْ هُوَ صَحِيحٌ، وَيُجُوزُ التَّصْرِيفُ بِالْمُبْتَدَأِ^(٥).

١٩ - مَسَأَلَةُ: الْقَوْلُ فِي لَيْسٍ.

قَالَ أَبُو الْعَبَّاسَ ثَعْلَبُ: ^(٦) "حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: (قَدْ جَعَلَ النَّاسَ مَا لَيْسَ بِأَنْسَ بِهِ) جَعَلَ لَيْسَ بِمَعْنَى التَّبْرِئَةِ".
وَأَنْشَدَ الْفَرَاءَ:

١٣ - قَدْ سَوَّا النَّاسُ مَا يَا لَيْسَ بِأَنْسَ بِهِ
وَأَصْبَحَ الدَّهَرُ ذُو الْعَرْبَيْنِ قَدْ جُدِعَ^(٧).
(الْبِسِيطُ)

فَجَعَلَ ((لَيْسَ)) تَقْوِيمَ مَقَامَ التَّبْرِئَةِ. وَهَذَا شَذْ فَشِبَّهُوهُ بِالشَّاذِ، فَهَذِهِ لِغَةُ الْحَجَازِ مَشْهُورَةٌ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ^(٨).

^١ - انْظُرُ الْكَافِيَّةَ فِي النَّحْوِ: ١٢٩ / ١ - ١٣٠.

^٢ - هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَكْرُمَ بْنُ عَلَيِّ بْنِ أَبِي الْفَاسِمِ بْنِ حَقَّةَ بْنِ مَنْظُورِ الْأَنْصَارِيِّ، الرَّوِيفِعِيِّ، الْإِفْرِيقِيِّ، وَقَدْ كَانَ أَدِيبًا، لَغَوِيًّا، نَاظِمًا، نَاثِرًا، مُشَارِكٌ فِي عِلُومِ الْلِّغَةِ، وَأَشْهَرُ كِتَابُهُ: لِسَانُ الْعَرَبِ، وَمُخْتَارُ الْأَغْنَانِ، وَمُخْتَصِّرُ مَفَرَّدَاتِ ابْنِ الْبَيْطَارِ، وَغَيْرُهَا. تَوَفَّى سَنَةً إِلَيْهِيْ شَرِّيْعَةً وَسَعْمَانَةً. انْظُرُ مَعْجمَ الْمُؤْلِفِينَ: ٤٦ / ١٢.

^٣ - لِسَانُ الْعَرَبِ: (بَرَ).

^٤ - انْظُرُ الْمَغْنِيَّ: ٢٨٩ / ٢.

^٥ - انْظُرُ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ: ١ / ٢٤٣ - ٢٤٦.

^٦ - مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ: ١٣٢ / ١.

^٧ - الْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي الْلِّسَانِ: (عَرْنَ).

^٨ - مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ: ٣٥٤ / ٢.

وذكر سيبويه الفعل كان وأخواتها ومنهن: يكون، وصار، ودام، وليس. وأما ليس فقد وضعت موضعًا واحدًا، فهي جامدة ولا تتصرف^(١). ويجوز الإضمار في ليس وكان، ومن ذلك قول العرب: ليس الخالق الله مثاله؛ لأنَّه بدون إضمار ولا يجوز ذكر الفعل بدون إعماله في الاسم. وقول الشاعر:

٤ - فَاصْبُحُوا وَالنَّوَى عَالِيٌّ مُرَسِّبٌ
ولَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقَى الْمَسَاكِينُ^(٢).
(البسيط)

فلو كان كل على ليس ولا إضمار فيه لم يكن إلا الرفع، ولكنه انتصب على تُلْقَى، ولا يجوز أن تكون المساكين اسم ليس، فأضمر ضمير الشأن في بيت الشعر السابق^(٣). ويرى المبرد أنَّ الدليل على أنَّ ليس فعل هو: اتصالها بالضمائر، نحو: لستُ منطلاً، ولستَ، ولستما، ولستم، ولستُنَّ. وهي أيضًا غير متصرفة^(٤). في حين يرى العكري أن بعض البصريين يقولون: أن (ليس) حرف، وأن الضمير اتصل بها لشبهها بالأفعال، وإنها لا تدل على زمان، وهي نافية^(٥).

٢٠ - مسألة: القول في ليس حرف عطف بمعنى ((لا)) أم فعل.

"والفراء يقول: إذا حَسِنْتَ (ليس) موضع ((لا)) جاز، وأنشد:

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ^(٦).
... - ١٥
(الرمل)

قال سيبويه يقول ليس الجمل يجزي. فجعله فعلاً مذوفاً واستراح.

^١ - انظر الكتاب: ١/٤٥-٤٦، وشرح المفصل: ٧/٨٩-٩٠، وقطر الندى: ١٧٧-١٧٥، وأوضح المسالك: ١/٢٠٦-٢٠٧.

^٢ - البيت منسوب في الكتاب: ١/٧٠، لحميد الأرقط، وهو في المقتصب: ٤/١٠٠، والخزانة: ٤/٥٨، وشرح ابن عقيل: ١/٢٨٤.

^٣ - الكتاب: ١/٦٩-٦٩، ٧٢-٧٢، ١٤٦-١٤٦ يتصرف، وانظر المقتصب: ٤/٩٨-٩٨، وشرح ابن عقيل: ١/٢٨٨-٢٨٠-٦٢، ٦٥-٦٥، ٨١.

^٤ - انظر المقتصب: ٤/٨٧، ١٤٢-١٤٢، والإنساف: ١/١٤٣-١٤٢.

^٥ - انظر اللباب في عل البناء والإعراب: ١/١٦٤-١٦٥، والكافية في النحو: ٢/٢٩٥-٢٩٧، والمغني: ١/٣٠٧-٣٠٩.

^٦ - عجز بيت للبيد وهو في ديوانه: ١٤١، وصدره: فإذا جُوزيتْ قُرْضاً فاجزه

وهو في الكتاب: ٢/٣٢٣، ورواه سيبويه:

وإذا أفرضتْ قُرْضاً فاجزه

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلُ.

قال أبو العباس ثعلب: وأول ما ينبغي أن نقول للكسائي لم حذفت الثاني
وطلبته" ^(١).

وفي هذه المسألة وافق ثعلب الفراء في أنه يجوز أن تكون (ليس) حرف
عطف بمعنى (لا)، وخالف بذلك سيبويه، الذي جعل (ليس) فعلاً ناقصاً، وجعل خبر
ليس جملة فعلية مقدرة، والتقدير: ليس الجمل يجزي.

٢١ - مسألة: القول في ما النافية التي تعمل عمل ليس.

"وقال: إنما قالوا: ما عبد الله قائماً. وهو قول أهل الحجاز وقد جاء القرآن
﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ ^(٢). وبنو تميم يرثون يقولون: ما زيد قائمٌ. والذين نصبوا أدخلوا ...
بين الاسم والفعل لأن الفعل هو المجرود، فإذا قدّموه لم ... ولم ينصبو، فقالوا. ما
قائم عبد الله، فرفعوا كلهم لأن الجد وأهل البصرة إذا قالوا: ما عبد الله
قائماً، شبّهوه بليس، فإذا قدّموا رفعوا فقالوا: إنما أشبه ليس في ذلك الموضع فقط هذه
أصولُ العربية" ^(٣).

ذكر سيبويه أمثلة على لغة أهل الحجاز، فيقولون: ما عبد الله أخاك، وما زيد
منطلفاً، فيشبّهونها بليس إذ كان معناها كمعناها.
وبنوا تميم يجرّونها مجرىًّا وهلْ، أي لا يُعملونها في شيء وهو القياس،
لأنه ليس بفعل وليس ما كليّس، ولا يكون فيها إضمار.
وإذا تقدم الخبر فالرفع لا غير، كقولنا: ما منطلق عبد الله، لأنه لا يجوز أن تقول: إن
أخوك عبد الله، على حد قوله: إن عبد الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت
بمنزلته، فلا يجوز كل ما يجوز فيه ولم تقو قوته.
وإذا دخلت إلا على الجملة فيستوي فيه اللغتان، تقول: ما زيد إلا منطلق، قوله
تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مُّثْلُنَا﴾ ^(٤)، فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى أيضاً ^(٥).

^١ - مجالس ثعلب: ٤٤٧ / ٢ .

^٢ - سورة يوسف: ٣١ / ١٢ .

^٣ - مجالس ثعلب: ٥٩٦ / ٢ .

^٤ - سورة يس: ١٥ / ٣٦ .

^٥ - الكتاب: ١ / ٥٧ - ٥٩ - ١٢٣ - ١٩٢، وانظر المقتضب: ٤ / ١٨٨ - ١٩٢، وقطر الندى: ١٩٧ - ١٩٩ .

ونذكر ابن الأثيري ما ذهب الكوفيون إليه في أنَّ ((ما)) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض.

وحجتهم في ذلك أن القياس في ((ما)) أن لا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولهذا كانت مهملاً في لغة بنى تميم، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهذا ضعيف، ولأنَّ ليس فعل وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بما، ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض؛ لأنَّ الأصل ((ما زيد بقائم)) فلما حذف الخفض وجب أن يكون منصوباً، ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر أو دخل حرف الاستثناء؛ لأنَّ لا يحسن دخول الباء معهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين في قولهم: القياس يقتضي ألا ت العمل، لكن وجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن ت العمل عملها، وهي لغة القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، وإن تقدم خبرها أو دخلت إلا عليها يبطل عملها لضعفها، ولو لا ذلك لوجب أن ت العمل في جميع الموضع.

وأما دعواهم بدخول الباء عليها فلا نسلم به، وإنما الأصل عدمها، وإنما دخلت الباء لوجهين؛ أحدهما: أنها دخلت توكيداً للنفي. والثاني: ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إنَّ، فجعلت الباء في خبرها، نحو: ما زيد بقائم، لتكون بإزاء اللام في نحو: إنَّ زيداً لقائماً.

وقولهم: حذف حرف الخفض يوجب النصب، وهذا فاسد؛ لأنَّ الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة، وليس فيها إعراب؛ لأنَّ الإعراب لا يقع على حروف المعاني، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، وهذا غير صحيح، فقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا﴾^(١)، ولو حذفت حرف الخفض لقللت: كفى الله ولينا، وكفى الله نصيراً بالرفع وليس بالنصب.

وذهب البصريون إلى أنَّ ((ما)) ت العمل في الخبر، وهو منصوب بها. وحجتهم أنَّ ((ما)) تتصرف الخبر لأنها أشبهت ليس، فوجب عملها كعمل ليس، وليس عملها الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما من عدة وجوه؛ أحدها: أنها تدخل

^١ - سورة النساء: ٤ / ٤٥ .

على المبتدأ والخبر. والثاني: أنّهما تنفيان ما في الحال. والثالث: دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس^(١).

٢٢ - مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها .

قال: ولا يحال بين الدائم والاسم بما؛ طعامك ما أكلْ عبدُ الله^(٢).

ويرى المبرد أنَّ أهل الحجاز يجرون ((ما)) مجرى ((ليس)) إذا كان الكلام مرتبًا، ولا يوجد تقديم أو تأخير، فإذا قدموا خبرها رجعت ((ما)) إلى أنها حرف، فتقول: ما منطق زيدٌ، فيرجع الكلام إلى الابتداء والخبر^(٣).

وذكر ابن الأباري رأي الكوفيين في تقديم معمول خبر ما النافية عليها فهم يجيزون ذلك، كقولنا: طعامك ما زيدَ أكلًا.

وحجتهم لأنَّ ((ما)) نافية بمنزلة (لم ولن ولا)، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو: زيدًا لم أضرب.

وذهب أبي العباس ثعلب إلى أنه جائز من وجهه، وفاسد من وجه آخر، فإن كانت ((ما)) ردًا لخبر كانت بمنزلة (لم) فلا يجوز التقديم، وإذا قلت في الخبر: زيدَ أكلْ طعامك، فترت عليه نافيًّا: ما زيدَ أكلًا طعامك، فيجوز التقديم، فتقول: طعامك ما زيدَ أكلًا. وإذا كان جوابًا للقسم فلا يجوز التقديم.

والرد على الكوفيين أن ما بمنزلة (لم ولن ولا) لا تسلم به؛ لأنَّ ((ما)) يليها الاسم والفعل، وأما (لم) فلا يليها إلا الفعل، و ((لا)) جاز التقدم معها؛ لأنَّها حرف متصرف.

والرد على أبي العباس أن كلامه فاسد؛ لأنَّ ما في كلا القسمين نافية، ولا يجوز التقديم.

^١ - الإنصاف: ١/١٦٥ - ١٦٥ - ١٧٢ بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٩٧ - ١٧٥، وشرح المفصل: ١/١٠٨ - ١٠٩، ١١٤/٢ - ١١٦، والكافية في النحو: ١/١١٢ - ١١٣، ٢٦٦، ٢٦٧ - ٢٦٧، وأوضح المسالك: ١/٢٤٦ - ٢٤١.

^٢ - وشرح ابن عقيل: ١/٣٠١ - ٣٠٧، وهو مع الهوامع: ٢/١٠٩ - ١١٥.

^٣ - مجالس ثعلب: ١/٢٧١.

^٤ - انظر المقضي: ٤/١٨٩ - ١٩٠.

وذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم معمولها عليها؛ لأنَّ ((ما)) معناها النفي، ويليها الاسم والفعل، ولأنَّها تشبه حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ^(١).

ويضيف ابن هشام أنَّ الذين يعملون ((ما)) من أهل الحجاز يضعون لها شروطًا، وهي: أن يتقدم اسمها على خبرها، ولا تقترن بِإِنَّ الزائدة، ولا يقترن خبرها بِإِلَّا. وأما بنو تميم فلا يعملونها سواء استوفت الشروط أم لا ^(٢).

٤٢ - مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما العاملة عمل ((ليس)) على اسمها وخبرها.

"وأُملى علينا: إذا قلت: ما فيك راغب زيد، وما طعامك أكل زيد، كان الاختيار هكذا الرفع؛ لأنَّ الفعل أولى بالحق من المفعول والصفة، وكان كأنَّ الفعل مع الجد، فإذا دخلوا الباء فيما كان قبيحاً، لأنه قد جاء الاسم بعدهما، لأنَّه لما جاء ثانياً احتاجوا إلى أن يُعلّموا أنه الفعل، وإنما تدخل الباء للفعل، فإذا أخرّوا الفعل فقالوا: ما طعامك زيد بأكلٍ، وما فيك زيد برأبٍ ثم نزعوا الباء، كان الاختيار الرفع، لأنَّ الباء قد حالت بين الاسم وما، فكانَ الفعل معها. وكذلك اختاروا الرفع، فإنْ نصبووا فقالوا: ما طعامك زيد آكلًا، وما فيك زيد راغبًا، لم يعنّوا بالصفة ولا المفعول، لأنَّهما من صلة الفعل، فكانُوا قالوا: ما زيد آكلًا طعامك، وما زيد راغبًا فيك" ^(٣).

يقول سيبويه: ^(٤) "ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبد الله ضارباً، وما زيداً أباً قاتلاً، لأنَّه لا يستقيم كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدم ما يَعْمَلُ فيه الآخر". فإن رفعت الخبر حسُنَ حمله على اللغة التَّمِيمية".

و ضمن شروط إعمال ((ما)) عمل ليس يقول ابن عقيل: ^(٥) "أَلَا يَتَقدَّمَ مُعْمَلُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار و مجرور؛ فإن تقدَّمَ بطلَ عملهَا، نحو: ((ما طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكْلٌ)) فلا يجوز نصب ((أكل)) ومنْ أَجَازَ بقاءَ العمل مع تقدَّمَ الخبر يُجِيزُ

^١ - الإنصال: ١٧٢-١٧٣ بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٥-١٧٨.

^٢ - انظر قطر الندى: ١٩٩-١٩٧، وأوضح المسالك: ١٢٤١-٢٥٠، وشرح ابن عقيل: ١٣٠١-٣٠٢، همع الهوامع: ٢-١٠٩-١١٣.

^٣ - مجالس ثعلب: ٤٧٧/٢.

^٤ - الكتاب: ٧١/١، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١١٧٧-١٧٨، والكافية في النحو: ٢٦٨/١.

^٥ - شرح ابن عقيل: ٣٠٥/٣٠٦، وانظر همع الهوامع: ١١٣-١١٤.

بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأولى؛ لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك؛ لما في الإعمال مع تقدم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر".

٤ - مسألة: القول في عسى.

"عسى زيد قائماً، قال: لم يجيء إلا في قوله: ((عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُؤُسًا))^(١).
قال: قال الفراء: عسى لا يقاس. ولا يستحسنها ولا يحيزها إلا مع ((أن))^(٢).
﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرَكِّمُ﴾^(٣) أي ما أقربه. قال: هذه تسمى المقاربة.
عسى عبد الله يقوم، مثل كاد عبد الله يقوم. وإذا أدخل ((أن)) فإنه يقول قارب أن يقوم.
وأنشد:

عَسَى الْغُوَيْرُ أَبُؤُسًا

أي عسى أن يكون، مثل كان عبد الله قائماً. قال: وهو شاذ. عسى زيد قائماً شاذ"^(٤).

قال أبو العباس ثعلب:^(٥) "ولا تجيء عسى إلا مع مستقبل، ولا تجيء مع ماضٍ ولا دائم ولا صفة".

ويرى سيبويه أنك تقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلوا.
وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدل على ذلك. ومن العرب من يقولوا: عسى وعسيأ وعسوا، وعست وعستا وعسيئن.
ومن العرب من يقول: عسى يفعل، فيشبعها بقاد يفعل، وفي المثل العربي سابق الذكر يجرون عسى مجرى كان.

^١ - المثل في مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ، ٥٠١، وهو في الكتاب: ١٥٨ / ٣، والمقتضب: ٧٠ / ٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢ / ١، وشرح المفصل: ١٤، ١١٧، ١١٩، ١١٩، والكافية في النحو: ٢ / ٣٠٢، ٣٠٢ / ٢، ١٧٢، واللسان: (غور)، وأوضح المسالك: ٢٦٨ / ١، والمغني: ١٧٢، ٢٦٨، والخزانة: ٤ / ٤، ٧٧، ٧٩، ٨٢.

^٢ - مجالس ثعلب: ٢٠٩ / ١.

^٣ - سورة الإسراء: ٨ / ١٧.

^٤ - مجالس ثعلب: ٣٠٧ / ١.

^٥ - المصدر السابق: ٣٩٥ / ٢.

وكقول هدبة:

٦- عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجُ قَرِيبٌ^(١).
(الوافر)

حيث حذفت ((أن)) بعد عسى للضرورة الشعرية، ورفع الفاعل، بالرغم من أن عسى قد جرت مجرى كان^(٢).

في حين يرى المبرد أن ((عسى)) لابد لها من فاعل؛ لأن لكل فعل فاعل، وخبرها مصدر؛ لمقاربتها، كقولنا: عسى زيد أن ينطلق. فهو مصدر لم يقع، وسيقع في المستقبل، كقوله تعالى: «فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ»^(٣)، أما قولهم في المثل السابق فالتقدير: عَسَى الْغَوِيرُ أَنْ يَكُونَ أَبُوسًا، فعسى خبرها الفعل مع ((أن)) فعندما وضع الاسم محل الفعل فحقق النصب؛ لأن عسى فعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها^(٤). ويضيف ابن يعيش أن عسى سُميَتْ بأفعال المقاربة؛ لأنها تقييد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان.

وإن عسى قد جاءت ممنوعة من الصرف؛ لأنهم أجروها مجرى (ليس) إذا كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل. ولأنها ترج فشابهت لعل، وقد استضعف بعضهم هذا الرأي^(٥).

^١- البيت نسبة سيسيوي لهدبة بن الخشيم العذري، وفي المقتصب: ٣/٧٠، وشرح المفصل: ١١٧/١٢١، وأوضح المسالك: ٢٧٥/١، والمعنى: ١٧٢/١، وشرح ابن عقيل: ١/٣٢٧، وهمع الهوامع: ١٤٠/٢، والخزانة: ٤/٨١.

^٢- الكتاب: ١٥٩-١٥٨، بتنصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٩١-١٩٣، وشرح المفصل: ٧/١١٥-١٢١، والكافية في النحو: ٢/٣٠٣-٣٠١، وأوضح المسالك: ١/٢٦٥-٢٧٥، ومحني اللبيب عن كتب الأغارب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى (ت: ٧٦١ھـ)، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٦ھـ - ١٧٣-١٧٠/١٢٠٠٥م، وشرح ابن عقيل: ١/٣٢٢-٣٠٣، وهمع الهوامع: ٢/١٣٨-١٤٦.

^٣- سورة المائدة: ٥٢/٥.

^٤- انظر المقتصب: ٣/٦٨-٧٠.

^٥- انظر شرح المفصل: ٧/١١٥-١١٦.

٢٥ - مسألة: القول في خبر لكن.

"وأنشد:

١٧ - فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيَا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
وَلَكِنَّ زِنجِيًّا غَلِيظَ الْمَشَافِرِ^(١).
(الطویل)

قال الفراء: غليظ المشافر، أتبّعه وهو الخبر. قال الكسائي: ولكنّ بك زنجيًّا، أي يُشبِّهك. قال سيبويه: زنجيًّا غليظ المشافر تُشبِّهُه، فأضمر الخبر. فإن رفعتَ قلت لكَنَّكَ زنجيًّا، أضمرت الاسم، وهو شبيه باللقب^(٢).

ذكر سيبويه البيت السابق، حيث ذكر أن النصب أكثر في كلام العرب، وأنه قال: ولكنّ زنجيًّا عظيمَ المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضمر هذا الكلام كما يضرم ما بني على الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٣) أي طاعة وقول معروف أمثل.

وكقول الشاعر:

١٨ - فَمَا كُنْتُ ضَفَاطًا وَلَكِنَّ طَالِبًا
أَنَاخَ قَلِيلًا فَوْقَ ظَهْرِ سَبِيلِ^(٤).
(الطویل)

والتقدير: ولكنّ طالباً مُنيخاً أنا، فالنصب أجود على تقدير حذف الخبر^(٥).

ولقد ذكر السيوطي وابن يعيش؛ أنه قد تحذف لكن ويسكن آخره فيبطل عملها، إلا أن معنى الاستدراك باق على حاله، ولهذا تدخل في باب العطف،

١ - البيت للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه، وفي الكتاب: ١٣٦ / ٢، برواية: ولكنّ زنجيًّا عظيمَ المتنافر، والإنساف: ١ / ١٨٢، وشرح المفصل: ٨ / ٨، واللسان: (شرف)، وارتشف الضرب: ٣٧٨ / ٤، وهمع الهوامع: ١ / ١٣٦، ٢٢٣، ونسبه صاحب الخزانة: ٤ / ٤، للفرزدق.

٢ - مجالس ثعلب: ١ / ١٠٥.

٣ - سورة محمد: ٤٧ / ٢١.

٤ - البيت منسوب في اللسان: (ضفت)، للأخضر بن هبيرة، برواية: راكباً بدلاً من طالباً.

٥ - الكتاب: ١٣٦ / ٢ بتصرف.

ويؤيدهم أبو حاتم^(١) وذكر أنها بمعنى بل، نحو: لكن الراسخون في العلم. أما يونس فذهب إلى أنها إذا خفت لا يبطل عملها، وتبقى كما كانت عليه قبل التخفيف، كقولنا: ما جاءني زيد لكن عمرُو، فعمرُو مرفوع بلـكن والاسم مضمر ممحوف كما في قول الشاعر: ولكن زنجي عظيم المشافر، حيث حذف اسمها^(٢). في حين يرى ابن هشام أنها إذا خفت تهمل؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى زوال اختصاصها بالجملة الاسمية فتدخل على الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَّمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٣).

٢٦ - مسألة: القول في فتح وكسر همزة إن.

قال أبو العباس ثعلب^(٤): في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَوْلُهُمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾^(٥) قال: إذا تم الكلام فالكسر لا غير، وإذا لم يتم الكلام فالكسر والفتح جمِيعاً. قوله إِن زيداً قائم وأنَّ زيداً قائم، ومن قوله إِن زيداً قائم، لا غير.

﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾^(٦). قال: أهل البصرة يخفونها ويريدون معنى التقليلة^(٧). ذكر سيبويه أنه يقال: قد قاله القوم حتى إِنَّ زيداً يقوله، وانطلق القوم حتى إِنَّ زيداً لمنطلق. فهنا حتَّى لا تعمل شيئاً في إِنَّ. ولو وضعنا أنَّ في ذا الموضع كان جائز على الابتداء.

لو قلنا: مررتُ فإذا أَنَّه عبد، كأنك قلت: مررتُ فإذا أمرُه العبوديَّة واللؤم، ولو وضعْتَ أَنَّ بدل إِنَّ لجاز ذلك. ومثال آخر: قد عرفْتُ أمورك حتى أَنَّك أحمق، ولو وضعْنا أَنَّ لجاز، وهذا قول الخليل^(٨).

^١ - هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجُستماني، بصرى المذهب، معظم في قومه، وله من الكتب: كتاب ما يلحن فيه العامة، وكتاب المذكرة والمؤنث، وكتاب المقصورة والممدود، وغيرها. توفي في سنة خمس وخمسين ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ٩٤-٩٦، والفالبرست: ٦٤، ونزهة الآباء: ١٨٩-١٩١.

^٢ - شرح المفصل: ٨-٨٠، بتصريف، وانظر الكافية في النحو: ٢-٣٧٩، وأوضاع الندى: ٢٠٤-٢٠٥، وقطر الندى: ٢٦٢-٢٦٣.

^٣ - سورة الزخرف: ٤٣/٤٣.

^٤ - انظر قطر الندى: ٢١٢، وشذور الذهب: ٣٥٠-٣٥١، وهو همام الهوامع: ٢/١٨٨.

^٥ - مجالس ثعلب: ١/١٧٣.

^٦ - سورة النساء: ٤/١٥٧.

^٧ - سورة الأنعام: ٦/١٥٣.

^٨ - مجالس ثعلب: ٢/٤١٩.

^٩ - الكتاب: ٣/١٤٣-١٤٤، بتصريف، وانظر المقتضب: ٣/٣٥١، والأصول في النحو: ١/٢٧٠-٢٧٣.

ويقول العكري: ^(١) "المكسور هو الأصل لثلاثة أوجه:
أحدها: أنها تقييد في الجملة معنى واحداً هو التوكيد، فهي كـ ((لام الابتداء))
و((الباء)) الداخلة في خبر ((ليس)) و ((نون تأكيد الفعل)) والمفتوحة تقييد التوكيد، وتعلق
ما بعدها بما قبلها.

الثاني: أنَّ ((إِنَّ)) المكسورة أُشْبَه بالفعل، لذا كانت عاملة غير معمول فيها، كما هو أصل الفعل. والمفتوحة عاملة ومعمول فيها، فهي كالمركَب، والمكسورة كالمفرد، والمفرد أصل للمركَب.

الثالث: أن المكسورة ليست كبعض الأسم، هي مستقلة بنفسها، والمفتوحة
بعض الأسم إذ كانت هي وما عملت فيه في تقدير اسم واحد.
وقد قال قوم: المفتوحة أصل للمكسورة، وقال آخرون: كل واحدة منها أصل
بنفسها، والصحيح ما بدأنا به".

وذكر ابن هشام أنه يجوز الفتح والكسر لهمزة إن في موضع وهي:

١- أن نقع بعد فاء الجزاء، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ﴾

رَّحِيمٌ ^(٢) فالكسر على معنى فهو غفورٌ رحيم، والفتح على معنى فالغفران والرحمة: أي حاصلان.

- وقوعها بعد ((إذا)) الفجائية، كقول الشاعر:

إِذَا أَنْتَهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهُ زَارِمٌ^(٣). - ١٩
(الطویل)

فالكسر على معنى فإذا هو عبد القَفَّا، والفتح على معنى فإذا العبودية، أي: حاصلة.

^١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٤، وانظر شرح المفصل: ٨/٥٩-٦٠، وشذور الذهب: ٢٥٨-٢٦١.

- هذا عجز بيت و صدر هـ

۱۹

وَكُلْتُ أُرْيَ زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
وهو من أبيات سبيوه مجهرلة الفائل، وفي الكتاب: /١٤٤، والمقتب: /٣٥٠، والأصول في النحو: /١، ٢٦٥
والخصائص: /٢، ٣٩٩، وشرح المفصل: /٤، ٩٧، ٦١، وأوضح المسالك: /٦، ٢٩٦، وشنور الذهب: ٢٦٢، وشرح ابن
عفيف: /١، ٣٥٦، وهمع الهوامع: /٢، ١٦٨، والخزانة: /٤، ٣٠٣

- ٣- أن تقع في موضع التعليل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ نَدْعُوْهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾^(١)، حيث قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، والباقيون بالكسر على أنه تعليل مستأنف.
- ٤- أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها.
- ٥- أن تقع خبراً عن قولٍ وخبرًا عنها بقوله، والقائل واحد، نحو: قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، ولو انتفى القول الأول فتحت، نحو: عِلْمِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ.
- ٦- أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه.
- ٧- أن تقع بعد حتى.
- ٨- أن تقع بعد ((أما)) نحو: أَمَا إِنَّكَ فَاضِلٌ، فالكسر على أنها حرف استفصال، والفتح على أنها بمعنى أحلاً.
- ٩- أن تقع بعد ((لَا جَرَمَ)) والغالب الفتح، فالفتح عند سيبويه على أن ((جرم)) فعل ماضٍ وأن وصلتها فاعل، كقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾^(٢)، والكسر عند الفراء على أنها منزلة اليمين^(٣).

^١- سورة الطور: ٥٢/٢٨.

^٢- سورة النحل: ١٦/٢٣.

^٣- أوضح المسالك: ١/٢٩٥ - ٣٠١ بتصريف، وانظر شذور الذهب: ٢٦٤ - ٢٦٢، وشرح ابن عقيل: ١/٣٥٥ - ٣٦٢، وهم مع الهوامع: ٢/١٦٨ - ١٧١.

٢٧- مسألة: القول في المعطوف على اسم إنَّ قبل ذكر خبرها.

"﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(١) قال: يجوز ولم نسمع من قرأ به.
ويقال إنَّ زيداً وعمرُو قائمان، وإنَّ زيداً وعمراً قائمان.
قال: مثل قوله:

فَلَانِي وَقِيَارْ بِهَا لَغَرِيبٌ^(٢). -٢٠
 (الطويل)

و أنشد أيضاً

٢١- يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ

فِي بَلَدٍ لَّيْسَ بِهِ أَنْ يُسْأَلُ^(٣)
(الجزء)

قال أبو العباس: والفراءُ يقول: لا أقول إِلَّا فيما لا يتبين فيه الإعراب، والكسائي يقول فيما يتبيّن وفيما لا يتبين^(٤).

وقد أورد سيبويه الشاهد الأول، بمنصب ((قيّار))^(٥).

١ - سورة الأحزاب: ٣٣ / ٥٦

^٢- البيت منسوب في الكتاب: /١٧٥، لأبي ضابط بن الحرت البرجمي، وتمامه:
من يك أنسى بالمبينة رحمة
فلاي وقيرأ بها لغيري.

و الكامل في اللغة، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الذالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م: ٤٦ / ١، ونسبة المبرد للترمكي، والإنصاف: ١ / ٩٤، وشرح المفصل: ٨ / ٦٨، واللسان: (قير)، وأوضاع المسالك: ١ / ٣١٢، وحاشية شرح ابن عقل: ١ / ٣٧٦، والخزانة: ٤ / ٨١، ٣٢٣.

^٣ - البيتان لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٧٦، وهو في ديوان جران العود النميري، تحقيق: كارين صادر، دار صادر،

٤١٩، الطبعة الأولى، بيروت

٢٦٢ - مجالس ثعلب: ١/٤

في حين يرى العكوري أنه إذا عطف على اسم ((إن)) قبل الخبر لم يجز في المعطوف إلا النصب. وأيده الفراء فيما يظهر عليه الحركة الإعرابية، وأجاز الرفع فيما لا تظهر فيه العلامة الإعرابية، نحو: إن زيداً وأنت قائمان.

والكسائي يختار الرفع فيما يظهر أو لا يظهر عليه علامة الإعراب، وهذا فاسد؛ لأنه إذا كان الخبر مثني كان للاسمين، وكان العمل فيه عملاً واحداً. ويقول العرب: إن زيداً وعمرو ذاهبان. حكاه سيبويه.

وفي قول البرجمي حيث كلمة ((غريب)) خبر ((إن)) لا غير؛ لأن اللام تكون في خبر ((إن)) لا في خبر المبتدأ. وكلمة ((قيار)) فيجوز أن تكون مبتدأ و((بها)) خبره، والجملة حال. ويجوز أن يكون خبره محفوظاً دل عليه المذكور^(١).

٢٨ - مسألة: القول في همزة إن عندما تسبقها لولا.

"﴿فَلَوْلَا إِنْ كُتُمْ غَيْرَ مَدِينَيْنَ﴾^(٢) قال: إذا جاءت إن الثقلة مع لولا فليس غير الفتح، فإذا خفت كسرات.
وأنشد:

٢٢- فَلَوْلَا أَنَّهُمْ كَانُوا قُرْيَشًا
فَإِنَّ خِلَافَهُمْ جَاءَ بِإِدٍ^(٣) " (٤).
(الوافر)

ويرى سيبويه أنه تفتح همزة إن إذا وقعت بعد لولا، قوله: لولا أنه منطلق لفعلت، فإن مبنية على لولا^(٥). ويجوز أن تبدأ بعد لولا باسم^(٦).

ويؤكد السيوطي على وجوب فتح الهمزة بعد لولا ولو، وذكر مثلاً عليها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾^(٧).

١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٢ - ٢١٣ / ١ بتصرف، وانظر المغني: ١٣٤ - ١٣٦ .

٢ - سورة الواقعة: ٥٦ / ٨٦ .

٣ - البيت بلا نسبة في المجالس: ١ / ١٣٢ .

٤ - مجالس ثعلب: ١ / ١٣٢ .

٥ - انظر الكتاب: ٣ / ١٢٠ .

٦ - انظر المصدر السابق: ٣ / ١٣٩ - ١٤٠ .

٧ - سورة الصافات: ٣٧ / ١٤٣ .

٨ - انظر معجم الهوامع: ٢ / ١٦٥ - ١٦٧ .

٢٩ - مسألة: القول في ما بعد إنما، وأن.

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) "ما بعد ((إنما)) استئناف. إنما زيد قائم. وما بعد ((أن)) استئناف، مثل: ظنت أن زيد قائم."

في حين يرى سيبويه أنه يجوز أن يلي إنما، ولكن، وكأنما، وإذ، أسماء وأفعال؛ لأنها حروف لا تؤثر في العلامة الإعرابية فتركت على حالها، ودخولها على الاسم أولى من دخولها على الفعل ^(٢).

ومن كونها غير عاملة قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلْهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ^(٣).

ويضيف أن إنما ليست باسم، وزعم الخليل أنها فعل ملغي، فهو يتفق مع الخليل ومع ثعلب في عدم عملها فيما بعدها ^(٤).

أما بالنسبة لأن المخففة فرأى سيبويه أنها لا تخفف، بمعنى أنها لو ذكرت مخففة فهي تقيلة واسمها مضمر فيها، فإذا لم يضمرها التقيلة نصبوا، كما في قول الشعر:

٢٣- كأن وريديه رشاء خلب ^(٥).
(الرجز)

ومثال آخر: أول ما أقول أن بسم الله، كأنك تقول: أول ما أقول أن الله بسم الله. ويجوز الرفع في بيت الشعر، فنقول: ((كأن وريداه رشاء خلب)).
واما قولنا: أن بسم الله، فهو على إضمار مبتدأ أو مبنيا عليه، ودليل ذلك أنك تستنبط رفع الفعل بعد أن، مثل: عرفت أن يقول ذلك ^(٦).

^١- مجالس ثعلب: ٢٠ / ١.

^٢- انظر الكتاب: ١١٦ / ٣.

^٣- سورة الكهف: ١١٠ / ١٨ ، وسورة فصلت: ٦ / ٤١.

^٤- انظر الكتاب: ٣ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٢٩ / ٣ ، وهمم الهاوامع: ١٨٩ - ١٩٢ .

^٥- البيت لروبة بن العجاج في ديوانه: ١٦٩، ووردت بسكون الروي: خلب، وفي الإنصال: ١٩٨ / ١، وشرح المفصل: ٨ / ٨، واللسان: (خلب)، وأوضح المسالك: ١ / ٣٢٥ ، ٣٢٥ ، والخزانة: ٤ / ٣٥٦ .

^٦- الكتاب: ٣ / ١٦٣ - ١٦٥ - بتصريف، وانظر الإنصال: ١ / ١٩٨ - ٢٠٤ .

و يؤيد المبرد أنه عندما تمحض أنَّ الثقلة ويغوص عنها بالخفيفة يمحض معها الضمير ولا يحتاج فيها إلى العوض، فأمَّا قولك: قد علمت أنْ زيدٌ منطقٌ، فمعناه: أنه زيدٌ منطق، ولا يحتاج إلى عوض^(١).

كما ذكرها ابن الأباري في كتاب الإنصاف ضمن المسائل الخلافية، فالكوفيون بمن فيهم ثعلب يرون أنَّ المحففة لا تعمل فيما بعدها إذا كان اسمًا، والجدة عندهم أنَّ إِنَّ تشبيه الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، ومبنيَة على الفتح مثل الفعل الماضي وإذا خفت زال الشرط فوجب عدم العمل فيما بعدها، وأنَّ المحففة لا تدخل إلا على الأفعال.

وأما الجواب عن الكوفيين بعدم عملها، فهذا الرأي باطل؛ لأنَّ ((أن)) المحففة أشبَّهت الفعل لفظاً ومعنى، وإذا خفت فهذا يماثل الفعل الذي يمحض منه حرف فلا يلغى عمله.

أما البصريون فيرون أنها عاملة لورودها في القرآن الكريم، وفي قول العرب، مثل: إلا أنَّ أخاك ذاهب، فجاءت عاملة كالمشدة.

ويضيف ابن الأباري أنَّ نصب ((وريديه)) في البيت السابق يؤيد رأي البصرة. وأنَّ بعض أهل اللغة يعملا ((أن)) المحففة في المضمير، مثل: أَنْتُ أَنْكَ قائم، أي أَنَّكَ قائم بالتشديد^(٢).

ويرى ابن هشام أنه إذا خفت أنَّ بقيت عاملة، ويشرط في اسمها: ضميراً لا ظاهراً. وأن يكون معنى الشأن. وأن يكون محنوفاً. ويجب أن يكون خبرها جملة لا مفرداً، ومثال الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٣)، وتقديره: أنه الحمدُ لله، أي: الأمر والشأن خففت لتحقق الشروط السابقة.

ومثال الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِإِنْسَانٍ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٤)، وتقديره: وأنَّه ليس^(٥).

^١ - انظر المقضي: ٩ / ٣.

^٢ - الإنصاف: ١ / ٨ - ١٩٥ - ٢٠٨ بتصريف ، و انظر أوضح المسالك: ١ / ١٨٣ - ٣٢٩ - ٣٢٥، وهمع الهوامع: ٢ / ١٨٧ .

^٣ - سورة يونس: ١٠ / ١٠ .

^٤ - سورة النجم: ٥٣ / ٣٩ .

^٥ - قطر الندى: ٢١٣ - ٢١٤ بتصريف ، وانظر شرح ابن عقيل: ١ / ٣٨٣ - ٣٨٦ - ٣٩٢ - ٣٩٠ .

٣٠ - مسألة: القول في إضمار ضمير الشأن وذكره.

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) "وقال أبو عثمان المازني: إذا قلت إنَّ غداً يجيء زيد، على إضمار الأمر، وتضرر الهاه فيرجع إلى غير شيء. وقال أبو العباس: وكلُّ هذا غلط، العرب تقول إنَّ فيك يرحب زيد. ولا يحتاج إلى إضمار الأمر؛ لأنَّ المجهول لا يحذف. ومن قال إنه قام زيد، لم يحذف الهاه؛ لأنَّ الهاه دخلت وقایة لفعل ويفعل، فإذا أُسقطت كان خطأً."

إنَّما قام زيد، دخلت (ما) وقایة لفعل ويفعل، فإذا سقطت (ما) كان خطأً أن يلي (إنَّ) فعل ويفعل. وإضمار الهاه التي تعود على غد لا يجوز؛ لأنَّك لا تقول إنَّ زيداً ضربت؛ لأنَّه لا يقع عليه إنَّ والضرَبُ، فلا يحذفون الهاه.

"وقال : قال الكسائيُّ، وسيبوبيه ((هو)) من: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ^(٢) عماد. فقال الفراء: هذا خطأً. من قيل أنَّ العماد لا يدخل إلَّا على الموضع الذي يلي الأفعال، ويكونُ وقایة للفعل مثل إنَّه قام زيد، ثم يستعمل بعد فيتقدَّم ويتأخر، والأصل [في] هذا إنَّما قام زيد. فالعماد كـ(ما). وكلَّ موضع فعلى هذا جاء يقي الفعل، وليس مع ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ شيء يقيه" ^(٣).

ويقول سيبوبيه: ^(٤) "وروى الخليل رحمة الله- أنَّ ناساً يقولون إنَّ بَكْ زيد مأخوذ، فقال: هذا على قوله إنَّ بَكْ زيد مأخوذ." ويضيف مما يُضمر لأنَّه يفسِّره ما بعده، قولُ العرب: إنَّه كرامٌ قومُكُ، وإنَّه ذاهبٌ أمتُكُ. فالهاه تضرر الحديث الذي ذكرت بعده، والتقدير: وإنَّ كان لا يتكلَّم به ^(٥). في حين يرى العكري أنَّ ضمير الشأن والقصة لـ(إنَّ) لا يستتر فيها؛ لأنَّها حرف وإن جاعت الجملة بدونه كان الضمير محفوفاً للعلم به ^(٦).

^١ - مجالس ثعلب: ٢٧٢ / ١ .

^٢ - سورة الإخلاص: ١ / ١١٢ .

^٣ - مجالس ثعلب: ٣٥٤ / ٢ .

^٤ - الكتاب: ١٣٤ / ٢ .

^٥ - انظر المصدر السابق: ٢ / ١٧٦ - ١٧٩ - ١٨٠، والإنصاف: ١ / ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩١ .

^٦ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٩ / ١ .

ويوضح ابن يعيش أنَّه عند ذكر الجملة الاسمية أو الفعلية قد يقدمون قبلها ضميرًا يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتقسيراً له، ويوحدون الضمير لأنَّهم يريدون الأمر والحديث في جملة الشأن، وذلك لا يكون إلا في موضع التخييم والتعظيم، ومن ذلك قولك: هو زيدٌ قائم، فهو ضمير لم يتقدمه ظاهر إنَّما هو ((ضمير الشأن)) والحديث وفسره ما بعده من الخبر. ولم يأت في هذه الجملة بعائد إلى المبتدأ، لأنَّه هو المبتدأ في المعنى.

ويسمي الكوفيون ((ضمير المجهول)), وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين أنَّ ((هو)) ضمير الشأن والحديث أضمر ولم يتقدمه مذكور وفسره ما بعده. وقال الفراء: هو ضمير اسم الله تعالى وجاز ذلك بدون ذكر ما في النقوس.

والبصريون لا يجيزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسمًا مفردًا؛ لأنَّ ذلك الضمير هو ضمير الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملة ^(١).

أما ابن هشام فيري أنَّه إذا افترنت ((إنَّ)) بـ((ما)) الحرفية يبطل عملها، ويصح دخولها على الجملة الفعلية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيْكُمْ إِنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ^(٢)، وقوله تعالى: ﴿كَاتَمًا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ ^(٣).

أما إذا كانت ((ما)) اسمية بمعنى الذي فإنَّها لا تبطل عمل إنَّ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ ^(٤)، فقد جاءت اسمًا بمعنى الذي، وهو في موضع نصب بـإنَّ ^(٥).

^١ - شرح المفصل: ٣/١١٤ بتصريف، وانظر المغني: ٢/١٤٩، وشذور الذهب: ١/١٧٩، وهمع الهوامع: ١/٢٣٢ - ٢٣٤ .

^٢ - سورة الأنبياء: ٢١/١٠٨ .

^٣ - سورة الأنفال: ٨/٦ .

^٤ - سورة طه: ٢٠/٦٩ .

^٥ - انظر قطر الندى: ٢٠٧ - ٢١١، وأوضح المسالك: ١/٣٠٣، وشرح ابن عقيل: ١/٣٧٣ - ٣٧٥ .

الفصل الثالث

المنصوبات في مجالس ثعلب

المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

٣١ - مسألة: القول في لا النافية للجنس.

"ويقال: لا إله إلا الله"^(١).

يرى سيبويه أنَّ ((لَا)) النافية تعمل فيما بعدها فتصبِّه بغير تنوين، وتصبُّها لما بعدها كنْصَبَ إِنَّ لما بعدها. وترك التنوين لما عملت فيه لازم؛ لأنَّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسة عشر؛ لأنَّها لا تشبه ما ينصبُ مما ليس باسم، ولأنَّها لا تعمل إِلا في نكرة.

وقولنا: لا رجل في مكان، فإنَّ ((لا رجل)) في موضع اسم مبتدأ، والدليل على أنه مبتدأ قولنا: وما من رجل، فهو في موضع اسم مبتدأ في لغة بنى تميم قولُ العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منه.

ومن شروط عملها أيضًا: أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي، فلا يجوز قولنا: لا فيها رجل.

ويجوز حذف خبرها بعد أن تضمر مكانًا أو زمانًا، كقولنا: لا رجل، وإن أظهرت فحسن^(٢).

وذكر ابن يعيش أنَّ أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل، أما بنو تميم فلا يظهروننه البة فلا يظهر فيه عمل لا.

ويجوزُ أهل الحجاز حذف الخبر في بعض الأمثلة، كقولنا: لا رجل، ولا حول ولا قوة وفي كلمة الشهادة التي ذكرها ثعلب، والتقدير: لا إله في الوجود إلا الله^(٣).

ويرى ابن حيان^(٤) أنَّ من شروط إعمالها: أنْ لا تكرر، وأنَّ يقصد بها خلوص النفي العام، وأنَّ يليها اسمها^(٥).

^١ - مجالس ثعلب: ٤٠١ / ٢.

^٢ - الكتاب: ٢ / ٢، ٢٨٠ - ٢٧٤ / ٢، ٢٩٩ - ٣٦٢ / ٤، وبتصرف، وانظر المقتضب: ٣٥٧ - ٣٥٧، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٢٦ - ٢٣٣، وقطر الندى: ٣٢٩ - ٣٣٥، وأوضح المسالك: ٣ / ٢، ١٣، والمغني: ٢٥٣ - ٢٥٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١١، وهو مع الهوامع: ١٩٣ / ٢.

^٣ - انظر شرح المفصل: ١٠٥ - ١٠٧، والمكافية في النحو: ١١٢ - ١١١.

^٤ - هو محمد بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، وكان حسن الشكل والمحاضرة، وله من الكتب: ارتشاف الضرب من لسان العرب، والأبيات الواافية في علم القافية، والأثر في قراءة ابن كثير، وتحفة الندف في نحاة الأندلس، وغيرها. توفي في سنة خمس وأربعين وسبعين وسبعيناً في القاهرة. انظر شذرات الذهب: ٦٠ / ٧.

^٥ - انظر ارتشاف الضرب: ١٢٩٨ - ١٢٩٥ / ٣.

ويوضح السيوطي أنه يجب تكير الخبر، وتأخيره ولو كان ظرفاً؛ لأنَّ اسمها نكرة^(١).

٣٢ - مسألة: القول في لا التبرئة بمعنى غير .

" وأنشد:

وَلَا قَمَرٍ لِسَارِيهَا مُنِيرٌ^(٢).
(الوافر)

٤ - فَكَيْفَ بِلِيلَةٍ لَا نَوْمَ فِيهَا

ولا قمر، قال: جعل [لا] التبرئة بمعنى غير.
وأنشد مثله:

وَلَا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولاً
بِعَضَ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولاً^(٣).
(الوافر)

٥ - أَجِدَّكَ إِنْ تَرَى بِثُعَيْلَيَاتٍ

وَلَا مُتَدَارِكٍ وَالشَّمْسُ طَفْلٌ

جعل ((لا)) وهي تبرئة موضع غير، كما جعل ((إن)) في موضع ما؛ أراد ما
أنت براء، فجعل مكانه حرف جد^(٤).

يرى سيبويه أن لا النافية للجنس تتصل ما بعدها بدون تنوين، وأنها تشبه إن.
ويضيف أنها لا تعمل إلا في نكرة، وهي تشبه رُبَّ، وأنَّ ((لا)) وما عملت فيه في
موضع ابتداء^(٥).

وإنَّ ((لا)) قد تكون بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه، كقولنا: أخذته بلا
ذَنْبٍ، وغضبتَ من لا شيء، وذهبَ بلا عَتَادٍ؛ والمعنى معنى ذهبَت بغيرِ عَتَادٍ،
وأخذَتَه بغيرِ ذَنْبٍ^(٦).

^١ - انظر همع الهوامع: ٢٠٢ - ١٩٣ / ٢.

^٢ - البيت بلا نسبة في المجالس: ١٣١ / ١.

^٣ - البيتان منسوبان في اللسان: (تشغ، طفل)، للمرار بن سعد الفقعي.

^٤ - مجالس ثعلب: ١ / ١٣٢ - ١٣١.

^٥ - انظر الكتاب: ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦، والمقتضب: ٤ / ٣٥٧ - ٣٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٢٦ - ٢٢٩، وشرح المفصل: ١ / ١٠٥ - ١٠٦، والكافية في النحو: ١ / ١١١ - ١١٢، وقطر الندى: ٢٢٩ - ٢٢٥، وأوضح المسالك: ٢ / ١٢ - ٣ / ٢، وشرح المغني: ١ / ٢٥٣ - ٢٦٩، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٥ - ٢٦، وهو همع الهوامع: ٢ / ١٩٣ - ٢٠٤.

^٦ - انظر المصدر السابق: ٢ / ٣٠٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٤٥ - ٢٤٦.

٣٣ - مسألة: القول في ظن وأخواتها .

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) ظنت تقع لِمَا مضى، ولما أَنْتَ فِيهِ، ولما لم يقع
وَخِفْتُ وَخَشِيتُ لِمَا لَمْ يَقُعْ. وقد أَلْحَقُوا خِفْتَ بِظَنَّنْتُ فَقَالُوا:

٢٦- *وَمَا خِفْتَ يَا سَلَامُ أَنَّكَ غَائِبٌ* ^(٢)

(الطویل)

مثل ما ظننت. وكذلك: ((خِفْتُ لَأَدْرَدَنَ))؛ مثل ظننت لَأَدْرَدَنَ .

"وسئل أبو العباس ثعلب: لم يقال خفت أَنَّكَ قائم، ولا يقال خفتك قائمًا إذا كان
قياساً على ظننت أَنَّكَ؟ فقال: إنما يقال ضارع الحرف إذا أُشْبِهَ في حرفين وثلاثة،
ليس في الباب كله. قال: خفت تكون للاستقبال، وظننت للثلاث الحالات" ^(٣).

ويرى سيبويه أن ظن من الأفعال التي تتعدى فتصبح مفعولين أصلهما مبتدأ
وخبر، كقولنا: ظنَّ عَمْرُو خالدًا أَبَاكَ، وظنَّ مثُلَ رَأْيِي، ونقول: ظنَّنْتُ فيجوز السكوت
والقصر في الكلام ^(٤). ومن أخواتها: حَسِبْتُ وَخَلْتُ وَرَأَيْتُ، وزعمت ^(٥).
وورد أنها بمعنى التهمة، كقولنا: ظننت زيداً، كأننا قلنا: اتَّهَمْتُ زيداً ^(٦).
ويضيف العكري أن ظننت تكون بمعنى اليقين، قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَطُنُونَ
أَهْمَمُ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾ ^(٧)، وإذا جاءت بمعنى التهمة فهي لا تتعدى إلا إلى مفعول به واحد
كما سبق الحديث عنه ^(٨).

^١ - مجالس ثعلب: ١٥٣ / ١.

^٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٥٣ / ١.

^٣ - مجالس ثعلب: ١٦١ / ١.

^٤ - انظر الكتاب: ٤٠ - ٣٩ / ١.

^٥ - انظر المصدر السابق: ١١٨ / ١ - ١١٩.

^٦ - انظر المصدر السابق: ١٢٥ - ١٢٦، والمقضب: ٩٥ / ٣، والباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٤٧ - ٢٥٢،
وقطر الندى: ٢٣٥ - ٢٤٧، وأوضح المسالك: ٦٧ - ٢٦ / ٢، وشرح ابن عقيل: ٦٢ - ٢٨ / ٢.

^٧ - سورة البقرة: ٤٦ / ٢.

^٨ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٢٥١ / ١.

يقول ابن عقيل: ^(١) "فَإِمَّا أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فَتَقْسِمُ إِلَى: مُتَصْرِفَةٌ، وَغَيْرُ مُتَصْرِفَةٌ.
فَالْمُتَصْرِفَةُ مَا عَدَ ((هَبْ، وَتَعْلَمْ)) فَيُسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَاضِيُّ، نَحْوُ: ((ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا))
وَغَيْرُ الْمَاضِيِّ - وَهُوَ الْمَضَارِعُ، نَحْوُ: ((أَظْنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)) وَالْأَمْرُ، نَحْوُ: ((ظَنَنْتُ زَيْدًا
قَائِمًا)) وَاسْمُ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ((أَنَا ظَانٌ زَيْدًا قَائِمًا)) وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: ((زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ
قَائِمًا)) فَأَبُوهُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، وَارْتَفَعَ لِقِيمَاهُ مَقَامُ الْفَاعِلِ، وَ((قَائِمًا)) الْمَفْعُولُ الثَّانِيُّ،
وَالْمَصْدُرُ، نَحْوُ: ((عَجِبْتُ مِنْ ظَنَنَكَ زَيْدًا قَائِمًا)) - وَيَثْبُتُ لَهَا كُلُّهَا مِنَ الْعَمَلِ وَغَيْرِهِ مَا
ثَبَتَ لِلْمَاضِيِّ" .

٤-٣- مسألة: القول في نائب الفاعل.

"وَ(الْقُرْآن) إِذَا نَوَيْتَ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلَهُ رَفَعْتَ، وَإِذَا أَشَرْتَ إِلَى الْفَعْلِ
نَصَبْتَ" ^(٢).

وَيَرِى سَيِّبُوْيِهُ أَنَّهُ يُرْفَعُ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا بُنِيَ الْفَعْلُ لِلْمَجْهُولِ، فَنَقُولُ: كُسِيَّ عَبْدُ اللَّهِ
الثَّوْبَ. وَنُصَبَ مَفْعُولٌ وَاحِدٌ هُوَ التَّوْبَ؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلُ حَلٌّ مَحْلُ الْفَاعِلِ.
وَمَثَلٌ آخَرُ: ضُرِبَ زَيْدٌ الضَّرَبَ الشَّدِيدَ، وَضُرِبَ عَبْدُ اللَّهِ الْيَوْمَيْنِ الَّذِينَ تَعْلَمُ، وَأَقْعَدَ
عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْعَدَ الْكَرِيمَ.

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: ضُرِبَتُ زَيْدًا، فَلَا يَتَجاوزُ الْفَعْلُ هَذَا الْمَفْعُولِ، فَنَقُولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ
فَلَا يَتَعْدُ نَائِبُ الْفَاعِلِ ^(٣).

وَذَكَرَ الْعَكْرَبِيُّ خَمْسَةً أَوْجَهًا لِحَذْفِ الْفَاعِلِ وَهِيَ:
أَحَدُهَا: أَلَا يَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي ذِكْرِهِ غَرْضًا.

الثَّانِيُّ: أَنْ يُتَرَكَ ذِكْرُهُ إِمَّا تَعْظِيمًا لَهُ، أَوْ احْتِفَارًا.

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا لِلْمُخَاطِبِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَخَافَ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِهِ.

الخَامِسُ: أَلَا يَكُونَ الْمُتَكَلِّمُ يَعْرِفُهُ.

^١- شرح ابن عقيل: ٤٤ / ٢ .

^٢- مجالس ثعلب: ٢٠٨ / ١ .

^٣- الكتاب: ٤١ / ٤٣ .

ويغير لفظ الفعل ليدل على حذف الفاعل، وذلك بضمّ أوله، وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتحه في المستقبل، فيرفع المفعول به؛ لأنّه أقيم مقام الفاعل، إذ أن الفعل خبر، ولا بد له من مخبر عنه.

ولا يجوز بناء الفعل اللازم؛ لأنّه يبقى بغير مخبر عنه، وإذا حذف الفاعل فهذا ضعيف جدًا^(١).

ولتوسيح كلام ثعلب فإنّ الكلمة ((القرآن)) ترفع إذا بني الفعل للمجهول، مثل: قُرِئَ القرآن، وإذا ذُكر الفاعل نصبت، مثل: قَرَأَ محمدُ القرآن.

٣٥ - مسألة: القول في الفعل اللازم وعلاقة اللزوم بالمعنى.

"قال: وكل ما كان في البَدَن من الأَسْقَام فهو لا يَتَعَدَّى، وَمَاضِيه وَدَائِمِه وَاحِد، كَوْلَك هَرِم فَهُو هَرِم، وَفَرِع فَهُو فَرِع، وَمَرِض فَهُو مَرِضٌ وَمَرِيضٌ"^(٢).

ونذكر سببويه الأفعال فَرِع وَمَرِضَ على أنها أفعال لازمة، وتتعدى بإضافة الهمزة، والتضييف، وبالباء، وغيرها كما سبق الحديث عنها^(٣).
ويرى ابن هشام أنَّ الفعل اللازم علامات كثيرة؛ منها: ما كان على عَرَض، أي ليسَ حَرَكَة جسم من وصف غير ثابت، كقولنا: مَرِض وَكَسِيل وَنَاهِم^(٤).

٣٦ - مسألة: القول في الفعل اللازم وتعديه بالهمزة أو بالباء .

"إِنَّمَا يُقال خَرَجْتُ بِهِ وَأَخْرَجْتُهُ، وَذَهَبْتُ بِهِ وَأَذْهَبْتُهُ. وَاحْتَاجَ لِهِ الْفَرَاءُ بِقَوْلِهِ: ((خَذُ الْخَطَامَ وَخُذْ بِالْخَطَامِ))، فَجَعَلَ الْخَطَامَ مَفْعُولًا بِهِذَا وَتَرَكَ الْبَاءَ"^(٥).

^١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ١٥٧ / ١٥٨ بتصرف، وانظر الكافية في النحو: ١ / ٨٣، وأوضح المسالك: ٢ / ١١٤ - ١١٧، وشذور الذهب: ٢٠٥ - ٢٠٧، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١١١ - ١١٣، وهمع الهوامع: ٦ / ٣٦ - ٣٧، وشذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد بن الحمالوي (ت: ١٣٥١ هـ)، مطبعة المدنى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ - ١٤٥٧ م: ٣٠.

^٢ - مجالس ثعلب: ٤٠٠ / ٢.

^٣ - انظر الكتاب: ٤ / ١٧، ٥٥.

^٤ - انظر أوضح المسالك: ٢ / ١٤٩ - ١٥٠، وشرح ابن عقيل: ٢ / ١٤٩.

^٥ - مجالس ثعلب: ١ / ١٦٤.

يرى سيبويه أن هناك أفعالاً لا تتعذر الفاعل، كقولنا: ذَهَبَ زَيْدٌ وجلس
عمرٌ^(١).

وأن الفعل اللازم يتعدى الفاعل إلى المفعول به إذا أضيفت له همزة في أوله، كقولنا: أخرجه وأدخله وأجلسَه، ويُقال: فزع وأفزعْته، وخف وأخفتَه^(٢).

في حين يرى العكري أن الفعل اللازم يتصل به الجار وال مجرور، كقولنا:
جلست إليه، فالجار والمجرور في موضع نصب (٣).

- لأفعال اللازمية تتعدى للمفعول به في مواضع منها:

 - ١ - الهمزة كقولنا: فرحة زيد وأفرحته.
 - ٢ - تشديد العين، كقولنا: فرحة.
 - ٣ - الباء، كقولنا: فرحت به، وذهبت بزيد، أي أذهبته.
 - ٤ - سين استفعل وزائداتها، وهما الهمزة والتاء، كقولنا: استخر جته.
 - ٥ - ألف المفاعة، نحو: جالسته ^(٤).

وقال ابن منظور: ^(٥) "قولهم: خُذْ عَنْكَ، أَيْ خُذْ مَا أَفُولُ وَدَعْ عَنْكَ الشَّكَّ وَالْمَرَاءِ؛ فَقَالَ: خُذْ الْخِطَامَ"

وذكر ابن عقيل أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر، نحو: مررتُ بزيده، وقد يحذف هذا الحرف فيصل إلى المفعول بنفسه، نحو: مررتُ زيداً، وقول الشاعر:

٢٧- نَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْوِجُوا
كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ^(٦).
(الوافر)

١ - انظر الكتاب: ٣٣ - ٣٤ / ١

^٢ - انظر المصدر السابق: ٤/٥٥

^٣ انظر الكتاب في علل البناء والإعراب: ٢٦٧ / ١

^٤ - المصدر السابق: /١-٢٧٠ بتصرف، وانظر شرح المفصل: /٧-٧٣، وأوضح المسالك: /٢-١٥٣.

٥- اللسان: (أخذ).

^٦ - البيت في ديوان جابر ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ : ١٦ ، وصدره في الديوان:

أَمْضُونَ الرَّسُومَ وَلَا تُحَيَا
وَفِي شِرْحِ ابنِ عَقِيلٍ: ١٥٠ / ٢

والتقدير تمُرون بالديار. ومذهب الجمهور أنه لا ينقاـس حذف حرف الجر مع غير ((أن)) و ((أن)) بل يعتمد فيه على السماع، وذهب أبو الحسن علي بن سليمان - الأخفش الصغير - إلى أنه لا يجوز الحذف مع غيرها قياساً، بشرط تعـينـ الحرف، ومكانه ^(١).

٣٧ - مسألة: القول في المفعول فيه .

"يقال: رأيْتُكَ وراءَ وراءَ، ووراءَ وراءَ، ووراءَ وراءَ، تجعلُهـما نكرـتين" ^(٢).

في حين رأى سيبويه أنَّ وراءَ لا تتصـرف؛ لأنـها مؤـنـثـة ^(٣). وزعم الخليل - رحـمـهـ اللهـ - أنهاـ نـكـرـةـ إذاـ لمـ تـضـفـ إـلـىـ مـعـرـفـةـ ^(٤). وذكر ابن السراج أنه من المكان ما هو مبهم، وليس له حدود معلومة تتصـرفـ. وهو يـليـ الـاسمـ، كـقولـناـ: خـلـفـ وـقـدـامـ، وأـمـامـ وـوـرـاءـ، وـمـاـ أـشـبـهـ ذـلـكـ، فـهـوـ لـاـ خـلـافـ فـيـهـ أـنـهـ ظـرـفـ.

وأـمـاـ الـظـرـوفـ الـتـيـ تـكـونـ اـسـمـاـ فـذـكـرـ سـيـبـويـهـ: أنهاـ خـلـفـ وـقـدـامـ، وأـمـامـكـ، وـمـاـ أـشـبـهـ ذـلـكـ، وـأـنـهاـ قدـ تـكـونـ اـسـمـاـ بـمـنـزـلـةـ زـيـدـ وـعـمـروـ ^(٥). أما ابن هشام فيرى أنَّ أـسـمـاءـ الـمـكـانـ مـنـصـوبـةـ عـلـىـ الـظـرـفـيـةـ، وـأـنـ وـرـاءـ هـوـ ظـرـفـ مـكـانـ مـيـهـ مـفـقـرـ لـغـيرـهـ فـيـ بـيـانـ صـورـةـ مـسـماـهـ ^(٦).

ويرى السيوطي أنَّ الذي يصلـحـ للـظـرـفـيـةـ ويـتـعـدـىـ إـلـيـهـ الـفـعـلـ؛ هوـ مـاـ لـاـ تـعـرـفـ حـقـيقـتـهـ بـنـفـسـهـ، بلـ مـاـ يـضـافـ إـلـيـهـ، مـثـلـ: مـكـانـ وـوـرـاءـ، وأـمـامـ وـجـهـةـ. ويـضـيفـ أنَّ وـرـاءـ مـثـلـ بـعـدـ فـيـ أحـوـالـ إـعـرـابـهـ، فـيـجـوزـ إـعـرـابـهـ وـنـصـبـهـ عـلـىـ الـظـرـفـيـةـ كـوـنـهـ ظـرـفـاـ مـصـرـحـاـ بـمـضـافـهـ، نـحـوـ: جـئـتـ بـعـدـكـ، أوـ يـقـطـعـ عـنـ الإـضـافـةـ لـفـطـاـ وـمـعـنـىـ، قـصـداـ لـلـتـكـيرـ، وـعـنـدـهـاـ قـدـ يـجـرـ، نـحـوـ ماـ قـرـئـ: ﴿اللهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ ^(٧) وـقـدـ يـرـفـعـ، أوـ يـحـذـفـ الـمـضـافـ إـلـيـهـ وـيـنـوـيـ مـعـنـاهـ فـيـبـنـيـ عـلـىـ الضـمـ، نـحـوـ: ﴿اللهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ أيـ قـبـلـ الـغـلـبـةـ وـبـعـدـهـاـ ^(٨).

^١ - شـرـحـ ابنـ عـقـلـ: ١٥٠ / ٢ - ١٥٣ بـتـصـرـفـ.

^٢ - مجلـسـ ثـلـبـ: ٨٧ / ١.

^٣ - انـظـرـ الـكتـابـ: ٢٦٨ / ٣، وـهـمـ الـهـوـامـعـ: ٢٠٣ / ٣.

^٤ - انـظـرـ الـمـصـدـرـ السـابـقـ: ٣ / ٣، ٢٩٠.

^٥ - الـأـصـوـلـ فـيـ النـحـوـ: ١٩٧ / ١ - ١٩٨ بـتـصـرـفـ.

^٦ - انـظـرـ أـوـضـحـ الـمـسـالـكـ: ٢ / ١٩٩.

^٧ - سـوـرـةـ الـرـوـمـ: ٤ / ٣٠.

^٨ - هـمـ الـهـوـامـعـ: ١٩٤ / ٣، ١٩٢ - ١٩١ بـتـصـرـفـ.

٣٨ - مسألة: القول في حيث.

"قال: ((حيث)) رفعوا بها شيئاً، لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا حيث زيدٌ عمرو، فالتأويل: مكانٌ يكون فيه زيدٌ يكون فيه عمرو، فإنما ضمُوها - على مذهب الفرّاء - لأنها تدلُّ على مذوقٍ مثل قبلٍ وبعدٍ. وهشام^(١) يقول: كان أصلها حوتٌ فحوّلت الضمةَ^(٢).

ويرى سيبويه أنَّ ((حيث)) ظرف مكان، بمنزلة قوله: هو في المكان الذي فيه زيد^(٣).

وفي بعض اللغات هناك من يفتح الثاء فيقول: حيث، وبعضهم يبدل الياء إلى واو، فيقول: حوت^(٤).

ويقول سيبويه: " وإنما منع حيثُ أن يجازي بها أنك تقول: حيث تكون أكون، ف تكون وصل لها، كأنك قلت: المكان الذي تكون فيه أكون. ويبين هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنما وإذا، [أنه] يبدأ بعدها الأسماء، أنك تقول: حيث عبد الله قائم زيد، وأكون حيث زيد قائم. فحيث كهذه الحروف التي تبدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجراء. فإذا ضمت إليها ما صارت بمنزلة إن وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما، وصارت بمنزلة إما".

ومما يصبح بعده الابتداء بالأسماء وإذا وجد اسم فهو منصوب في القياس، كقولنا: حيث زيداً تجده فأكرمه، فحيث في معنى حروف المجازاة.

ويصبح إذا ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده فعل. والرفع بعدها جائز، فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس^(٥).

^١ - هو هشام بن معاوية الضرير؛ كان يكنى أبا عبد الله، أخذ عن الكسائي، له كتاب المختصر، وكتاب القياس، ومقالة في النحو تُعزَّزُ إليه. توفي في سنة تسع ومائتين. انظر طبقات الزبيدي: ١٣٤، والفهرست: ٧٦، ونזהه الآباء: ١٦٤.

^٢ - مجالس تعليم: ٥٥٨ / ٢، وانظر همع الهوامع: ٣ / ٢٠٥ - ٢٠٩.

^٣ - انظر الكتاب: ٤ / ٢٣٣، وقطر الندى: ٣٢٠ - ٣٢١، وأوضاع المسالك: ٢ / ١٩٧.

^٤ - انظر المصدر السابق: ٣ / ٢٩٢، وشرح المفصل: ٤ / ٩٠ - ٩٢، والكافية في النحو: ٢ / ١٠٧ - ١٠٨، والمغني: ١ / ١٥٣ - ١٥١.

^٥ - المصدر السابق: ٣ / ٥٨ - ٥٩.

^٦ - انظر المصدر السابق: ١ / ١٠٦ - ١٠٧.

٣٩ - مسألة: القول في المفعول معه .

"ويقال: ما أَنْتَ وَزِيدٌ، وَمَا أَنْتَ وَالْبَاطِلُ. وَرَبَّمَا نَصَبُوا الْبَاطِلَ وَهُوَ قَلِيلٌ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسَ: كَلَامُ الْعَرَبِ مَا أَنْتَ وَقَصْعَةٌ مِنْ ثَرِيدٍ"^(١).

" ويقال مالي وزيد وزيداً، ولا رفع. وكلام العرب: مالي والباطل. وأنشد:

٢٨ - يَا قَوْمَ مَالِيٍ وَأَبَا ذُؤْبٍ

كُنْتُ إِذَا أَتَوْتُهُ مِنْ غَيْبٍ

يَشَّمُ عَطْفِيٍ وَيَبْرُزُ ثَوْبِي

كَانَمَا أَرَبَّتُهُ بِرَبِّبٍ^(٢)"^(٣).

(الرجز)

ذكر سيبويه أمثلة على المفعول معه، كقولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضيعها، فيعرب ما بعد الواو، على أنه مفعول معه منصوب والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها. وقولنا: ما زلت أسيير والنيل، أي مع النيل، وكقول الشاعر:

٢٩ - فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ
مَكَانَ الْكُلُّيَّتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ^(٤).
(الوافر)

^١ - مجالس ثعلب: ١٠٣ / ١.

^٢ - الأبيات لخالد بن زهير الهذلي، كما في ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م: ١٦٥ / ١.

وروايته:

يَشَّمُ عَطْفِيٍ وَيَمْسُ ثَوْبِي
كَانَنِي قَدْ رَبَّهُ بِرَبِّبٍ

واللسان: (ربب).

^٣ - مجالس ثعلب: ١٦٣ - ١٦٢ / ١.

^٤ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١ / ١٠٣، والأصول في النحو: ١ / ٢١٠، وشرح المفصل: ٢ / ٤٨، وقطر الندى: ٣٢٦، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٠٤، وهو مع الهوامع: ٣ / ٢٣٨، ٢٤٤.

ويرى أن الاسم الذي يلي الواو التي بمعنى مع؛ مرفوع إذا لم يوجد فعل متعدٍ لينصبه، كقولنا: ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصعة من ثريد، وكقول الشاعر:

٣٠- يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِي خَلَفٍ
مَا أَنْتَ وَيَبِّأْيِكَ وَالْفَخْرُ^(١).
(الكامل)

وقول جميل:

٣١- وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِّنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا
تَهَامٌ فَمَا النَّجْدِيُّ وَالْمُتَغَوِّرُ^(٢).
(الطوبل)

حيث رفع كلمتي ((الفخر، والمتغور)) لأنهما عطفتا على مرفوع، ولم يوجد فعل لينصبهما.

ونقدر ما وكيف بعد الواو، والتقدير: ما أنت وما عبد الله.
وزعم ناس أنه يقال: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في الكلام العرب، فلم يحملوا الكلام على ما ولا كيف، وحملوه على فعل مقدر، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً؛ لأن كنت وتكون تقعان هنا كثيراً ولا يؤثران على المعنى في الكلام^(٣).

وذكر ابن السراج مثلاً آخر، فيقول: استوى الماء والخشبة، أي مع الخشبة وبالخشبة وجاء البرد والطيسنة، أي مع الطيسنة.

ولو قلت: ما صنعت أنت وأبوك، جاز لك الرفع والنصب، أما قولنا: ما صنعت وأباك، فيستفتح الرفع لأنه مستباح العطف على المضمرات^(٤).

وذكر ابن الأباري رأي الكوفيين على أنه منصوب على الخلاف، كقولنا: استوى الماء والخشبة سابق الذكر، فلا يحسن تكرير الفعل؛ لأن الخشبة لم تكن معوجةً فتستوي، فانتصبا على الخلاف.

والدليل على عدم عمل الفعل المتقدم أنه فعل لازم.

^١- نسبة سيبويه للمُخْبَّل السعدي، وفي شرح المفصل: ١/١٢١، ٥١/٢، والخزانة: ٥٣٥/٢.

^٢- البيت لم أقف عليه في ديوانه، ومنسوب له في الكامل: ١/٤٣١، وهو اللسان: (غور)، والخزانة: ٥٠٠/١.

^٣- الكتاب: ١/٢٩٧-٣٠٤، بتصريف، وانظر الأصول في النحو: ١/٢٠٩-٢١٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٢٨٣-٢٨٢، وشرح المفصل: ٢/٥١-٥٢، والكافية في النحو: ١/١٩٧-١٩٨، وقطر الندى: ٣٢٤، وأوضحت المسالك: ٢/٢٠١، ٢٠٩-٢٠٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٠٤-٢٠٥، وهمع الهوامش: ٣/٢٤١-٢٤٣.

^٤- انظر الأصول في النحو: ١/٢١٠-٢١١.

وأما البصريون فيرون أن الفعل تعدد بالواو إلى الاسم فنصبه كما عدّي الفعل اللازم بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجر، إلا أن الواو لا تعمل؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف، ولكن عندما وضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع، وهي التي عدّت الفعل اللازم حتى ينصب المفعول معه.

وذهب أبو إسحاق الزجاج^(١) إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: لباس الخشبة لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به بالواو.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه ينتصب بانتساب (مع)، نحو: جئت معه، وهذا الرأي ضعيف أيضاً؛ لأن (مع) ظرف ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف.

والجواب عن كلمات الكوفيين: أنه منصوب على الخلاف، فهذا باطل، فهناك عطف يخالف بين المعنيين، كقولنا: ما قَامَ زِيدٌ لَكُنْ عَمْرُو، مما بعد لكن يخالف ما قبلها، ولم يأت منصوباً.

وأما أنه لازم فقد تعدد بقوه الواو، فخرج عن كونه لازماً^(٢).

ويضيف العكبري أنه غير جائز تقديم المفعول معه على العامل فيه، ولا على الفاعل، كقولنا: والخشب استوى الماء، أو استوى والخشب الماء، لوجود معنى العطف في الواو حتى لو كانت بمعنى (مع) فلا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه^(٣).

في حين يرى ابن يعيش أن الجر لا يجوز حمله على المضمير، نحو: ما لك وزيد وما شأنك وعمرٌ؛ لأن العطف على المضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة الخافض ولهذا استضعفوا قراءة حمزة، في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهُ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾^(٤)، فقوم يقدرونها على إضمamar الجار كأنه قال: وبالأرحام ثم حذفت الباء،

١ - هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تلميذ المبرد ومؤذن ابن المعتضد، كانت له مع ثعلب مناقشات، وله من الكتب: كتاب معاني القرآن، وكتاب الاشتغال، وكتاب القوافي، وكتاب العروض، وكتاب فللت و فعلت، وغيرها. توفي ببغداد سنة ست عشرة وثلاثمائة. انظر طبقات الزبيدي: ١١١ - ١١٢، والفهرست: ٦٦، ونזהه الألباء: ٢٤٤.

٢ - الإنصال: ٢٤٨ / ١ - ٢٥٠ - ٢٤٨، بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٤ - ١٩٦، وارشاف الضرب: ١٤٩٥ - ١٤٨٣ / ٣، وابن عقيل: ٢٠٢ / ٢، وشرح المفصل: ٤٨ - ٥١، والكافية في النحو: ١ / ١٩٤ - ١٩٦، وارشاف الضرب: ١٤٩٥ - ١٤٨٣ / ٣، وابن عقيل: ٢٠٢ - ٢٠٨، وهو مع الهوامع: ٢٤٦ - ٢٣٧ / ٣.

٣ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٨٢.

٤ - سورة النساء: ٤ / ١.

الباء، فإذا جئت باسم ظاهر، كقولك: وما لِمُحَمَّدٍ وَعَمْرُو جَازَ الْجَرِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِ
أَجَود؛ لأنَّه مَحْمُولٌ عَلَى اسْمِ ظَاهِرٍ وَلَيْسَ فِيهِ تَكْلِيفٌ^(١).

ويضيف ابن الحاجب أنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ تَجُوزُ فِي السُّعَةِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ بِلَا
إِعْدَادِ الْجَارِ، أَمَّا أَهْلَ الْبَصَرَةِ فَيَجُوزُونَهُ لِلضَّرُورَةِ وَأَمَّا فِي السُّعَةِ فَيَجُوزُونَهُ بِتَكْلِيفِهِ،
وَذَلِكَ بِإِضْمَارِ حَرْفِ الْجَرِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مَقْدِرًا لِضَعْفِهِ^(٢).

ويرى ابن هشام أنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ حَقَّهُ أَنْ يَسْبِقَ بَعْلُ أَوْ بَمَا فِيهِ مَعْنَى الْفَعْلِ،
فَالْأُولُ كَوْلُوكُ: سِرْتُ وَالنَّيلَ، وَالثَّانِي كَوْلُوكُ: أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيلَ^(٣).

وذكر ابن عَقِيلَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ نَصْبَهُ بَعْدَ «(مَا)» وَ«(كَيْفَ)»
الْاسْتَفْهَامِيَّتَيْنِ بِغَيْرِ لَفْظِ الْفَعْلِ، نَحْوَ: مَا أَنْتَ وَزِيدًا ، فَخَرْجُهُ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّهُ
مَنْصُوبٌ بَعْلٌ مَضْمُرٌ مَشْتَقٌ مِنَ الْكَوْنِ، وَالْتَّقْدِيرُ: مَا تَكُونُ وَزِيدًا^(٤).

٤ - مَسَأَلَةُ: الْقَوْلُ فِي الْاسْتِنَاءِ التَّامِ الْمَوْجُبِ.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٥) «فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا اعْتَزَّتْ مُؤْمِنُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٦)
قال: لَمْ يَعْتَزلُوا اللَّهَ ، كَمَا تَقُولُ ضَرِبَتِ الْقَوْمُ إِلَّا زِيدًا، الْمَعْنَى إِلَّا زِيدًا فَإِنِّي لَمْ
أَضْرِبَهُ».

يقول سيبويه: ^(٧) «لَأَنَّهُ مُخْرَجٌ مَا دَخَلَتْ فِيهِ غَيْرَهُ، فَعَمِلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ كَمَا عَمِلَ
فِي الْعَشْرُونَ مِنَ الدِّرْهَمِ حِينَ قَلَتْ: لَهُ عَشْرُونَ دَرْهَمًا. وَهَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ - رَحْمَهُ
اللَّهُ - وَذَلِكَ كَوْلُوكُ: أَتَانِي الْقَوْمُ إِلَّا أَبَاكُ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ إِلَّا أَبَاكُ، وَالْقَوْمُ فِيهَا إِلَّا أَبَاكُ
وَأَنْتَصَبَ الْأَبُ إِذْ لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فِيمَا دَخَلَ فِيهِ مَا قَبْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ صَفَةً، وَكَانَ الْعَالِمُ فِيهِ
مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكَلَامِ؛ كَمَا أَنَّ الدِّرْهَمَ لَيْسَ بِصَفَةٍ لِلْعَشْرِينَ وَلَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا حُمِلَ
عَلَيْهِ وَعَمِلَ فِيهِ.

١ - شرح المفصل: ٢/٥١ بِتَصْرِيفِهِ، وَانْظُرْ هَمْعَ الْهَوَامِعِ: ٣/٢٤٢.

٢ - انظر الكافية في النحو: ١/١٩٧.

٣ - انظر قطر الندى: ٣٢٤، وشنور الذهب: ٢٩٥ - ٢٩٦.

٤ - انظر شرح ابن عَقِيلَ: ٢/٢٠٤ - ٢٠٥.

٥ - مجالس ثعلب: ١/٣١٨.

٦ - سورة الكهف: ١٨/١٦.

٧ - الكتاب: ٢/٣٣١ - ٣٣٠، وانظر المقتصب: ٤/٤٠١، وشرح المفصل: ٢/٧٥ - ٧٧، وارتشف الضرب: ٣/١٤٩٧ - ١٤٩٩.

وإنما منع الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت: أتاني إلا أبوك كان محلاً.
ونذكر ابن الأنباري الخلاف في العامل المستثنى المنصوب بأنه خلاف حتى
عند الكوفيين أنفسهم، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه ((إلا)), وأيدتهم أبو العباس محمد
بن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزجاج وهما من البصريين.
وذهب الفراء ومن تبعه إلى أن ((إلا)) مركبة من إن ولا، ثم خفت إن وأدغمت
في لا، فالنصب بها.

وحكى عن الكسائي أنه قال: إنه منصوب لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيداً لم
يقم، أو لأنه مشبه بالمحظوظ.
وحجتهم أن ((إلا)) قامت مقام استثنى فوجب النصب.

ودليل آخر أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب؛ لأن فعل
لازم.

وخالفهم ابن الأنباري ورد عليهم من عدة أوجه:
الوجه الأول: أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف وهذا غير جائز.
الوجه الثاني: لو كان العامل بمعنى استثنى لوجب النصب في كل الموضعين،
ولكن جاز الرفع والجر في موضع آخر.
الوجه الثالث: الذي نصب غير في الاستثناء إما تقدير إلا، أو غير نفسها، أو
بالفعل الذي قبله، فإذا قدرنا إلا مع غير يفسد المعنى، وأن يعمل بنفسه فهو باطل،
فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم.
الوجه الرابع: لو أعملنا استثنى لكان الكلام جملتين، ولو عمل الفعل المقدم
يكون الكلام جملة واحدة وهي الأولى.
وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل
بتوسط إلا.

وحجتهم أن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلا أنه قوي بـ إلا فتعدي كما
يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر. وما حكى عن الكسائي من أن المستثنى نصب لشبيه
بالمحظوظ؛ فهو قريب من قول البصريين^(١).

^١ - الإنصاف: ٢٦٠ - ٢٦٥ بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٠٣ - ٣٠٥، والكافية في النحو: ١ - ٢٢٧ - ٢٢٥.

في حين يرى ابن هشام أن المستثنى بـإلا في كلام تام موجب واجب النصب، سواء كان الاستثناء متصلًا، نحو: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، قوله تعالى: ﴿فَسَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾^(١)، أو كان الاستثناء منقطعًا، كقولك: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا حِمَارًا^(٢).

٤- مسألة: القول في الاستثناء، متصل أم منقطع.

"﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٣) قال: إن كان إبليس من الملائكة فهو متصل، وإن لم يكن فهو منقطع"^(٤).

يرى الخليل أن المستثنى واجب النصب؛ لأنه مخرج مما أدخل فيه غيره، ويضيف سيبويه قوله: أتاني القوم إلأ أباك، ومررت بالقوم إلأ أباك، فانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام، وامتنع أن يكون بدلاً^(٥).

ويؤكد العكري النصب لا البدل؛ لأنه من غير الجنس، ولأنه لو كان بدلًا لكان في حكم المبدل منه^(٦).

ويرى الزمخشري^(٧) أن المستثنى الموجب منصوب، ويوضح ابن يعيش ذلك فيقول: قام القوم إلأ زيدًا، حيث أخرج بعض من كل؛ لأن إلا تخرج الثاني مما دخل فيه حكم الأول، وهي بهذا تشبه حرف النفي.

والالأصل في المستثنى أن يكون منصوباً؛ لأنه كالمعنى. وذهب المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (بـإلا) نيابة عن الكلمة المستثنى، كأنك تقول: أتاني القوم أستثنى زيدًا، وهو ضعيف، والموجب في كلام العرب هو ما ليس معه حرف نفي أو استفهام^(٨).

^١- سورة البقرة: ٢٤٩ / ٢.

^٢- انظر قطر اللدى: ٣٤١ - ٣٤٢، وأوضح: ٢١٣ / ٢ - ٢١٤، وشرح ابن عقيل: ٢٠٩ / ٢ - ٢١١.

^٣- الكهف: ٥٠ / ١٨.

^٤- مجالس ثعلب: ٥٨ / ١.

^٥- انظر الكتاب: ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١، والمقطتب: ٤ / ٣٨٩، ٤٠١، والأصول في النحو: ١ / ٢٩٠.

^٦- انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٠٧.

^٧- هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، كان نحوياً فاضلاً وأخذ عن أبي مصر، ومن كتبه: الكشاف عن حقائق التنزيل، وكتاب الفائق في غريب الحديث، وكتاب ربيع الأبرار، وكتاب المفصل في النحو، وغيرهم. توفي بقصبة خوارزم، سنة ثمان وثلاثين وخمسين. انظر نزهة الآباء: ٣٩١ - ٣٩٣، وإنما الرواية: ٣٦١ - ٣٥٨ / ٣.

^٨- شرح المفصل: ٢ / ٧٧ - ٧٥، وانظر الكافية في النحو: ١ / ٢٢٧ - ٢٢٤.

ويؤكد ابن هشام على أن النصب واجب إذا كان المستثنى متصلًا، نحو: قام القوم إِلَّا زيداً، أو منقطعاً، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيس﴾^(١)، ويضيف رأي أهل الحجاز في الاستثناء المنقطع أنهم يوجبون النصب، أما بنى تميم فيحجزون النصب والإبدال^(٢).

٤٢ - مسألة: القول في الاستثناء المنقطع .

قال أبو العباس ثعلب:^(٣) "في قوله عزّ وجلّ: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾^(٤): قال الفراء: يقول : لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم. قال: وردُوه عليه. والقول فيه أن: ((إلا مَنْ)) استثناء، مثل: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوُّ لِي إِلَّا رَبُّ الْعَالَمَيْنَ﴾^(٥)، قال أَيْ فِإِنْهُ لِيْسَ عَدُوًّا لِي".

﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾.

قال: قال الكسائي: هذا استثناء يعرض. قال: ومعنى (يعرض) استثناء منقطع. ومن قال ((ظلم)) قال: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ وهو الذي منع القرى فرخص له أن يذكر مظلمته^(٦).

﴿إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ﴾^(٧) قال: استثناء منقطع، أي إِلَّا أَنْ أَبْلَغْتُمْ بِلَاغًا مِنَ اللَّهِ.

قال: المصادر وغيرها يُستثنى بها استثناء منقطعاً^(٨).

^١ - سورة الحجر: ١٥ - ٣٠، وسورة ص: ٣٨ / ٣٨ - ٧٣.

^٢ - انظر قطر الندى: ٣٤٢ - ٣٤٥، وأوضح المسالك: ٢١٣ - ٢١٤، وشذور الذهب: ٣٢٤، وشرح ابن عقيل: ٢٠٩ - ٢١١.

^٣ - مجالس ثعلب: ١٣ / ١.

^٤ - سورة النساء: ٤ / ١٤٨.

^٥ - سورة الشعراء: ٢٦ / ٧٧.

^٦ - مجالس ثعلب: ١ / ١٠١.

^٧ - سورة الجن: ٧٢ / ٢٣.

^٨ - مجالس ثعلب: ٢ / ٥٥٦.

في حين يرى سيبويه أنه إذا جاء المستثنى ليس من غير جنس المستثنى منه فالنصب على لغة أهل الحجاز، كقولك: كان فيها أحدٌ إِلَّا حماراً، فجاءت إلا بمعنى لكن.

وأما بنو تميم فيقولون: لا أحدٌ فيها إِلَّا حمارٌ، أي ليس فيها إِلَّا حمارٌ، ولكنه ذكر أحداً توكيداً لكي يعلم أن ليس فيها آدميٌّ، ثم أبدل. وإن شئت جعلته إنساناً، قول الشاعر:

٣٢ - وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ

إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ^(١).

(الرجز)

جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذي فسرته الجملة السابقة ((لا أحدٌ فيها إِلَّا حمار)) حيث رفع بدل من النصب وعلى رأي التميميين^(٢).

وذكر ابن الأثيري في إحدى مسائله الخلاف حول ((إِلَّا)) وهي بمعنى الواو، أم لا.

فذهب الكوفيون إلى أن ((إِلَّا)) تكون بمعنى الواو.

وحجتهم أنها جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجُهْرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ أي ومن ظلم لا يحب أيضاً الجهر بالسوء منه.

أما الجواب عن كلماتهم فلا حجة لهم فيه؛ لأن ((إِلَّا)) هنا استثناء منقطع، والمعنى: لكن المظلوم يجهر بالسوء، والاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^(٣)، ومعناه لكن يت天涯 وجه ربه الأعلى.

^١ - البيان لجران العود التميري كما في ديوانه: ١١١، وفي الكتاب: ٢٦٣ / ٤، والمقتضب: ٤ / ٤، والإنصاف: ٢٧١ / ١، ٣٧٧، وشرح المفصل: ٢ / ٨٠، ١١٧، ٢١ / ٧، ٥٢ / ٨، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٢٠، ٣٢٧، وشذور الذهب: ١ / ٣٥٣، والخزانة: ٢ / ١٢٥، ١٩٧ / ٤.

^٢ - الكتاب: ٢ / ٣٢٢-٣١٩، بتصرف، وانظر المقتنص: ٤ / ٤١٥-٤١٢، ٤١٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٠٧، وشرح المفصل: ٢ / ٨١-٧٩، والكافية في النحو: ١ / ٢٢٧، وقطر الندى: ٣٤٢-٣٤٥، وأوضح المسالك: ٢ / ٢٢٢-٢١٩، وشذور الذهب: ٣٢٦-٣٢٨، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٥، ٢٤٨ / ٣، وهو مع الهوامع: ٢٥١.

^٣ - سورة الليل: ٢٠ / ٩٢.

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو.
واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن ((إلا)) لا تكون بمعنى الواو؛ لأنَّ إِلَّا للاستثناء،
والاستثناء يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع والجمع يقتضي إدخال
الثاني في حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر^(١).

٤٣ - مسألة: القول في إعراب المستثنى عند تقدمه على المستثنى منه.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) قوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ ^(٣) قال: إذا
كان له بيت في المسجد فاحتاج أن يدخل إلى بيته جاز له.
ويقال ما عندي إِلَّا خمسون دراهم، وإِلَّا خمسون دراهم، و إِلَّا خمسين دراهم، و إِلَّا
خمسين دراهم. وأنشد:

٣٣- وَمَالِي إِلَّا آلَّ أَحْمَدَ شِيْعَةُ
(الطویل) ^(٤).

و((آل أَحمد)), يُرويَان جميًعاً، ليس بينهما اختلاف في رفعه ونصبه.

وذكر سيبويه أن المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه يكره أن يجعل ما حدُّ
المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى، كقول الشاعر:

٣٤- النَّاسُ الْبُّ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا
إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرافَ الْقَاتِ وَزَرَّ ^(٥).
(البسيط)

^١ - الإنصال: ١/٢٦٦ - ٢٧٢ بتصرف .

^٢ - مجالس ثعلب: ٤/١ .

^٣ - سورة النساء: ٤/٤٣ .

^٤ - هذا صدر بيت في شعر الكميث بن زيد الأسدية، تحقيق داود سلوم، مكتبة الأنجلوس، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م: ١٦٧/١، والبيت بتمامه:

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ إِلَّا رَبُّ غَيْرِهِ
وَمَا لِي إِلَّا نَاصِرٌ
وَرَوَى عَجْزَهُ:

وَمَا لِي إِلَّا مَذَهَبُ الْحَقِّ مَذَهَبُ

وفي المقتصب: ٤/٣٩٨، والكامل: ٢/٦١٤، والإنصال: ١/٢٧٥، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٠٨ ، وشرح المفصل: ٢/٧٩، وأوضاع المسالك: ٢/٢٢٤ ، وقطر الندى: ٣٤١ ، وشذور الذهب: ٣٢٠ ، وشرح ابن عقيل: ٢/٢١٦ ، وهو مع الهوامع: ٣/٥٦ ، والخزانة: ٢/٢٠٨ ، والأغاني: ١٥/١١٩ .

- البيت في ديوان كعب بن مالك الأنباري، تحقيق: مجيد طراد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م في: ٤/٣٩٧ ، وفي المقتصب: ٤/٤٣ ، وشرح المفصل: ٢/٧٩ .

وقولنا: ما فيها إِلَّا أَبَاكَ أَحَدٌ مُسْتَثْنَى مَنْصُوبٌ لَا غَيْرٌ^(١).

أما ابن الأنباري فيؤيد البصريين في عدم جواز كون المستثنى المقدم بدلاً، وأنه لا يجوز إلا أن يكون مستثنى منصوباً؛ لأنه لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وذكر قول الشاعر:

فَمَالِي إِلَّا آلَّا حَمَدَ شِيعَةً
وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ.

فلا يجوز إلا النصب في: آلَّا مشعبَ.

واحتاج البصريون في أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها، أي تقديم البدل على المبدل منه، وهذا لا يجوز؛ لأنها حرف نفي يليها الاسمُ وال فعلُ حرف الاستفهام الذي يعمل فيما بعده ولا يعمل فيما قبله.

والكوفيون يجوزون النصب على الاستثناء والبدل على تقدير مستثنى محفوظ قبل أداة الاستثناء؛ لأن المستثنى شبيه بالمفعول به والبدل، فجاز تقديمها على المستثنى، ولم يجز تقديمها على الفعل^(٢).

ويضيف ابن عقيل أنه روى رفعه، فنقول: ما قام إِلَّا زِيدُ الْقَوْمُ، وكقول الشاعر:

٣٥ - فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعةً
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ^(٣).

(الطويل)

فقد ورد المستثنى السابق بالرفع ولكن المختار نصبه^(٤).

٤ - مسألة: القول في الاستثناء المفرغ.

"قال: ما أَحَدٌ إِلَّا قائم، قال: ليس له معنى. ولا يقال في العربية (إِلَّا) موقع ((أَحَد)) [إِلَّا] على الكل. وأنشد:

^١ - انظر الكتاب: ٣٣٥ / ٢ - ٣٣٦ ، والمقطب: ٣٩٧ / ٤ - ٣٩٨ ، وشذور الذهب: ٣٢٤ ، ٣٢٠ ، ٣٩٨ .
^٢ - الإنصاف: ١ / ٢٧٥ - ٢٧٧ - ٢٧٧ بتصريف ، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣١٢ - ٣٠٨ - ٣٤٥ ، وشرح المفصل: ٧٩ / ٢ وأوضح المسالك : ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٧ ، وقطر الندى: ٣٤٦ - ٣٤٥ ، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٥ - ٢١٥ .

^٣ - البيت في ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ٤٨، وروي في ديوانه:
لِيَنْهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعةً
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

^٤ - وهو في همع الهوامع: ٣ / ٣ - ٢٥٧ .

^٥ - انظر شرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٨ - ٢١٦ ، وهمع الهوامع: ٣ / ٢٥٦ - ٢٥٨ .

٣٦ - *وَمَا أَحَدٌ إِلَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعٌ^(١)*.

(الطویل)

" وأنشد:

وَلَمْ يُنْجِ إِلَّا جَفْنَ سِيفٍ وَمَئْزَرًا^(٣).

(الطویل)

٣٧ - نَجا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقَه

قال: وقال الفراء: هكذا أنسني يونس، فقلت له: لم نصب ((الجفن)) فقال:
أراد سيف. قال أبو العباس ثعلب: قال الفراء: هذا خطأ^(٤).

ويقول ابن يعيش^(٥): "اعلم أن إلا تدخل بين المبتدأ وخبره، وبين الصفة
وموصوفها، وبين الحال وصاحبها، فمثال دخولها بين المبتدأ وخبره، قولك: ما زيد إلا
قائم، فقائم خبر زيد فكأنك قلت: زيد قائم لكن فائدة دخول إلا إثبات الخبر للأول ونبي
خبر غيره عنه والمستثنى منه كأنه مقدر، والتقدير: ما زيد شيء إلا قائم، فشيء هنا
في معنى جماعة؛ لأن المعنى ما زيد شيء من الأشياء إلا قائم".

ويتحدث ابن هشام أنه إذا كان الاستثناء مفرغاً فالاسم الواقع بعد ((إلا)) يكون
معرباً بإعراب ما يقضيه ما قبل دخول ((إلا)) عليها، وإن الاستثناء المفرغ لا يقع في
الكلام الموجب كقولنا: ما قام إلا زيد، فترفع زيداً على الفاعلية^(٦).

وذكر السيوطي أنه إذا كان المستثنى منه ممحظياً، فوجود ((إلا)) كسقطها،
ك قوله تعالى: ﴿وَمَا حَمَدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٧) وإن الكلام الغير موجب هو: النفي أو النهي أو
الاستفهام^(٨).

^١ - البيت بلا نسبة في المجالس: ١٩١ / ١.

^٢ - مجالس ثعلب: ١٩١ / ١.

^٣ - البيت لحذيفة بن أنس الهمذاني في ديوان الهمذانيين: ٢٢ / ٣، وفي اللسان: (جفن).

^٤ - مجالس ثعلب: ٤٥٦ / ٢.

^٥ - شرح المفصل: ٢ / ٩٣، وانظر الكافية في النحو: ١ / ٢٣٥.

^٦ - انظر شذور الذهب: ٣٢٦، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٨ - ٢١٩.

^٧ - سورة آل عمران: ٣ / ١٤٤.

^٨ - انظر همم الهوامع: ٣ / ٢٥٠ - ٢٥١.

٤٤ - مسألة: القول في الاستثناء بـ إلا وغيره.

"سئل أبو العباس ثعلب: أنت طالق شهرًا إلا هذا اليوم؟ وقال: اليوم لا تطلق، وبعده تطلق. فلو قال في موضع إلا ، غير ، لكان المعنى واحداً^(١).

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) ((ما يعجبني أن يقوم إلا زيد)).
قال: مثل هذا كثير في القرآن، وهو بمعنى غير. قال: والعرب يقول: ((ما كائن إلا قائمًا))، تذهب به مذهب غير.

وفي هذه المسألة يرى سيبويه أن غير تأخذ حكم الاسم الذي بعد إلا، وهذا الاسم داخل فيما يخرج منه، مثل: أتاني القوم غير زيد، والمعنى بغير وإلا واحد. وإنه لا يجوز أن تأتي غير بمنزلة الاسم الذي جاء مبتدأً بعد إلا؛ لأنه يدخل فيه معنى الاستثناء في كل موضع يكون فيه بمنزلة مثال ويُجزئ من الاستثناء^(٣).
وذكر المبرد أنه يجوز أن تأتي غير نعت، نقول: هذا درهم غير جيد، لأنه لا يكون كونها استثناء.

وأما الموضع الذي ترتفع فيه غير، مثل: ما جاءني أحد غير زيد، كونها وصفاً أو بدلاً. والوجه إذا لم يكن ما قبل غير في الجملة نكرة محضة أنه لا يجوز أن تكون نعتاً.

وأما في قوله عز وجل: ﴿غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٤) فإن إعرابها يكون على ضروب وهي: نعتاً للذين لأنها مضافة، أو تكون حالاً، أو تكون بدلاً.
ويجوز تكرار الاستثناء بغير عاطف حتى في غير، نقول: ما جاءني إلا زيداً غير عمرو أحد، بمنزلة قولنا إلا عمراً^(٥).

وذكر ابن الأنباري أن بناء غير على الفتح مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، فأهل الكوفة تجوز بناءها على الفتح في كل موضع يحسن أن تكون في

^١ - مجالس ثعلب: ١٢ / ١ .

^٢ - المصدر السابق: ١٦٦ / ١ .

^٣ - انظر الكتاب: ٣٤٣ / ٢ ، وشرح ابن عقيل: ٢٢٥ / ٢ ، وهمع الهوامع: ٣ / ٢٧٧ - ٢٧٨ .

^٤ - سورة الفاتحة: ٧ / ١ .

^٥ - المقتصب: ٤ / ٤٢٢ - ٤٢٥ .

موضع إلا سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن. أما أهل البصرة فقالوا: إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن؛ لأن الإضافة تجوز في المضاف البناء، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن^(١).

في حين يرى ابن يعيش: إن ما بعد غير خلافاً لما قبلها في النفي والإثبات، وهو يشبه إلا وما أضيفت إليه بمنزلة إلا، وما بعد غير لا يكون إلا مخصوصاً؛ لأنها تلزم الإضافة إليه^(٢).

ويضيف ابن الحاجب أنه يجب علينا التقرير بين أن ((إلا)) حرف وأن ((غير)) اسم أخذ إعراب ما بعد إلا، ويجوز العطف على محله، نحو: ما جاءني غير زيد وعمرُو، بالرفع على محل زيد^(٣).

وكما يرى ابن هشام أنه إذا كان ما بعد غير ليس من جنس ما قبله، نقول: ما قام القوم غير حمار، بنصب غير عند الحجازيين، وبالنصب أو الرفع عند التميميين^(٤).

٦ - مسألة: القول في سوى .

"ونقول: مررتُ بزيدٍ وسواء. قال: سواء إذا فارقت الخفيف نصبت"^(٥).

ويقول سيبويه: ^(٦) "وأمامي أتاني القوم سواك، فزعم الخليل -رحمه الله- أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء".
وإذا قلت: مررتُ بزيدٍ وعمرًا مررتُ به؛ نصبت بأنك بدأت بالفعل.

ولو قلت: مررتُ بزيدٍ وعمرًا لكانَ عربياً؛ لأنه فعلٌ وال مجرور في موضع مفعول منصوب، والمعنى: أتيتُ ونحوها، ويحمل الاسم إذا كان العامل الأول فعلًا وال مجرور في موضع نصب على فعل في المعنى^(٧).

وذكر ابن الأبياتي الخلاف في سوى؛ فذكر رأي الكوفيين في أنها تكون اسمًا وظفرا.

^١ - الإنصال: ٢٨٩ - ٢٨٧ / ١. بتصرف.

^٢ - انظر شرح المفصل: ٢ - ٨٣، وقطر الندى: ٣٤٧، وأوضح المسالك: ٢ / ٢ - ٢٣٤.

^٣ - انظر الكافية في النحو: ١ / ٢٤٥ - ٢٤٦.

^٤ - انظر قطر الندى: ٣٤٨، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٢٢٦.

^٥ - مجالس ثعلب: ١ / ٢٤٩.

^٦ - الكتاب: ٣٥٠ / ٢.

^٧ - انظر المصدر السابق: ١ / ٩٢ - ٩٤.

وحجتهم في ذلك أنها بمنزلة غير، فيدخل عليها حرف الخفض، كقول
الشاعر:

٣٨- تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي
وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ^(١).
(الطویل)

حيث أدخل عليها لام الخفض، فدل على أنها لا تلزم الظرفية.
وروي عن بعض العرب أنهم قالوا: أتاني سواؤك بالرفع.
والرد على الكوفيين أن الأمثلة لم تأت إلا في الشعر فيكون ذلك للضرورة،
ويجوز عندنا على الضرورة فلا خلاف في ذلك.
وأما ما روي عن بعض العرب قولهم: أتاني سواؤك، فالرواية تفرّد بها
القراء، وهي رواية شادة غريبة، فلا يكون حجة فيها.
وأما البصريون فيرون أنها ظرفاً لا غير، نحو قولنا: مررت بالذي سواك،
فوقعت هنا ظرفاً بخلاف غير، وقول آخر: مررت بـرجل سواك، أي مررت بـرجل
مكانك، أي: يعني غناءك ويسد مسداك وهذا ما يدل على إنها لا تستعمل إلا ظرفاً^(٢).

^١ - البيت للأعشى في ديوانه: ١٣٩، برواية: عن جُلُّ، وفي الكتاب: ١/٤٠٨، ٣٢/١، ٢٩٥، والكافية في النحو: ١/٢٤٨، واللسان: (سواء)، والخزانة: ٢/٥٩.

^٢ - الإنصاف: ١/٢٩٤-٢٩٨، بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٠٩، والكافية في النحو: ١/٢٤٨، وقطر الندى: ٣٤٨، وأوضح المسالك: ٢/٢٣٤-٢٣٧، والمغني: ١/١٦٢-١٦٠، وشرح ابن عقل: ٢/٢٢٦-٢٣٠.

الفصل الرابع

المجرورات في مجالس ثعلب

المبحث الأول: المجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول:

ال مجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

٤- مسألة: القول في حرف الجر ((من)).

"وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَن نَتَخَذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أُولَيَاءِ﴾^(١) قال: من تدخل في الجحود على النكارة في الابتداء، ولا تدخل في المعرفة، وكأنَّه قال: أَن نتَخَذَ من دونك أُولَيَاءَ: دخولها وخرُوجها واحدٌ^(٢).

... - ٣٩ " . وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ (٣).

(البسيط)

قال: إِدْخَال (من) وَإِخْرَاجُهَا وَاحِدٌ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَإِذَا دَخَلْتُ فَإِنَّمَا أُرِيدُ بِهِ التَّجْزِيَةُ، أَيْ تَدْخُلُ (من) تَجْزِيَةً عَلَى كُلِّ أَحَدٍ، كَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: مَا بِالرَّبِيعِ أَحَدٌ، أُمْكِنُ أَنْ يَرِدَ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً^(٤).

كان من أفضلكم زيدٌ ونصلبُ (زيد) خطأً. قال: لا يذفون إلّا في موضع النصب، لأنَّه إذا كانت ((من)) في موضع المفعولِ فالمفعولُ لا يُحتاجُ إليه، والفاعل لا بدَّ منه. وتقول: ما قام من أحدٍ، وما ضربت من أحد، وما مررت بأحد. الفراء يقول: المرفوع والمنصوب يفارقان والمخوض لا يفارق ما خفَّه. وقال أبو العباس:

١- سورة الفرقان - ٢٥ / ١٨

١٠١ / ١ - محالس، ثعلب

^{١٩}- قطعة من بيت في ديوان النافعه النباني، تحقيق: كم الستاني، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٩، والبيت ينتمي له:

وَقَعْدَتْ فِيهَا أُصْبَلَانًا أَسَابِلَاهَا عَيْتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ
وَالكتاب: /٢، ٣٢١، والمقتضب: /٤، ٤١، والأصول في النحو: /١، ٢٩٩، والإلإنصاف: /١، ٢٦٩، وشرح المفصل: /٢،
٨٠، ١٤٣، ٩، ٤٥، ٤٥، واللسان: (جلد، نأي)، وارتشاف الضرب: /٣، ١٥٠٠، وأوضاع المسالك: /٤، ٣١٥، برواية:
أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبِيعِ مِنْ أَحَدٍ وَقَعْدَتْ فِيهَا أُصْبَلَانًا أَسَابِلَاهَا
وهم الهوامع: /٣، ٢٥٥، ٢٥٥، والخزانة: /٢، ٧٦.
- مجالس ثعلب: /٢، ٤٣٦.

الفاعل يكون أن تصرفه إلى من شئت، والمفعول ينصرف إلى ما شئت، والباء لا ينصرف إلا إلى المخوض^(١).

وفي حين يرى سيبويه أنَّ ((من)) تدخل وتخرج على الجملة والمعنى واحدٌ، كقولنا: ما أتاني أحدٌ وما أتاني من أحدٍ، ودخولها هنا جاء للتوكيد^(٢).

وتدخل في مواضع لو لم تدخلها كان الكلام مستقيماً ولكنها للتوكيد، كقولك: ما أتاني منْ رجُلٍ، وما رأيت منْ أحدٍ. ولو أخرجت ((من)) كان الكلام حسناً، ولكنه أكَّدَ بِمِنْ لأنها في موضع تبعيض^(٣).

ويرى ابن يعيش أن الفعل المتعدى منه ما يتعدى بنفسه للمفعول به، ومنه فعل ضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول به، فاحتاج إلى حروف موصلة للمفعول به، كقولنا: عجبت من خالِدٍ، وذهبت إلى محمدٍ، وقد تحذف هذه الحروف تخفيفاً، فيصل الفعل بنفسه، كقولنا: اخترتُ الرَّجَلَ زِيدًا، وأصلها من الرجل؛ لأن الفعل اختيار يتعدى لمفعول به واحد، ولكنه هنا يتعدى بدون حرف الجر، كقول الفرزدق:

٤- ومنَّا الَّذِي اخْتَيَرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً
وَجُودًا إِذَا هَبَ الرِّيَاحُ الزَّعَارُ^(٤).
(الطوبل)

فالشاهد فيه حذف من والمراد: من الرجال، فحذف حرف الجر وعني الفعل بنفسه^(٥).

ويقول ابن عقيل: ^(٦)"ومثالُ الزائدة: (ما جاءَنِي منْ أحدٍ) ولا تزاد - عند جمهور البصريين - إلا بشرطين:
أحدُهما: أن يكون المجرورُ بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهيُّ، نحو: ((لا تضرب منْ أحدٍ)), والاستفهامُ، نحو: ((هل جاءَكَ منْ أحدٍ؟)).

^١- مجالس ثعلب: ٤٤٦ / ٢.

^٢- انظر الكتاب: ٣١٥ / ٢ - ٣١٦ / ٤، وارشاف الضرب: ١٧٢٥ / ٤.

^٣- انظر المصدر السابق: ٢٢٥ / ٤، والباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٧ - ٣٥٥ / ١.

^٤- البيت في ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، بدون تاريخ: ٤١٨ / ١، وعجزه في الديوان: وفي الكامل في اللغة: ٤٨ / ١.
وَخَيْرًا إِذَا هَبَ الرِّيَاحُ الزَّعَارُ

^٥- شرح المفصل: ٥١ / ٨ - ٥٠ / ٢.

^٦- شرح ابن عقيل: ٣ / ١٦ - ١٧، وانظر همع الهوامع: ٤ / ٢١٦ - ٢١٧.

وَلَا تَزَادُ فِي الْإِيْجَابِ، وَلَا يُؤْتَى بِهَا جَارَةً لِمَعْرِفَةٍ؛ فَلَا تَقُولُ: «جَاءَنِي مِنْ زَيْدٍ» خَلَافًا لِلأَخْفَشِ، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾^(١).

وأجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب بشرط تكير مجرورها، ومنه عندهم: (قد كان منْ مَطْرِ) أي قد كان مطرّ.

٤٨ - مسألة: القول في معنى حرف الجر ((إلى)) .

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) «في قوله عزّ وجلّ: ﴿إِلَى الْمَرَاقِيقِ﴾^(٣) قال: هي مثل ((حتى)) للغاية، والغاية تدخل وتخرج. يقال ضربت القوم حتى زيداً، يكون زيداً مضروباً وغير مضروب فيؤخذ ها هنا بالأوثق».

ويرى العكري أن ((إلى)) لانتهاء الغاية، وهي مقابلة لـ((من)). وذكر أن هناك قوماً يجعلون ((إلى)) بمعنى ((مع)), وذلك لا حجة فيه.

أما قوله: ^(٤) ﴿إِلَى الْمَرَاقِيقِ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: أنها على بابها، وأن المرفق هو الموضع الذي يتکئ الإنسان عليه من رأس العضد، فيدخل فيه مفصل الذراع، ولا يجب في الغسل أكثر منه.

والثاني: أنها تدل على وجوب الغسل إلى المرفق، ولا تتفى غسله، كقولك: سرت إلى الكوفة، فهذا لا يوجب الدخول إلى الكوفة ولا ينفيه، وكذلك المرفق إلا أنه وجب غسله في السنة^(٤).

وذكر السيوطي رأي الكوفيين وطائفة من البصريين أن ((إلى)) تأتي بمعنى ((مع)), أي المعيّة إذا ضمت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلق، قوله تعالى: ^(٥) ﴿إِلَى الْمَرَاقِيقِ﴾.

^١ - سورة الأحقاف: ٤٦ / ٣١ .

^٢ - مجالس ثعلب: ١ / ٢٢٦ .

^٣ - سورة المائد़ة: ٥ / ٦ .

^٤ - الباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٥٦ - ٣٥٧ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٨ / ١٤ - ١٥، والكافية في النحو: ٢ / ٣٢٤، وارتساف الضرب: ٤ / ١٧٣٠ - ١٧٣١، وأوضح المسالك: ٣ / ٣٨، والمغني: ١ / ٩٦، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٧ .

^٥ - هامع الهوامع: ٤ / ١٥٤ .

^٦ - انظر هامع الهوامع: ٤ / ١٥٤ .

٤٩ - مسألة: القول في واو ربّ.

" وأنشد ذو الرُّمْة:

١٤ - بِعَيْنَيْنِ كَحْلَاوَيْنِ لَمْ يَجْرِ فِيهِمَا
ضُمَانٌ وَجِيدٌ حُلُّيَ الشَّدْرَ شَامِسٍ^(١).
(الطوبل)

يقال: بالرَّجُل ضمان، أي زَمَانَة. والضمَانَة: العُشُقُ؛ ورجل ضَمَانٌ وضَمَنٌ،
إِذَا كَانَ عَاشِقاً. قال أَبُو الْعَبَّاس: وَيَرَوْنَى هَذَا بِالْخُفْضِ، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ^(٢).

وذكر سيبويه أنَّ العَرَبَ تُعْلَمُ المضمر كَمَا تُعْلَمُ المظْهَرُ فِي الْجَرِ وَالرَّفْعِ
وَالنَّصْبِ، كَوْلُنَا: وَبَلْدٍ، أَيْ وَرْبٌ بَلْدٍ^(٣).
وَكَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَبَلْدَةٌ لَّا يُسَبِّ بِهَا أَزِيَّسٌ^(٤).
(الجز)

حيث أضمر رُبٌّ بَعْدَ الْوَاوِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَرُبٌّ بَلْدَةٌ^(٥).

وفي المسألة ((رقم ٥٥)) في كتاب الإنْصَاف يرى ابن الأنباري أنَّ رُبَّ تجر ما
بعدها، وذكر رأي الكوفيين وهو أنَّ واو رُبَّ هي التي تعمل في النَّكْرَة بِنَفْسِهَا، وأيدَهُم
أَبُو الْعَبَّاسَ الْمِبْرَدُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ.

وحجتهم أنَّ الواو نابت عن رُبَّ، كواو القسم؛ فإنَّها لَمَّا نابت عن الباء عملت
الْخُفْضَ كَالباءِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَتِ عَاطِفَةً، وَلَا يَجُوزُ الابْتِداءُ بِهَا فِي الْجَمْلَ،
وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ سَابِقِ الذِّكْرِ فِي كَلْمَةِ ((وَبَلْدَةٌ)).

١ - كما في ديوانه: ٣٠، برواية:
أَلْفَنَ اللَّوَى حَتَّى إِذَا الْبِرْوَقُ ارْتَمَى
بِهِ بَارِحٌ رَّاحٌ مِنَ الصَّيْفِ شَامِسُ.

٢ - مجالس ثعلب: ٨٤ / ١.

٣ - انظر الكتاب: ١٠٦ / ١.

٤ - من هذا البيت معنا انظر صفحة: ٨١.

٥ - انظر الكتاب: ٢٦٣ / ١.

وأما الرد على الكوفيين أنَّ رُبَّ شابهت واو القسم، فهذا الكلام فاسد؛ لأنَّه وردت رُبَّ مضمرة من غير عوضٍ عنها. والدليل أيضًا أنها تضمر بعد بل والفاء، ويجوز ظهورها بعدهما، ولأنَّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

وأما رأي البصريين أنَّ واو رُبَّ لا تعمل، وإنما العمل لرُبَّ المقدرة، وحيثهم أن الواو عاطفة، والعطف لا يعمل شيئاً؛ لأنَّ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، والواو غير مختصة فوجب التقدير برب المذوفة. والذي يدل على أنها واو العطف جواز ظهور رُبَّ بعدها، نحو: و رُبَّ بلدٌ^(١).

والظاهر لدى أن ثعلباً قدر ربَّ بعد الواو في بيت الشعر، والتقدير: و رُبَّ جيدٍ بالخضن، وأجاز الرفع على اعتبار أن الواو عاطفة على كلمة ضمان، وأنَّه لا تقدير لربَّ بعد الواو فيجوز رفعها، فنقول: وجيدٌ.

٥ - مسألة: القول في إضافة الاسم المحلى بـأَلْ .

" قولهم: نِعْمَ الْخَازِ بَازِ يا هَذَا، جَعْلُوه صُوتًا فَأَدَارُوه فِي الْعَرَبِيَّةِ كُلَّهَا عَلَى حَالَةٍ." قال: سمعتُ العَرَبَ يقول: نِعْمَ الْهَا هُوَ ذَا، فَأَدْخَلُوهُ عَلَيْهِ الْأَدَاءَ وَتَرَكُوهُ عَلَى حَالَهُ، وَنِعْمَ الْخَمْسَةُ الْعَشْرُ هِيَ قَال: أَرَادَ نِعْمَ الْخَمْسَةَ الْعَشْرَ هِيَ . وقال: الأصل فيه أنه إذا أدخل الأداء إن كان مجزوماً عمل فيه الأدوات.

وقال: لا تجتمع الإضافة عند البصريين مع الألف واللام إلا في حرفين، وعند هؤلاء في أربعة. أولئك يقولون: نِعْمَ الْحَسَنُ الْوَجَهُ ، وَنِعْمَ الْضَّارِبُ الرَّجُلُ . وعند هؤلاء هذان الحرفان، والعدد والمقدار نِعْمَ الْاثْنَا عَشْرُ، قال من أحازها قال: هي مثل خَيْرُ خَمْسَةَ عَشْرَ ومن لم يُجِزِّهَا قال: هي مثل خَيْرُ غَلامٍ^(٢) .

وذكر المبرد قول قوم: أَخْذَتِ الثَّلَاثَةِ الدِّرَاهِمَ يَا فَتِي، وَأَخْذَتِ الْخَمْسَةَ عَشْرَ الدِّرَاهِمَ . وبعضهم يقول: أَخْذَتِ الْخَمْسَةَ عَشْرَ الدِّرَاهِمَ، وَأَخْذَتِ الْعَشْرِينَ الدِّرَاهِمَ التي تعرف. فهذا كله خطأً فاحش.

١ - الإنفاق: ٣٧٦ / ١، ٣٨١ - ٤٢، ٥٢٩ / ٢، ٨٣٢ - ٨٣٤ بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١، ٣٦٧ - ٣٦٥، وشرح المفصل: ٨ / ٨، ٢٩، والكافية في النحو: ٢ / ٣٢٩ - ٣٣٤، وارتشاف الضرب: ٤ / ٤، ١٧٤٠ - ١٧٣٧، وأوضاع المسالك: ٣ / ٤٢ - ٤١، وشغور الذهب: ٣٨٧ - ٣٩١، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٣٢ - ٣٨، وهو مع الهوامع: ٤ / ١٧٢ - ١٨٥.

٢ - مجالس ثعلب: ٥٩٠ / ٢.

فِهِمْ يَقُولُونَ هَذَا لِلاعْتَلَلِ بِالرَّوَايَةِ وَلَيْسَ عَلَى الْقِيَاسِ. وَمَا يَبْيَنُ بِطْلَانِ مَا سَبَقَ أَنْهَ رُوَايَةُ الْعَرَبِ خَلَافَهُ. فِرَوَايَةُ بِرَوَايَةِ، وَالْقِيَاسُ حَاكِمٌ بَعْدَ أَنَّهُ لَا يُضَافُ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مِنْ غَيْرِ الْأَسْمَاءِ الْمُشَتَّقَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ.

فَلَا يَجُوزُ قَوْلُنَا: جَاعِنِي الْغَلَامُ زَيْدٌ؛ لَأَنَّ الْغَلَامَ مَعْرُوفٌ بِالْإِضَافَةِ، وَلَا تَقُولُ: هَذِهِ الدَّارُ عَبْدُ اللَّهِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ النَّحْوَيُونَ عَلَى أَنَّهُ هَذَا لَا يَجُوزُ، وَإِجْمَاعُهُمْ حَجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَهُ مِنْهُمْ. فَالْقَوْلُ عِنْدَهُمْ قَوْلُهُمْ: هَذِهِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ، وَهَذَا صَاحِبُ ثُوبٍ فَإِنْ أَرَدْتَ التَّعْرِيفَ قُلْتَ: هَذِهِ ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ؛ لَأَنَّ الْمَضَافَ إِنَّمَا يُعْرَفُ فِيهِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَيُسْتَحِيلُ أَنْ يُلْحِقَ الْمَضَافَ أَلَّا التَّعْرِيفُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: الْخَمْسَةُ الْعَشَرُ فَيُسْتَحِيلُ إِلَّا فِي الشِّعْرِ^(١).

وَذَكَرَ ابْنُ الْأَنْبَارِيَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَوْفِيُّونَ مِنْ جُوازِ أَنْ يَقُولُ: الْخَمْسَةُ الْعَشَرُ دَرَهْمًا، وَالْخَمْسَةُ الْعَشَرُ دَرَهْمًا.

وَحَجَّتْهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ الْعَرَبِ مَا يَوْافِقُ مَا ذَهَبَنَا إِلَيْهِ، وَلَا خَلَافٌ فِي صَحَّةِ ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَقَدْ حَكَى أَبُو عُمَرٍ عَنْ أَبِي الْحَسْنِ الْأَخْفَشِ عَنِ الْعَرَبِ، وَاعْتِمَادُهُمْ فِيمَا سَبَقَ عَلَى النَّفْلِ، لَأَنَّ قِيَاسَهُمْ فِيهَا ضَعِيفٌ جَدًّا.

وَالرَّدُّ عَلَى مَا حَكُوهُ عَنِ الْعَرَبِ فَلَا حَجَّةٌ لَهُمْ فِيهِ؛ لِقُلْتَهُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَبَعْدَهُ عَنِ الْقِيَاسِ، وَإِنْ مَا جَاءَ شَادِّاً عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ، فَلَا يَعْتَدُ بِهِ لِقُلْتَهُ وَشَذْوَذَهُ، وَيُجَيِّءُ فِي الشِّعْرِ لِلضَّرُورَةِ.

وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْعَشَرِ، وَلَا فِي الدَّرَهْمِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقُولُ: الْخَمْسَةُ عَشَرُ دَرَهْمًا، بِإِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَى الْخَمْسَةِ وَحْدَهَا.

وَحَجَّتْهُمْ بَعْدَمِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ الْأُولَى لِأَنَّ الْأَسْمَاءِ لَمْ يَرُكِّبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ تَنْزِلاً مِنْزَلَةَ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَإِذَا تَنْزَلَ لَا مِنْزَلَةَ اسْمٍ وَاحِدٍ فَيُنْبَغِي أَلَا يُجْمَعُ فِيهِ بَيْنَ عَلَامَتِي تَعْرِيفٍ، وَأَنْ يُلْحِقَ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ الثَّانِي يَتَنَزَّلُ مِنْزَلَةَ بَعْضِ حِرَوْفَهُ، وَكَذَلِكَ عَرَفَتِ الْعَرَبُ الْأَسْمَاءَ الْمُرْكَبَةَ، حِيثُ قَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

^١ - المقتضب: ٢/١٧٣ - ١٧٥ بِتَصْرِيفِهِ، وَانْظُرْ شَرْحَ المُفْصَلِ: ٢/٦، ١٢٢ - ١٢١، ٣٦ - ٣٣، وَشَذُورُ الذَّهَبِ: ٣٩٥، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٣/٤٦ - ٤٨.

٤- تَفَّاقَ فَوْقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِي
وَجُنَاحُ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونًا^(١).
(الوافر)

قال: ((الخاز باز)) فأدخل الألف واللام على الاسم الأول، ولم يكرره فيقول ((الخاز الباز)) والخاز باز هنا: أراد به صوت الذباب، ومن معاني الخاز باز (نبت، وداء في اللهازم، السنور)، وفي الخاز باز سبع لغات: خاز باز، وخاز باز، وخاز باز، وخاز باز، وخاز باز، وخاز باز، وخر باز، وقول الشاعر:

٤- مِثْلُ الْكِلَابِ تَهُرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا
وَرَمَتْ لَهَا زِيَادًا مِنَ الْخَزْبَازِ^(٢).
(الكامل)

ويرى ابن يعيش أنه قد جاءت الألف واللام فيما أضافته لفظية، كقولنا: مررت بزيد الحسن الوجه؛ وذلك سائع لأن الإضافة لا تكتسبها تعريفاً من حيث كان النية فيها الانفصال، فلا تكتسبها تعريفاً ولا تخصيصاً، وتحذف نون المثنى مما يدل على الإضافة، كقولنا: هذان الضارب زيد، والضاربون زيد.

وأما قولنا: الضارب زيد فإنه لا يجوز؛ لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذي، وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده.

وأما قولهم: الضارب الرجل فيجوز إضافته؛ لأنها لفظية لا تكتسب المضاف تعريفاً^(٤).

^١- البيت في الكتاب: ٣٠١ / ٣، لعمرو بن أحمر، وفي الكافية في النحو: ٩٢ / ٢، واللسان: (فقا، قلع، خوز)، والحزانة: ٣ / ١٠٩.

^٢- من شواهد سيبويه مجھولة القائل، الكتاب: ٣٠٠ / ٣، والخاصص: ٢٢٨ / ٣، واللسان: (خربز، وخرز، وخوز)، ورواه ابن يعيش في شرح المفصل: ٤ / ١٢٢، برواية: عذبة بيته.

^٣- الإنصاف: ٣٢٣ - ٣١٢ / ١، بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٤ / ١٢٠ - ٢٢٢، والكافية في النحو: ٩٣ - ٩٢ / ٢، وهو مع الهوامع: ٥ / ٣١٤.

^٤- شرح المفصل: ١٢٢ / ٢ - ١٢٣.

٥ - مسألة: القول في ظرف الزمان.

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) "إذا أضفت الأوقات إلى مرفوع فارفع، وإلى منصوب فانصب". ويجوز ذا في ذا، وذا في ذا.

ويرى سيبويه أنه يقال: سير عليه ليل طويل وسير عليه نهار طويل، إذا لم تذكر الصفة وأردت هذا المعنى رفعت، إلا أن للصفة فائدة تبين معنى الرفع، وإذا شئت نصبت. وتقول: سير عليه يوم فترفع، ويجوز النصب، فتقول: سير عليه يوماً أتنا فيه فلان، وتقول: سير عليه غدوة وبكرة بالرفع، والنصب جائز على الظرفية ^(٢).

٥٢ - مسألة: القول في إعراب غدوة المسقوقة بلدن.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٣) "الفراء يقول: لدن [غدوة] ينصب ويرفع ويختضن. فتأويل الرفع لدن كان غدوة، وينصب بخبر كان، ويختضن بعده، أي عند غدوة. ويقال أيضاً إذا رفعت هي بمعنى مذ".

ورأى سيبويه أن لَدْنَ تتصب غدوة ^(٤)، كقولنا: لَدْنَ غُدوة إلى العشّي ^(٥). في حين يرى ابن يعيش أن لدن نصبت غدوة على التشبّيه باسم الفاعل، واختص هذا النصب بغدوة، فلا ينصب غيرها ^(٦).

ويوضح ابن الحاجب أن غدوة إذا سبقت بلدن جاز نصبهما، وجراها، وقد ترفع، ولكن النصب شاذ، والذي سوّجه كثرة استعمال لدن مع غدوة.

^١ - مجالس ثعلب: ٤٤ / ١.

^٢ - الكتاب: ١ / ٢٢٠ بتصرف، وانظر المقتضب: ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٩٢ - ٣٩٣، وشرح المفصل: ٤ / ٩٥ - ٩٩، والكافية في النحو: ٢ / ١٠٦ - ١٠٤، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٥٧ - ٦١، وهمع الهموامع: ٣ / ١٧١ - ١٨٣.

^٣ - مجالس ثعلب: ١ / ١٦٠.

^٤ - انظر الكتاب: ١ / ٥٩ - ٥٨، وارتشف الضرب: ٣ / ١٤٥٣ - ١٤٥٦.

^٥ - انظر المصدر السابق: ٣ / ٤٩٩.

^٦ - انظر شرح المفصل: ٢ / ١٠٦.

وغدوة تنصب على التشبيه بالتمييز أو تشبيهها بالمفعول. وترفع على حذف أحد جزئي الجملة، والتقدير لدن كان غدوة، كما في قولنا: مُذ يوم الجمعة ^(١).

ويقول ابن هشام: ^(٢) "وحكى الكوفيون رفعها على إضمار ((كان)) تامةً، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال".

^١ - الكافية في النحو: ٢ / ١٣٤ بتصريف، وانظر شرح ابن عقيل: ٣ / ٦٩، وهمع الهوامع: ٣ / ٢١٦ - ٢١٩ .
^٢ - أوضح المسالك: ٣ / ١٢٥ .

المبحث الثاني:

ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.

٥٣ - مسألة: القول إضافة الأوقات وإعمال اسم الفاعل.

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) "الأوقات تضاف ولا تضاف، فتقول: زيد ضارب اليوم عمرًا، وضارب اليوم عمرًا. وكذلك في الصفات زيد ضارب خلفك عمرًا وضارب خلفك عمرًا. وفي المصدر تقول: هو الضارب الضرب الشديد عمرًا."

ويرى سيبويه أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل فينصب، كقولنا: هذا رجل ضارب زيداً ^(٢).

ومن شروط إعمال اسم الفاعل ما يلي:
الأول: أن يكون على معنى يضرب أو سيضرب، أي: المضارعة حتى لو كان بلفظ الماضي ^(٣).

الثاني: أن يسبق بألف فيعمل النصب سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو مستقبلاً نحو: هذا الضارب زيداً؛ لأنَّ الألف واللام صارتَا بمنزلة التنوين ^(٤).

الثالث: زعم يونس والخليل أن هذه الصفات تضاف للمعرفة فتعرف وتعمل، كقولك: مررت بعد الله ضاربك ^(٥).

الرابع: أن يجيء منوناً فيعمل النصب، كقولنا: هذا ضارب زيداً غالباً.
وكقول الشاعر:

٤٤ - بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا.
(الطوبل)

^١ - مجالس ثعلب: ١٧٥ / ١.

^٢ - انظر الكتاب: ١ / ٢١، والأصول في النحو: ١٢٢ / ١ - ١٢٣.

^٣ - انظر المصدر السابق: ١ / ١٣٠.

^٤ - انظر المصدر السابق: ١ / ١٨١ - ١٨٣.

^٥ - انظر المصدر السابق: ١ / ٤٢٨.

^٦ - البيت في ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٠٧، وفي الخزانة: ٣ / ٦٦٥.

واعلم أن العرب يستخون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء وينجر المفعول لـكـفـ التنوين من الاسم، قوله تعالى: «كـلـ نـفـسـ ذـائـقـةـ الـمـوـتـ»^(١)، وقول الشاعر:

٤ - أَتَانِي عَلَى الْقَعْسَاءِ عَادِلَ وَطَبِهِ بِرِجْلِي لَئِمَّ وَأَسْتِ عَبْدُ تَعْدِلِهِ^(٢).
(الطوبل)

وأراد: عادلاً وطبه^(٣).

ورأى أبو حيان أن اسم الفاعل يضاف في حالات، منها: إذا كان مجردًا من ((أـلـ))، وكان حالاً أو مستقبلاً، كقولنا: هذا ضارب زـيـدـ، وهـؤـلـاءـ ضـرـابـ زـيـدـ، وهـؤـلـاءـ ضـارـبـاتـ زـيـدـ^(٤).

٤ - مسألة((أولى)): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فـعـالـ.

قال أبو العباس ثعلب:^(٥) قال أبو نصر، قال الأصمعي: أشد الناس الأعجر الضخم؛ وأخذت الأفاعي أفاعي الجدب؛ وأخذت الحيات حيات الرـمـثـ، وأـشـدـ الموـاطـئـ الحـصـىـ وـالـصـفـاءـ، وأـخـبـتـ الذـئـبـ ذـئـبـ الغـضـىـ. وإنما صار كـذا لأنـهـ لا يـبـاـشـرـ النـاسـ[إـلـاـ] إذا أراد أن يـغـيرـ.
وأنشد:

٤ - أَنَا أَبُو شُرَفَاءَ مَنَاعَ الْخَفَرَ^(٦).
(الكامل)

.....
قوله: ((منـاعـ الـخـفـرـ)) : يعني منـاعـ أصحابـ الـخـفـرـ ، يعني النساءـ.
قال: وهو مصدر".

^١ - سورة آل عمران: ١٨٥ / ٣، وسورة الأنبياء: ٣٥ / ٢١، وسورة العنكبوت: ٥٧ / ٢٩ .

^٢ - البيت منسوب في الكتاب للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه.

^٣ - الكتاب : ١٦٤ - ١٦٧ بتصرف، وانظر المقتصب: ٤ / ٤ - ١٤٨، ١٥٤ - ١٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٣٧ - ٤٤٠ ، وشرح المفصل: ٦ / ٦٨ - ٧١ ، والكافية في النحو: ٢ / ١٩٨ - ٣٧٨ ، وقطر الندى: ٣٨٤ - ٤٣٧ / ١٨٦ - ١٨٨ ، وشرح ابن عقلين: ٣ / ١١١ - ١٠٦ ، وهـمـ الـهـوـامـعـ: ٥ / ٨٥ - ٧٩ .

^٤ - انظر ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٢٧٤ .

^٥ - مجالس ثعلب: ١ / ٩ .

^٦ - البيت منسوب في مجالس ثعلب: ١ / ٩ ، للأصمعي.

في حين يرى سيبويه أنهم أجروا اسم الفاعل بعد المبالغة فيه مجرى بناء فاعل، في إعماله فيما بعده، كما جاء في بعض صيغ المبالغة: فَعُول، وفَعَال، ومِفْعَال، وفَعَل، وفَعِيل، فيجوز فيها جميّعاً ما جاز في اسم الفاعل من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار.

ومما جاز فيه الإعمال مقدماً على نحو ما جاء في فاعل قول القلاخ:

٤٧- أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَّهَا
وَلَيْسَ بِوَلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا^(١).
(الطوبل)

وفعل أقل من فعل بكثير^(٢).

ويرى المبرد أن صيغة المبالغة في البيت السابق قد جاءت عاملة في: لباساً إليها جلالها، فرفعت فاعلاً مقدراً ونصبت مفعولاً به. ومن أبنية تكثير الفعل (فعال)، تقول: رجل قتال، إذا كان يُكثر القتل.

فَمَمَا قاتَلَ فَيَكُونُ لِلقليلِ وَالكثيرِ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ. وعلى هذا تقول: رجل ضرّاب وشتام^(٣).

وذكر العكري أنَّ من الكوفيين من منع إعمال صيغ المبالغة، وهذا مخالف لنصوص كثيرة عند العرب^(٤).

في حين ذكر ابن هشام أن أكثر الأوزان الخمسة - التي أوردها سيبويه - استعمالاً هي الثلاثة الأولى، وأقلها استعمالاً الأخيران، وكلها تقضي تكرار الفعل؛ فلا يقال ((ضرّاب)) لمن ضرب مرة واحدة، وكذا الباقى، وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه، وحياتهم في ذلك السماع، والحمل على أصلها - وهو اسم فاعل - لأنها محولة عنده لقصد المبالغة، ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها، لمخالفتها أوزان المضارع ولمعنىه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها

^١ - البيت منسوب في الكتاب للقلاخ بن جناب، وفي المقتصب: ١١٢ / ٢، وشرح المفصل: ٦ / ٧٠، وقطر الندى: ٣٨٥ وأوضح المسالك: ١٨٨ / ٣، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنباري المصري (ت: ٧٦١هـ)، ومعه منتهي الأربع بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد حمي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م - ١٤٢٥هـ - ٤٠٢، وشرح ابن عقيل: ١١٢ / ٣، وهو مع الهامع: ٨٦ / ٥.

^٢ - الكتاب: ١١٠ / ١١٢ - ١١٢ يتصرف، وانظر المقتصب: ١١٢ / ٢، ١١٧ - ١١٢، والكافية في النحو: ٢ / ٢٠٢، وأوضح المسالك: ٣ / ١٩٢ - ١٨٨، وشذور الذهب: ٤٦٨ - ٤٦٩، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١١١ - ١١٥.

^٣ - انظر المقتصب: ١١٢ / ٢، وشرح المفصل: ٦ / ٦٩ - ٧٢، وشذور الذهب في فن الصرف: ٥٠، ٤٩.

^٤ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤١ / ١.

على تقدير فعلٍ ومنعوا تقديمها عليها، ويرد عليهم قول العرب ((أما العسل فأنا شرابٌ)).

ولم يجز بعض البصريين إعمال فعلٍ، وفعلٍ. وأجاز الجرمي^(١) إعمال فعلٍ دون فعلٍ؛ لأنَّه على وزن الفعل كـ((علم وفهم))^(٢).

وبعد أن اتفق ابن ثعلب مع العلماء في أن منَّاع صيغة المبالغة، قال: ويمكن أن تكون مصدرًا.

٥٥ - مسألة (ثانية): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فعال.

" وأنشد:

٤٨ - رُبَّ ابْنِ عَمٍ لِسُلَيْمَى مُشْمَعُ

طَبَّاخ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِيلُ^(٣).

(الرجز)

قال: لا يجوز إلا في الشعر. وقال: أضاف طباخ إلى ساعات"^(٤).

لقد سبق الحديث^(٥) عن صيغة المبالغة على وزن فعال، حيث عملت هذه الصيغة فرفةً فاعلاً مقدراً ونصبت مفعولاً به وهو الاسم الذي يليها، وهذا رأي بصري.

أما الكوفيون فيرون أنه يقدر فعل بدل صيغة المبالغة وهو الذي نصب الاسم الذي يليها.

١ - هو أبو عمر صلاح بن إسحاق البجلي، نزل في جرم فنسب إليها، وتوفى في الحديث، وتوفي سنة خمس وعشرين ومائتين . انظر طبقات الزبيدي: ٧٤ - ٧٥ ، ونذر هبة الألباء: ١٤٣ - ١٤٥ .

٢ - قطر الندى: ٣٨٧ ، ٣٨٨ بتصرف، وانظر همع الهوامع: ٥ / ٨٦ - ٨٩ .

٣ - الرجل لجبار بن جزء، ابن أخي الشماخ. انظر ديوان الشماخ بن ضرار الظبيانى، تحقيق: صلاح الدين الهدى، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م: ١٠٩ ، وفي الكتاب: ١ / ٩٠ ، ونسبة المبرد في الكامل: ١ / ٢٥٨ ، للشماخ نفسه، وفي الخزانة: ٢ / ١٧٢ .

٤ - مجالس ثعلب: ١ / ١٢٦ .

٥ - ذكر في صفحة: ٩٩ - ١٠٠ .

وفي بيت الشعر السابق جاءت كلمة: طَبَّاخٌ مضافة إلى كلمة ساعات وهذا غير جائز إلا في الشعر، فالالأصل أن تكون ((ساعات)) مفعولاً فيه لصيغة المبالغة أو لفعل محدود تقديره: يطبخ ساعات.

٥٦- مسألة: القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعُول .

و أَنْشَدَ:

٤٩ - تَقْيِيلُ عَلَى مَنْ سَاسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ رُكُومٌ عَلَى آرِيهِ الرَّوْثَ مِنْشَلٌ^(١).
(الطوبل)

وقال: لا يتعذر فَعُولٌ ولا مِفْعَلٌ، وأهل البصرة يُعَذِّونَهُ، والفراءُ والكسائيُ
يَأْبَانُه إِلَّا من كلامَينَ. وقال: رَكُومٌ: يَرْكُمُ" (٢).

ونظر سيبويه أن هناك صيغ أجروها مجرى اسم الفاعل، ولكنها جاءت للبالغة، ومن هذه الصيغ صيغة ((فَعُول)), كقولنا: ضروب سوق الإبل، وكقول ذي الرؤمة:

٥٠- هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرُ أَنَّهُ مَتَّ يُرْمَ فِي عَيْنِيهِ بِالشَّبْعِ يَنْهَضُ^(٣).
(الطويل)

و يقول أيو طالب بن عبد المطلب:

٥١- ضَرَوبُ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقُ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(٤) . (الطویل)

^١ - البيت بلا نسبة في اللسان: (نث)، وروي: مث بدل من رکوم.

٢ - مجالس ثعلب: ١ / ١٢٤

^٣ - كما في ديوانه: ٤١٤، وفي اللسان: (هم)، وحاشية شذور الذهب: ٤٧٠.

^٤ - البيت منسوب لأبي طالب ، ولم أقف عليه في ديوانه ، وهو في المقتضب: /٢ ، ١١٣/ ، والأصول في النحو: ١٤٢/١ ، والباب في علل البناء والإعراب: /١ ، ٤٤١/ ، وشرح المفصل: /٦ ، ٧٠/ ، والكافية في النحو: /٢ ، ٢٠٢/ ، وفطر الندى: ٣٨٦ ، وأوضاع المسالك: /٣ ، ١٩٠/ ، وشذور الذهب: /٣ ، ٤٤٠/ ، ومعه المهاجم: /٥ ، ٨٦/ ، والخانة: /٢ ، ١٧٥/ ، وأوضاع المسالك: /٣ ، ٤٤٦/ .

وَوَسْطِ الْمَسْلَكِ /٣-١١١، وَشَنُونَ الْذِئْبِ /٦-٤٦٩، وَشَدَّ حَابِنَ عَقْلَهُ /٣-١١١، وَأَوْضَعَ الْمَسْلَكِ /٣-١٨٨، وَأَتَرَضَ الْمَسْلَكِ /٣-١٩٠، وَشَنُونَ الْذِئْبِ /٤-٤٧٢، وَشَدَّ حَابِنَ عَقْلَهُ /٣-١١٤، وَأَوْضَعَ الْمَسْلَكِ /٣-٣٨٥، وَقَطْرَ النَّدْيِ /٢-٢٠٣، وَشَرَحَ الْمَفْصِلِ /٦-٧٠، وَالْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ /٢-٧١، وَالْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ /٢-٢٠٢، وَالْكَاتِبُ /٢-١٢٥، وَالْكَاتِبُ /٢-١٢٤، وَالْكَاتِبُ /٢-١١٠، وَوَسْطِ الْمَسْلَكِ /٣-١١١، وَأَتَرَضَ الْمَسْلَكِ /٣-٣٨٧.

وقد سبق الحديث^(١) عن صيغة المبالغة السابقة، وأوضحت أنَّ أهل البصرة يعلمونها، ففي بيت الشعر السابق يعملون ((رُكُوم)) فهي التي رفعت فاعلاً مقدراً ونصبت مفعولاً به وهو كلمة ((الرَّوْثَ))، أما أهل الكوفة فلا يعلمونها في البيت السابق، وإنما الذي نصب كلمة ((الرَّوْثَ)) عامل آخر وهو فعل مقدر، والتقدير: يَرْكُمُ الرَّوْثَ.

٥٧ - مسألة: القول في عدم جواز تقديم معهول صيغة المبالغة عليها.

"وقال: أَنْتَ زِيدًا ضَرُوبٌ، يَأْباهُ أَصْحَابُنَا؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ. وَمِثْلُهُ ضَرَابٌ وَضَرَوبٌ أَيْضًا. وَأَهْلُ الْبَصَرَةِ يُجِيزُونَهُ"^(٢).

"ويقال ما كان ضارباً ولقد ضَرُوبَ، فِإِذَا أَرْدَتْ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ عَلَى غِيرِهِ قَلْتَ ضَرُوبَ مِثْلُهُ: مَا كَانَ عَارِمًا ولقد عَرْمٌ، عَلَى الْمَدْحِ"^(٣).

لقد سبق الحديث^(٤) أنَّ أهل البصرة يجيزون إعمال صيغة المبالغة، فترفع فاعلاً مقدراً وتتصبب مفعولاً به، سواء كان المفعول بعد صيغة المبالغة أم قبلها. أما أهل الكوفة فرفضوا إعمالها، وحملوا النصب في الاسم على فعل مقدر، ومنعوا تقديمها عليها. ولقد وتناولت وزنين اثنين هما: فَعُولُ وَفَعَالُ. أما مفعَال فيرى سيبويه أنه من صيغ المبالغة العاملة وذكر ذلك في قولنا: إِنَّه لَمِنْحَارٌ بِوَاكِهَا، فجاءت عاملة فرفعت فاعلاً مقدراً ونصبت مفعولاً به جاء بعدها، وهذا جائز عند البصريين وممتنع عند الكوفيين^(٥).

^١ - ذكر في صفحة: ٩٩-١٠٢.

^٢ - مجالس ثعلب: ١/١٩٦.

^٣ - المصدر السابق: ٢/٣٩٦.

^٤ - ذكر في صفحة: ٩٩-١٠٢.

^٥ - انظر الكتاب: ١/١١٠-١١٢.

٥٨ - مسألة: القول في مصدر الثلاثي على وزن فَعُول.

" قال: الغرور أي الذي يغرسها. وقال الغرور المصدر، والغرور الرجل، مثل الهبوط والهبوط"^(١).

" وأنشد:

٥٢ - أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ

رِجْلِي وَرِجْلِي شَتَّةُ الْمَنَاسِمِ^(٢).
(الرجز)

قال: وسئل أبو العباس ثعلب عن مصدر شَتَّة، بيّنه ماذا؟ قال: الشُّثُونة. وقال: قال الفراء: إذا لم يسمع في المصدر شيء يشترك في الفعل والفعول.
وقال أبو العباس ثعلب: لأنَّه أصل المصادر. وأنشد في ذلك:

٥٣ - تَقُولُ لِي ابْنَةُ الْبَكْرِيِّ لِيَاٰٰيَٰ أَنِّي مِنْكِ التَّرْحُلُ وَالذُّهُوبُ^(٣) . (الوافر)

يقول سيبويه:^(٤) " قد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فَعُول.
وذلك: لزِمَه يَلْزَمَه لُزُومًا، ونَهِكَه يَنْهَكَه نَهْوًا، وورَدَتُ وَرُودًا، وجَحَدَتُه جُحُودًا،
شَبَّهَه بِجَلْسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا، ورَكَنَ يَرْكُنُ رُوكُونًا. لأنَّ بناء الفعل واحد".

^١ - مجالس ثعلب: ١٥٠ / ١ .

^٢ - البيتان منسوبيان في الخزانة: ٣٦٦ / ٢ ، للعديل بن الفوخ.

^٣ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢٢٧ / ١ ..

^٤ - مجالس ثعلب: ٢٢٧ / ١ .

^٥ - الكتاب: ٤ / ٦ - ٥ ، وانظر شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت: ٦٨٦ هـ) ، ومعه شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ م: ١٥٦ / ١ - ١٥٧ ، وأوضح المسالك: ٢٠٣ / ٣ ، وشرح ابن عقيل: ١٢٤ - ١٢٥ ، وهو مع الهوامع: ٤٩ / ٦ ، وشذوا الرف في فن الصرف: ٤٥ .

٥٩ - مسألة: القول في صوغ الصفة المشبهة

باسم الفاعل من الفعل الثلاثي .

وحكى أبو العباس ثعلب قال: ^(١) "رؤُفَ به ورِئَفَ به، ورَأْفَ به رَأْفَةً ورَأْفَةً، وهو رَؤُوفٌ على فَعُولٍ؛ وهو رَؤُفٌ على فَعْلٍ، ورِئَفٌ ورَأْفٌ ساكن الهمزة".

وفي حين يرى الرضي ^(٢) أن هناك صيغًا للصفة المشبهة باسم الفاعل، وهذه الصيغ تشقق من الفعل الثلاثي الذي وزنه فَعْلٌ، مثل: كَرِيمٌ وحَسِينٌ وحَسَنٌ وصَاحِبْ جَبَانٌ ووَقْفُورٌ ^(٣).

وأذكر أمثلة أخرى من الفعل الثلاثي الذي وزنه فَعْلٌ وصفته المشبهة على وزن فَعُولٍ، نحو: رَعُوفٌ وحَصُورٌ.

٦٠ - مسألة: القول في إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل.

"تقول: مررت بـرجلٍ حسنِ الوجه، وحسنِ الوجه.

.....
من قولك مررت بـرجلٍ حسنِ آباءِه، ومررت بـقوم حسنِ الآباءِ، ثم تقول: حسنِ آباءِهم، لما نقلها فعل الفعل للأول وترك الثاني" ^(٤).

في حين يرى سيبويه أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، وإنما شُبّهَت بالفاعل فيما عملت فيه. وهي تعمل فيما كان سببها معرفًا بالألف واللام أو نكرة. والإضافة لما بعدها أحسن وأكثر، كقولنا: هذا حَسَنُ الوجه، وهذه حَسَنَةُ الوجه، حيث دخول الألف واللام وترك التنوين أحسن وأولي.

^١ - مجالس ثعلب: ٩٩ / ١.

^٢ - هو محمد بن الحسن الأسترabi، المشهور بالرضي، نحوبي، صرفي، متكلم، منطقي، ومن مصنفاته: شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف، وشرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وحاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والhashiya التنبية، وغيرها. توفي سنة ستة وثمانين وثمانمائة. انظر معجم المؤلفين: ١٨٣ / ٩.

^٣ - انظر شرح الشافية: ١٤٨ / ١، وقطر الندى: ٣٨٩ - ٣٩١، وشرح ابن عقيل: ١٤١ / ٣، وهو مع الهوامع: ٩٤ / ٥ - ٩٦.

^٤ - وشذوا العرف في فن الصرف: ٥٠ - ٥٢.

^٥ - مجالس ثعلب: ١٧٣ / ١٧٢.

وأدخلت الألف واللام على الحسن وعملت، كقولنا: هو **الحسنُ الوجه**، وهي عربية جيدة، ويجوز الجر فنقول: هو **الحسنُ الوجه**^(١).

ويضيف العكري أنه يجوز النصب في قولنا: مررت بـ**رجلٍ حسنٍ الوجه** على التشبيه بالمفعول أو التبييز.

والرفع في ((الوجه)) فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه فاعل، والعائد ممحوف للعلم به، تقديره: مررت بـ**رجلٍ حسنٍ الوجه** منه.

الثاني: أن في **حسن ضمير فاعل**، والوجه بدلٌ منه.

الثالث: أن الألف واللام بدلٌ من الهاء، وهذا رأي الفراء وهو ضعيف^(٢).

أما ابن يعيش فيرى أن الصفة المشبهة تذكر وتؤثر، فنقول: **حسنٌ وحسنٌ** وصعب وصعب، وتنتهي وتجمع، فنقول: **حسنانٌ وحسنونٌ**، وإنَّ **حسنٌ** وبطل وكريم^(٣) من الأفعال غير المتعدية على الحقيقة فكان حكمها في عدم التعدي، والصفة المشبهة منها هي فروع وأقصى ما يصل إليه الفرع أن يساويها، وإذا تعددت فهذا على التشبيه لا على الحقيقة^(٤).

٦١ - مسألة: القول في التعجب .

قال أبو العباس ثعلب: ^(٥) قال أبو عثمان المازني: قالت العرب: زُهْيَ الرَّجُلُ وما أَزْهَاهُ، وشُغْلُ الرَّجُلُ وما أَشْغَلَهُ، وجُنُّ الرَّجُلُ وما أَجْنَهُ. وقال المازني: وهذا الضربُ شاذٌ أَيضاً، يحفظ حفظاً. قال أبو العباس: وهذا غلطٌ، هذا كثُر في الكلام حتى صار مدحًاً وذمًاً، فتعجبت العرب من المفعول لأنَّه صار مدحًاً وذمًاً، وإنما يُتعجب من الفاعل".

وذكر سيبويه قوله: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ عَبْدَ اللهِ وَتَؤْخِرَ
(ما)).

^١ - الكتاب: ١٩٤ - ٢٠٠ بتصريف، وانظر الأصول في النحو: ١٣٠ - ١٣٢، المقتصب: ٤/١٥٨ - ١٦٥، وأوضحت المسالك: ٣/٢١٤ - ٢١٢، وشنور الذهب: ٤٧٣ - ٤٧٦، وشرح ابن عفیل: ٣/١٤٣ - ١٤٦.

^٢ - الباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٤٥ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٦/٨٢ - ٩١، وقطر الندى: ٣٨٩ - ٣٩٤، وهو المقام: ٥/٩٢ - ٩٧.

^٣ - لعل المقصود كرم.

^٤ - انظر شرح المفصل: ٦/٨١، والكافية في النحو: ٢/٢٠٥ - ٢١٢، والمغني: ٢/١٢٠ - ١٢٢.

^٥ - مجالس ثعلب: ١/٢٧٢.

وبناؤه أبداً من فَعَلَ وَفَعِلَ وَأَفْعَلَ؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه.

ونقول: ما كان أحسن زيداً، فذكرت كان للدلالة على أنه فيما مضى ^(١).
وما لا يتعجب منه إذا كان لوناً أو خلقة، فلا نقول: ما أحمره، ولا ما أبيضه، ولا ما أعرجه، ولا ما أعشاه. ونقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه.

ولا نقول: ما أيناده، ولا ما أرجله، وإنما نقول: ما أشد يده، وما أشد رجله.
ونقول في الأحمق: ما أحمقه، وفي الأرعان: ما أرعنه، فالحقوه بباب القبح.
أما في الكلمة: ((الجواب)) فلا نقول: ما أجوبه، ولكن نقول: ما أجود جوابه،
ولا نقول: أجوب به، وإنما يقال: أجود بجوابه.

ومما يتعجب منه ويحفظ حفظاً ولا يقاس عليه، قولنا: أحنك الشاتين، وآكل
الشاتين، وآبل الناس، وأرعن الناس كلهم ^(٢).

ويقول المبرد: ^(٣) "وذلك قوله: ما أحسن زيداً، وما أكرم عبد الله. فـ((ما)) اسم
مرتفع بالابتداء، و((أحسن)) خبره، وهو فعل، و((زيداً)) مفعول به، فتقديره: شيء أحسن
زيداً إلا أن معنى التعجب دخل مع ((ما)), ولا يكون في ذلك في شيء غير ((ما))."

ويبين ابن هشام شروط صياغة التعجب بشكل أفضل وهي:

١ - أن يكون فعلاً؛ فلا يبنيان من الجلف والحمار، فلا نقول: ما أخلفه، ولا ما
أحمره، وشد ما أذرع المرأة، وما أحدره.

٢ - أن يكون ثالثياً؛ إلا أفعل، فقيل: يجوز مطلاقاً، وقيل يمتنع مطلاقاً، وقيل: يجوز
إن كانت الهمزة لغير النقل، نحو: ما أظلم الليل، وما أفتر هذا المكان، وشد على هذين
القولين: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف.

٣ - أن يكون متصرفًا؛ فلا يبنيان من نحو: نعم وبئس.

٤ - أن يكون معناه قابلاً للتفاضل؛ فلا يبنيان من نحو: فني ومات.

٥ - أن لا يكون مبنياً للمفعول؛ فلا يبنيان من قولنا: ضرب، والبعض يستثنى ما
كان ملزماً لصيغة ((فعل)) نحو: زعي علينا فيجز: ما أزهاء علينا.

٦ - أن يكون تاماً؛ فلا يبنيان من نحو: كان، وبات، وكاد.

^١ - انظر الكتاب: /١ ٧٢ - ٧٣، وارتشف الضرب: ٤/٥٠٦٥ - ٥٠٦٦.

^٢ - المصدر السابق: ٤/٩٧ - ١٠٠، بتصريف، وانظر المقتصب: ٤/١٨٢ - ١٧٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/
١٩٦ - ٢٠٤، وشرح المفصل: ٧/١٤٢ - ١٤٨، والكافية في النحو: ٢/٣٠٧ - ٣١١، وأوضح المسالك: ٣/٢١٥ - ٢٢٨.

^٣ - شرح ابن عقيل: ٣/١٤٧ - ١٥٣، وهمع الهوامع: ٥/٥٤ - ٦٤.

^٤ - المقتصب: ٤/١٧٣.

- ٧ - أن يكون مُثبّتاً؛ فلا يُبنَى من منفي، سواء كان ملزماً للنفي أو غير ملزם.
- ٨ - أن لا يكون الوصف منه على أفعل فعاء؛ فلا يبني من: عَرَجَ وَشَهَلَ^(١).

٦٢ - مسألة: القول في بئس اسم أم فعل.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) "في قوله عزَّ وَجَلَّ: ﴿بِئْسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾^(٣). قال: قال الكسائي: بئس الذي قدّمت لهم السُّخْطُ، وكأنه بئس الشيءُ شيءٌ قدّمت لهم أنفسهم. وليس بشيءٍ. وقال الفراء: بئس ما يُرْفَعُ ما بِبَيْسٍ ولا يجوز بئس الذي قام زيد".

ويرى سيبويه أن بئس عينها ساكنة وأنها للذم، وأنها عكس نعم التي لل مدح، وقولنا: نعم الرجل عبد الله، ففاعل نعم هو الرجل. ونعم وبئس أصلهما أفعال وضعاف للصلاح والرداة^(٤).

وذكر المبرد أن المذموم يأتي بعد بئس على مضمر يفسره ما بعده، والتفسير لازم، وما كان معرفةً بالألف واللام على معنى الجنس، فنقول: بئس الرجل عبد الله، وبئست الدابة دابتكم.

وإذا قلت: بئس الرجل، فمعناه: مذموم في الرجل. ثم تقسر من هذا المذموم؟ بقولك زيد. وأعلم أنَّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، وذلك قوله: بئس صاحب الرجل عبد الله.

ويتفق المبرد مع الفراء فيقول: نعم الرجل الذي في الدار أنت لم يجز؛ لأنَّ الذي بصلته مقصود إليه بعينه. فقد خرج من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس، وكذلك بئس الذي فقد خرج أيضاً وهذا لا يجوز^(٥).

وقد ذكر ابن الأباري هذا الخلاف في المسألة، حيث يرى الكوفيون أنهما اسمان مبتدآن، ودليلهم أنَّ العرب كانت تدخل حرف الخفض عليهما، فمما جاء قولهما: ما زيد بن نعم الرجل، وقال حسان ابن ثابت:

^١ - أوضح المسالك: ٣ / ٢٢٨ - ٢٣١ بتصريف، وانظر شرح ابن عقيل: ٣ / ١٥٤ - ١٥٩.

^٢ - مجالس ثعلب: ١ / ٦٢.

^٣ - سورة المائد़ة: ٥ / ٨٠.

^٤ - انظر الكتاب: ٢ / ١٧٩.

^٥ - المقتضب: ٢ / ٤١ - ١٣٨ بتصريف، وانظر الكافية في النحو: ٢ / ٣١٢ - ٣١١، وقطر الندى: ٢٥٨ - ٢٦٠.

٤٥ - أَلْسْتُ بِنَعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ
أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُصْرِمًا^(١).
(الطویل)

وحكى عن فصحاء العرب أنه قال: ((نعمَ السيرُ على بئسَ العيْرِ)). وما يدل على أنهم اسمان دخول ياء النداء، تقول: يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصير، والنداء من خصائص الأسماء. وما يدل أيضًا أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا تقول: بئس الرجل أمس، ولا بئس الرجل غداً. وما يدل أيضًا على أنهم ليسا بفعلين أنهم غير متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، وهذا دليل آخر على كونهما اسمين أنه جاء في قول العرب ((نعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)), وغير موجود في الأفعال صيغة فَعَيْلٌ البة.

ويرى البصريون أنهم فعلان لاتصالهما بضمير الرفع كالأفعال المتصرفة، فعن العرب أنهم قالوا: ((نعمَا رجلين، ونعمُوا رجالاً)), وأنهما يرفعان المظهر نحو: بئسَ الغلامُ، أو ضمر نحو: بئسَ غلامًا عمرُوهُ. و اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة المختصة بالفعل الماضي، تقول: بئستِ الجارية. وأنهما مبنيان على الفتح؛ إذ لا علة هنا توجب البناء غير كونهما فعلين.

وأما ردهم على الكوفيين في دخول حرف الجر عليهما؛ لأنَّ الحكاية فيه مقرَّرة، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شبهة في فعليته، فالتقدير في قول العرب: ((نعمَ السيرُ على بئسَ العيْرِ)) تقدر: بنعمَ السير على عيْرٍ مقولٍ فيه بئس العيْرِ. وأما ردهم على النداء في قول العرب: يا نعمَ المولى ويا نعمَ النصير، حذف المنادي للعلم به والتقدير فيه: يا الله نعمَ المولى ونعمَ النصير أنت. وأما قولهم بأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما؛ إنما امتنعا لأنَّ نعمَ موضوع لغاية المدح، وبئس موضوع لغاية الذم فجعلت دلالتهما مقصورة على الآن، لا للمستقبل ولا بما كان. أما روایة نعمَ الرَّجُلُ؛ فهي روایة شاذة، ولأنَّ صحتَ فليس فيها حجة؛ لأنَّ نعمَ أصلها نعمَ على وزن فَعَلَ فَالْعَيْنِ مَكْسُورَةٌ وَأَشْبَعَتِ الْكَسْرَةَ فَنَشَأَتِ الْيَاءَ.

^١ - البيت في ديوانه، ٢١٩، وروى البيت فيه:

الْسْلَسْتُ بِنَعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ
لذِي الْعُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمَعْدِمًا
وهو في شرح المفصل: ١٢٧/٧.

ويجوز في نعم أربع لغات: نَعَمْ، وَنَعَمْ، وَنِعَمْ، وَنِعَمْ، وكلهن جائزات^(١).

٦٣ - مسألة: القول في زيادة ما الكافية.

قال أبو العباس ثعلب:^(٢) "كان الفرأء يكره أن يجعل بئسما ولعلما حرفًا واحدًا. و عند هؤلاء ليتما ولعلما وكل هذه الحروف شيء واحد، وما بعدها استئناف".

٦٤ - مسألة: القول في حَبَّذا.

"العرب تقول: حَبَّذا، وَ حَبَّذا لا يُثْنِي ولا يجمع، ومعناه حب الشيء ذا، حب الشيء زيد، ونعم الشيء زيد، ونعم الشيء الزيدان.
وأنشد:

٥٥- يَا حَبَّذا أَنْتِ إِذَا جِئْتَ مِلَّا
وَكُلُّ دَلْوٍ مِنْكِ يُرْوِي جَمَلًا^(٣).
(الكامن)

ويقول سيبويه:^(٤) "وزعم الخليل - رحمة الله - أن حَبَّذا بمنزلة حب الشيء، ولكنّ ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو: لَوْلَا، وهو اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم، فالعلم مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حَبَّذا ولا تقول حَبَّذة، لأنّه صار مع حب على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم، لأنّه كالمثل".
ويرى العكري أن ((حب)) فعل ماض، وأصله ((حبب)), واسم الفاعل منه حبيب، وهو لازم. واختلفوا فيها على ثلاثة أقوال:
أحدُها: أنه غير مركب، وفاعله ((ذا)) والاسم المرتفع بعده كالمترفع بعد فاعل ((نعم)), إِلَّا أَنَّه لا يجوز تقديمها هنا على حَبَّذا؛ لأنّ حَبَّذا صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل.

^١ - الإنصاف: ٩٧ / ١٢٦، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٨٠ - ١٨١، وشرح المفصل: ١٢٧ / ٧ - ١٤٢، وارتشاف الضرب: ٤ / ١٤٠ - ٢٠٥٨، وقطر الندى: ٣٥، وأوضاع المسالك: ٣ / ٣٥ - ٢٣٢، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٦٠ - ١٦٢، وهمع الهوامع: ٥ / ٢٥ - ٤٣.

^٢ - مجالس ثعلب: ٢ / ٣٤٣.

^٣ - البيت بلا نسبة في اللسان: (ملأ).

^٤ - مجالس ثعلب: ٢ / ٥٥٧.

^٥ - الكتاب: ٢ / ١٨٠، وانظر المقتضب: ٢ / ١٤٣، وارتشاف الضرب: ٢٠٥٩ - ٢٠٦٤.

والقول الثاني: أَنَّ ((حَبٌ)) رُكِّبَتْ مَعَ ((ذَا)) وصارا فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ مَرْفُوعٍ بِالْأَبْدَاءِ، وَ((زِيدٌ)) خَبْرٌ، كَوْلُهُمْ:

٥٦- يَا حَبَّادًا جَبَلُ الرَّيَانِ مِنْ جَبَلٍ
(البسيط)

وَصَغْرٌ تَصْغِيرٌ لِلْمَفْرَدِ نَقْوِلُ: مَا أَحِبَّنِيهِ! فَهُوَ مِنَ الشَّذْوَذِ الَّذِي لَا يَسْتَدِلُّ بِهِ، وَهُوَ لَمْ يُثْنَّ، وَلَمْ يَجْمَعْ، وَلَمْ يُؤْنِثْ، وَهُوَ لَا يَحْذَفُ وَيَضْمُرُ فِي الْفَعْلِ.

والقول الثالث: أَنَّهُ جَعَلَ التَّرْكِيبَ كَالْفَعْلِ، وَارْتَفَعَ زِيدٌ بِهِ.

وَالْإِسْمُ الْمُخْصُوصُ بِالْتَّقْرِيبِ مَرْفُوعٌ، وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أُوْجَهٌ:
الْأُولَى: هُوَ خَبْرٌ أَبْدَاءٌ بِمَحْذُوفٍ.

الثَّانِي: هُوَ مُبْدَأٌ، وَ((حَبَّادًا)) خَبْرٌ، وَلَمَا كَانَتْ ((ذَا)) تَشَبَّهَ الضَّمِيرَ فَعَادَتْ عَلَى المُبْدَأِ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ تَبَيَّنَ لِلْفَاعِلِ.

الرَّابِعُ: أَنَّهُ بَدَلٌ لَازِمٌ، وَمِنْ جَعْلِ ((حَبَّادًا)) مَرْكَبًا كَانَ ((زِيدٌ)) خَبْرٌ أَوْ فَاعِلٌ^(٢).

٦٥- مَسَأْلَةُ: القُولُ فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ.

"قَالَ: إِذَا قَالُوا ((أَفْعَلٌ)) وَاقْعُ بَعْدِهِ فَعْلٌ فَإِنَّهُ لَا يُثْنَّ وَلَا يَجْمَعُ وَيُوحَدُ، فَنَقْوِلُ: أَخْوَكَ أَفْضَلُ قَائِمٌ، وَإِخْوَتُكَ أَفْضَلُ قَائِمٌ، تُرِيدُ أَفْضَلَ مَنْ قَامَ. فَإِنْ وَقَعَ ((رَجُلٌ)) كَانَ خَطَأً، لَا يَقُولُونَ إِخْوَتُكَ أَفْضَلُ رَجُلٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى مَنْ"^(٣).

يَرِى سَبِيُّوْيِهِ أَنَّكَ تَقُولُ: هُوَ أَشْجَعُ النَّاسِ رَجُلًا، وَهُمَا خَيْرُ النَّاسِ اثْتَيْنِ.
وَانتَصَبَ الرَّجُلُ وَالاثْتَانُ، وَلَا يَكُونَانِ إِلَّا نَكْرَةً. وَيُجُوزُ قَوْلُنَا: هُوَ أَكْثَرُ النَّاسِ مَالًا^(٤).

وَيَقُولُ سَبِيُّوْيِهِ: ^(١) "وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هُوَ أَقْوَلُ النَّاسُ وَأَبْيَعُ النَّاسُ، وَأَقْوَلُ مِنْكَ وَأَبْيَعُ مِنْكَ".

^١- الْبَيْتُ لِجَرِيرٍ فِي دِيْوَانِهِ: ٤٩٣، وَعِجزَهُ:

وَحَبَّادًا سَاكِنُ الرَّيَانِ مِنْ كَائِنًا

...

٤٥.

وَهُوَ فِي شَرْحِ الْمَفْصِلِ: ٧/٧، ١٤٠، وَاللُّسَانُ: (حَبَبٌ)، وَهُمَّعُ الْهَوَامِعُ: ٥/٥.

^٢- الْبَابُ فِي عَلَى الْبَنَاءِ وَالْإِعْرَابِ: ١/١٨٨ - ١٩٠، بِتَصْرِيفِ، وَانْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصِلِ: ٧/١٣٨ - ١٤٢، وَالْكَافِيَّةُ فِي النَّحْوِ:

٣١٨ - ٣١٩، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٣/٢٤٥ - ٢٤٢، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٣/١٦٩ - ١٧٣، وَهُمَّعُ الْهَوَامِعُ: ٥/٤٥ - ٥٣.

^٣- مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ: ٢/٤٦٣، وَانْظُرْ ارْتِشَافَ الْضَّرِبِ: ٥/٢٣١٩.

^٤- انْظُرْ الْكَتَابَ: ١/٢٠٥ - ٢٠٦.

ويشترط العكاري في اسم التفضيل ألا يعمل في مظهر إلا أن يقع المظهر موقع المضمر؛ لأنَّ بعْدَ من اسم فاعل، فإنَّه لا يُتَّسِّى ولا يجمع ولا يؤنَّث. وأمَّا قولك: مررتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ، فترفع على أنَّه خبر مقدم، ومثله: مررتُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْهُ أَبُوهُ؛ لأنَّ خيرَ هو: أَخِير.

فأمَّا عمله في المضمر فجائز؛ لأنَّ مضمره ليس بالفظ بل هو في النِّيَّةِ. فأمَّا ما يقع موقع المضمر، فقولُهم: ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيد، فالكحل مرفوع بـ((أَحْسَنَ))، وذلك جائز لأنَّ المعنى: أَحْسَنُ هو؛ لأنَّ الذي يحسن بالكحل الرَّجُلُ لا الكحل^(٢).

ونذكر ابن يعيش شروط اسم التفضيل وهي:

١- لا يصاغ هذا البناء إلا من فعل ثلاثي، وبناء أفعال مما يصاغ منه أفعال التعجب، نحو: ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعَلَ بِهِ، وهو مكون من همزة زائدة أو لاً وثلاثة أحرف أصول، نحو قولنا: زَيْدٌ أَعْلَمُ مِنْ عَمْرُو، فقد قضيَت له بالسبق والسمو عليه.

٢- ألا يكون من الألوان والعيوب، فاعتزل الخليل بالمنع منها؛ لأنها تجري مجرى الخلق ، نحو: اليد والرجل، فلا تقول ما أَيْدَاهُ وَلَا مَا أَرْجَلَهُ، ولا تقول: ما أَسْوَدَهُ وَلَا مَا أَعْوَرَهُ، ولا يجوز هذا أسود من هذا ولا هذا أعور، واحتاج بعضهم بأن أصلها يرجع إلى ما زاد على الثلاثة.

٣- أجاز سيبويه بناء أفعال من كل فعل ثلاثي قياساً، نحو: ما أَكْرَمَ زَيْدًا، وأيده أبو الحسن الأخفش في كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت، كاستفعل وافتuel وانفعل؛ لأنَّ أصلها ثلاثة أحرف.

٤- وما يصاغ منه أفعال التفضيل وليس مما يصاغ منه فعلاً للتعجب، كقولنا: أحناك الشاتين وأحنك البعيرين، فهو مشتق من الحنك، وهو ما تحت الذقن. والقياس يأبى ذلك، والذي سوَّغَهُ أَنَّ المراد بقولهم أحناك الشاتين: أكثرها أكلًا، فكأنهم قالوا: آكل الشاتين؛ لأنَّ الآكل يحرك حنكه فلما كان المراد به حركته عند الأكل لأعضمهما، استعملوه استعمال ما هو في معناه.

٥- يبني من الفاعل دون المفعول.

٦- إذا كان اسم التفضيل من الصفات فالالأصل أن يكون موصولاً بمن، ومن فيه لابتداء الغاية، كقولنا: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرُو، فكأنَّ المعنى: فضلُه ابتدأ رأفيًا من

^١- الكتاب: ٣٥٠ / ٤ .

^٢- اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٧ / ١؛ بتصرف.

فضل عمرو، وكل من كان مقدار فضله كفضل عمرو فكأنك قلت: علا فضله على هذا المقدار، فعلم المخاطب أنه علا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء.

٧- إذا دخلت الألف واللام، نحو: زيد الأفضل فقد خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل، واستغنى عن ((من والإضافة)), فحينئذ يؤنث ويثنى ويجمع، نحو: زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون والأفضل، وهن الفضلى والهنديات الفضليات.

٨- قد تمحض ((من)) من أ فعل إذا أريد به التفضيل وهم يريدونها فتكون كالممنوع بها، نحو: زيد أكرم وأفضل، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السَّرَّ وَأَخْفَى﴾^(١)، أي: أخفى منه، أي: أخفى من السر، وهو حديث النفس الذي يدل على إرادة من أن أخفى لا ينصرف كما لا ينصرف آخر^(٢).

٦٦- مسألة: القول في تذكير أو تأنيث الموصوف إذا فصل عن صفتة.

"قام زيدٌ في الدار الظريفُ، قال: هشامٌ لا يُجيزُ أن يحولَ بين النعت والاسم بصلة، والفراء يقول في التامّ ولا يقول في الناقص، أي إذا تمّ الكلام في الصلة أجاز النعت بعدُ، وإذا لم يتمّ لم يُجزُ.
 وأنشد:

٥٧- أَلَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّفَاءِ جَدِيدٌ
ودَهْرًا تَوَلَّ يَا بُشَّيْنَ يَعُودُ^(٣).
(الطويل)

^١- سورة طه: ٢٠/٧.

^٢- شرح المفصل: ٦/٩١-٩٧ بتصريف، وانظر الكافية في النحو: ٢/٢٢-٢١٢، وقطر الندى: ٣٩٤-٣٩٩، وأوضح المسالك: ٣/٢٤٥-٢٥٥، وشرح ابن عقيل: ٣/١٧٤-١٨٩، وهمع الهوامع: ٥/١٠٧-١١٨، وشذوا العرف في فن الصرف: ٥٣-٥٥.

^٣- البيت لجميل بشينة في ديوانه: ٢٥، برواية:
أَلَا لَيْتَ رَيْعَانَ الشَّبَابِ جَدِيدٌ
ودَهْرًا تَوَلَّ يَا بُشَّيْنَ يَعُودُ
وفي الأمالي: ٢٠٣/٢.

قال: ردّ الجديد على الصفاء وترك أيام. ومن قال: ألا ليت أيام الصفاء جديداً،
جعله إضافة غير محسنة، اكتفى بفعل الثاني منه من فعل الأول^(١).

يقول محقق المجالس: ^(٢) "أراد أن ((أيام)) أضيفت إلى جملة ((الصفاء جديداً)) المكونة من مبتدأ هو ((الصفاء)) وخبره هو ((جديد)). وأنه قد اكتفى بـ((يعود)) في عجز البيت على أن يذكرها خبراً للبيت. والتقدير: ألا ليت أيام الصفاء جديد تعود. وقال: ((الأيام)) تذكر وتؤنث، فمن أنت فعلى اللفظ، ومن ذكر فعلى معنى الحين أو الدهر".

٦٧ - مسألة: القول في أجمع وأجمعين.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٣) "قال الفراء: أجمعون معدول عن أجمع وجماعاء؛ لأن هذا أصل النعوت، فعدل إلى التوكيد وما لا يكون نعتاً؛ لأنك لا تقول مررت بأجمعين، وأنت تقول مررت بأجمع وجماعاء فلماً أن عدِل صار في موضع واحد، فلماً أن جاء بصورة النعت عامله مُعاملتين: معاملة النعت، ومعاملة التوكيد. فتقول أعجبني القصر أجمع وأجمع، وأعجبني الدار جماعة وجماعة. فجمع معدولة عن جماعات".

ويرى سيبويه أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفاً ^(٤).
وكونها اسماء، ولا يعمل فيها ناصب ولا رافع ولا جار. نقول: مررت بكم
أجمعين، على كونها صفة ^(٥).

ولو قلنا: فعلت أنت نفسك أو فعلتم أجمعون حسن؛ لأنك تريد توكييد الفعل ^(٦).
وكما يكره العرب أن تعطف أجمعون على نكرة، نحو: مررت بقوم أجمعين.
ويضيف سيبويه أننا إذا سمينا رجلاً بأجمع لم تصرفه في المعرفة وصرفته في
النكرة، كقولك: مررت به أجمع؛ فلم يصرف لأنه معرفة وهو منزلة كُلهم ^(٧).

^١ - مجالس ثعلب: ٥٢٩ / ٢ - ٥٣٠ .

^٢ - المصدر السابق: ٥٣٠ / ٢ ، ١ هـ .

^٣ - المصدر السابق: ٩٨ / ١ .

^٤ - انظر الكتاب: ٥٧ / ٢ .

^٥ - انظر المصدر السابق: ٣٣٤ / ٢ .

^٦ - انظر المصدر السابق: ٣٧٩ / ٢ - ٣٨١ .

^٧ - انظر المصدر السابق: ٣٨٦ / ٢ ، والمقتضب: ٢٣٩ / ٣ .

ويضيف العكري أنَّ الجمع يُؤكَّد بـ«كُلُّهم وأجمع وأجمعون وجماء وجمع»؛ لأنها موضعية لحصر أجزاء الشيء والإحاطة به، ولا تؤكَّد النكرات، وأجازه الكوفيون^(١).

وإذا اجتمعت «كُلُّ وأجمع» قدمت كلَّ على أجمع وكان التوكيد الثاني مفيداً، كقوله تعالى: «فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ»^(٢). وقال الزجاج: الفائدة في تكرار التوكيد الدلالة على أنَّ سجود الملائكة وقع في حال واحدة^(٣).

ويرى ابن هشام أنه لا يجوز تثبية أجمع ولا جماء وهو مذهب البصرة، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك، فتقول: جاءني الزيدان أجمعان^(٤).

٦٨ - مسألة: القول في عطف النسق .

"(عبد الله حدثني وعمرو) قال: يكون نسقاً على ما في حدثني، ولا يكون على الأول". وقال: إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً، وإذا وقع بين الاسم وصلته كان محلاً^(٥).

"إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئتَ كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئتَ كان بمعنى التأخير، وإن شئتَ كان قيامهما معاً. فإذا قلتَ قاما معاً كانوا فيه سواءً لا غير.

وقال أبو العباس: قلت لابن قادم: قام عبد الله وزيد معاً. قام عبد الله وزيد جمِيعاً، ما بينهما من الفرق؟ ففقي يركض فيها إلى الليل، فلما أصبح قلت له: إنما هنا ابن يحيى أحمد. وفسر ذلك فقال: قام زيد وعمرو معاً، لا يكون القيام وقع لهما إلا في حالة، وإذا قلت قاما جمِيعاً فيكون في وقتين وفي واحد؛ لأنك تقول مات زيد ومحمد جمِيعاً، فيكون الوقت مختلفاً، وإذا قلت: قام ذا مع ذا، لم يكن القيام إلا في وقتٍ واحد"^(٦).

^١ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٦٩-٣٩٥، وقطر الندى: ٤١٣-٤١٦، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٠٩-٢١٢.
وهم الهوامع: ١٩٧/٥ - ٢٠٦.

^٢ - سورة الحجر: ١٥/٣٠، وسورة ص: ٣٨/٧٣.

^٣ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٠٣-٤٠٢، والكافية في النحو: ١/٣٣٦-٣٣٧.

^٤ - انظر أوضح المسالك: ٣/٢٨٣.

^٥ - مجالس ثعلب: ١/١٤٦.

^٦ - المصدر السابق: ٢/٣٨٦.

ويرى سيبويه أنه يُقال: مررت بـرجل وـحـمـار قـبـلـ. قالـوا وأـشـرـكـتـ حـرـفـ الـباءـ فـجـرـىـ ماـ بـعـدـ الـوـاـوـ عـلـىـ ماـ قـبـلـهاـ.

ولو نفينا الجملة نقول: ما مررت بـرـجـلـ وـحـمـارـ، أيـ ماـ مـرـرـتـ بـهـماـ، وـلاـ يـوـجـدـ دـلـيـلـ علىـ آنـهـ بـدـأـ بـشـيـءـ قـبـلـ الـآخـرـ؛ لأنـهـ يـجـوزـ أنـ بـدـأـ بـحـمـارـ قـبـلـ الرـجـلـ.

وقـلـنـاـ مـرـرـتـ بـزـيـدـ وـعـمـرـوـ، وـالـتـقـدـيرـ: وـمـرـرـتـ أـيـضـاـ بـعـمـرـوـ. وـالـنـفـيـ قولـنـاـ: مـاـ مـرـرـتـ بـزـيـدـ وـمـاـ مـرـرـتـ بـعـمـرـوـ^(١).

وـذـكـرـ المـبـرـدـ بـعـضـ الـأـمـثـلـةـ عـلـىـ الـعـطـفـ، كـقـلـنـاـ: مـرـرـتـ بـعـثـمـانـ وـزـيـدـ، فـمـوـضـعـ ((عـثـمـانـ)) خـفـضـ، غـيـرـ آنـهـ جـاءـ مـنـصـوـبـاـ؛ لأنـهـ غـيـرـ مـنـصـرـفـ، فـجـرـىـ الـمـنـصـرـفـ عـلـىـ مـوـضـعـهـ.

وـإـذـاـ قـلـتـ: لـاـ رـجـلـ وـلـاـ غـلـامـ فـيـ الدـارـ، فـعـطـفـتـ الثـانـيـ عـلـىـ ((لـاـ)) وـمـاـ عـمـلـتـ فـيـهـ؛ لأنـهـ وـمـاـ عـمـلـتـ فـيـهـ فـيـ مـوـضـعـ اـسـمـ مـرـفـوعـ، وـالـخـبـرـ مـضـمـرـ أوـ مـظـهـرـ.

وـتـقـوـلـ: كـلـ رـجـلـ وـغـلـامـ عـنـدـكـ، إـذـاـ حـمـلـتـ الغـلـامـ عـلـىـ ((كـلـ)) رـفـعـتـ، وـصـارـ وـاحـدـاـ؛ لأنـ ماـ بـعـدـ ((كـلـ)) إـذـاـ كـانـ وـاحـدـاـ نـكـرـةـ فـهـوـ فـيـ مـعـنـىـ جـمـاعـةـ إـذـاـ أـفـرـدـواـ وـاحـدـاـ وـاحـدـاـ^(٢).

ويعرف العكـريـ عـطـفـ النـسـقـ آنـهـ لـيـ الشـيـءـ وـالـالـنـفـاتـ إـلـيـهـ، يـقـالـ: عـطـفـتـ الـعـودـ إـذـاـ ثـنـيـتـهـ، فـالـثـانـيـ مـلـوـيـ عـلـىـ الـأـوـلـ وـمـنـتـيـ إـلـيـهـ، وـلـذـكـ قـدـرـتـ التـثـيـةـ بـالـعـطـفـ وـالـعـطـفـ بـالـتـثـيـةـ، وـلـاـ بـدـ فـيـ آـلـاطـفـ النـسـقـ مـنـ حـرـفـ يـرـبـطـ الثـانـيـ بـالـأـوـلـ إـذـ كـانـاـ غـيـرـيـنـ.

وـتـعـدـ الـوـاـوـ أـصـلـ حـرـوفـ الـعـطـفـ؛ لأنـهـ لـاـ تـدـلـ إـلـاـ عـلـىـ الـاشـتـراكـ عـنـدـ الـمـحـقـقـيـنـ. وـالـوـاـوـ كـالـمـفـرـدـ وـهـيـ أـصـلـ الـمـرـكـبـ وـسـابـقـ عـلـيـهـ.

وـالـقـيـاسـ فـيـ الـوـاـوـ أـنـ تـقـعـ فـيـ مـوـضـعـ يـمـتـنـعـ فـيـ التـرـتـيبـ، أـمـاـ إـذـاـ جـاءـ مـوـضـعـ فـيـ التـرـتـيبـ فـحـينـ ذـلـكـ يـمـتـنـعـ دـخـولـهـ.

وـالـأـمـثـلـةـ عـلـىـ ذـلـكـ كـثـيـرـةـ، وـمـنـهـاـ: الـمـالـ بـيـنـ زـيـدـ وـعـمـرـوـ، وـلـوـ قـلـتـ: فـعـمـرـوـ لـمـ يـجـزـ. وـقـلـنـاـ: اـخـتـصـمـ زـيـدـ وـعـمـرـوـ، وـالـفـاءـ لـاـ تـصـلـحـ هـنـاـ أـيـضـاـ^(٣).

^١ - الكتاب: ٤٣٧ / ١ - ٤٣٨ - بـتـصـرـفـ، وـانـظـرـ الأـصـوـلـ فـيـ النـحـوـ: ٧٦ / ٢ - ٧٩، وـالـكـافـيـةـ فـيـ النـحـوـ: ٣١٨ / ١ - ٣٢٢، وـهـمـعـ الـهـوـاـمـعـ: ٥ / ٢٢٣ - ٢٢٦.

^٢ - المـقـضـيـبـ: ٤ / ٤ - ٣٨٧ بـتـصـرـفـ.

^٣ - الـلـلـبـابـ فـيـ عـلـىـ الـبـنـاءـ وـالـإـعـرـابـ: ١ / ١٦ - ٤١٨ بـتـصـرـفـ.

ويقول ابن يعيش:^(١) "هذا الضرب الخامس من التوابع ويسمى عطفاً بحرف ويسمي نسقاً، فالعنف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين، ومعنى العنف الاشتراك في تأثير العامل وأصله الميل كأنه أميل به إلى حيز الأول، وقيل له نسق لمساوته الأول في الإعراب، يقال: ثغر نسق إذا تساوت أسنانه، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، ولا يتبع هذا الضرب إلا بوسطة حرف نحو: جاءني زيد وعمرو، فعمرو تابع لزيد في الإعراب بواسطة حرف العنف الذي هو الواو و(كذلك النصب والجر)، نحو قوله: رأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيدٍ وعمرو، وإنما كان هذا الضرب من التوابع لا يتبع إلا بتوسط حرف من قبل أن الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف إذ كان يأتي بعد أن يستوفي العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل إلا بحرف، وأما ما كان الثاني فيه الأول فيتصل بغير حرف كالنعت وعطف البيان والتوكيد والبدل".

ونذكر ابن هشام أقوالاً في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهي:

أحدها: الجواز مطلقاً، نحو: قام زيدٌ وعمراً أكرمه، فنصب عمراً أرجح.

والثاني: المنع مطلقاً، وهو رأي ضعيف.

والثالث: أنه يجوز فقط في الفاء ومنع باقي حروف العنف^(٢).

٦٩ - مسألة: القول في العنف على المضاف أو المضاف إليه .

" وأنشد:

٥٨- أنا ابن جلا^(٣) وطلع الثايا
متى أضع العمامة تعرفوني^(٤).
(الوافر)

ويروى ((طلع الثايا)) فمن رفع جعله مدحاً لابن، ومن خفضه جعله مدحاً
لجلاء^(٥).

^١- شرح المفصل: ٣/٧٤، وانظر قطر الندى: ٤٢٦-٤٢٩، وأوضح المسالك: ٣/٣٠١-٣٠٨، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٢٤-٢٢٧.

^٢- انظر المغني: ٢/١٤٥.

^٣- المثل في مجمع الأمثال: ١/٣١، وهو جزء من بيت شعر من الوافر.

^٤- أورده محقق ديوان العجاج، تحقيق: سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م؛ ٣١٧، ونسبه لسعدي بن وثيل الرياحي، وفي الكتاب: ٣/٦١، ٤/٥٩، ٣/٦٢، ٤/٢٩١، والكامل: ٣/٢٠٧، ١/٢٩١، ونسبيه القالي في الألماني: ١/٢٥١.

^٥- للأصمسي، وشرح المفصل: ١/١٢٣، ١/١٧٩، ١/١٧٩، ٢/٣١٢، ٤/١١٢، ٢/٣١٢، ١/١٢٣، ١/١٧٩، ١/١٧٦.

وقد ذكر سيبويه بيت الشعر السابق، ولكنه تحدث عنه في صرف الأفعال إذا سميت بها رجلاً. فهو يرى أن ((جلا)) مصروفة؛ لأنها على تقدير الحكاية، ولقد خالفة عيسى بن عمر^(١) في أن ((جلا)) لا يصرف، أما كلمة ((طَلَاع)) فذكرها مرفوعة هو وأغلب العلماء ممن يرجحوا رفعها على أنها جاءت معطوفة على الخبر((المضاف)) وهو كلمة ابن^(٢).

أما الرواية التي ذكرها ثعلب بكسر ((طَلَاع)) فهي أضعف ولو صحت فهي معطوفة على المضاف إليه المجرور ((جلا)).
وأما ابن يعيش فيرى عن جواز حذف الموصوف ووضع الصفة مكانه في قولنا: أنا ابن جلا، أي: أنا ابن رجل جلا، فحذفت الكلمة رجل وحل محلها ابن^(٣).

٧٠ - مسألة: القول في الواو والفاء وثم بمعنى واحد .

"قولهم: جاءَنِي ثَلَاثَةُ فَصَادِعًا، فَلَمَّا أَهْلَ الْبَصَرَةَ فَيَقُولُونَ: صَدِ صَادِعًا، وَنَحْنُ نَقُولُ: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: (وَحْفَظَا)، وَنَقُولُهُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ، وَسِيبُويهُ لَا يَقُولُهُ بِالْوَاوِ، وَالْمَعْنَى فِي الْثَلَاثَةِ الْأَحْرَفِ وَاحِدٌ. وَنَقُولُ: أَتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَمَحْسَنًا فَمَحْسَنًا وَثُمَّ مُحْسَنًا، أَيْ أَتَيْتُهُ فِي هَذَا الْحَالِ."^(٤).

يرى ثعلب أن المعنى في الثلاثة أحرف السابقة واحد. ولكنه ذكر رأياً لسيبوه أنَّ الواو لا تحتمل هذا المعنى، فنقول على رأي ثعلب: جاءَنِي ثَلَاثَةُ فَصَادِعًا، وجاءَنِي ثَلَاثَةُ ثُمَّ صَادِعًا، وجاءَنِي ثَلَاثَةُ وَصَادِعًا، فحرروف العطف الثلاثة بنفس المعنى.
أما سيبويه يقول بذلك في الفاء وثم ، ولا يؤيد هذا القول في الواو.

^١ - هو عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي، أخذ عن أبي إسحاق، بصرى المذهب، وصنف كتابين في النحو هما: الجامع، والإكمال، توفي سنة تسع وأربعين ومائة. انظر طبقات الزبيدي: ٤٠ - ٤٥، والফهرست: ٤٧، ونزهة الآباء: ٢١ - ٢٣، وشذرات الذهب: ٢٤/١.

^٢ - انظر الكتاب: ٢٠٧/٣، وشرح المفصل: ٦١/١.

^٣ - انظر شرح المفصل: ٣/٥٩ - ٦٢، والمغني: ١/١٧٩.

^٤ - مجالس ثعلب: ١٧٨/١.

- مسألة: القول في أنَّ ((أوْ)) قد تأتي بمعنى حتى.

" وأنشد للبيد:

أَوْ يَرْتَبِطُ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمَاءُهَا^(١).
(الكامل)

٥٩- تَرَاكُ أُمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَهَا

قال: أراد حتى يرتبط، ثم نسق به. وأنشد:

فِيْنِرِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَّاءِ فَتَرَلَق^(٢).
(الطویل)

٦٠

أَوْ جَزْمُ ((يرتبط)) لكثرة الحركات. قال وهو نسق، لأنك قلت إذا لم يكن أحد ذين. قال أبو العباس: وهو أجود^(٣).

في حين يرى سيبويه أنَّ ((أوْ)) ساكنة الآخر، لأن الحرف الذي سبقه حرف متحرك^(٤).

ونقول: أقيت زيداً أو عمرًا أو خالداً، ولو قلت أزيداً لقيت أو عمرًا أو خالداً، فتأخير الاسم أحسن ولكنه جائز.

ونقول: أتَجْلِسُ أو تَذَهَّبُ أو تَحْدِثُنا إذا أردت هل يكون شيء من هذه الأفعال. أما في غير الاستفهام فنقول: جَالِسٌ عَمَرًا أو خَالِدًا أو بَشَرًا، كأنك قلت: جَالِسٌ أَحَدَ هُؤُلَاءِ وَلَمْ تَرَدْ إِنْسَانًا بَعْنِيهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّهُمْ أَهْلٌ لِلْمَجَالِسَةِ.
ونقول: كُلْ لَحْمًا أو خُبْزًا أو تَمْرًا، لأنك قلت: كُلْ أَحَدَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. وَكَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ أَيْمَانًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٥)، وَقَوْلُنَا: كُلْ خُبْزًا أو تَمْرًا، أي: لا تَجْمِعُهُمَا.

^١ - البيت في ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ: ١٧٥، وروي يتعلّق بدلاً من يرتبط.

^٢ - عجز بيت ومنسوب في الكتاب: ١٠١/٣، لعمرو بن عمّار الطائي، والبيت بتمامه:
فَقُلْتُ لَهُ صَوْبٌ وَلَا تَجْهَدْنَهُ فِيْنِكَ مِنْ أُخْرَى الْقَطَّاءِ فَتَرَلَق
واللسان: (ذر)، وجاء في اللسان برواية (فتزلق) بالرفع مع نسبته إلى أمرى القيس، وهو تحريف، كما أن البيت ليس في ديوانه.

^٣ - مجالس ثعلب: ٣٦٨/٢.

^٤ - انظر الكتاب: ٢٦١/٣.

^٥ - سورة الإنسان: ٧٦ / ٢٤.

وتقول: لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبًا أو مَكَثَ، أي: لَأَضْرِبَنَّهُ ذَاهِبًا أو مَاكِثًا، وَلَأَضْرِبَنَّهُ إِنْ ذَهَبَ أو مَكَثَ^(١).

ويضيف أنَّ ما يُختار فيه النصب لنصب الأول، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثُمَّ، كقولنا: ضربتُ القومَ حتَّى زيدًا ضربتُ أباء، وأتت القومَ أجمعين حتَّى زيدًا مررتُ به، فحتَّى تجري مجرى الواو وثُمَّ^(٢).

واعلم أنَّ حتَّى تتصل على وجهين:

فأحدُهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، كقولك: سرْتُ حتَّى أدخلها، كأنك قلت: سرْتُ إلى أن أدخلها. فال فعل إذا كان غاية نصب، وهذا قول الخليل.
وأما الوجه الآخر: فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك مثل كي التي نضرم فيها، كقولنا: كلَّمْتُه حتَّى يأمرَ لي بشيء.

واعلم أنَّ حتَّى يُرفع الفعل بعدها على وجهين:

فأحدُهما: سرتُ حتَّى أدخلها، فتعني أنَّه كان دخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء. فحتَّى صارت هنا بمنزلة إذاً وما أشبهها من حروف الابتداء، فخرجت من حروف النصب.

وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرتُ حتَّى أدخلها أُمْنَعْ، أي حتَّى أني الآن أدخلها كيما شئتُ. وكقول الفرزدق:

كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلُ أَوْ مُجَاشِعٌ
(الطوبل)

٦١- فَيَا عَجَّابًا حتَّى كُلِيبٌ تَسْبُبُني

فحتَّى هنا كحرف من حروف الابتداء^(٤).

^١ - الكتاب: ١٧٩ / ٣ - ١٨٦ بتصرف، وانظر المقتصب: ٢ / ٢٧ - ٢٨، والباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٢٢ - ٤٢٥، والكافية في النحو: ٣٢٧ / ١ - ٣٢٨، ٣٢٧ / ٢ - ٣٧٠، ٣٧٢ - ٣٧٣، وأوضاع المسالك: ٣ / ٣٢١ - ٣٢٢، والمغني: ١ / ٨٤ - ٨٩، وشرح ابن عقل: ٣ / ٢٣١ - ٢٣٣، وهمع الهوامع: ٥ / ٢٤٧ - ٢٤٨، ٢٥٢ - ٢٥٤.

^٢ - المصدر السابق: ١ / ٩٦ - ٩٧ بتصرف.

^٣ - البيت في الكتاب: ١٨ / ٣، للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في المقتصب: ٢ / ٣٩، والباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٨٢، وشرح المفصل: ٨ / ١٨، ٦٢، والمغني: ١ / ٤٩١، وهمع الهوامع: ٤ / ١٦٩، والخزانة: ٤ / ١٤١، ونسبة صاحب الخزانة للفرزدق.

^٤ - الكتاب: ٣ / ١٦ - ١٨ بتصرف، وانظر المقتصب: ٢ / ٤٢ - ٣٧، ٤٢ / ٢ - ٣٧، والباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٨٦ - ٣٨٢، وشرح المفصل: ٨ / ١٥ - ٢٠، والكافية في النحو: ٢ / ٣٦٩، وقطر الندى: ٤٣١ - ٤٣٤، وأوضاع المسالك: ٣ / ٣١٣ - ٣١٠، والمغني: ٤ / ١٤٣ - ١٤٣ / ١، وشرح ابن عقل: ٣ / ٣٦٩ - ٢٢٨، ٢٢٩ - ٢٢٨، وهمع الهوامع: ٤ / ١٧١ - ١٦٨، ١٦٨ / ٥ - ٥٢٦.

٧٢ - مسألة: القول في ((لا)) حرف عطف.

"مررت بزيد لا عمرو، قال: الكسائي لا يجيزه إلا مع الباء، والفراء لا يلزمه أن يقوله؛ لأنَّ الكسائي يقول: الثاني مذوفٌ مطلوب، وإذا جاء الخفض لم يحذف الخافض والفعل" ^(١).

وذكر سيبويه حروف العطف ومنها: الواو والفاء، وثم، ولا، وإنما، وما شابه ذلك، نحو قولنا: مررت بـرجل لا امرأة، فأشركتَ بينهما لا في الباء وأحققتِ المرور للأول وفصلت الأول عن الثاني، فلم يذر بأيَّهما مررت ^(٢).
ويضيف المبرد أن ((لا)) تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، نحو: ضربت زيداً لا عمرًا ^(٣).

ويرى ابن يعيش أنها لا تقع بعد نفي، فلا تقول: ما قام زيد لا عمرو؛ لأنَّها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، والأول لم يدخل في شيء فإذا قلت: هذا زيد لا عمرو، فقد حفقت الأول وأبطلت الثاني.

وإذا دخلت من واو داخلة عليها كانت عاطفة نافية كقولك: جاء زيد لا عمرو، فإذا دخلت عليها الواو، كقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ ^(٤)، تجردت للنفي واستبدلت الواو بالعاطفة؛ لأنَّها مشتركة تارة تكون نفيًا وتارة مؤكدة للنفي، ووجه الحاجة إلى تأكيد النفي أنها توقع إيهاماً بدخولها لما سبق إلى النفي، فلا يجوز دخول الواو العاطفة عليها ^(٥).

ويرى ابن هشام أنها عاطفة وتنقِّي رَدَ السَّامِع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب وأن ((لا)) تكون لِقصْرِ القَلْبِ وقصر الإفراد ^(٦).

ويقول السيوطي: ^(٧) "((لا) يعطف بها بعد أمر) نحو: اضرب زيداً لا عمرًا.
((ودعاء))، نحو: غفر الله لزيد لا لبكر. ((وتحضيض)) نحو: هلا تضرب زيداً لا عمرًا،

^١ مجالس ثعلب: ٤٤٦ / ٢ .

^٢ انظر الكتاب: ١ / ٤٣٩ - ٤٤٥ ، والباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٢٦ .

^٣ انظر المقضي: ١ / ١٤٩ .

^٤ الطارق: ٨٦ / ١٠ .

^٥ شرح المفصل: ٨ / ١٠٤ - ١٠٥ بتصرف، وانظر أوضح المسالك: ٣ / ٣٢٩ - ٣٣٠ ، والمغني الليبي: ١ / ٢٥٨ ، وشرح

^٦ ابن عقل: ٣ / ٢٣٥ .

^٧ انظر قطر الندى: ٤٣٦ - ٤٣٧ .

^٨ همع الهوامع: ٥ / ٢٦٠ - ٢٦١ .

((وأيُجَاب)) نحو: ((جاء زيد لا عمرو))، ((وزيد قائم لا عمرو، أو لا قاعد)). ويقوم زيد لا عمرو.

((وقال سيبويه: ونداء)) نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وأنكره ابن سعدان^(١)، وقال: ليس هذا من كلامهم.

٧٣- مسألة: القول في بدل الكل من الكل .

"قال: ((مررت بالذى أخيك)) يجعل ((الذى)) مثل الرجل"^(٢).

ونذكر سيبويه أنَّ بدل المعرفة من النكرة، كقولنا: مررتُ برجلِ عبدِ الله. كأنَّه رد على قولنا: بِمَنْ مررتَ؟ ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهَدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٣). وأما المعرفة التي تكون بدلاً من المعرفة، كقولك: مررتُ بعدَ اللهِ زيدٍ، وقد يكون مررتُ بعدَ اللهِ أخوك، كأنَّه قيل له: مَنْ هو؟ أو مَنْ عبدُ الله؟ فقال: أخوك^(٤).

ونذكر ابن السراج، قوله: مررتُ برجلِ أخيك، فأخبرت عن رجلٍ، فيجوز أن تجعل أخيك بدل من الرجل؛ لأنَّ حق الكلام أن يستغنى بنفسه قبل دخول البدل، لأنَّ حق البدل أن يكون بمنزلة ما ليس في الكلام، وأن يكون متى أسقط استغنى الكلام عنه^(٥).

ويرى العكبري أنَّ بدل الكل لا يحتاج إلى ضمير يعود على الأول؛ لأنَّ الثاني هو الأول. وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، ويقدر بإعادة العامل الأول، قوله: مررتُ بزيدِ أخيك، تقديره: بزيدِ بأخيك. وقال قومٌ: العامل فيه عامل الأول^(٦).

^١ - هو محمد بن سعدان، وله كتاب مصنف في النحو، وكتاب في معرفة القرآن، وكانت وفاته سنة إحدى وثلاثين ومئتين. انظر طبقات الزبيدي: ١٣٩، والفهرست: ٧٦، ونזהه الآباء: ١٥٤.

^٢ - مجالس ثعلب: ٧٨/١.

^٣ - الشورى: ٤٢/٥٣-٥٢.

^٤ - انظر الكتاب: ١٤/٢، والمقتضب: ٣/١١١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤١٢، وشرح المفصل: ٣/٦٤-٦٣، وارشاف الضرب: ٤/١٩٦١-١٩٦٣، وأوضح المسالك: ٣/٣٣٨-٣٤٠، وهو مع الهوامع: ٥/٢١٢.

^٥ - انظر الأصول في النحو: ٢/٣٠٤-٣٠٥.

^٦ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤١٤-٤١٣، وقطر الندى: ٤٢١-٤٣٨، ٤٣٩، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٤٧-٢٤٩.

ويضيف ابن الحاجب أن الفائدة في ذكر البدل والمبدل منه هو أحد ثلاثة أشياء:

- ١ - كون الأول أشهر والثاني متصفًا بصفة، نحو: بزيدِ رجلٍ صالح، أو لكون الثاني أشهر منه.
- ٢ - وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام بالرغم من وجود الفائدة فيهما.
- ٣ - كونهما اسمين مطلقين على ذات ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول، فإذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد فإذا قيل: جاء أخوك زيد فزيد أحد أفرادهم وهو واحد منهم. وكذا إذا عكسنا فقلنا: جاءني زيدُ أخوك، فالثاني في الصورتين أخصُّ من الأول عند الاقتران^(١).

٤ - مسألة: القول في بدل الاشتغال.

"﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾^(٢) قال: عن قتال فيه، كما نقول صربت الرجل رأسه"^(٣).

ويرى سيبويه أن الفعل الذي يستعمل في الاسم ومن ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه، مثل قولنا: رأيتُ قومك أكثرَهم، ورأيتُبني زيدَ ثلثيَّهم، والقول السابق يكون على وجهين: أحدهما أنه أراد رأيتُ أكثرَ قومك، ورأيتُ ثلثيَّ قومك، وقد ثنى الاسم للتوكيد، قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٤)، وكذلك في ((قتالٍ)) في الآية السابقة.

والوجه الآخر هو أن يقول رأيتُ قومك ثم يبين الذي رآه منهم فيقول: ثلثيَّهم أو ناساً منهم^(٥).

وذكر ابن يعيش قول الزمخشري أن للبدل أربعة أضرب وهي: بدل الكل من الكل، قوله تعالى : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٦)، وبدل

١ - الكافية في النحو: ١/٣٣٧ - ٣٣٨ / ١ بتصرف.

٢ - سورة البقرة: ٢/٢١٧ .

٣ - مجالس ثعلب: ١/٤٠ .

٤ - سورة الحجر: ٣٠ / ١٥ ، وسورة ص: ٣٨ / ٧٣ .

٥ - الكتاب: ٤/١٩٦٦ - ١٥٠ / ١٥١ بتصرف، وانظر ارتشف الضرب: ٤/١٩٦٨ - ١٩٦٨ .

٦ - سورة الفاتحة: ١/٦٧ .

البعض من الكل، كقولك: رأيت قومك أكثرهم، وبدل الاشتمال، كقولك: سلب زيد ثوبه، وبدل الغلط، كقولك: مررت برجل حمار أردت أن تقول بحمار.
ويرى ثعلب وغيره من العلماء في بدل الاشتمال، أن الثاني بدل من الأول ليس إِيَاه ولا بعضه وإنما هو شيء اشتمل عليه، ويفهم من مضمون الكلام، وذلك كما في الآية السابقة فالقتال بدل من الشهر الحرام وهو معنى اشتمل عليه الشهر، وسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه^(١).

ويقول العكري: ^(٢) "إن الصفة بالمشتق، والبدل بغير المشتق، وإن الصفة كالموصوف في التعريف والتكيير وغيرهما. والبدل يجوز أن يخالف المبدل منه في التعريف والتكيير، والإظهار والإضمار، وأنّ البدل يكون ببعض من كل، وبمعنى يشتمل عليه الأول، والصفة بخلافه".

٧٥- مسألة: القول في البدل أم التوكيد.

"ضربتك إِيَاك وضربتك أَنْتَ، يجعلون المرفوع مثل التوكيد والعِماد، والتوكيد لا يكون أَوْلَ الكلام. وأهل البصرة يقولون ضربتك إِيَاك بَدْلٌ، ونحن نقول: ^(٣) **هـما توکید**".

"من ضربك إِيَاك. قال: أهل البصرة يقولون: ضربتك إِيَاك، بَدْلٌ، وضربتك أَنْتَ تأكيد، وهم جميعاً تأكيد. وقولهم بدل خطأ، لأنّ البدل يقوم مقام الشيء وهذا لا يقوم مقامه، لأنّه لا يقع الثاني موقعَ الأول"^(٤).

في حين يرى سيبويه أنه إذا أردنا أن نجعل مضمراً بدلاً من مضمون فلنا:
رأيُك إِيَاك، ورأيُه إِيَاه^(٥).

^١- شرح المفصل: ٦٣ / ٣ - ٦٥ / ٣ بتصريف، وانظر الكافية في النحو: ١ / ٣٤٢ - ٣٣٧، وقطر الندى: ٤٤٢ - ٤٤٨، وشرح شذور الذهب: ٥٢١ - ٥٢٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٤٧ - ٢٥٣، وهم مع الهوامع: ٥ / ٢١٢ - ٢١٤.

^٢- الباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤١٠.

^٣- مجالس ثعلب: ١ / ١٣٣.

^٤- المصدر السابق: ٢ / ٥٥٧.

^٥- انظر الكتاب: ٣٨٦ / ٢، وشرح المفصل: ٣ / ٦٩ - ٧٠، وهم مع الهوامع: ٥ / ٢١٩ - ٢٢٠.

أما ابن هشام فلم يؤيد ما سبق الحديث عنه، فهو يرى أنه لا يبدل المضمر من المضمر، فلا يُقال: رأيتكِ إياكَ^(١).

٧٦ - مسألة: القول في حكم الندبة .

قال أبو العباس ثعلب:^(٢) "إِنَّمَا أَثْبَتَ الْهَاءَ فِي قَوْلِهِمْ يَا زِيَادَاهُ لِلوقوفِ. وَيَا زِيدُ وَرَجُلُ الظَّرَفِينَ يَجُوزُ. قَالَ: وَلَا يَجُوزُ رَجُلُ أَقْبَلَ، كَمَا يَجُوزُ: زِيدُ أَقْبَلَ، لِأَنَّ الرَّجُلَ يَنْصُرِفُ فِيمَا لَا يَنْصُرِفُ فِيهِ زِيدٌ".

ويعرف سيبويه المندوب بأنه: مَدْعُواً ولكنَّه مُتَفَجِّعٌ عَلَيْهِ، فَإِذَا شَئْتَ أَحْقِتَ فِي آخرَ الاسمِ الْأَلْفَ، وَإِنْ شَئْتَ لَمْ تُلْحِقْهَا.

ومن شروط المندوب وجوب أن يكون قبل اسمه (يَا أَوْ وَا). وَإِنَّ الْأَلْفَ الَّتِي تُلْحِقُ المندوب تُفْتَحُ كُلُّ حَرْكَةٍ قَبْلَهَا، مَكْسُورَةٌ كَانَتْ أَوْ مَضْمُومَةً؛ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْأَلْفِ.

وزعمُ الْخَلِيلِ أَنَّه يَجُوزُ (وَأَغْلَامِيَّةً)، لِأَنَّه يَجُوزُ قَوْلُنَا: وَا غَلَامِيَّ فَأَبِينَ الْيَاءَ كَمَا أَبِينُهَا فِي غَيْرِ النَّدَاءِ. وَإِذَا لَمْ تُلْحِقْ الْأَلْفَ قَلْتَ: وَا زِيدُ إِذَا لَمْ تُضِفْ، وَوَا زِيدُ إِذَا أَضَفْتَ، وَيَجُوزُ القَوْلُ: وَا زِيدِي.

ويضيفُ أَنَّكَ إِذَا وَصَلْتَ كَلَامَكَ ذَهَبَتِ النَّدَبَةُ فِي كُلِّ أَحْوَالِ النَّدَبَةِ، كَمَا تَذَهَّبُ فِي الصَّلَةِ إِذَا كَانَتْ تَبَيَّنَ بِهِ الْحَرْكَةُ^(٣).

وَإِذَا قَلْتَ: يَا ضَارِبًا رَجُلًا، فَيَجُوزُ لِأَنَّه مَعْرُوفٌ وَالْتَّوْيِنُ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ قَبْلَ آخرِ الاسمِ. وَأَمَّا قَوْلُنَا: يَا أَخَا رَجُلٍ، فَلَا يَجُوزُ لِأَنَّه نَكْرَةٌ وَأَضِيفٌ لِنَكْرَةٍ وَلَمْ يَدْخُلْهُ التَّوْيِنُ، وَهُوَ هَذَا غَيْرُ مَنَادٍ، فَجَعَلَ مَا أَضِيفَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَتِهِ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ نَقُولَ: هَذَا، وَلَا رَجُلٌ، وَأَنْتَ تَرِيدُ: يَا هَذَا، وَيَا رَجُلٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّه مَبْهَمٌ^(٤).

ويقول سيبويه:^(٥) "قَدْ يُلْحِقُونَ فِي الْوَقْفِ هَذِهِ الْهَاءَ الْأَلْفَ الَّتِي فِي النَّدَاءِ، وَالْأَلْفَ وَالْيَاءُ وَالْوَاءُ فِي النَّدَبَةِ؛ لِأَنَّه مَوْضِعُ تَصْوِيتٍ وَتَبَيِّنٍ، فَأَرَادُوا أَنْ يَمْدُوا فَأَلْزَمُوهَا الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ لِذَلِكَ، وَتَرَكُوهَا فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَغْنِيُ عَنْهَا كَمَا يُسْتَغْنِي

^١ - انظر أوضح المسالك: ٣٤٢ / ٣.

^٢ - مجالس ثعلب: ٢١١ / ١.

^٣ - الكتاب: ٢ / ٢٢٠ - ٢٢٢ بـ ٢٢١٥ / ٥، وانظر الأصول في النحو: ٣٥٨ - ٣٥٥ / ١، والباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٤٤، وارتشف الضرب: ٢٢٢ - ٢٢١٥، وقطر الندى: ٣٠٨ - ٣١١، وهو المهامع: ٦٦ / ٣ - ٧١.

^٤ - انظر المصدر السابق: ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠.

^٥ - المصدر السابق: ٤ / ١٦٦ - ١٦٥، وانظر المقضب: ٤ / ٢٦٨ - ٢٧٥، وشرح المفصل: ٢ / ١٣ - ١٥، والكافية في النحو: ١ / ١٥٩ - ١٥٦.

عنها في المتحرّك في الوصل، لأنَّه يجيء ما يقوم مقامها. وذلك قوله: يا غُلاماً، ووا زَيْداً، ووا غُلَامُوهُ، ووا ذَهَابَ غَلَامِيهُ^١.

ويضيف ابن هشام أن حكم المندوب كحكم المنادى، فتقول: وَا زَيْدٌ بِالضم، ووا عَبْدَ اللهِ بِالنَّصْبِ، وإذا أَلْحَقَ الْأَلْفَ، تقول: وَا زَيْداً، وإذا أَلْحَقَ الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ، تقول: وَا زَيْداً، والحكم في إعرابه بعد الإلحاق هو نفس الحكم قبل الإلحاق^(٢).
وأما ابن عقيل فيرى عدم جواز حذف حرف النداء مع المندوب ولا مع الضمير، ولا مع المستغاث، وغير ما سبق يجوز الحذف جوازاً، فنقول في ((يَا زَيْدُ أَقْبِلْ)) وزَيْدُ أَقْبِلْ، و((يَا عَبْدَ اللهِ ارْكَبْ)) عَبْدَ اللهِ ارْكَبْ، على تقدير حذف حرف النداء وهو : ((يَا))^(٣).

٧٧ - مسألة: القول في إعراب الضمير المتصل بفعل متعد عائد على منادى أو مفعول به.

"(أَعَبْدَ اللهِ ثُوبًا كسوتَهِ) قال: إنْ كانت الْهَاءُ لِعَبْدِ اللهِ، فَالرُّفْعُ وَالنَّصْبُ. وإنْ كانت للثُّوبِ، فَالنَّصْبُ لَا غَيْرُهُ؛ لأنَّ النَّصْبَ قَدْ تَقدَّمَ فِي عَبْدِ اللهِ"^(٤).

ويرى المبرد أن المنادى المضاف يكون منصوباً بفعل محفوظ وحرف النداء يقوم مقام ذلك الفعل، وبذلك يعتبر المنادى مفعولاً به، مثل: ((يَا عَبْدَ اللهِ)) فالأصل أدعوه عَبْدَ اللهِ^(٥).

والمنادى المفرد المعرفة يبني على الضم لخروجه عن الباب، حيث شابه الأسماء المبنية، مثل: أنت وإياك، عند خروجه من باب المعرفة إلى باب المبنيات يبني على الضم، مثل: يا زيد. والمنادى المضاف تمنعه الإضافة من البناء، كما في قبلُ وبعدُ وأمسٍ وغيرها.

وعند نعت المفرد بالمفرد يجوز وجهاً: الرفع والنصب، مثل: يا زيد العاقل، ويجوز يا زيد العاقل.

^١ - انظر قطر الندى: ٣١١، وأوضاع المسالك: ٤/٤٦ - ٤٧.

^٢ - انظر شرح ابن عقيل: ٣/٢٥٦ - ٢٥٧.

^٣ - مجالس ثعلب: ١٠/١.

^٤ - انظر المقضي: ٤/٢٠٢، وقطر الندى: ٢٨٠.

أما المنادى المضاف فنعته لا يأتي إلا منصوباً، سواء كان النعت مفرداً أو مضافاً، مثل: يا عبد الله العاقل؛ لأن المنادى منصوب في اللفظ والموضع معًا^(١). ويقول ابن عقيل: ^(٢) "ال فعل إذا تعدى إلى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل، فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى، نحو: ((أعطيت زيداً درهماً)) فالأصل تقديم ((زيد)) على ((درهم)); لأنه فاعل في المعنى لأنه الآخذ للدرهم، وكذا ((كسوت زيداً جبة))."

ويرى ثعلب أن المنادى المضاف يكون منصوباً لفظاً ومحلاً وتابعه يأتي منصوباً، ولكن ثعلباً جعل الضمير التابع لعبد الله منصوباً وأجاز فيه الرفع، وبذلك جعل المنادى المضاف كالمفرد في جواز ضم تابعة على موضع البناء، وهذا مذهب كوفي وأنه يجب نصب الهاء عند عودها على الثوب، لأنه مفعول به أول، ولأن النصب كان أولاً في المنادى ((عبد الله)), فكان النصب أولى.

٧٨ - مسألة: القول في ترخيم المنادى المندوب .

"وقال: النُّدْبَةَ تنوَّنُ، والترخيم يجوز أن ينون ويجوز أن لا ينون.
وربما ... وأنشد:

٦٢ - سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا
ولَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ^(٣).

(الوافر)

وقال: وربما قالوه وردوه إلى أصله. وقالوا: أراد يا مطراء^(٤).

" وأنشد:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا
ولَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ.

^١ - المقتضب: ٤ / ٤ - ٢٠٩، ٢٠٧ - ٢٠٩ بتصريف، وانظر شرح ابن عقيل: ٢٥٨ / ٣، ٢٦٠.

^٢ - شرح ابن عقيل: ٢ / ١٥٣ - ١٥٤.

^٣ - البيت في شعر الأحوص بن محمد الانصاري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٤٣٨ هـ - ١٩٦٩ م: ١٨٣، وفي الكتاب: ٢٠٢ / ٢، ٢١٤، والمقتضب: ٤ / ٢٠٢، والأصول في النحو: ١ / ٣٤٤، والإنصاف: ١ / ٣١١، والكافية في النحو: ١ / ١٣٣، وأوضاع المسالك: ٤ / ٢٥، وشذور الذهب: ١ / ٥٣، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٦٢، وهوامع: ٣ / ٤١، ٤ / ٤٠٨، والخزانة: ١ / ٢٩٤.

^٤ - مجالس ثعلب: ١ / ٧٤.

قال: بعضهم يقول رَخْمٌ، وبعضهم يقول رَدٌّ إلى أصله.

قال: وأنشد الفراءُ:

٦٣ - يَا فَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنْيَ فَقْعَسٌ^(١).

(الكامل)

التريخيم هو حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً وحذف التنوين، والحرف الذي يسبق المذوف ثابت على حركته التي كان عليها قبل الحذف، كقولنا في حارث: يا حار، وفي سلمة: يا سلم^(٢).

ورواية سيبويه لبيت الشعر السابق (يا مطر) فللحقة تنوين الضم كما لحق ما لا ينصرف؛ لأن بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازم للنكرة في كل حال والنصب بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً؛ لأنك تقدر المنون بأنه غير منون، ولو نصب في التنوين لنصبته في غيره، وجود الرفع في كلمة مطر كرفع المبتدأ والفعل، والتقوين يلحقه اضطراراً ولكن لم يغير رفعه كما لا يغيّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع، ولأن مطراً وأشباهها بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينصب ما هو في موضع رفع لا ينصب هذا.

وذكر قول عيسى بن عمر بقوله: (يا مطراً)، يشبهه بقوله: يا رجلاً؛ لأنه نكرة ولم نسمع أعربياً يقول: يا مطراً^(٤).

والمندوب هو المتყع عليه ويجب أن يكون قبل اسمه (يا أو وا)، وهناك ألف تلحق المندوب تفتح الحرف الذي يسبقها، مثل: وازيداد^(٥).

ويجوز تنوين المندوب إذا كان الاسمان بمنزلة اسم واحد، تقول: يا ضارباً رجلاً، فثبتت التقوين لأن رجلاً وسط الاسم وهو من تمام الاسم، فصار التقوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم^(٦).

١ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٧٤ / ٢ .
٢ - مجالس ثعلب: ٤٧٤ / ٢ .

٣ - الكتاب: ٢٢٩ / ٢ - بتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٤٥ - ٣٥١ ، وشرح المفصل: ٢ / ١٩ - ٢٤١ ، والكافية في النحو: ١ / ١٤٨ - ١٥٩ ، وقطر الندى: ٢٩٦ - ٣٠٣ ، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٨٢ - ٢٩٦ ، وهمع الهوامع: ٩٣ - ٧٦ / ٣ .

٤ - المصدر السابق: ٢٠٢ / ٢ - بتصرف، وانظر المقتضب: ٤ / ٤ - ٢١٣ - ٢١٤ ، والأصول في النحو: ١ / ٣٤٤ - ٣٤٦ ، والانتصاف من الإنصال: ١ / ٣١٢ - ٣١١ الشاهد، والكافية في النحو: ١ / ١٣١ - ١٣٣ ، وارتشف الضرب: ٥ / ٢٢٢٧ - ٢٢٣٥ ، وأوضح المسالك: ٤ / ٤ - ٢٢ - ٢٧ ، وشذور الذهب: ١٥٣ - ١٥٢ ، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، وهمع الهوامع: ٤٣ - ٤١ / ٣ .

٥ - انظر المصدر السابق: ٢٢٠ / ٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٤٢ .

٦ - انظر المصدر السابق: ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وشرح المفصل: ٢ / ١٣ - ١٥ ، وقطر الندى: ٣١١ - ٣٠٨ ، وأوضح المسالك: ٤ / ٤٦ ، وهمع الهوامع: ٣ / ٦٦ - ٧١ .

ويرى السيوطي أن حكم المندوب حكم المنادى في نصبه، إذا كان مضافاً أو شبيهه، نحو: واعبد الله، واضارباً عمرأ، وضممه إذا كان مفرداً، وتتوينه عند الاضطرار^(١).

ويتفق ثعلب مع سيبويه وأغلب العلماء في أن «يا مطراً» وردت «يا مطر»، ورد تتوينها بالفتح إلى السماع، ولأنهم يردوه لأصله في كونه منادى مندوب، وأراد الشاعر به يامطراً.

٧٩ - مسألة: القول في نداء المعرف بالألف واللام.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) «يقال يأيها الرجل، ويأيتها القوم، ويأيتها المرأة، ويأيتها المرأة؛ يذكر ويؤنث مع المؤنث، ولا يوجد يأيها إلا في الواحدة فإنها تذكر وتؤنث. قال: وقال سيبويه والخليل وأصحابهما: يا تتبية، وها تتبية، وأي المنادى، والرجل وما جاء بعد يأيها وصف لازم».

قال: وهذا لا يصح. قال الفراء: الدليل على أنه ليس كما قالوا أنه يقال يأيهذا أقبل، فيسقط الثاني الذي زعم أنه وصف لازم. ولكن قال الفراء: يأيهذا اكتفوا بالرجل من ذا، وبذا من الرجل، ويجمعون بينهما فيقولون: يأيهذا الرجل. وأنشد:

٤- أَيُّهَا ذَانِكُلا زادْكُما
وَذُرَانِي وَاغْلَا فِيمَنْ يَغُلُ^(٣).
(الرمل)

فجاء بهذا وأسقط الرجل. وتؤيله يا أي ثم لم يعرف ما بعده فقال هو: هذا الرجل، فاستأنف به، فلذلك قالوا يا أيهذا الرجل ذو المال، فرددوا ذا المال على الرجل».

إذا قال: يا رجل، فقد قصد قصده، مثل: يا زيد. وإذا قال: يأيها الرجل، أختلف الناس فيه، فقال سيبويه وأصحابه: الرجل تابع لأي، وخطأه الفراء: قال: هو يأي هذا الرجل أراد يأي هو هذا الرجل، كذا هو عند الفراء. وسيبويه يقول: فيه تتبية في موضعين: يا، وها. وهذا باطل^(٤).

^١ - انظر هم الهوامع: ٣ / ٦٦.

^٢ - مجالس ثعلب: ٤٢ / ١.

^٣ - البيت بلا نسبة في حاشية قطر الندى: ٢٩٥، وهم الهوامع: ٣ / ٥٠.

^٤ - مجالس ثعلب: ٥٨٦ / ٢.

ويرى سيبويه أنَّ الموصوف لا يسكت عليه؛ فلا يجوز أن يسكت على قولنا: ياًيُها، وإنَّ العرب إنما جاعوا بياًيُها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام فنقول: ياًيُها الرجلُ، والرجلُ وصفٌ لقوله ياًيُها. وصار أَيُها والرجلُ منزلة الاسم الواحد، كأنك تقول: يا رجلُ^(١).

وذكر سيبويه قوله: ياًيُها الرجلُ، ويَا أَيُها الرجالان، ويَا أَيُها المرأتان. فزعم الخليل - رحمه الله - أنَّ أَيَّ فيما سبق كقولك: يا هذا، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا.

وإنَّما صار وصفه فلا يكون فيه إِلَّا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أَيُّ، ولا يا أَيُّها وتسكت، فهو مبهم ويلزمه التفسير، فصار هو والرجل منزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجلُ.

والأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزل منزلة أَيَّ، وهي هذا وهُلاء وأُولئك وما أشبهاها، فتوصف بالأسماء.

وذلك قوله: يا هذا الرجلُ، ويَا هذانِ الرجالان، فصار المبهم وما بعده منزلة اسم واحد.

وإذا قلت: يا زيد الطويلُ، فنعته بالطويل^(٢).

ويعدد سيبويه الحروف التي ينبع بها المدعو وهي: يا، وأيَا، وهَيَا، وأي، والألف، كقولك: أحَارِ بنَ عمِرو.

ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رَجُلُ، وأنت تريده: يا هذا، ويَا رجلُ، فلا يجوز ذلك في المبهم^(٣).

ويوضح المبرد أن قوله: ياًيُها الرجلُ أَقْبِل، فأَيُّ مدعو، والرجل نعت لها، و((ها)) للتبيه؛ لأنَّ الأسماء التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة، ومنية عنها. وفي كلمة الرجلُ لا يصح فيها إِلَّا الرفع؛ لأنها المنادى في الحقيقة، و((أَيُّ)) مُبْهَم مُتَوَصِّل به إِليه. ويجوز في الرجلُ أن يكون بدل من أَيُّ ويَخْلُ مَحَلَّه^(٤).

^١ - انظر الكتاب: ١٠٦ / ٢، ١٨٨، ١٤١ - ١٤٣، والكافية في النحو: ١ / ١.

^٢ - المصدر السابق: ١٨٨ / ٢ - ١٨٩ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٤ / ٢ - ٣، وأوضاع المسالك: ٤ / ٤ - ٣٠.

^٣ - انظر المصدر السابق: ٢٢٩ / ٢ - ٢٣٠.

^٤ - انظر المقاضب: ٢١٦ / ٤ - ٢٢٢، وشرح المفصل: ١ / ١٣٠، وقطر الندى: ٢٩٤ - ٢٩٥، وشرح ابن عقيل: ٣ / ٢٦٨ - ٥٣، وهو مع الهوامع: ٣ / ٤٩ - ٥٣.

ويضيف العكري أنَّ ((ها)) تأتي على وجهين:
 الأول: أنَّهم أتوا بها عوضاً عن المضاف إِلَيْهِ؛ لأنَّ حَقَّ ((أيٌّ)) أن تضاف.
 الثاني: أنها دخلت للتبيه لتكون ملاصقة للرجل.
 وإنَّما أُتَى بـ((أيٌّ)) هنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام (١).

٨٠ - مسألة: القول في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "نداء النفس على أربع لغات، يا نفسِ اصبرِي، ويَا نفسُ اصبرِي، ويَا نفسَ اصبرِي، ويَا نفساً اصبرِي. من قال ((يا نفساً)) بين الفتح والكسر فِإِنَّه أراد يا نفساه، فحذف الهاه. ومن قال ((يا نفسَ)) فِإِنَّه لِمَا رأى أنه قد حذف الهاه وبقي ألف حذف الألف وأشار إلى موضعها بالفتح. ومن قال ((يا نفسِ)) فِإِنَّه حذف الياء وأشار إليها بالكسر".

"(يا ابنَ أُمَّ) قال: ي يريد أمّاها: ويقال جعله حرفاً واحداً. ومن تأوَّل إسقاط الهاه أَجُود.

.....

يا غلامُ أَقْبَلَ، تسقط الياء منه، ويَا ضاربِي أَقْبَلَ، لا تُسقط الياء منه. وذلك فرقٌ بين الاسم والفعل" (٣).

رأى سيبويه أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد؛ لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، فتحذف الياء ويعوض عنها بالكسرة، وذلك كقولك: يا قَوْمٌ لا بَأْسَ عَلَيْكُمْ، وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (٤)، وقال أبو عمرو (٥) ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ بإثبات الياء، وقول الراجز عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

^١ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٣٧ / ١.

^٢ - مجالس ثعلب: ٣٨٥ / ٢، ٣٨٦.

^٣ - المصدر السابق: ٣٨٨ / ٢.

^٤ - سورة الزمر: ١٦ / ٣٩.

^٥ - هو اسحاق بن مرار الشيباني، وكان راوياً، واسع العلم باللغة والشعر. وكان يلزم مجالسة أحمد بن حنبل، مات الشيباني ولده ثمانية عشرة سنة ومائة. ولله من الكتب، كتاب غريب الحديث، وكتاب النوادر المعروف بالجيم. انظر طبقات الزبيدي: ١٩٥ - ١٩٤، والشهرستاني: ٧٤ - ٧٥.

٦٥ - وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَأ

لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(١).
(الرجز)

وقد تبدل مكان الياء ألف؛ لأنها أخف، كقولنا: يا غلاما لا تفعل، فإذا وقفت عليها قلت: يا غلاماه. وإنما أحقت الهاء ليكون الكلام أوضح للألف؛ لأنها خفيفه.
وزعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب من يقول: يا أمّة لا تفعلي.
ويدلّك على أنّ الهاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة، فتقول في الوقف: يا أمّة ويا أبّه،
كما تقول يا خاله. وتقول: يا أمّاته كما تقول يا خالتاه. فلزمتها الهاء في النداء إذا
أضفت إلى نفسك خاصةً، لأنها عوضاً عن الياء.

وتنثبت الياء؛ لأنه غير منادي، وهو بمنزلة المجرور في غير النداء، نحو: يا
ابن أخي، ويا ابن أبي، فيصير منزلته في الخبر، كقولنا: يا غلام غلامي. وقول
الشاعر أبي زيد الطائي:

٦٦ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقِيقَ نَفْسِي
أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ^(٢).
(الخيف)

وقالوا: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، فهذا أكثر في
كلامهم من يا ابن أبي، ويا غلام غلامي. وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ، كأنّ
الأول والآخر اسم واحد، وأضافوا الياء^(٣).

^١ - البيتان منسوبان في الكتاب: ٢١٣/٢، عبد الله بن عبد الأعلى الفرشبي، وفي المقتصب: ٤/٤، ٢٤٧، وشرح المفصل: ١١/٢.

^٢ - البيت نسبة سيويه لأبي زيد الطائي، وفي المقتصب: ٤/٤١، ٢٥١، وشرح المفصل: ٢/١٢، برواية ((أنت خلقتني))،
وقطر الندى: ٢٨٨، وأوضح المسالك: ٤/٣٦.

^٣ - الكتاب: ٢/٢٠٩ - ٢١٤، بتصرف، وانظر المقتصب: ٤/٤٥ - ٢٤٥، ٢٥٢، والباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٣٢ -
٣٣٣، وشرح المفصل: ١/١٠ - ١٣، والمكافحة في النحو: ١/١٤٧ - ١٤٨، وقطر الندى: ٢٨٤ - ٢٨٩، وأوضح المسالك: ٤/
٣٧ - ٣٣، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٧٤ - ٢٧٦.

٨١ - مسألة: القول في النصب على الاختصاص.

"إذا قال نحن بنى، وعشراً، ورهط، قال الفراء: هو مثلُ ((جميعاً))، وقال البصريون بفعلٍ مضمرٍ^(١).
وأنشد:

٦٧ - نَحْنُ بُنُو أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةُ^(٢).
(الرجز)

وقال أبو العباس بعضهم ينصب فيقول:

نَحْنُ بَنِي أُمِّ الْبَنِينَ الْأَرْبَعَةُ.

قال: وليس بالوجه؛ لأنَّه ليس بالمدح يمدح نفسه بأنَّ عددهم أربعة. والعرب تفعل هذا في بنى، ورهط، وعشراً، وآل. قال الفراء كأنهم قالوا نحن جميماً نقول ذلك^(٣).

في حين يرى سيبويه أن قولك: إِنَا مَعْشَرَ الْعَرَبِ نفعٌ كذا وكذا، أنَّ كلمة ((معشر)) منصوبة بفعل الاختصاص المضمر، وهو: أعني.
وقول الفرزدق:

٦٨ - أَلَمْ تَرَ أَنَا بَنِي دَارِمٍ
زُرَارَهُ مِنْ أَبِّي وَمَعْبَدِ^(٤).
(المتقارب)

فيختص الاسم ((بني))؛ لأنَّ فيه معنى الافتخار. وإذا أدخلت الألف واللام على المنصوب بالاختصاص جاز، كقولنا: نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِضَيْفٍ.

^١ - مجالس ثعلب: ٣٦٤ / ٢ .

^٢ - البيت للبيهقي ربيعة ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في مجالس ثعلب: ٢ / ٣٨١، ومنسوب في الخزانة: ٤ / ١٧١، للبيهقي.

^٣ - مجالس ثعلب: ٣٧٤ / ٢ .

^٤ - البيت في ديوانه: ١ / ١٧٣ .

أما قول لبيد سابق الذكر فلا ينشد إلا رفعاً في الكلمة ((بنو))؛ لأنَّه لم يردُ أن يجعلهم إذا افخروا أن يُعرفوا بأنَّ عذتهم أربعةٌ، ولكنه جَعَلَ الأربعةَ وصفاً ثم قال: المُطْعِمُونَ الفاعِلُونَ، بعدها حَلَّاهُمْ لِيُعرَفُوا^(١).

٨٢ - مسألة: القول في اسم الفعل .

"قال: والعرب تقول: إِيهِ، بمعنى حدثنا، وإِيَّاهَا: كُفَّ، ووَاهَا: تعجِّبًا، ووَاهَا: إِغْرَاءً. وأنشد:

٦٩ - واهَا لِرِيَّا ثُمَّ واهَا واهَا^(٢)
(الرجز)

أما قول ذي الرمة:

٧٠ - وَقَنَا فَقْنَا: إِيهِ عَنْ أُمٌّ سَالِمٍ
وَمَا بَالْ تَكْلِيمُ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ^(٣).
(الطوبل)

فإِنه ترك التتوين وبَنَى على الوقف، ومعناه إِيهِ حدثنا عن أُمٌّ سالم"^(٤).

وذكر سيبويه أنه من الفعل ما سُمِّي الفعل منه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث.

فمنها ما لا يتعدى المأمور ولا المنهي إلى المأمور به ولا إلى المنهي عنه، كقولك: وآهٌ وإِيهِ وما شابه ذلك^(٥).

ويقول سيبويه في موضع آخر: "وكذلك: إِيهِ وإِيَّاهَا ووَاهَا ووَاهَا، إذا وقفت قلت: وَاهَا، ولا تقول: إِيهِ في الوقف. وإِيَّاهَا وأخواته نكرة عندهم، وهو صوت".

^١ - الكتاب: ٢/٢٢٣ - ٢٣٥ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ١٩ - ١٧، وأوضح المسالك: ٤/٦٧ - ٦٥، وشرح ابن عقل: ٣/٢٩٧ - ٢٩٨، وهو مع الهوامع: ٣/٢٩ - ٣٢.

^٢ - البيت منسوب في مجالس ثعلب: ١/٢٢٨، لأبي النجم العجلي، وهو في شرح المفصل: ٤/٧٢، واللسان: (ويه)، وقطر الندى: ٢٦٢، وأوضح المسالك: ٤/٧٦، والمغني: ٢/٣٢، والخزانة: ٣/٣٣٨.

^٣ - البيت في ديوانه: ٤٤٥، وروي عجزه: ((وَكَيْفَ تَكْلِيمٌ)), وفي المقتنص: ٣/١٧٩، وشرح المفصل: ٤/٧١، ٣١، ٣١.

^٤ - مجالس ثعلب: ١/٢٢٨، وانظر هم مع الهوامع: ٥/١٢٢.

^٥ - انظر الكتاب: ١/٢٤١ - ٢٤٢، ٣/٥٢٩.

^٦ - المصدر السابق: ٣٠٢/٣.

ورأى المبرد في ((إيه)) يا فتى فحرّكت الهاءُ لالتقاء الساكنين وترك التنوين؛ لأن الأصوات إذا كانت معرفة لم تتوّن.

ولو جعله نكرة لقال: إيه يا فتى، وتقول: إيه يا فتى: إذا أمر بالكاف، وويهـا إذا أغرتـهـ، وعليـهـ قول الشاعـرـ:

٧١ - وـيـهـ فـداءـ لـكـمـ أـمـيـ وـمـاـ وـلـدـتـ حـامـوـاـ عـلـىـ مـجـدـكـمـ وـاـكـفـواـ مـنـ اـنـكـلـاـ^(١)^(٢).
(البسيط)

أما العكريـ فيـرىـ أنـ لـزـومـ هـذـهـ الـأـسـمـاءـ وـتـعـديـهاـ بـحـسـبـ ماـ نـابـتـ عـنـهـ، فـواـهـاـ لـازـمـةـ؛ لـأنـهـ نـائـبـةـ عـنـ أـتـعـجـبـ^(٣).

ويضيف ابن يعيش أن ((إيه)) ذكرت مع أسماء الأفعال الازمة؛ نظراً للاستعمال الكثير لها، كقولنا: إيهـ الحديثـ، وإنـ كانـ القياسـ التعـديـ؛ لأنـهـ نـابـ عنـ فعلـ متـعـدـ هوـ: حدـثـ أوـ زـدـ^(٤).

والاسم ((إيه)) يكون نكرة ومعرفة، فإذا أـرـيدـ بـهـاـ النـكـرـةـ نـوـنـ وـكـانـ التـنـوـينـ دـلـيـلـ التـكـيرـ، وإذا أـرـيدـ بـهـاـ المـعـرـفـةـ سـقـطـ التـنـوـينـ.

أما قول ذي الرُّمْةـ: ((إيه)) لمـ يـأتـ فـيـهـ بـالـتـنـوـينـ؛ لأنـهـ مـعـرـفـةـ، وـقـدـ خـطـأـ الأـصـمـعـيـ ذـيـ الرـُـمـةـ، وـزـعـمـ أـنـ الـعـرـبـ تـقـوـلـ: ((إـيـهـ)) بـالـتـنـوـينـ. وـالـبـصـرـيـونـ جـوـزـواـ الـوـجـهـيـنـ، وـزـعـمـواـ أـنـهـ قـدـ خـفـيـ عـلـىـ الأـصـمـعـيـ أـنـهـ يـسـتـعـمـلـ بـلـاـ تـنـوـينـ؛ وـلـكـنـ بـقـلـةـ.

وـأـمـاـ ((إـيـهـ)) فـلـاـ تـسـتـعـمـلـ إـلـاـ نـكـرـةـ مـنـوـنـةـ، وـإـذـاـ اـسـتـعـمـلـتـ مـفـتوـحـةـ بـلـاـ تـنـوـينـ فـهـذـاـ قـلـيلـ، وـتـشـابـهـاـ ((ـوـاهـاـ)) فـهـيـ تـسـتـعـمـلـ نـكـرـةـ مـنـوـنـةـ، وـتـسـتـعـمـلـ بـقـلـةـ بـدـوـنـ تـنـوـينـ^(٥).

ويضيف ابن الحاجـ علىـ قولـ منـ سـبـقـهـ فـيـ بـيـتـ ذـيـ الرـُـمـةـ أـنـ كـلـمـةـ ((إـيـهـ)) جـازـ عـدـمـ التـنـوـينـ بـالـرـغـمـ مـنـ كـوـنـهـ مـوـصـوـلـاـ، لأنـهـ نـوـيـ الـوـقـفـ فـيـكـونـ التـنـوـينـ عـنـهـ فـيـ الأـصـلـ تـنـوـينـ التـمـكـنـ الدـالـ عـلـىـ كـوـنـ مـاـ لـحـقـهـ مـوـصـوـلـاـ بـمـاـ بـعـدـ غـيـرـ مـوـقـوفـ

^١ - البيت في ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٩٨١هـ - ١٤٠١م: ٧٤، وروي صدره: ((ويـهـ فـداءـ لـكـمـ))، وفي شرح المفصل: ٧١ / ٤.

^٢ - انظر المقضيـ: ١٧٩ / ٣ - ١٨٠، والكافـيةـ فـيـ النـحوـ: ٦٦ / ٢.

^٣ - انظر اللبابـ فـيـ عـلـ الـبـنـاءـ وـالـإـعـرابـ: ٤٥٦ / ١.

^٤ - انظر شـرحـ المـفـصلـ: ٣١ / ٤.

^٥ - المصدرـ السـابـقـ: ٧٢ / ٧٠ - ٧٣، بـتـصـرـفـ، وـانـظـرـ الـكـافـيـةـ فـيـ النـحوـ: ٧١ / ٢ - ٧٣، وأـوـضـحـ الـمـسـالـكـ: ٧٥ / ٤، ٧٦ - ٨٠، وـالـخـزانـةـ: ١٩ / ٣ - ٢٠.

عليه، فهنا جُردٌ من معنى التمكين في هذه الأسماء وجعل للدلالة على معنى المذكور فقط^(١).

وذكر ابن هشام أن ((واهًا)) اسم فعل مضارع، ومن أحكام اسم الفعل:
الأول: أنه لا يتأخر عن معموله وخالفه الكسائي في ذلك.
الثاني: أنه إذا دل على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه.
الثالث: أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه، وخالفه الكسائي في ذلك أيضًا^(٢).
ويرى السيوطي أن ((إيه)) التي بدون التنوين تأتي بمعنى: زدني، ولا ييرز معها الضمير^(٣).

٨٣ - مسألة: القول في نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.

"وقال: إذا كانت ((ما)) صلةً أدخلوا معها النون الخفيفة والثقيلة، وتقول: اذهب نَمْ عَيْنَا ما أَرِينَكَ أي كأنك لم تَغْبُ. وكثيراً ما أَرِينَكَ، أي كثيراً أَرِينَكَ. وإلى ساعة ما تَدَمَّنَ.
فإذا لم يدخلوا ((ما)) لم تدخل النون. قال: وإنما فرقوا دخول ((ما)) وخروجها بذلك.
تقول: اذهب قَبِيلًا أَرَاكَ ونم كثيرةً أَرَاكَ، إذا لم تدخل ما. والنون الخفيفة والثقيلة تدخل
في ستة مواضع هذا أحدها، وفي الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، و ((إمّا)) إذا
كانت جزاءً، مثل: ﴿فَإِمّا نَذْهَبَنَّ إِلَيْكَ﴾^(٤) وهي قليلة في الأمر. وأنشد:

٧٢- أَرْسِلْنِي أَبَا عُمَيْرٍ عَلَى إِيَّـ
ـةٍ حَالٍ أَثَاقِلٌ أَمْ خُفُوتٌ^(٥).
(الخفيف)

وأنشد:

٧٣ - يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعْمَمًا

لَوْ أَنَّهُ أَبْيَانٌ أَوْ تَكَلَّمَا

^١ - انظر الكافية في النحو: ٦٩ / ٢.

^٢ - انظر قطر الندى: ٣٦١ - ٣٦٥.

^٣ - انظر معجم الهوامع: ١٢٠ / ٥.

^٤ - سورة الزخرف: ٤٣ / ٤١.

^٥ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٥٢ / ٢.

لَكَانِ إِيَاهُ وَلَكِنْ أَعْجَمًا^(١).

(الرجز)

قال: الأصل لم يعلم، فلما أطلق الميم ردها إلى فتحة اللام. وأهل البصرة يقولون: أراد لم يعلم، فجعل موضع النون الخفيفة ألفاً^(٢).

ويرى سيبويه أن دخول اللام والنون الخفيفة أو التقليلة واجب إذا كان للقسم، كقولنا: أقسِمُ لِأَفْعَلنَّ، وَأَشْهُدُ لِأَفْعَلنَّ، وَأَقْسَمْتُ بِاللهِ عَلَيْكَ لَتَقْعُلنَّ، والنون لا تدخل على فعل قد وقع.

ويقول: سألت الخليل عن قوله: لَتَقْعُلنَّ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به. فقال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يذكر المذوف. وتدخل مع إن، فإن حرف توكييد ولها لام كلام اليمين؛ لذلك أدخلوها عليها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلَّا لَمَّا كَوَافَّهُمْ رَبُّكَ أَكْحَمَهُمْ﴾^(٣)، وقولنا: إن زيداً لاما والله ليجعلن.

وبتقدير القسم كما في قول لبيد:

٧٤ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِينَ مَتَّيٌّ
إِنَّ الْمَنَائِيَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا^(٤).
(الكامل)

أي كأنه قال: والله لتأتين.

ويضيف أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخل التقليلة والعكس. وزعم الخليل أنك إذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد، وإذا جئت بالتفعل فأنت أشد توكييداً.

^١ - الأبيات من أرجوزة في الكتاب: ٥٦٢/٣، لابن جبابة اللص، وفي المجالس: ٥٥٢/٢، وفي الأصول في النحو: ٢٠٠/٢، ونسبة ابن الأباري في الإنصال: ٦٥٣/٢، للمساور العبسى، وشرح المفصل: ٩/٤٢، ونسبة محبى الدين عبد الحميد في أوضح المسالك: ٩٥/٤، لأبي حيان الفقusi، وشرح ابن عقيل: ٣١٠/٣، وهو مع الهوامع: ٧٩/٢، والخزانة: ٥٦٩/٤.

^٢ - مجالس تعليب: ٥٥١/٢ - ٥٥٢.

^٣ - سورة هود: ١١١/١١.

^٤ - البيت في ديوانه: ١٧١، وروي صدره في الديوان:

صَادَفْنَ مِنْهَا غَرَّةً فَأَصْبَبْنَاهَا

وهي مع الهوامع: ١٥٤/١، والخزانة: ٤/١٣، ٤/٣٣٢.

- الكتاب: ٣/١٠٤ - ١١٠ - بتصرف.

ومن الموضع التي لفعل الأمر والنهي، قولنا في التقليل: لا تَقْعُلْ ذلك، واصْرِبْنَ زيداً. والخفيفة قولنا: افْعَلْ ذلك، و لا تَصْرِبْنَ زيداً. وتدخل على لام القسم، قولنا: لَتَقْعُلْ ذلك، ولَتَفْعَلْ ذلك.

وما جاء في كتاب الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَسْبِعَنَ سَيِّلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١)، ﴿وَلَا تَقُولَنَ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾^(٢)، و﴿لَيُسْجَنَنَ وَلَيَكُونَنَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾^(٣)، ولَيَكُونَنَ خفيفة. ومن الخفيفة قول الأعشى:

٧٥ - فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا
(الطوبل)

ومن الموضع للأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون وإن شئت تركتها، قولنا: هل تقولنَ؟ وأنقولنَ ذاك؟ وانظر ماذا نقولنَ؟ وكقول الأعشى:

٧٦ - فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَاء
(المتقارب)

وزعم يونس أنك تقول: هَلَّ تقولنَ، وَأَلَّا تقولنَ، وهذا أقرب لأنك تعرض، ومثل ذلك: لو لا تقولنَ، لأنك تعرض.

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد؛ وذلك لأنهم شبهوا ما باللام التي في لتفعلن، لما وقع التوكيد قبل الفعل ألمزوا النون آخره كما ألمزوا هذه اللام. وإن شئت لم تُقْحِمِ النون، كما أنك إن شئت لم تَجِئ بها. فأمّا اللام فهي لازمة في اليمين، فشبهوا (ما) هذه إذا جاءت توكيدها قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون. فمن ذلك قوله: إِمَّا تَأْتِنِي أَتَكَ، وَأَهُمْ مَا يَقُولُنَّ ذَلِكَ تَجْزِهُ، قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾^(٤)، وقد تدخل النون بعد ما في الجزاء، وذلك

^١ - سورة يونس: ٨٩ / ١٠ .

^٢ - سورة الكهف: ٢٣ / ١٨ .

^٣ - سورة يوسف: ٣٢ / ١٢ .

^٤ - البيت في ديوانه: ١٠٣، وفي الإنصاف: ٢ / ٦٥٧، ٨٨، ٣٩، ٢٠ / ١٠، وشرح المفصل: ٩ / ٢٠، و قطر الندى: ٤٦٤، و المغني: ٣٥ / ٢، وأوضح المسالك: ٤ / ١٠١، وهمم الهوامع: ٣٩٧ / ٤.

^٥ - البيت في ديوانه: ١٤ .

^٦ - سورة مرثية: ٢٦ / ١٩ .

قليلٌ في الشعر، فشبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب. ومن مواقف ((ما))
أفعال غير الواجب التي في قوله: بجهد ما تبلغنَ، وأشباهه وكقولهم:

٧٧- فِي عِظَةٍ مَا يَبْتَنِ شَكِيرُهَا^(١)
(الطوبل)

فما هنا بمنزلتها في الجزاء.
ويجوز للمضطرب أنت تعلن ذلك، شبهوه باليه بعد حروف الاستفهام؛ لأنها ليست
مجزومة.

وزعم يونس أنهم يقولون: ربما تقولن ذلك وكثير ما تقولن ذلك؛ لأنّه فعل غير
واجب، فأشباهت ((ما)) لام القسم.
وتأتي بعد حيثما، كقولنا: حيثما تكون آنك؛ لأنّها سهّلت الفعل أن يكون
مجازاً.

واعلم أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً ولحقته الخفيفة أو التقليلة حرّكت
المجزوم؛ لأنّ الخفيفة ساكنة والتقليلة نونان الأولى منها ساكنة، وذلك قوله: اعلم
ذلك، وأكرّمن زيداً وإما تكرّمنه أكرّمه^(٢).

^١- صدر البيت مثل في مجمع الأمثال: ٧٤/٢.

^٢- البيت بلا نسبة في الكتاب: ٥١٧/٣، وفي شرح المفصل: ٥، واللسان: (شکر)، و منسوب في الخزانة: ٢/٨٣، ٨٣/٤، ٤٨٩، ٤٨٦، لأبي محمد الأعرابي، ويرى بتمامه كما في الخزانة:

ومن عظةٍ مَا يَبْتَنِ شَكِيرُهَا

قدّماً ويقطّ الزئاد من الزائد.

^٣- الكتاب: ٥١٩ - ٥٠٨ - ٥٠٧ بتصريف، وانظر المقتضب: ١١/٣ - ٢٤، والأصول في النحو: ٢/١٩٩ - ٢٠٥، واللباب في
عل البناء والإعراب: ٢/٦٦ - ٦٧، وشرح المفصل: ٩/٤٥ - ٣٧، والكافية في النحو: ٢/٤٠٣ - ٤٠٤، وقطر الندى:
٤٦٤، وأوضح المسالك: ٤/٨٤ - ١٠٢، والمغني: ٣/٤، وشرح ابن عقيل: ٣/٣١٩ - ٣٠٨، وهمع الهوامع: ٤/٣٩٧ - ٤٠٩.

الفصل الخامس

الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول: تمهيد في علم الصرف.

المبحث الثاني: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.

المبحث الأول:

تمهيد:

تعريف الصرف:

الصرف في اللغة: أن تصرّف إنساناً عن وجده يريده إلى مصْرِفٍ غير ذلك. وصرف الشيء: أعمله في غير وجه كأنه يصرّفه عن وجهه إلى وجهه، وتصرّف هو.

وتصارييف الأمور: تَخالِيفُها، ومنه تصارييف الرياح والسماء. وكذلك تصريف السُّيُولِ والخيولِ والأمورِ والآيات، وتصريف الرياح: جعلها جنوباً وشمالاً وصباً ودبوراً فجعلها ضربواً في أجنبسها. وصرف الدهر: حدثناه ونواتبه. والصرف: حدثان الدهر، اسم له لأنّه يصرف الأشياء عن وجوبها، وجمعه صُرُوفٌ^(١).

والصرف في الاصطلاح هو: التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها؛ لإظهار ما في حروفها من أصلية، أو زيادة، أو حذف، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال، أو غير ذلك من التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعاني^(٢).

^١ - انظر اللسان: (صرف).

^٢ - انظر شذا العرف في فن الصرف: ٥.

المبحث الثاني:

الصرف في مجالس ثعلب

٤- مسألة: القول في الفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث.

"قال: ويقال رجل قُنْعَانٌ أي يُقْنَعُ به ويرضى برأيه، وامرأة قُنْعَانٌ، ونسوة قُنْعَانٌ، لا يشتهي ولا يجمع ولا يؤتى. ورجل قَنِيعٌ، وامرأة قَنِيعٌ، وكذلك رجل مَقْنَعٌ، وقومٌ مَقْنَعٌ. ويقال امرأة قَنِيعَةٌ، والجمع قُنْعَاءٌ ياهذا، وقَنِيعُونَ، وللنساء قنائعاً، وقد يشتهي ويجمع. ويقال رجل قُنْعَانٌ منهاهُ، أي يُقْنَعُ برأيه ويُنْتَهِي إلى أمره" ^(١).

وقال أبو العباس ثعلب: ^(٢) "يقال رجل دَنَفٌ، وامرأة دَنَفٌ، وقوم دَنَفٌ؛ ورجل دَنَفٌ، ورجلان دَنَفَانٌ، وقوم دَنَفُونَ. إذا كسر جمع، وإذا فتح لم يجمع".

وـ"ناقة حلوةٌ وحلويةٌ، وامرأة صبور، ولا نقل صبوره. وصبور معدولة من الفعل. إذا كان مفعولاً به أدخلوا الهاء، وإذا لم يكن مفعولاً لم يدخلوا الهاء. ويقال ناقة حلوةٌ وجَزُورَةٌ" ^(٣).

"والحال يذكر ويؤتى. والتمر والبُرُّ والشعير والذهب والخيل والمطي، تذكر وتؤتى. والإبل والفالك والشجر والسِّلْم، يذكر ويؤتى" ^(٤).

ويقول سيبويه في وزن (فعيل): ^(٥) "إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فَعُولٍ، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع فَعُولٍ؛ لأن قصته كقصته وإذا كسرته كسرته على فَعْلٍ. وذلك: قَتَيلٌ وقَتْلَى، وجَرِيحٌ وجَرْحَى".

^١- مجالس ثعلب: ٧٣/١.

^٢- المصدر السابق: ٢٧١/١.

^٣- المصدر السابق: ٣١٦/١.

^٤- المصدر السابق: ٣٥٣/٢.

^٥- الكتاب: ٦٤٧/٣، وانظر شرح المفصل: ٥/١٠٢-١٠٣، والكافية في النحو: ٢/١٦٦، أوضح المسالك: ٤/٢٧١، وشرح ابن عقيل: ٤/٩٤-٩٦، وهو مع الهوامع: ٦/١٠٤.

٨٥ - مسألة: القول في قصر الممدود .

"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: وَثَنَا أَبُو الْعَبَّاسَ قَالَ: قَالَ سَلْمَةُ: سَمِعْتُ الْفَرَاءَ يَحْكِيُّ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ: ((اسْقَنْتَ شَرْبَةً مَا يَا هَذَا)) يَرِيدُ شَرْبَةً مَاءً، فَقَصَرَ وَأَخْرَجَهُ عَلَى لِفَظِّ مَنِ التَّيْ لِلْاسْتَقْهَامِ. هَذَا إِذَا مَضَى، فَإِذَا وَقَفَ قَالَ شَرْبَةً مَا. وَحُكِيَّ لَهُ أَنَّ الْمُرِيطَاءَ قَصَرَهَا بَعْضُ النَّحْوَيْنِ. فَأَجَازَ الْقَصَرَ وَالْأَصْلَ الْمَدَّ. وَكَانَ يَحْكِيُّ لَنَا مُرِيطَاءَ وَلُطِيَّاءَ. وَكَانَ يَفْسِرُهُ هُوَ فِي أَسْفَلِ الْبَطْنِ.

وَأَنْشَدَنَا:

٧٨- بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا
(الوافر)

فَمَدَ الْبَكَاءَ وَقَصَرَهُ. قَالَ: وَأَنْشَدَنَا:

٧٩- فَلَوْ أَنَّ الْأَطْيَابًا كَانُ حَوْلِي
(الوافر)

فَقَصَرَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ وَمَدَ فِي آخِرِهِ، وَأَصْلَهُ الْمَدَّ. وَأَمَّا قُولُهُ ((كَانُ حَوْلِي)) فَإِنَّهُ اكْتَفَى بِالضَّمَّةِ عَنْ وَاوِ الْجَمْعِ.
قَالَ: وَأَنْشَدَنَا أَيْضًا فِي الْمَمْدُودِ فَقَصَرَ:

٨٠- وَأَنْتَ لَوْ بَاكَرْتَ مَشْمُولَةً
(السريع)

صَفْرًا كَلَوْنِ الْفَرَسِ الْأَشْقَرِ (٣).

فَقَالَ: ((صَفْرًا)), وَهَذَا الْجِنْسُ مَمْدُودٌ. وَحَكِيَّ لَنَا ((بَزْرَقَطُونَا)) يَمْدَدُ وَيَقْصُرُ. وَكَذَلِكَ ((الْكَشْوُثَاءُ)) وَالْمَدُّ أَكْثَرٌ. وَكَذَلِكَ ((الْطَّرْمَسَاءُ)), وَهِيَ الظُّلْمَةُ. وَمَدُّ ((الْمُصْطَكَاءُ)), وَهِيَ خَفِيفَةُ. وَقَالَ: الْعَنْظُبَاءُ، وَ((الْخُنْفَسَاءُ)), وَ((الْعُنْصُلَاءُ)), وَ((الْحُنْظُبَاءُ)) وَ((الْحُوْصَلَاءُ)). قَالَ: وَكُلُّ هَذَا قَدْ يُحَذَّفَ مِنْهُ الْمَدُّ فَيُقَالُ: الْخُنْفُسُ، وَالْعَنْظُبُ، وَالْحُوْصَلُ" (٤).

^١ - الْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ: ٨٨/١، وَمَنْسُوبٌ فِي الْكَاملِ: ١/٢٨٧، لِحَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ فِي دِيوَانِهِ، وَهُوَ فِي حَاشِيَةِ الْمَقْضِبِ: ٨٦/٣.

^٢ - الْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ: ٨٨/١، وَفِي الْإِنْصَافِ: ٢/٧٥٣، وَالْخَزانَةِ: ٢/٣٨٥، وَأَورَدَ صَاحِبُ الْخَزانَةِ أَنَّ الْفَرَاءَ لَمْ يَعْزِزْ هَذَا الْبَيْتَ لِأَحَدٍ.

^٣ - الْبَيْتُ بِلَا نَسْبَةٍ فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ: ٨٨/١.

^٤ - مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ: ١/٨٧ - ٨٩.

قال أبو العباس ثعلب: ^(١) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقَه﴾" ^(٢) معناه يقارب. يقال سَنَا الْبَرْقُ يَسْتُو، إِذَا أَضَاءَ. وهو مقصور؛ والسناءُ من المجد ممدود.

"وقال: الصناء: الرَّمَاد وهو يمدّ ويقصر. وقال: يكتب بالألف والياء، والألف أجد." ^(٣).

"وقال: الْوَحَا الْوَحَا، وَالنَّجَا النَّجَا، يَقْصِرَانِ وَيَمْدَانِ، وَتَدْخُلُ الْكَافِ فِيهِمَا عَلَى الْقَصْرِ، وَإِنَّمَا أَدْخَلَتِ الْكَافَ لِلْخَطَابِ وَلَا مَوْضِعَ لَهَا" ^(٤).

ورأى الفراء أن هناك كلمات تمتد وتقتصر ويبقى أوله على صورة واحدة، كقولنا: الزَّنَا وَالشَّرَا، وَالشَّقَا، وَالقَصَا، وَالصَّوَا، وَالهِيجَا وَالدَّهَنَا، وزكريّا.

وروى عن الكسائي قوله: خصيّصاء وفيضوضاء، أنه رواهـما بالمدّ والقصر.

وكذلك كل حروف الهمزة ما كان على حرفين، الثاني منها ألف فيمدّ ويقصر ^(٥).

وعرف سيبويه الاسم الممدود فيقول: كل شيء وقعت ياؤه أو واوه بعد ألف، مثل: أشياء والاستسقاء؛ لأنَّ استسقَيْتُ استفَعَلْتُ، والاستراء، والإعطاء. ويرى الخليل أن الذين قصرروا كلمة البكاء جعلوه بمعنى الحزن ^(٦).

وعند التقاء الهمزتين وكانت كلُّ واحدةٍ منها في كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخفّفون إداهـما، فمن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الثانية، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ^(٧)، وقوله تعالى: ﴿يَا زَكَرِيَا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾ ^(٨)، ومن العرب من يحقّق الأولى ويخفّف الثانية ^(٩).

^١ - مجالس ثعلب: ١٤١ / ١ .

^٢ - سورة النور: ٤٣ / ٢٤ .

^٣ - مجالس ثعلب: ٤٤٨ / ٢ .

^٤ - المصدر السابق: ٥٥٤ / ٢ .

^٥ - المنقوص والممدود للفراء ومعه كتاب التبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميموني الراجكوتـي، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م: ٢٧-٢٨ بتصريف.

^٦ - انظر الكتاب: ٣ / ٥٣٩ - ٥٤٠، والمقطب: ٣ / ٨٦، والباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٤٤٠، وشرح المفصل: ٦ / ٤٢ .

^٧ - سورة محمد: ٤٧ / ١٨ .

^٨ - سورة مریم: ١٩ / ٧ .

^٩ - انظر الكتاب: ٣ / ٥٤٩، وشرح المفصل: ٩ / ١١٨ - ١٢٠، وشرح الشافية: ٢ / ٣٢٦ .

وذكر ابن الأباري رأي الفراء أنه يشترط في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور، وهو يرى أن رأي الفراء باطل؛ لأنَّه قد جاء قصر الممدود دون وجوده في باب المقصور، كقول الشاعر:

٨١- وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ
ما إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا^(١).
(الكامل)

قصر العَدَاء وهو على وزن فَعَال من العَدُو، وهو لتكثير الفعل وليس من باب المقصور. وقول الشاعر:

٨٢- وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَبِيسٍ هَدِيَّةً
بِفِيَّ مِنْ أَهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْبَٰٰ^(٢).
(الكامل)

قصر إِهْدَاهَا وهو مصدر أَهْدَى يُهْدِي إهداء، وليس من باب المقصور. ثم ذكر بيت الشعر سابق الذكر حيث قصر كلمة ((الأطِيَّاء)) وهو جمع طيب، وهو ليس في باب المقصور، والقياس يوجب مذَهَّه؛ لأنَّ الأَصْلَ في طيب أن يُجمع على طَبَيَّاء على فُعَلَاء، فاجتمع حرفان متحركان من جنس واحد، فقلوه من فُعَلَاء إلى أَفْعَلَاء فصار أَطْبَيَّاء، ونقلوا كسرة الباء إلى الطاء، وأدغموا الباء في الباء فصار أَطْبَيَّاء، وعلى هذا القياس لا يجوز أن تكون كلمة أَطْبَيَّاء إلا ممدودة، فلما قصرها دلَّ على فساد ما ذهب إليه^(٣).

ويضيف العكبري أنَّ الهمزة تأتي زائدة في آخر الكلمة، كقولنا: امرأة ضَهِيَاء. وضَهِيَاء تكون بالمدّ والقصر، و معناها: المرأة التي لا تحيض أو لا ثدي لها^(٤). وذكر ابن يعيش أنَّ المقصور أَصْلٌ والممدود فرع، لذلك يجوز قصر الممدود في الشعر ولا يجوز مد المقصور؛ لأنَّ قصر الممدود يكون حذف زائد ورد إلى أصله، مثل: غرِي بالشيء يغري به إذا أُولَعَ به، فهو من غرا وغراء مقصور وممدود^(٥).

^١- البيت للأعشى في ديوانه: ٧٩.

^٢- البيت بلا نسبة في اللسان: (ثلب).

^٣- الإنصاف: ٢/٧٥٢ - ٢٥٣ / ٤، بتصريف، وانظر أوضح المسالك: ٤/٢٥٦، وشرح ابن عقيل: ٤/١٠١ - ١٠٢، وشذا

العرف في فن الصرف: ٦٤ - ٦١.

^٤- انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢٤٢ - ٢٤٣.

^٥- انظر شرح المفصل: ٦/٣٩.

ونذكر الرضيّ أنَّه يقصر الممدود إذا كان مفرداً معتل اللام ويجمع على أفعال،
كقولنا: نَدَى وَأَنْدَاء، وَقَفَا وَأَفَقَاء، وَرُوِيَ قَفَاء بِالْمَدِ مَعَ أَنْ جَمِعِهِ أَفَقَاء^(١).
والظاهر لدى أنَّ أغلب العلماء وافقوا أبا العباس في جواز قصر الممدود؛ لأنَّ
المقصور أصل والممدود فرع ولكل حجته ورأيه في ذلك.

٨٦ - مسألة: القول في جمع المؤنث السالم من الساكن الوسط والمحروم بالباء.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢) قال الفراء: لَجْبَةٌ وَلَجَبَاتٌ، حرّكتها العرب. والعرب
تقول: ضَخْمَةٌ وَضَخَمَاتٌ، وَعَبْلَةٌ وَعَبَلَاتٌ، فلا يحرّكون النُّعوت. ويحرّكون الأسماء،
فيقولون تمرة وَ تَمَرَاتٌ، فحرّكوا الأسماء وسكنوا النُّعوت، لأنَّ النُّعوت يُكُون فيها ذكرُ
الاسم فتنقل فلم يزيدوه حرّكة، فَيُدْخِلُوا تِقْلًا عَلَى تِقْلٍ، ففرقوا بين النُّعوت وبين
الأسماء.

وقال الكسائي: سمعت لَجْبَةً وَلَجَبَاتٍ وَلَجِبَاتٍ، فجاء بها على القياس.
وقال: لم يحكها غيره. وكذلك ربعة وربعات، حرّكت وهي نعت. وقال: هذان الحرافان
حرّكا في النُّعوت إِلَّا في قول الكسائي، فإنَّه جاء به على القياس في لَجْبَة. ولم يَحْكِ
الفَرَاءُ وَلَا الكسائيُّ في ربعة إِلَّا التحرير. وقال ابن الأعرابي: رجال رباعات
وربعات. وقال الفراء: إنَّما حرّك لأنَّه جاء نعتاً للمذكر والمؤنث وكأنَّه اسم نُعِتَ به.
وقال أبو العباس: والذي سكَنَ في رباعات جعله مرَّة على النعت، ومرَّة على الاسم.
وقالوا: لَجْبَة لا تكون إِلَّا من المعز الذي قد ذهب لبنيها".

ويرى سيبويه أنَّهم قالوا: شِيَاه لَجَبَاتٌ، فحرّك الحرف الأوسط في الجمع؛ لأنَّ
من قول العرب: شاه لَجْبَة.

وأما ربعة فإنَّهم يقولون: رجال رباعات ونسوة رباعات، لأنَّ أصل ربعة اسم
مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصفها به، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث،
حرّك الساكن في الجمع.

^١ - انظر شرح الشافعية: ٣٢٨ / ٢.

^٢ - مجالس ثعلب: ٥٢٧ / ٢، وانظر شرح ابن عقيل: ٤ / ١١١ - ١١٢ .

وأما ما كان من (فَعَلٍ) على أفعالٍ، فمؤنثه إذا لحقتهُ الهاء جُمِع بالباء، نحو:
بَطْلَةٌ وَبَطَلَاتٌ^(١).

ويقول ابن يعيش:^(٢) "اعلم أن ما كان من هذه الأسماء (الثلاثية المؤنثة بوزن فَعلَةٌ) كقصنة وجفنة فإنك نفتح العين منه في الجمع أبداً إذا كان اسمًا، نحو: ((جفنات وقصفات)) لأنهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم ويقولون: تمرات، ويسكنون الصفة، فيقولون: جارية خذلة وجوار خذلات وحالة سهلة وحالات سهّلات؛ وإنما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم ونقل الصفة، لأن الصفة جارية مجرى الفعل، والفعل أُنقَل من الاسم؛ لأنه يقتضي فاعلاً فصار كالمركب منها فلذلك كان أُنقَل من الاسم (ولا يجوز إسكانه إلا في ضرورة الشعر) نحو قول ذي الرُّمة:

٨٣ - أَتَتْ ذِكْرٌ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُوفُقاً وَرَفَضَاتُ الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ^(٣).

(الكامل)

٨٧ - مسألة: القول في جمع ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف محفوظ اللام.

"وأصل عِصَمَةٍ عِصْمَهُ، فمن قال عِصْمَوَةٌ قال عِصَمَوَاتٌ، ومن قال عِصَمَهُ مثل عِصَمَهُ بشفه. ويجمع بالهاء على الأصل مثل شفاهٍ، وعِصَمَوَاتٌ مثل شفَوَاتٍ"^(٤).

ويرى سيبويه أن الكلمة المكونة من حرفين ومحتوها بباء التأنيث عند جمعها جمع مؤنث سالماً يرد المحفوظ منها، نحو: سَنَةٌ سَنَوَاتٌ، وعِصَمَةٌ عِصَمَوَاتٌ. وقد يجمع جمع تكسير، وذلك نحو: شَفَةٌ شَفَاهٌ، وشَاءٌ شَيَاهٌ^(٥).

^١ - الكتاب: ٦٢٧ / ٣، ٦٢٩ - ٤١١ / ٤، ٣٩٤، ٥٨٥، ١٩٠ - ١٨٨ / ٢، واللباب في علل البناء

والإعراب: ١٢٢ / ١، ١٢٣ - ١٢٤ / ٤، وأوضح المسالك: ٢٦٢ - ٢٦٣.

^٢ - شرح المفصل: ٢٨ / ٥، وانظر الكافية في النحو: ٢ / ١٨٩، وهو مع الهوامع: ١ / ٧٢ - ٧٥، وشذا العرف في فن الصرف: ٦٩.

^٣ - البيت في ديوانه: ٥٧٨.

^٤ - مجالس ثعلب: ٤٠٣ / ٢.

^٥ - انظر الكتاب: ٥٩٨ / ٣، والمقتضب: ٢ / ٢٣٩، والكافية في النحو: ٢ / ١٨٨ - ١٨٩، وشرح الشافية: ١١٠ / ٢، وهو مع الهوامع: ٦٩ / ١.

٨٨ - مسألة: القول في جمع الكثرة من فَعِيل على فَعْلَى.

"وكل ذي زمانة فجمعه فَعْلَى، مثل جَرْحَى وَأَسْرَى، ومن جمع أُسَارَى شَبَّهَه بسُكَارَى"^(١).

في حين يرى سيبويه أنه إذا جاء فَعِيل بمعنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فَعُول، ولا يجمع بالواو النون، ويجمع جمع تكسير على وزن ((فَعْلَى))، كقولنا: قَتِيلٌ قَتْلَى، وجَرِيحٌ جَرْحَى، وعَقِيرٌ عَقْرَى، ولَدِيعٌ لَدْغَى^(٢). ويوضح ابن عييش أن فَعِيل يختص بـفَعْلَى؛ لأنَّه لا يجمع على ذلك إلا ما كان من الآفات والمكاره التي تصيب الحي؛ وهو لها كاره غير مرید، فلما اختص المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيه غيره، اختصوا جمعه ببناء خاص لا يشركه فيه غيره وهو وزن ((فَعْلَى))^(٣).

٨٩ - مسألة: القول في جموع الكثرة لوزن ((فَعْلَة)).

قال: جمع ثَلَّةٍ: ثَلَّ بالكسر وهي القطعة من الغنم.
وقال: بَدْرَةٌ وَبِدَرٌ، وضَيْعَةٌ وَضَيْعَ، شَادٌ^(٤).

ويرى سيبويه أنَّ ما كان على ((فَعْلَة)) فإنَّك إذا جاوزت أدنى العدد جاء على ((فَعُول)) وهو قليل، وذلك قوله بَدْرَةٌ وَبِدَرٌ . والمضعف في هذا البناء بتلك المنزلة، تقول: سَلَّةٌ وَسِلَالٌ وَسَلَاتٌ، وَدَبَّةٌ وَدِبَابٌ وَدَبَّاتٌ^(٥).

^١ - مجالس ثعلب: ٤٠١ / ٢ .

^٢ - انظر الكتاب: ٦٤٧ / ٣ ، وشرح المفصل: ٥ / ٥ ، ١٥ ، ٥١ ، وشرح الشافية: ١٤١ - ١٤٢ / ٢ ، وارتشف الضرب: ٤٤٢ / ١ - ٤٤٣ ، وأوضح المسالك: ٤ / ٤ ، وشرح ابن عقيل: ٤ / ١٢٢ ، وهمع الهوامع: ٦ / ١٠٣ - ١٠٤ ، وشذ العرف في فن الصرف: ٧٣ .

^٣ - انظر شرح المفصل: ٥١ / ٥ .

^٤ - مجالس ثعلب: ١٢ / ١ .

^٥ - انظر الكتاب: ٣ / ٥٧٨ ، وشرح المفصل: ٥ / ٥ ، ٢١ ، وشرح الشافية: ٢ / ١٠١ - ١٠٠ ، وهمع الهوامع: ٦ / ٩٧ - ٩٨ .

ويقول سيبويه في موضع آخر: ^(١) "إذا كسرت (فعلة) من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسرتها على البناء الذي كسرت عليه غير المعتل. وذلك قوله: عيَّةٌ وعيَّاتٌ وعيَّابٌ، وضَيْعَةٌ وضَيْعَاتٌ وضَيَّاعٌ.

وقد قالوا فعلة في بنات الياء ثم كسروها على (فعل)، وذلك قولهم: ضَيْعَةٌ وضَيْعَ، و خَيْمَةٌ و خَيْمَ. ونظيرها من غير المعتل: هَضْبَةٌ و هَضْبَ، و حَلْقَةٌ و حَلْقَ، و جِفْنَةٌ و جِفْنَ. وليس هذا بالقياس".

٩ - مسألة: القول في جموع الكثرة ((صيغة منتهى الجموع)) .

"أشدنا أبا العباس أحمد بن يحيى:

٤- وَكَانَتْ لَهُمْ رِبْعَيَّةٌ يَحْذَرُونَهَا
إِذَا خَضْخَضَتْ مَاءَ السَّمَاءِ الْقَنَابِلُ^(٢).
(الطويل)

قال: فَرْقٌ بَيْنَ الْقَنَابِلِ وَالْقَبَائِلِ، فَالْقَنَابِلُ: جَمْعُ قَبْلَةٍ، وَالْقَبَائِلُ: جَمْعُ قَبِيلَةٍ.
وَالرَّبْعَيَّةُ: غَزْوَةٌ فِي الرَّبِيعِ^(٣).

ويرى سيبويه أنه إذا لحقت الهاء فعيلًا للتأنيث فإن المؤنث يوافق المذكر ويكسر على فعائل، مثل: صَيْحَةٌ صَيَاحٌ و خَلِيفَةٌ خَلَافٌ، أو قولنا على الأصل خلفاء. وحيث التقت الهمزة والياء في الجمع فقلبت الهمزة ياء والياء ألف، مثل: صَحَيْفَةٌ صَحَافَ^(٤)، و قَبِيلَةٌ و قَبَائِلُ، و كَنْيَةٌ و كَنَائِبُ، و سَفَيْنَةٌ و سَفَائِنُ، و حَدِيدَةٌ و حَدَائِدُ، و رَبَّمَا كَسَرُوهُ عَلَى (فعل) وهو قليل، فقالوا: سَفِينَةٌ و سُفُنُ، و صَحِيفَةٌ و صُحُفُ^(٥).

^١ - المصدر السابق: ٥٩٤ / ٣ - ٥٩٣ / ٣ ، وانظر المقتضب: ٢ / ٢٣٠ ، وشرح المفصل: ٥ / ٢١ ، وشرح الشافية: ٣ / ١٠٣ ، وشرح ابن عقيل: ٤ / ١٢٥.

^٢ - البيت في ديوان النابغة: ٨٩، ووردت القبائل بدلاً من القنابل، وفي اللسان: (ربع).

^٣ - مجالس ثعلب: ١ / ٩٥.

^٤ - انظر الكتاب: ٦٣٦ / ٣ - ٣٩٠ / ٤ ، والمقتضب: ١ / ٢٦٠ ، وشرح المفصل: ٥ / ٥٢ - ٥١ ، وشرح الكافية: ٢ / ١٤٩ -

^٥ - وأوضح المسالك: ٤ / ٢٧٦ ، وهمع الهمام: ٦ / ١٠٩ ، وشذوا العرف في فن الصرف: ٧٦.

^٦ - انظر المصدر السابق: ٣ / ٦١٠ ، وارشاف الضرب: ١ / ٤٥٧ - ٤٥٤.

ويقول ابن منظور: ^(١) "القَبْلَةُ وَالْقَبْلَةُ: طائفةٌ من الناسِ ومن الخيل، قيل: هم ما بينَ الثلثتينِ إِلَى الْأَرْبَعِينَ وَنحوهِ، وَقَبْلُهُمْ جماعةُ النَّاسِ، قَبْلَةٌ مِنَ الْخَيْلِ، وَقَبْلَةٌ مِنَ النَّاسِ طائفةٌ مِنْهُمْ، وَالجمعُ القنابلُ".

٩١ - مسألة: القول في إيدال الياء همزة في أول الكلمة.

"وَأَنْشَدَ عَنْ أَبِنِ الْأَعْرَابِيِّ:

٨٥- وَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّكُمْ
غَرِيبُونَ فِيهِمْ لَا فُرُوعٌ وَلَا أَصْلٌ
يَمُوتُونَ هُزُلًا فِي السَّنِينَ وَأَنْتُمْ
يَسَارِيعُ مَحْيَاهَا إِذَا نَبَتَ الْبَقْلُ^(٢).
(الطوبل)

يقال أساريع ويساريع، ويُسرُوعٌ وأُسرُوعٌ، الهمزة مكان الياء. ومثله يَنَدُّ
وَالْنَّدُّ، وَيَنْجُوجٌ وَالْنَّجُوجٌ^(٣).

يقول العكري: ^(٤) "وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ فَقَدْ جَاءَ شَذِّاً فِي أَيْدِٰ، قَالُوا: قَطَعَ اللَّهُ
أَدَهُ وَأَدَيْهُ".

وأضاف ابن يعيش أن كلمة: ((أديه)) أريد بها يديه فردوها اللام وأبدلوا من الفاء
همزة كما في قولنا: في أسنانه ألل، أي يلـ فأبدلوا الياء همزة، والليل قصر الأسنان
العلـى، ويقال انعطافها داخل الفم، وعليه قول لبيد:

٨٦- رَقَمَيَاتٌ عَلَيْهَا نَاهِضٌ
تُكْلِحُ الْأَرْوَقَ مِنْهُمْ وَالْأَيْلِ^(٥).
(الرمل)

^١- اللسان: (قبل).

^٢- البيت منسوب في مجالس ثعلب: ١٠٥ / ١، عبد الله بن الزبير الأسدـي.

^٣- مجالس ثعلب: ١٠٥ / ١، وانظر الخصائص: ٢٢٨ / ١، وشرح ابن عقيل: ١٣٦ / ٤ - ١٣٧ .

^٤- الباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٦ / ٢ .

^٥- البيت في ديوانه: ١٤٧ ، وورد فيه الروي بسكون اللام.

^٦- انظر شرح المفصل: ١٥ / ١٠ ، وشرح الشافعية: ٣ / ٢٠٥ - ٢٠٦ ، و الممتنع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلـي، تحقـيق: فخر الدين قباوهـ، دار المعرفـة، بيـروـتـ، الطـبـعةـ الأولىـ، ١٤٠٧ـ هـ - ١٩٨٧ـ مـ: ٣٤٤ - ٣٤٥ .

٩٢ - مسألة: القول في تصغير كُمْثَرٍ.

"قال: من جمع كُمْثَرٍ قال في التصغير: كُمْيَمِثَرَةٌ خفيف، وأكثر الكلام كُمْيَثَرَةٌ وكُمْيَمِثَرَةٌ أيضاً"^(١).

وذكر سيبويه أنَّ التصغير له ثالث صيغ، وهي: فُعَيْلٌ، وفَعَيْعَلٌ، وفُعَيْعِيلٌ. فما كان على ثلاثة أحرف فتصغيره على فُعَيْلٌ، نحو قُبِيسٌ. وما كان على أربعة أحرف فتصغيره على فَعَيْعَلٌ، نحو جُعِقِرٌ. وما كان على خمسة أحرف ورابعه واو أو ألف أو ياء فتصغيره على فُعَيْعِيلٌ، نحو مُصَبِّحٌ، وفُقَيْدِيلٌ، وحُمَيْصِيصٌ^(٢).

ويقول ابن منظور:^(٣) "الكُمْثَرُ: فعلٌ مُمَاتٌ، وهو تداخل الشيء بعضه في بعض. والكُمْثَرَى: معروف من الفواكه هذا الذي تسميه العامة الإِجَاصَ، مؤنث لا ينصرف؛ قال ابن مِيَادَةَ:

أَحَبُّ إِلَيَّكَ أَمْ تَيْنُ نَضِيجُ؟^(٤)
(الوافر)

واحدته كُمْثَرَة، وتصغيرها كُمْيَمِثَرَةٌ، وحکى ثعلب في تصغير الواحدة: كُمْيَمِثَرَةٌ؛ قال ابن سيده: والأَقْيَسٌ كُمْيَمِثَرَةٌ كما قدمنا. والكُمَاشَرُ: القصير. قال الأَزْهَري: سأَلَتْ جماعة من الأَعْرَاب عن الـكُمْثَرَى فلم يُعرفُوا.

قال ابن دريد^(٥): الـكُمْثَرَة تداخلُ الشيء بعضه في بعض واجْتِمَاعُه، قال: فإنَّ يكن الـكُمْثَرَى عَرَبِيًّاً فمنه اشتقاءه؛ التهذيب: وتصغيرها كُمْيَمِثَرَى وكُمْيَمِثَرَةٌ وكُمْيَمِثَرَةٌ.

^١ - مجلس ثعلب: ٢٤٧ / ١.

^٢ - الكتاب: ٤١٦ - ٤١٥ / ٣. يتصرَفُ، وانظر المقتضب: ٢٣٤ - ٢٣٥ / ٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٥٨ / ٢، وشرح المفصل: ١١٣ / ٥، وشرح الشافية: ١٤ / ١ - ١٤ / ١٥، وأوضح المسالك: ٢٧٩ - ٢٨٠ / ٩، وشرح ابن عقيل: ١٣٩ / ٤ - ١٤، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٣ - ٨٤.

^٣ - اللسان: (كمثر).

^٤ - البيت لابن مِيَادَةَ كما في اللسان: (كمثر).

^٥ - هو أبو بكر بن الحسن بن دريد الأَزْدِي، ولد بالبصرة سنة ثلثة عشر وعشرين وثلاثين. وكان من أكابر علماء العربية في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم، وأخذ عنه السيرافي، والمرزباني. ومات سنة إحدى وعشرين وثلاثين. انظر الفهرست: ٦٧، ونَزَهَةُ الْأَبْنَاءِ: ٢٥٩ - ٢٥٦، وبغية الوعاة: ٨١ - ٧٦ / ١.

٩٣ - مسألة: القول في تصغير ما كان مذوق العين.

"وفي الحديث: ((العين وكاء السَّيِّد)) وهو بالهاء شاذ، وبالتالي على الأصل، لأنَّه قد سقط عين الفعل، ولأنَّه هو في الأصل سُنْتَهَا، لأنَّ تصغيرها سُنْتَيْهَةً" (١).

ذكر سيبويه أمثلة على تصغير ما ذهبت عينه، ومن ذلك قوله: مُذْ فأصلها مُذْ، فإنْ حَرَّته قلت: مُذْ.
ومن ذلك قوله: سُلْ، لأنَّه من سَالْتُ، فإنْ حَرَّته قلت سُؤَيْلُ، وبدون الهمزة فتقول: سُؤَيْلُ.

وأما كلمة سَهُ، فتقول في تصغيرها سُنْتَيْهَةً، فالنَّاء هي العين، والدليل على ذلك قولهم في اسْتِ: سُنْتَيْهَةً، فرددت اللام وهي الهاء والنَّاء والعين بمنزلة نون ابنٍ، يقولون: سَهُ يريدون الاسم، فحذفوا موضع العين. ومن قال: اسْتِ فإنما حذف موضع اللام. وقال الشاعر:

٨٨ - إِنَّ عُبَيْدًا هِيَ صَيْبَانُ السَّهُ (٢).
(الرجز)

ويقول ابن يعيش: (٤)"وفي است سنتيه حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها؛ لأنها إنما دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن وما بعد الأول في التصغير يكون أبداً محركاً فلم يحتاج إلى الهمزة، ولما حذفت الهمزة رد المذوق لأن الباقي ببناء التصغير إذ كانا حرفين".

١ - مجالس ثعلب: ٤٠٣/٢.

٢ - البيت لم أقف على قائله، وفي المقتضب: ١/١٧١، ٣٦٨، واللسان: (سنن).

٣ - الكتاب: ٤٥٠/٣ - ٤٥١، بتصريف، وانظر المقتضب: ٢/٢٦٩ - ٢٦٨، وشرح المفصل: ٥/١١٨ - ١١٩، وشرح الشافية: ١/٢٠٧، ٢٩٥/٢، وأوضح المسالك: ٤/٢٨٢، وهمع الهوامع: ٦/١٣٦، وشذ العرف في فن الصرف: ٩٥ - ٩٦.

٤ - شرح المفصل: ٥/١٢١.

٤٩٤ - مسألة: القول في النسب لابن ودم .

قال أبو العباس ثعلب: ^(١)"النسبة إلى ابن بنوي، وابني. وقال: دمي ودموي، وبنت وابن واحد."

ورأى سيبويه أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه، ولم يردا في تثبيته إلى أصله ولا في الجمع بالباء، يكون أصل فعله: فعل أو فعل، فإنك مخير، إما تركه على بنائه وتضييف إليه ياء النسب ، نحو قولنا: دمي ويدوي، أو ترد إليه المذوق منه، فنقول: دموي ويدوي.

وهناك بعض الكلمات التي فيها زوائد من بنات الحرفين، فإن شئت تركته عند الإضافة على حاله قبل أن تضييف وإن شئت حذف الزوائد وردت ما كان له في الأصل، نحو: ابن واسم واثنان واثنان، فعند إضافة ياء النسب نتركه على حاله فنقول: ابني واسمي واثني.

وإن شئنا حذفنا الزوائد في الاسم وردته إلى أصله، فنقول: بنوي.
وأما بنت فإنك تقول: بنوي؛ لأن هذه التاء للتأنيث فلا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع.

وزعم الخليل أن من قال: بنتي قال: هنتي ومنتي؛ وهذا لا يقوله أحد ^(٢).
وذكر ابن عيسى أن التاء في «بنت» بدل من اللام وزنها: فعل وليس للتأنيث كما ذهب إليه سيبويه؛ لأن ما قبلها سakan، ولو سميت بها رجلاً لصرف ^(٣).
ويضيف السيوطي أنه في النسبة إلى بنت وأخت مذاهب:
أحدها: وعليه سيبويه وسبق الحديث عنه.
الثاني: وعليه يونس فينسب لها بإبقاء التاء، فيقال: بنتي، وأختي.

^١ - مجالس ثعلب: ٣١٢ / ١.

^٢ - الكتاب: ٣٦٣ - ٣٥٧ / ٣ بتصريف، وانظر المقتصب: ٣ - ١٥٢، ١٥٥، والأصول في النحو: ٦٥ - ٦٦، وشرح المفصل: ٦ / ٢، شرح الشافية: ٦٣ - ٦٠ / ٢، ٢٥٥، ٦٨ - ٦٣، وأوضح المسالك: ٤ / ٤، ٢٩٠، وشرح ابن عقيل: ٤ / ٤ - ١٦٤ - ١٦٥.

^٣ - وهم الهوامع: ٦ / ١٦٧ - ١٧٠، وشذوا العرف في فن الصرف: ٩٥.

- انظر شرح المفصل: ٦ / ٥، والكافية في النحو: ٢ / ١٦١.

الثالث: وعليه الأخفش فيحذف التاء، ويقرّ ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته، ويرد المذووف، فيقال: بنُويٰ، وأخْويٰ^(١).

٩٥ - مسألة: القول في إيدال الياء المتطرفة همزة.

قال: وإذا جاء بالهمز في لواء قال لواء. وإذا ترك الهمز، قال الفراء: يكون بالياء. وقال الكسائي: يجوز أن يرد إلى الواو. هذا عطاوك بالإشارة إلى الواو، وأخذت من عطائك بالإشارة إلى الياء. ويجمعون بين ياءين في النصب أخذت عطائيك. ثم جعلوا ألف النصب بمنزلة الإضافة فصيروها بالياء، وأنشد فيما كانت هذه حاله:

كَنَانَةُ عَاقِدِينَ لَهُمْ لَوَيَا
كَمِثْلِ السَّيْلِ إِذْ يُرْبِي الغُثَيَا^(٢).
فَجَاءُوا عَارِضاً بَرِداً وَجِئْنا
(الوافر)

يرى العكري أن إيدال الياء همزة إذا كانت لاماً، نحو: قضاء ورداء^(٤).
ويشترط الزمخشري أن تكون ألف التي سبقت الياء المتطرفة مزيدة، فتقابلياء إلى همزة^(٥).

٩٦ - مسألة: القول في اشتقاد المضارع من الفعل المثال .

"وأملى علينا أبو العباس. وَعَدَ يَعْدَ، وَوَزَنَ يَزْنَ، كَانَ يَوْزِنَ وَيَوْعَدَ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ
الواو مع الكسرة والياء، ثُمَّ بَنَوَا الفعل على هذا، فَقَالُوا يَزْنَ. وَوَجَلَ يَوْجَلَ، ثُبَتَ الواو
لأنَّ بعدها فتحة، فَلَمْ يَجْتَمِعْ مَا يَسْتَنْقلَ"^(٦).

^١ - هم الهوامع: ٦/١٧٠ بتصرف.

^٢ - البيتان بلا نسبة في اللسان: (لوبي)، والرواية فيه:

غَدَاهُ تَسَلَّلَتْ مِنْ كُلِّ أُوبِ

^٣ - مجالس ثعلب: ١١٩/١ - ١٢٠.

^٤ - انظر للباب في علل البناء والإعراب: ٢/٢، ٢٩٦، وشرح الشافية: ٣/١٧٣.

^٥ - انظر شرح المفصل: ١٠/١١١، وأوضح المسالك: ٤/٤، ٣١٨، وشرح ابن عقيل: ٤/٢١١.

^٦ - مجالس ثعلب: ٣٦٠/٢.

ويرى سيبويه أنَّ الواو التي في أول الفعل الماضي المثال عندما نأتي منه بالمضارع تمحَّف؛ لأنَّها تقع بين الباء والكسرة، وهو على وزن يَفْعُلُ، فمحَّفت الفاء، نحو قولنا: وَرَدَ يَرَدَ وَرُودًا، وَجَبَ يَجِبُ وجوباً.

أما في وَجَلَ يَوْجِلُ فَأَتَمُوها؛ لعدم وجود كسرة بعد الواو، فلم تمحَّف^(١). وذكر ابن الأباري رأي الكوفيين في حذف الواو، فهم يرون أنها حذفت لفرق بين الفعل اللازم والمتعدي.

وحيث أنَّ الأفعال تنقسم إلى قسمين: لازم ومتعدي، فبقيت الواو في الفعل المضارع اللازم، نحو: وَجَلَ يَوْجِلُ، وَوَحَلَ يَوْحِلُ، ومحَّفوا الواو في الفعل المتعدي، نحو: وَعَدَ يَعْدُ، فكان عندهم الفعل المتعدي أولى بالمحَّف؛ لأنَّ التعدي عوضاً عن حذف الواو.

والجواب على الكوفيين أنَّ هناك الكثير من الأفعال اللازمية وقد حذفت منها الواو، نحو: وَكَفَ الْبَيْتُ يَكْفُ، وَوَجَدَ فِي الْحَزْنِ يَجِدُ.

وأما وَجَلَ يَوْجِلُ فلم تمحَّف منه الواو لأنَّه جاء على وزن يَفْعُلُ بفتح العين، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، ولهذا لم تمحَّف.

وذهب البصريون وأئدُهم أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ ثَلْبٍ؛ وهو كوفي أنَّ الواو تحذف لوقوعها بين ياء وكسرة.

وحيث أنَّ اجتماع الباء والواو والكسرة مستنقذ في الكلام، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء مستنكرة وجب أن يمحَّف واحد منها طلباً للتحفيف، فمحَّفت الواو^(٢).

٩٧ - مسألة: القول في رفع المفعول به بعد فعل على وزن فاعل.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٣)"إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما، يقال: خاصم زيد عمرو".

ويرى سيبويه أنَّ الأفعال التي تكون من الاثنين منها ما هو على وزن فاعل^٤ فترفع الأول وتتصبِّث الثاني، كقولنا: ضاربته، وفارقته، وخاصمتُه. فإذا كنت أنت فعلتَ قلت: كارَمَني فكرَمْتُه.

^١ - انظر الكتاب: ٤/٥٢ - ٥٣، والمقطوب: ١/٢٢٦ - ٢٢٧، والإنصاف: ١/١٢ - ١٤٠، والباب في علل البناء والإعراب: ٢/٣٥٣ - ٣٥٦، وشرح الشافية: ١/٤١ - ١٤٠، وأوضاع المسالك: ٤/٣٤٦، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٤٤ - ٢٤٥، وشذ العرف في الصرف: ٣٨.

^٢ - الإنضاف: ٢/٧٨٢ - ٧٨٥ بتصريف.

^٣ - مجالس ثعلب: ٢/٤١٧.

وَمَمَّا تَقَاعَلْتُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَأَنْتَ تُرِيدُ فَعْلَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ مُعْهَلًا فِي مَفْعُولٍ، وَلَا يَتَعَدَّ الْفَعْلُ إِلَى مَنْصُوبٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تَضَارِبُ بَنَا، وَتَقَانِلَنَا. وَقَدْ يَشْرُكُهُ افْتَعَلْنَا فَتُرِيدُ بِهِمَا مَعْنَى وَاحِدًا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: اضْطَرَبُوا، وَاقْتَلُوا^(١). وَيُوضَحُ الرَّضِيُّ أَنَّ التَّعْلُقَ الْمَذَكُورَ وَالْمَشَارِكَةَ فِي أَمْرَيْنِ مَعْنَوَيْنِ، لِفَظِيْنِ، وَمَعْنَى ((ضَارَبَ زَيْدَ عَمْرًا))، و((تَضَارَبَ زَيْدَ وَعَمْرُو)) شَيْءٌ وَاحِدٌ^(٢).

٩٨ - مسألة: القول في المزید الثلاثي بحرف.

قال أبو العباس ثعلب: (٣) "فَاعْلَتُ وَفَعَّلْتُ وَأَفْعَلْتُ، كُلُّهُ يَجِئُ بِالضَّمِّ فِي الْاسْتِقْبَالِ، فَيَقُولُونَ أَفْعَلَ وَيُفْعَلُ فَيُحَذَّفُونَ الْهَمْزُ اسْتِقْبَالًا، وَرَبِّمَا جَاءُوا بِالْأَصْلِ كَفُولٌ الشاعر :

-٩٠ * وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَقِّنُ^(٤)*.

(السريع)

ويرى سيبويه في المزيد بهمزة في أَفْعَلَ أنها تجري على يُفْعَلُ في الفعل سواء كانت مزيدة أو غير مزيدة، ذلك نحو: تُخْرِجُ وَأَخْرِجُ، وَنُخْرِجُ.
وزعم الخليل أن القياس ثبوت الهمزة في يُفْعَلُ وَيُفْعَلُ؛ لأنها تثبت في تَفَعَّلُتْ وَتَقَاعَلُتْ ولكنها حذفت في باب أَفْعَلَ في كلام العرب.
والأجر أن تحذف الألف؛ لأنها زائدة ولحقتها زيادة أخرى ((الباء)) فيستنقض ولكن ورد في الشعر للضرورة كما في قول الشاعر السابق في كلمة يُؤْثِقُينْ.
ولا تتحق الهمزة الزائدة غير الموصولة في شيء من الفعل إلا في أَفْعَلَ (٥).

^١ الكتاب: ٦٨-٦٩ بتصرف، وانظر المقتضب: ١/١٩٤-١٩٦، وشرح المفصل: ٩/١٤٤، وأوضح المسالك: ٣/٢٠٥-٢٠٦، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٦، وهمع الهوامع: ٦/٢٤-٢٦، وشذا العرف في فن الصرف: ٢٢-٢٦.

٢ - انظر شرح الشافية ١/٩٩-١٠٤

٣٩ / ١ - محالس، ثعلب

^٤ - البيت منسوب في الكتاب: ٣٢/١، ٤٠٨، ٤/٢٧٩، لخطام المُجاشعي، وفي المقضب: ٩٥/٢، ٤٠/١، ٣٥٠، والانتصاف من الإنصاف: ١/٢٤، وحاشية شرح المفصل: ٤٢/٨، والكافية في النحو: ٣٣٢-٣٣١/١، وشرح الشافية: ١/٥٩٢، ٣٩٦، اللسان: (نفق)، والخاتمة: ٣٦٧/١.

^{٢٦٥} - الكتاب: ٤ / ٢٨٩ - بتصريف، وانظر المقتبب: ٢ / ٩٤ - ٩٧، وشرح الشافعية: ١ / ٦٧، وشرح ابن عقيل: ٤ / ١١، وسلسل (طه) ، والمرآة: ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣.

كما يرى المبرد أن الفعل أَفْعَل بابه أَفْعَلته ويكون فَعَل متعدياً وغير متعدّ، وذلك مثل: أَخْرَجَتْهُ فَخْرَج؛ لأن المقصود خرج زيد. فإذا فعل به إنسان آخر قلنا: أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ، أي: جعلته يخرج، وكذلك أَدْخَلَتْهُ الدَّارَ فَدَخَلَهَا؛ أي: جعلته يَدْخُلُها^(١).

وفي حين يرى العكري أن الثلاثي يزاد إما حرف مثل: أَجْرم، أو حرفين مثل: انتلّق، أو ثلاثة مثل: استخْرَج^(٢).

ويقول ابن الحاجب: ^(٣)أَصْلُ مَضَارِعِ أَفْعَلَ يُؤْفَعُلُ إِلَّا أَنَّهُ رُفِضَ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَوَالِيِ الْهَمْزَتَيْنِ فِي الْمُتَكَلِّمِ فَيُخْفَفُ فِي الْجَمِيعِ، وَقَوْلُهُ:

٩١ - * فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤْكَرَ مَا *^(٤) شَادٌ.

(مشطور الرجز)

٩٩ - مسألة: القول في الفعل وأحواله .

" وقد بُرَّ حَجْكَ وَبَرَّ وَأَبَرَّ اللَّهُ حَجَّكَ. وقد بُرَّ النُّسُكَ وَبَرَّ. وقد بَرَرْتُ وَالَّذِي أَبَرْهُ بِرِّاً، وقد بَرَرْتُ فِي يَمِينِي بُرُورًا وَبِرِّاً. ويقال أَبَرَّ اللَّهُ يَمِينَهُ يُبَرِّهَا إِبْرَارًا"^(٥).

ويتحدث سيبويه عن الفعل الثلاثي على وزن (فُعَلَ) وذكر أمثلة منها قولنا: جُنَّ وَسُلَّ وَزُكَمَ، وتضاف إليه بعض الحروف كتاء الفاعل والهاء، تقول: جَنَّتُهُ وَسَلَّتُهُ^(٦).

ويقول المبرد عن:^(٧) "فَعَلَ نَقْوَلُ: رَجُلٌ طَبٌّ، وَرَجُلٌ بَرٌّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ طَبِّتْ وَبَرِّتْ".

^١ - انظر المقتصب: ١٠٢ / ٢ - ١٠٣ / ٢.

^٢ - انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٢١٢ / ٢، وشرح المفصل: ١٥٢ / ٧ - ١٥٣ / ٧، وأوضاع المسالك: ٤ / ٣٠٩، وشذا العرف في فن الصرف: ١٩ - ٢٠.

^٣ - شرح الشافية: ١ / ١٣٩.

^٤ - البيت من الرجز المشطور، ولم أقف على قائله ولا تعمته ، وفي حاشية مجالس ثعلب: ١ / ٣٩، والمقتصب: ٢ / ٩٦، والخصائص: ١ / ١٤٤، والخاصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي المشهور بابن سيدة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ: (كرم)، ونسبة محي الدين في الإنصال لأبي حيان الفقعي: ١ / ١١ - ١٢ الشاهد ١ واللسان: (كرم)، وهو مع الهوامع: ٢٥١ / ٦، وشذا العرف في فن الصرف: ١٨ .

^٥ - مجالس ثعلب: ١ / ٧٣.

^٦ - انظر الكتاب: ٤ / ٦٧، والكافية في النحو: ٢٢٤ / ٢ .

^٧ - المقتصب: ١ / ٣٣٥ .

ونذكر العكاري أن الفعل يتعدى لمفعول به واحد، كقولنا: ضربت زيداً، وقد يتعدى الفعل إلى مفعول به بحرف الجر المذوف، ك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(١). والتقدير من قومه.

والفعل المتعدى يتعدى بأضريب خمسة هي:

١- الهمزة، كقولك: فرح زيد وأفرحته.

٢- تشديد العين، كقولك: فرحة.

٣- والباء، كقولك: فرحت به، وذهبت بزيد وأذهبته.

٤- وسین استفعل وزائدتها، وهما: الهمزة والتاء، كقولنا: خرج الشيء واستخرجه.

٥- وألف المفاعة نحو: جلس زيد، وجالسته.

ويضيف أن أبنية الفعل الثلاثي الصحيح تكون على ضم العين وفتحها وكسرها، والفاء لا تكون إلا مفتوحة إلا إذا نقلت إليها حركة العين فتضم أو تكسر. فالضم كقولك في حسن: حُسْنَ، ويجوز قولنا: حَسْنٌ^(٢).

ويضيف ابن عقيل أن الفعل الصحيح المضعف الثلاثي هو: ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد، نحو: عَضُّ، وشَدَّ، ومَدَّ. فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك كـ((تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة)) وجب فيه فاء الإدغام، تقول: مَدَدْتُ، ومَدَدْنَا، ومَدَدْنَ^(٣).

١٠٠ - مسألة: القول في اشتراق فعل الأمر.

"يقال مُرْ يا هذا، فإذا ازدادوا قالوا أُمرُ، إنما فعلوا ذلك رُدُوه إلى أصله وهو أُمُرُ، فأسقطوا الهمزة ولم يبتدئوا بساكن، فأسقطوا الألف فلما جاءت الواو ردوا الألف. وحذف ((كل)) في الأصل مثلها، ولم تسمع إلا هكذا"^(٤).

ويرى سيبويه أنه قد تخفف الهمزة إذا كانت مبتدأً مُحَقَّةً في كل لغة، فلا تبتدئ بحرف قد أو هنته؛ لأنه بمنزلة الساكن، فلا يبدأ بساكن، نحو قولك: أُمر، فلا يجوز البدء بساكن فحذفت الهمزة^(٥).

^١- سورة الأعراف: ١٥٥ / ٧ .

^٢- الباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٦٨ - ٢٧٠ ، ٣٤٨ / ٢ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٧ / ٧١ ، ١٥٢ ، وشرح الشافية: ١ / ٦٧ ، وأوضح المسالك: ١ / ٤٤٩ ، ٢ / ٢٧٢ ، ٢٦٨ ، وهمع المهاجم: ٥ / ٥٥١ - ٢٠ .

^٣- انظر شرح ابن عقيل: ٤ / ٤ ، ٢٦٨ - ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، وشذا العرف في فن الصرف: ٣٠ - ٣١ .

^٤- مجالس ثعلب: ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وانظر ارتشف الضرب: ١ / ٢٤٣ - ٢٤٧ .

^٥- انظر الكتاب: ٣ / ٥٤٥ .

ويقول العكري: ^(١) "فَالْفَاءُ قَدْ حُذِفتْ فِي مَوَاضِعٍ: الْأَوَّلُ: قُولُهُمْ مِنْ أَكْلٍ وَأَخْذٍ وَأَمْرٍ: كُلْ وَخُذْ وَمُرْ. وَالْأَصْلُ: أَكْلٌ. فَالْهَمْزَةُ الْأُولَى وَالصَّلْ، وَالثَّانِيَةُ: فَاءُ الْكَلْمَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الثَّانِيَةَ تَحْفِيْفًا لِتَقْلِيلِ الْجَمْعِ بَيْنِ الْهَمْزَتَيْنِ، وَكَانَ الْقِيَاسُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ وَأَوَا لِسْكُونِهَا وَانْضِيَامُ مَا قَبْلَهَا. وَقَدْ جَاءَ ((أَوْمَرْ)) مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ عَلَى الْأَصْلِ، فَأَمَّا مَعْ وَاوِ الْعَطْفِ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا عَلَى الْأَصْلِ كَوْلُهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْرُ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(٢)، وَأَمَّا أَخْتَاهَا فِي الْحَذْفِ عَلَى كُلَّ حَالٍ. فَأَمَّا أَجْرُهُ، وَأَسْسَ يَؤْسِسُ، فَلَا يُحْذَفُ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ الْبَيْتَةِ بَلْ تَقُولُ: أَوْجَرْهُ وَأَوْسِسْ لَأَنَّ السَّمَاعَ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الْأَمْثَالِ الْثَّلَاثَةِ وَلَا عَلَّةً تَجُوزُ ذَلِكَ".

ويوضح ابن عقيل أنَّ همزة الوصل تحذف في قوله: (مر، ول) إذا بدأ بها في الكلام، فإذا سبقت بحرف عطف لم يلتزم بحذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم فيها بإعادة الهمزة، ك قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٣)، و قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤). وزن (مر، خذ، كل) هو: عل، أما وزن (سل) فهو: فل^(٥).

^١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٢ / ٢ - ٣٦٣، وانظر شرح المفصل: ١١٤ / ٩ - ١١٥، وشرح الشافية: ٣ / ٥٠ - ٥١، وهم مع الهوامع: ٦ / ٢٥٢.

^٢ - سورة طه: ٢٠ / ١٣٢.

^٣ - سورة البقرة: ٢ / ٢١١.

^٤ - سورة الأنبياء: ٢١ / ٧.

^٥ - شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٧٨ بتصريف .

الفصل السادس

مسائل أخرى في كتاب مجالس ثعلب

المبحث الأول: مسائل أخرى في النحو في مجالس ثعلب.

المبحث الثاني: مسائل أخرى في الصرف في مجالس ثعلب.

المبحث الثالث: ويشمل على خاتمة البحث والتي تتضمن:

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

ثالثاً: الفهارس الفنية.

المبحث الأول:

مسائل أخرى في النحو في مجالس ثعلب.

١٠١ - مسألة: القول في علامة جزم الفعل المضارع بـلم.

" وأنشد

٩٢- كَانَ الْعَيْنَ خَالِطَهَا قَذَاهَا
بعُوَّارِ فَلَمْ تَقْضِي كَرَاهَا^(١).
(الوافر)

قال: اكتفي بتسمين الياء في ((قضى)) مكان الجزم^(٢).

وذكر سيبويه الحروف التي تعمل في الفعل المضارع وهي: لـم، ولـما، ولـام
الأمر، ولا النافية، وهو يرى أن حرف الجزم لا تجزم إلا الأفعال فهي أحرف
مختصة، كما أن للأسماء حروفاً تختص بها حروف الجر^(٣).

ومن أسماء الجزم: مـن، وـما، وـأيـهـمـ. ومن الظروف: أيـهـنـ، وـمـتـىـ، وـأيـنـ،
وـأيـنـ، وـحـيـثـماـ. ومن غـيرـهـاـ إـنـ، وـإـذـمـاـ^(٤).

ولا يجوز أن يفصل بين أداة الجزم والفعل بـحـشـوـ، مثل: لـم زـيـدـ يـأـتـكـ؛ لأنـها
مختصة بالأفعال ولا تدخل على الأسماء^(٥).

وفي حين ذكر سيبويه مثلاً آخر من الشعر ذكر فيه أن الفعل المعتل الآخر
علامة جزمه حذف حرف العلة بعد لـام الأمر التي هي بمنزلة لـم والتي قد تأتي
محذوفة، وتقدر هذه اللـامـ، كـقولـ مـتـمـ بـنـ نـوـيـرـةـ:

٩٣- عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعْوَضَةِ فَأَخْمُشْنِي لَكِ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى^(٦).
(الطوبل)

أـردـ: لـبـيـكـ^(٧).

^١- البيت منسوب في مجالس ثعلب: ٣٨/١، للأعشى ، ولم أقف عليه في ديوانه.
^٢- مجالس ثعلب: ٣٨/١.

^٣- انظر الكتاب: ٩-٨/٣، والمقتضب: ٤٣-٤٥، وشرح المفصل: ٤٢-٤٠/٧، وأوضح المسالك: ٤/١٧٣-١٧٧،
وشذور الذهب: ٣٣-٣١، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٦-٣٢، وهمع الهوامع: ٤/٣٠٧-٣١٥.

^٤- انظر المصدر السابق: ٥٦/٣.

^٥- انظر المصدر السابق: ١١١/٣.

^٦- البيت منسوب في الكتاب: ٩/١، لمـتمـ بـنـ نـوـيـرـةـ، ولمـ أـقـفـ عـلـيـهـ فـيـ دـيـوـانـهـ، وـهـوـ فـيـ الإـنـصـافـ: ٥٣٢/٢، وـشـرـحـ
المـفـصـلـ: ٦٠/٧، وـالـلـسـانـ: (بعـضـ).

^٧- انظر الكتاب: ٣/٨-٩.

أما العكاري فيرى أن (لمْ) أعملت من ثلاثة وجوه:
الأول: أن الفعل في نفسه ثقيل، وهي تنقله إلى زمن غير زمن لفظه فيزداد
ثقلًا.

الثاني: أنها تشبه ((إن)) الشرطية.
الثالث: أنها تردد المضارع إلى معنى المضي، باعتبار لفظه استحق الحركة
الإعرابية، باعتبار معناه استحق البناء، فجعل له حكم متوسط وهو السكون^(١).
ويوضح ابن عييش الفرق بين لم ولما، فيقول: إن لما تمثل لم زيدت عليها ما
فبقيت عاملة بالجزم، مثل: قوله تعالى: «وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ»^(٢)، وكذلك
نقول: ندم زيد ولم ينفعه ندمه، أي عقيب ندمه انتفى النفع، ولو قال ولما ينفعه ندمه،
لامتد وتطاول^(٣).

ويضيف ابن الحاجب إلى لما أنها اختصت بعدم دخول أدوات الشرط عليها،
فلا يجوز أن نقول: ((إن لما تضرب)) أو ((من لما تضرب)), وتختص لما بجواز
الاستغناء عن ذكر النفي إذا دل عليه دليل، نحو قولنا: شارفت المدينة ولمّا أي لما
أدخلها^(٤).

أما ثعلب في البيت السابق في هذه المسألة جعل عالمة الجزم السكون على الياء
وهذا مما لم يذكره أحد.

^١ - الألباب في علل البناء والإعراب: ٤٧ / ٥٠ - بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٨ / ١٠٨ - ١١٠، والكافية في النحو: ٢ / ٢٥١

^٢ - سورة آل عمران: ٣ / ١٤٣

^٣ - انظر شرح المفصل: ٨ / ١١٠

^٤ - انظر الكافية في النحو: ٢ / ٢٥١

١٠٢ - مسألة: القول في إعراب ((إياس)).

" وأنشد الفرزدق:

إِلَى الْقَبَائِلِ مَنْ قَتَلَ وَإِيَّاهُ

يَا أَيُّهَا الْمُشْتَكِي عُكْلًا وَمَا جَرَّمَتْ

نَسْبِيٌّ وَنَقْتُلُ حَتَّى يُسْلِمَ النَّاسُ^(١).
(البسيط)

إِنَّا كَذَاكَ إِذَا كَانَتْ هَمَرَجَةً

قال: لمت: لم قلتَ ((من قتل و إياس)). فقال: ويحك فكيف أصنع وقد قلتُ:
((حتى يُسلِمَ النَّاسُ))؟ قال: قلت: فبِمَ رفعتَ؟ قال: بما يَسُوَّكَ وينوِّعُكَ.

قال أبو العباس ثعلب: وإنما رفعَه لأنَّ الفعل لم يظهر بعده، كما تقول:
ضربتُ زيدًا وعمرو، لم يظهر الفعل فرفعت: وكما تقول: ضربت زيدًا وعمرو
مضروب" ^(٢).

لقد خرّج أبو العباس ثعلب إعراب إياس على أن الواو استثنافية وأن ما يليها
مبتدأ خبره محذوف فهي جملة معطوفة على ما سبقها، كما في قوله: ضربت زيدًا
و عمرو مضروب.

ويرى سيبويه أن الابتداء بالواو يعمل فيما بعدها ما عمل في الاسم الذي
تعطف عليه، مثل: كيف أنت وعبد الله؛ والمراد كيف أنت وكيف عبد الله، حيث أن
ما بعد الواو لا يكون إلا مرفوعاً ويقدر تقديرًا ^(٣).

ويرى ابن هشام أن ما بعد الواو يرتفع في حالتين:

الأولى: إذا كانت الواو استثنافية، مثل: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.
الثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، مثل: جاء زيدٌ والشمس طالعة،
وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والأقدمون بإذ ^(٤).

^١ - البيتان منسوبان في مجالس ثعلب: ٤٠ / ٤، للفرزدق، ولم أقف عليهما في ديوانه.

^٢ - مجالس ثعلب: ٤١ - ٤٠ / ١.

^٣ - انظر الكتاب: ٣٠١ - ٣٠٠ / ١.

^٤ - انظر المغني: ٢٣ - ٢٢ / ٢.

١٠٣ - مسألة: القول في إعراب ما بعد أَلَا وَهَلَّا.

" وأنشد:

٩٥- أَتَيْتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْقِدْرِ مُؤْتَقاً
فَأَلَا سَعِيدًا ذَا الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ^(١).
(الطويل)

قال: كان الكسائي يخفض وينصب، وكان الفراء يكره الخفض. وقال: من نصب سعيداً أضمر فعلاً مثل أتيت، أي فائت ذا والنصب لا يختلف فيه، والاختلاف في الخفض. قال: ومن خفض شبهه ((أَلَا)) بالنسق. والفراء يستقبحه ويحيى. وأنشد:

٩٦- الْآنَ بَعْدَ لُجَاجَتِي تَلَحَّوْنَنِي
هَلَّا التَّقْدُمُ وَالْقُلُوبُ صِحَّاحٌ^(٢).
(الكامل)

فالنصب معناه هَلَّا تقدمتم، وهو مثل الأول. ومن رفع التقدم رفعه بموضع الواو^(٣).

ويرى سيبويه أن ((هَلَّا وأَلَا)) لا يجوز فيهما أن يأتي بعدهما اسم على الابداء، ويدخلان على جمل فعلية فعلها إما مضمر أو مظاهر، فنقول: هَلَّا زِيداً ضربت، وأَلَا زِيداً قتلت، أو هَلَّا زِيداً أو أَلَا زِيداً على الإظهار والإضمار جائز؛ وهو جائز لأن فيه معنى التحضيض والأمر.

وربما عرضته على نفسك، كقولك: هَلَّا أَفْعَلُ وَأَلَا أَفْعَلُ. وإذا شئت رفعت ما بعدهما، وهو سماعي بإضمamar رافع له.

أما أصل هَلَّا فزعم الخليل أنها بمنزلة الحرف الواحد، ورفضه سيبويه، ويرى أنها تتكون من هل ولا. وأنها لا تعمل في اسم ولا فعل، فقولنا: هَلَّا يقول زيد ذلك،

^١ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٩/١.

^٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٦٠/١.

^٣ - مجالس ثعلب: ١/٥٩ - ٦٠، وانظر هام مع الهوامع: ٥/٢٦٤ - ٢٦٥.

فيقول في موضع ابتداء. ويؤكد سيبويه على أن هلاً وألاً خلوصهن لل فعل لأنه دخل فيما معنى التحضيض ^(١).

ولقد تناول ثعلب هذه المسألة وأورد رأي الكسائي الذي أجاز النصب والخض فيما بعد ألا، وكان الفراء يوافقه في ذلك ولكنه يستنبط الخض ويكرهه، فهما وثعلب يحيزون الخض إذا شبه بعطف النسق، حيث يجوز خض سعيد لعطفه على عبد الله. وذكر شاهداً شعرياً على نصب ورفع ما بعد هلاً وهي كلمة ((التقديم)), فقد نصبت كما نصب ما بعد ألا، ورفعت على أن هلاً للعطف وهي في موضع الواو.

٤ - مسألة: القول في الاكتفاء بالفعل من المصدر.

" وأنشد:

٩٧- إِذَا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرِيَ إِلَيْهِ
فَخَالِفَ وَالسَّقِيهُ إِلَى خَلَافِ
(الوافر)

قوله "جري إليه"، أي جرى إلى السفة، واكتفى بالفعل من المصدر ^(٣).

ويعلق محقق المجالس أن هذا على مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضُهُ
لَكُمْ ﴾^(٤)، أي يرضي الشكر.

^١ - الكتاب: ١/٤٩٣، ٢/٢٤٤، ٣/٥، ٩٨، ١٠، ١١٥ بتصريف، وانظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/١، ٢٦٨، ٩٨/١ بتصريف، والكافية في النحو: ٢٦٢/٢.

^٢ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١/٦٠ ، وهو في الخزانة: ٢٢٩، ٣٨٣.

^٣ - مجالس ثعلب: ١/٦٠ .

^٤ - سورة الزمر: ٣٩/٧ .

١٠٥ - مسألة: القول في الاستئناف .

"أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، ثَنَّا أَبُو الْعَبَّاسِ قَالَ: أَنْشَدَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَبَابٍ قَالَ: أَنْشَدَنِي
مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، لِامْرَأَةِ بَدَوِيَّةٍ:

بِأَرْءَعَنْ رُكْنَاهُ صَفَا وَحَدِيدُ

٩٨ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْقَى وَمَا بِي مِنَ الْهَوَى

وَأَمْسَى تَرَاهُ الْعَيْنُ وَهُوَ عَمِيدُ

نَقَطَّرَ مِنْ وَجْدٍ وَذَابَ حَدِيدُ

أَمْوَاتٌ وَأَحْيَا، إِنَّ ذَلِيلًا شَدِيدُ

ثَلَاثُونَ يَوْمًا، كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ

إِلَيْنَا ابْنَ جَوَابٍ أُرِيدُ يَزِيدُ

مَسَافَةَ أَرْضِ الشَّامِ وَيَحْكَ قَرْبَى

وَأَنَّ لَنَا فِي النَّارِ بَعْدَ خُلُودٍ^(١).

فَلَيْتَ ابْنَ حَوَابٍ مِنَ النَّاسِ حَظُنَا

(الوافر)

قال: قولها ((أريد يزيد)) أي هو يزيد على الاستئناف، وذلك جائز.

قال: قولهما ((وأنَّ لَنَا فِي النَّارِ بَعْدَ خُلُودٍ)) قال: رفع على الاستئناف.

وحكى الكسائي والفراء جمیعا ((إنَّ فِيكَ زَيْدٌ راغِبٌ)) وقالا: بطلت إنَّ لَمَّا تباعدت^(٢).

ويرى ابن هشام أن من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة المستأنفة،
وتنقسم إلى قسمين:

أحدهما: الجمل المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء: ((زيد قائم)), ومنها الجمل
المفتتح بها السور.

الثاني: الجمل المنقطعة عمّا قبلها، نحو: مات فلان، رحمه الله.

^١ - الأبيات في مصارع العشاق: ٣٦١، كما ذكر محقق المجالس ولكن لم أقف عليها.

^٢ - مجالس ثعلب: ٦٤ / ١ - ٦٥.

ويضيف ابن هشام بعض التبيهات على الاستئناف وهي:

التبيه الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة منها قوله تعالى: ﴿وَحْفَظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمُلْأِ الْأَعْلَى وَيُقْدِرُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ﴾^(١)، حيث يتبدّل الذهن أن ((لَا يَسْمَعُونَ)) صفة أو حال، وهذا خطأ وإنما هو استئناف.

التبيه الثاني: قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، مثل: نعم الرجل زيد.

فحمل على الاستئناف واحتاج إلى تقدير الجزء الآخر ليتم المعنى.

التبيه الثالث: من الجمل ما جرى فيها خلاف، هل هي مستأنفة أم لا؟ قوله: إن قام زيد أقوم، والتقدير: أقوم إن قام زيد^(٢).

١٠٦ - مسألة: القول في الشرط .

"ما نَقُلْ أَقْلُ، تجعله جزاءً. الذي تقول أقولُ، تجعله خبراً"^(٣).

ذكر سيبويه أن هناك أسماء يجازى بها، ومنها: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّهُمْ^(٤). فإذا جعلتها بمنزلة الذّي، وقلت: مَا تقولُ أقولُ، فيصيرُ تقولُ صلةً لما حتّى تكمل اسمًا، فكأنّك قلت: الذي تقولُ أقولُ^(٥).

ويرى المبرد أن ((ما)) تكون لغير الآدميين، كقولنا: ما ترَكَ أَرْكَبْ، وما تصنَّعْ أصنَعْ، وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا﴾^(٦) أي ومن بناتها؛ لأنَّ ((ما)) لا تكون إلا لذوات غير الآدميين ولصفات الآدميين. وتكون ما اسمًا للجزاء وللاستفهام، فمثلاً الجزاء قوله: ما ترَكَ أَرْكَبْ، والأحسن ما ترَكَ أَرْكَبْه^(٧).

ويضيف الكعبري أن ((ما)) تعرّب مبتدأ في الشرط، والخبر فعل الشرط وحده، وقيل: الخبر هو الشرط والجزاء^(٨).

وذكر ابن يعيش أن ((ما)) تعرّب حسب العامل، مثلها مثل ما الاستفهامية فإذا تلاها فعل غير متعدٍ ((اللازم)) كان موضع ما الرفع بالابتداء، نحو: ما تقمْ أقْمْ، وإن كان

^١ - سورة الصافات: ٣٧ / ٧ - ٨.

^٢ - المعني: ٤٨ / ٤٥ - ٤٩. بتصرف.

^٣ - مجالس ثعلب: ١ / ١٠٥.

^٤ - انظر الكتاب: ٣ / ٣ - ٥٦.

^٥ - انظر المصدر السابق: ٣ / ٦٩.

^٦ - سورة الشمس: ٩١ / ٥.

^٧ - المقضي: ٢ / ٥١، ٦٠، ٦٠. بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٤ / ٥ - ٦، وهو مع الهوامع: ١ / ٣١٥.

^٨ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٦٠.

فعلها متعدياً كان موضعها النصب به، وإن دخل عليها حرف جر أو أضيق إليها اسم، كان موضعها الجر به، فاما انجزام الفعل الذي يليها هي وغيرها من أسماء الشرط يكون جزمه بتقدير ((إن)) ولا يكون بالاسم. ومن أسماء الشرط: ما ومهما وأي وأنما وأين ومتى وحيثما وإذما، وجميعها تجزم ما بعدها؛ لأنها تضمنت معنى إن، وإن خرجت عن ذلك إلى معنى الاستفهام، أو معنى الذي لا تجزم الفعل بعدها^(١).

وذكر ابن هشام أن ((ما)) من أدوات الشرط التي تجزم فعلين، نحو قوله تعالى:

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ حَيْثِ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ (٢)(٣).

١٠٧ - مسألة: القول في ((كما)) بمعنى ((كيمًا)).

" وأنشد:

٩٩- اسْمَعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحَدَّثُهُ
عَنْ ظَاهِرٍ غَيْبٍ إِذَا مَا سَأَلَ سَالًا^(٤).
(البسيط)

رفع. وقال: زعم: أصحابنا أن ((كما)) تتصبّ، فإذا حيل بينهما رفعت. وغيرهم يقول: كما ترفع. قال هشام: تقول أفعُل كما يفعلون قال: يزعم البصريون أنها لا تعمل كما تعمل كي. قال: وأصحابنا يقولون كما [مثل] كي. قال الكسائي: مثل ذلك: أتيتكَ كَمَا
فيما تَرْغَبَ . وأنشد:

١٠٠- قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ اقَائِيهِ

كَمَا يُغَدِّي الْقَوْمَ مِنْ شَوَّائِهِ^(٥).
(الرجز)

^١- شرح المفصل: ٤/٧، ٥/٤، ٤٢ بتصريف، وانظر المغني: ٣٢٨/١.

^٢- سورة البقرة: ٢/١٩٧.

^٣- انظر قطر الندى: ١١٦-١١٧، وشرح ابن عقيل: ٤/٢٦-٢٧.

^٤- البيت بلا نسبة في الإنصاف، ٥٨٨/٢، ونسبة ابن منظور في اللسان: (كيم)، لعدي بن زيد العبادي.

^٥- البيتان منسوبان في الكتاب: ١١٦/٣، لأبي النجم العجلي، وهو في مجالس ثعلب: ١/١٢٧.

وأنشد في معنى كي:

١٠١ - وَطَرَقَكَ إِمَا جِئْنَا فَاحْفَظْنَاهُ

كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حِيثُ تَصْرِفُ^(١).
(الطویل)

^١ - نسب البيت محقق مجالس ثعلب: ١٢٧/١، لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه.

وقال:

١٠٢ - يُقْلِبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَةٌ
تَشَاؤسْ قَلْيَلًا إِنَّنِي مَنْ تَأْمَلُ^(١).
(الطوبل)

قال ((كما)) تكون بمعنى كي، وتكون بمعنى الجزاء، كما قمتَ قمتُ. وقال: كما تكون تشبيهاً و تكون جزاءً، كما قمتَ قعدتُ. والتشبيه قمتَ كما قمتَ. وتكون بمعنى كيما وكيلًا ^(٢).

يرى سيبويه أنه من القبيح الفصل بين إن والفعل، كما إنه قبح الفصل بين كي والفعل ^(٣).

وذهب الكوفيون إلى نصب ما بعد كما، ولا يمنعون جواز الرفع، واستحسن أبو العباس المبرد وهو من البصريين.

وحجتهم أنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وعليه قول الشاعر ((الذى سبق

ذكره)):

((كما يَحْسِبُوا)) فأراد ((كيما يحسبوا)), وقول آخر:

١٠٣ - لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا ^(٤).

(الرجز)

وأما البصريون فقالوا: إنه لا يجوز النصب فيما بعد كما؛ لأن الكاف للتشبيه ودخلت عليها ((ما)) فجعلت منزلة الحرف الواحد فلا تؤثر على الفعل فلا تنصبه. ويرد ابن الأباري على الكوفيين بأن بعض الأبيات التي استشهدوا فيها بالنصب جاءت بالرفع أيضاً، والبيت الأول جاء برواية ((لكي يَحْسِبُوا)), والبيت الثاني جاء برواية التوحيد: لَا تَظْلِمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ ، ولو صحت

^١ - البيت بلا نسبة في الإنصال: ٥٨٩ / ٢، وعجزه:

تَشَاؤسْ رُوَيْدًا إِنَّنِي مَنْ تَأْمَلُ.

^٢ - مجالس ثعلب: ١٢٧ - ١٢٨.

^٣ - انظر الكتاب: ١٦١ - ١٦٢.

^٤ - البيت نسبة محقق الإنصال: ٥٨٧ / ٢، لرؤبة بن العجاج ، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو في الكافية في النحو: ٢٤٠ / ٢، والخزانة: ٣ / ٤، ٥٩١.

رواية بيت بالنصب فيكون ذلك شذوذًا، أو للضرورة الشعرية، ولا حجة فيه^(١).

١٠٨ - مسألة: القول في كيلا وكيما .

"سئل أبو العباس ثعلب عن الفرق بين كيلا وكيما، قال: إذا كانت لا مع كي وهي جد، فإذا كانت مع ما فهي صلة"^(٢).

يرى سيبويه أن من الحروف التي تتصل الفعل المضارع اللام في قولنا:
جئتك لنفعك، وحتى في قولنا: حتى تفعل ذلك.

واعلم أن الذي نصب الفعل الضارع هو: أن مضمرة بعد اللام، وحتى، وكـي^(٣).
ولا يجوز أن يفصل بين حروف النصب والفعل بالاسم، فلا نقول: جئتك كـي زيد
يقول ذلك، ولا خفت أن زيد يقول ذلك. فلا يجوز ذلك، كما لا يجوز الفصل بين الاسم
وإنـ وأخواتها ب فعل^(٤).

ويرى السيوطي أنه لا يمتنع تأخير معمولها، كقولنا: كـي تـكرمني جـئتك سواء
كانت كـي الناصبة أو الجارة.

وقال أبو حيان: أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ((لا)) النافية كقوله
تعالى: ﴿كـي لا يـكون دـولـة﴾^(٥)، وبما الزائد كقول الشاعر:

٤-١٠٩- تـريـدين كـيـما تـجمـعـينـي وـخـالـداـ (الـطـوـيلـ)

والفصل بغير ((ما)) لا يجوز عند البصريين وابن هشام ومن وافقهم من الكوفيـين،
وجوزه الكـسـائـي^(٦).

^١- الإنـصـافـ: ٢/٥٩٢-٥٨٥ـ بـتـصـرـفـ، وـانـظـرـ الـكـافـيـ فـيـ النـحـوـ: ٢/٢٤٠، وـالـمـغـنـيـ: ١/١٩٥-١٩٨ـ، وـهـمـعـ الـهـوـامـعـ: ٤/١٠٣-١٠٢ـ.

^٢- محـالـسـ ثـعلـبـ: ١/١٥١ـ.

^٣- انـظـرـ الـكتـابـ: ٣/٧ـ٥ـ، وـالـمـقـضـبـ: ٢/٩ـ٦ـ، وـشـرـحـ الـمـفـصـلـ: ٧/١٤ـ١٥ـ، ٩/١٥ـ١٥ـ.

^٤- انـظـرـ الـمـصـدـرـ السـابـقـ: ٣/١١٠ـ.

^٥- سـورـةـ الـحـشـرـ: ٩/٥٧ـ.

^٦- الـبـيـتـ لأـبـيـ ذـوـبـ الـهـذـلـيـ فـيـ دـيـوـانـ الـهـذـلـيـنـ: ١/١٥٩ـ، وـعـجـزـهـ: ١/١٥٩ـ.

وـهـلـ يـجـمـعـ السـيـقـانـ وـيـحـكـ فـيـ غـمـدـ

وـفـيـ هـمـعـ الـهـوـامـعـ: ٣/١٠١ـ، وـالـخـزانـةـ: ٣/٥٩٧ـ.

^٧- هـمـعـ الـهـوـامـعـ: ٣/١٠١ـ١٠٢ـ.

ويقول العكري: ^(١)"وَتَكْتُبُ ((كَيْ لَا، وَلَكِي لَا)) مَقْطُوْعَةً".

١٠٩ - مسألة: القول في ((قط)).

قال أبو العباس ثعلب: ^(٢)"يَقَالُ قَطُّ يَا هَذَا، وَقَطُّ يَا هَذَا، وَقَطُّ ^(٣) يَا هَذَا، وَقَطُّ يَا هَذَا، وَقَطُّ يَا هَذَا، وَقَطُّ يَا هَذَا جَزْمٌ - وَإِذَا شَدَّ لَمْ يَكُنْ يَسْكُنْ - وَقَطُّ يَا هَذَا.

وَقَطْنِي وَقَطْنِي مِنْ كَذَا وَكَذَا.

وقال أبو العباس: وزعم الفراء أنه سمع أعرابيا يقول ((قطن زيداً)). وعند الفراء أنه إذا قال فطني فهو إضافة، موضع النون والياء خفض.
 وأنشد:

١٠٥ - يَتَقَبَّلُهَا بِقَطْكٍ إِذْ بَاشَرَ الْمَوْتَ جَدِيداً^(٤). (الخفيف)

قال: ويقال: ((بَقْدَك)), أي يتقوى الضربة بقوله قطك.
 وأنشد:

١٠٦ - امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ فَطْنِي

سَلَّارُوَيْدَا قَذْ مَلَأْتَ بَطْنِي^(٥).
(مشطور الرجز)

قال أبو العباس: إذا ضمّوا هذه الحروف جعلوها مثل ((قبل وبعد)), وإذا فتحوا فمثل ((ليت ولعل)), وإذا حفظوا فمثل الأدوات.

ويرى سيبويه أن قط يُراد بها الزمان المنفي، وقط، كقولك: مُذْ كُنْتُ ^(٦).

^١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٩٢/٢.

^٢ - مجالس ثعلب: ١٥٧/١ - ١٥٨.

^٣ - هكذا وردت في الأصل.

^٤ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٥٧/١.

^٥ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١٥٨/١، وفي الخصائص: ١/٣٢، والإنصاف: ١/١٣٠، وحاشية اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٨٤، وشرح المفصل: ٢/١٣١.

^٦ - انظر الكتاب: ٣/٢٨٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٨٥، وشرح المفصل: ٤/١٠٧ - ١٠٨، والكافية في التحو: ٢/١٢٥ - ١٢٤، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٨٥.

وقَطْ يكون معناها: الاكتفاء^(١).

في حين يرى العكري أنَّ قَطْ المخفة تكون بمعنى حَسْبٌ، وهي مبنية على السكون، وتدخل عليها ياء المتكلّم، فنقول قَطِيٌّ، فلم تتحقّقها النون لأنّها اسم. ومن العرب من يُلْحِق النون، فيقول: قَطْنِيٌّ، فسلم السكون فيها.^(٢)

١١٠ - مسألة: القول في سبحان.

"وقوله (سُبْحَانَ) مختلف في تأويله؛ لأنَّ تأويله الإِضافة عند الفراء وهو تنزيهٌ وُضعَ موضعَ المصدر، في الأصل سبَّحت تسبِّحاً وسُبْحانًا، فإذا أُسقطت الكاف ففتحَ وَأَنْشَدَ:

سُبْحَانَ مِنْ عَلْمَةَ الْفَاتِحِ^(٣). - ١٠٧
(السريع)

قال الفرّاء: طلب الكاف ففتحه. وقال أهل البصرة: لم يُجْرِه. وهذا باطل، لأنَّهم قد أنشدوه:

* - * فَسْنُحَانًا فَسْنُحَانًا (٤)

بالنَّصْبِ. فَحُوْزَ فَلَا يَكُونُ نَكْرَةً، وَمَا أَضَيْفَ فَأَسْقَطَهُ فَلَا يَكُونُ نَكْرَةً^(٥).

في حين يرى سيبويه أن سبحان مصدر لا يتصرف في الكلام، ولا يقع في موضع الرفع والجر ولا تدخلها الألف واللام. نحو قوله: **سُبْحَانَ اللَّهِ**، كأنه قال: **تَسْبِيحًا**، فنصب هذا على **أَسْبَحَ اللَّهَ تَسْبِيحاً**، وهذا بمنزلة سبحان الله حيث حذف الفعل.

١- انظر الكتاب . ٤ / ٢٢٨

^٢- انظر الكتاب في علل البناء والإعراب: ٢/٨٤، وشرح المفصل: ٢/١٣٠ - ١٣١.

^٣- البيت في ديوان الأشعى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ

١٩٧٢ - ١٩٣ : وتمامه

أَفْوَانُ الْمَا حَاءَنَ فَخْرٌ

و اللسان: (سبح)

^٤ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢١٧/١، والخزانة: ٣٧/٢، ٢٤٧/٣.

٢١٦-٢١٧ / ١ - مجالس ثعلب:

وزعم أبو الخطاب أنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ، كقولك: بِرَاءَةَ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَبْرَئُ بِرَاءَةَ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ. وزعم أنَّ ذلك كقول الأعشى سابق الذكر، أي براءة منه. ومن ترك تنوين سبحان كان ذلك على اعتبار كونها معرفة، ونصبها كنصب الحمد لله. وقد جاء سُبْحَانَ مَنْوَنَا مُفرَداً ((غير مضاف)) في الشعر، كقول الشاعر:

١٠٩ - سُبْحَانَةُ ثُمَّ سُبْحَانَاهُ يَعُودُ لَهُ
وَقَبَلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمْدُ^(١).
(البسيط)

وذكر ابن يعيش أنه قد يستعمل مضافاً وغير مضاف. وهو مثل عثمان في منعه من الصرف؛ وذلك للعلمية وزيادة الألف والنون، فاما سبح ويسبح فهو فعل ورد بعد أن ذكر وعرف معنى سبحان، فاشتقو منه فعلاً.

وهو يرى في بيت أمية بن أبي الصلت السابق وجهين:
الأول: أن يكون نكرة.
الثاني: أن يكون معرفة إلا أنه نون للضرورة^(٢).

١١١ - مسألة: القول في إن الشرطية.

"إِنْ عَبْدُ اللَّهِ قَامَ أَقْمُ، قَالَ الْفَرَّاءُ: إِنْ أَضْمَرْ مَجْهُولًا رَفْعٌ لَا غَيْرُ، وَإِذَا أَضْمَرْ غَيْرَ مَجْهُولَ رَفْعٌ وَنَصْبٌ. قَالَ: وَالشُّرُوطُ كُلُّهَا يَتَقدَّمُهَا الْمُسْتَقْبِلُ وَالْمَاضِيُّ، وَالْدَّائِمُ، وَ((إِنْ)) لَا يَتَقدَّمُهَا إِلَّا مُسْتَقْبِلُهَا"^(٣).

ويرى سبيويه أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله.
فرغم الخليل أنك إذا قلت: إنْ تأتِيَ آتِكَ، فآتِكَ انجزت بإنْ تأتِيَ.
وزعم الخليل أيضاً أنَّ ((إن)) هي أم حروف الجزاء؛ لأنها في كل حال لا تفارق المجازاة، في حين غيرها يفارقها للاستفهام.

^١ - البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: ٣٠، وفي شرح المفصل: ١ / ١٢٠، ١٢٠ / ١، واللسان: (سبح، جمد)، والخزانة: ٢ / ٣٧.

^٢ - الكتاب: ١ / ٣٢٢ - ٣٢٦ بتصريف.

^٣ - شرح المفصل: ١ / ١١٩ - ١٢٠ - ٥/٤ - ٦ بتصريف.

^٤ - مجالس ثعلب: ١ / ٢٣٠ - ٢٣١.

ويوضح سيبويه أن جواب الجزاء لا يكون إلا ب فعل أو بالفاء، نحو: إِنْ تَأْتِي
آتِكَ، وَإِنْ تَأْتِي فَأَنَا صاحبُكَ^(١).

ومن القبيح أن تعمل إن وغيرها من حروف الجزاء في الأفعال فتجزمه في اللفظ ولا
يكون لها جواب مجزوم أيضاً، كقولنا: آتِكَ إِنْ أَتَيْتِي، ولا نقول: آتِكَ إِنْ تَأْتِي إلا
في الضرورة الشعرية؛ لأنك أخرت إن وما عملت فيه ولم تجعل لـ(إن) جواباً ينجز
بما قبله^(٢).

وإذا كان جواب الشرط مجزوماً يُرفع عبد الله، نحو قوله: أَعْبُدُ اللَّهَ إِنْ تَرَهُ تَضَرِّبُهُ.
وإن لم تجزم جواب الشرط نصبت زيداً، نحو قوله: أَرَيْدَا إِنْ رَأَيْتَ تَضَرِّبُ^(٣).

ويضيف المبرد أنَّ الأصل في الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها
والإعراب مختص بالفعل المضارع، فإذا قلت إِنْ تَأْتِي آتِكَ، فتأتني مجزومة بـإن،
وآتِكَ مجزومة بـإن و بتائني^(٤).

وذكر ابن الأنباري القول في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية على أنه مسألة
خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة.

فذهب الكوفيون في قولنا: إِنْ زَيْدٌ أَتَانِي آتِهِ، بأنَّ زيد مرفع بالفعل الموجود
من غير تقدير فعل. وحجتهم في تقديم المرفوع مع (إن) خاصة؛ لأنها الأصل في
باب الجزاء، ولقوتها جاز التقديم. وخالفهم ابن الأنباري في هذا الرأي.

وذهب البصريون إلى أن زيد يرتفع بتقدير فعل يفسره الفعل المذكور.
وحجتهم أنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك
ال فعل، ولا يعمل الفعل المذكور هنا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه،
وهنا يصبح الاسم مرفوعاً بلا رافع، وهذا دليل على أنَّ الاسم مرفوع بالفعل المقدر،
وال فعل المُظَهَر يدل على ذلك المقدر.

وذهب أبو الحسن الأخفش أن ((زيد)) يرتفع بالابتداء، ورفض ابن الأنباري
ذلك؛ لأنَّ حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به دون غيره، فهنا لابد من وجود
فعل مقدر، والابتداء بزيد غير جائز^(٥).

^١ - الكتاب: ٦٢-٦٣ بتصريف، و انظر المقتصب: ٤٤-٤٥، ٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٨ / ٢، وشرح
المفصل: ٤١ / ٧، وقطر الندى: ١١٦-١٢٧، ١٢٧، وأوضاع المسالك: ٤ / ١٧٨-١٨٢، والمغني: ٤ / ٤، وشرح ابن عقيل: ٤ / ٤

^٢ ، وهو الهوامع: ٤ / ٣١٦.

^٣ - انظر المصدر السابق: ٣ / ٦٦.

^٤ - انظر المصدر السابق: ١ / ١٣٢-١٣٣.

^٥ - انظر المقتصب: ٤٨ / ٢.

^٦ - الإنصال: ٢ / ٦١٥-٦٢٠ بتصريف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٥٢-٥٧، والكافية في النحو: ٢ / ٢٥٤-٢٥٥.

ويرى ابن الحاجب أنَّه من حق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ((إن)) أن يكون ماضياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً، نحو: إِنْ زَيْدٌ ذَهْبٌ، وقد يكون مضارعاً على الشذوذ^(١).

١١٢ - مسألة: القول في حذف عامل الظرف إذا كانت العهدية قريراً .

قال أبو العباس ثعلب: (٢) "وحكى الكسائي: نزلنا المنزل الذي البارحة، والمنزل الذي آنفاً، والمنزل الذي أمس. فيقولون في كل وقت شاهدوه من قرب، ويحذفون الفعل معه، كأنهم يقولون نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس، والذي نزلناه اليوم، اكتفوا بالوقت من الفعل، إذ كان الوقت يدل على الفعل، وهو قريب. ولا يقولون الذي يوم الخميس، ولا الذي يوم الجمعة. وكذا يقولون: لا كالليوم رجلاً، ولا كالعشية رجلاً، ولا كالساعة رجلاً، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها. وأباء الفرقاء مع العلم، وهو حائز، وأنشد:

-١١٠- لَا كَالْعَشِيّةُ زَأْرًا وَمَزْوَدًا^(٣):

(الكامل)

لأنني أقول لقيتك العام، ولا أقول لقيتك السنة. وكل ما كان [فيه] الوقت فجائز أن يحذف الفعل معه، لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه، والفعل يدل على الوقت.

قال: وإذا قال قام عبد الله، دلّ على مكان و زمان و فعل".

^{١١٣} - مسألة: القول في حرف الشرط (الماء).

"زَيْدُ لَمَّا قَمَتْ ضَرِبَتْ. يَجُوزُ عَلَى الْجَزَاءِ، وَيَجُوزُ بِاللَّوَادِ وَالْفَاءِ وَثَمَّ، وَلَا حَوْزٌ بِلَادٍ لَا يَأْوِي".^(٤)

١- انظر الكافية في النحو: ٢٥٥ / ٢

^١ - مجالس ثعلب: ١ / ٢٦٦-٢٦٧، وانظر قطر الندى: ١٥٣-١٥٤.

^٣ - البيت لجرين في ديوانه: ٢٢٣، وصدره:

يَا صَاحِبِيْ دَنَّا الرَّوَاحُ فَسِيرَا

^{١١٤} وفي المقتضب: ٢/١٥٠، والكافية في النحو: ١/٢٦٤، وهمع الهوامع: ٢/١٩٨، والخزانة: ٢/١١٤.

٢٦٧ / ١ - مجالس ثعلب:

في هذه المسألة يرى سيبويه أنَّ الأفعال تجزم إذا سبقت بـ: لَمْ، ولَمَّا، واللام التي في الأمر، كقولنا: لِيَفْعُلُ، ولا في النهي، كقولك: لا تَقْعُلُ^(١).

ويقول العكري: ^(٢) "وَأَمَّا (لَمَّا) فَهِيَ (لَمْ) زَيَّدَ عَلَيْهَا (ما) وَصَارَ لَهَا مَعْنَى أَخْرَ، فَإِذَا وَقَعَ الْمُسْتَقْبِلُ بَعْدَهَا جَزْمَتْهُ، وَجَازَ أَنْ تَنْفَعَ عَلَيْهَا كَوْلُكَ: تَكَلَّمَ ثُمَّ قَطَعَ وَلَمَّا؛ أَيْ: وَلَمَّا تُتَّهُ. وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي (لَمْ). وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَاضِي صَارَ طَرْفًا وَاقْتَضَتْ جَوَابًا كَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ ^(٣)، وَلَوْلَا (ما) لَمْ يَجِزْ ذَلِكَ".

ويرى ابن الحاجب أنَّ (لَمَّا) مثل (لَمْ) في قلب المضارع إلى الماضي وفي نفيه، وتختص لَمَّا بالاستغراب، كقولنا: نَدَمْ وَلَمَّا يَنْفَعَهُ النَّدَمُ، فَنَفَيْهَا يَمْتَدُ إِلَى حَالِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهَذَا مَا يَعْنِيهِ الْاسْتَغْرَابُ.

وتختص لَمَّا بِعَدِمِ دُخُولِ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ عَلَيْهَا فَلَا تَقُولُ: إِنْ لَمَّا تَضَرَّبُ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْمَنْفِي بَعْدَهَا إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ: شَارَفَتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا، أَيْ: وَلَمَّا أَدْخَلَهَا ^(٤). ويضيف ابن عقيل أنَّ (لَمَّا) من أدوات الشرط التي تجزم فعلاً واحداً، وإنَّ النَّفِيَ بِلَمَّا مَتَصلُّ بِالحال ^(٥).

١١٤ - مسألة: القول في إِذْنٍ .

"إِذْنُ أَنْتَ طَالِقُ، قَالَ: تَأْوِيلُهَا التَّأْخِيرُ، عَلَى مَعْنَى أَنْتَ طَالِقٌ إِذْنٌ. وَقَوْلُهُمْ: إِذْنٌ زَيَّدَ قَائِمًا، إِذْنٌ إِذَا وَلَيْتَ الْأَسْمَاءَ بَطْلًا. وَأَنْشَدَ:

١١١- مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ إِذْنٌ فَلَا رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

إِذْنٌ فَعَاقَبَنِي رَبِّي مُعَاقَبَةً قَرَرْتُ بِهَا عَيْنُ مَنْ يَأْتِيَكَ بِالْحَسَدِ ^(٦) .
(البسيط)

١ - انظر الكتاب: ٨ / ٣، والمقتضب: ٤٣ - ٤٤ ، والكافية في النحو: ٢ / ١٢٧ .

٢ - الباب في علل البناء والإعراب: ٤ / ٢، والكافية في النحو: ٤ / ٨، وانظر شرح المفصل: ١١٠ / ٨ .

٣ - سورة القصص: ٢ / ٢٨ .

٤ - الكافية في النحو: ٢ / ٢٥١ بتصريف، وانظر قطر الندى: ٤ / ١١٥ - ١١٤، وأوضح المسالك: ٤ / ١٧٥ - ١٧٧، و المغني: ١ / ٢٩٣ .

٥ - شرح ابن عقيل: ٤ / ٢٦، وهم مع الهوامع: ٤ / ٣١٣ - ٣١٥ .

٦ - البيتان للنابغة في ديوانه: ٢٩ - ٢٨، وروي صدر البيت الأول في الديوان:

مَا قَلَّتْ مِنْ سَيِّئِي مَمَّا أَتَيْتَ بِهِ

ورُوِيَتْ قافية الْبَيْتِ الثَّانِيِّ: الْفَدَ بَدْلًا مِنَ الْحَسَدِ. وَفِي الْكَافِيَّةِ فِي النَّحْوِ: ٢ / ٢٣٦ .

٧ - مجالس ثعلب: ١ / ٣٠٢ .

في حين ذكر سيبويه مواضع عدم عمل إذن، وهي:

- ١- إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل، فإنك مخيراً إن شئت أعملته كأعمال أرى وحسبت، وإن شئت أغيتها.
- ٢- إذا كانت بين الفعل وبين شيء والفعل معتمد عليه فإنها ملغاة ولا تتصب أبداً.
- ٣- إذا سبقت بـ((إن)) كقولك: إنْ تأتي إذنْ آتيك، فالفعل معتمد على ما قبل إذن.
- ٤- إذا سبقت باليمين فاليمين هنا الغالبة في الكلام، كقولنا: والله إذنْ لا أفعل، والعكس فإذا سبقت إذن اليمين عملت، كقولنا: إذنْ والله لا أفعل.
- ٥- وقوع إذن منزلة إنما وهل كقولنا: إذنْ عبد الله يقول ذلك (١).

ويقول سيبويه: (٢) "وَمَمَّا ((إِذْنٌ)) فجوابٌ وجزاءٌ"

ونذكر العكري أن ((إِذْنٌ)) حرف مفرد. ويضيف أنها إذا وقعت بين المبتدأ والخبر يبطل عملها ويعتمد الفعل على ((أنا)) كقولنا: أنا إذنْ أكرمك، وكذلك لو قلت: أنا أكرمك إذنْ، فيلزم إلغاؤها أيضاً؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال (٣). ونذكر ابن الحاجب الأبيات السابقة التي ذكرها ثعلب ويوضح أنها إذا جاءت ((إِذْنٌ)) بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جزائهما كما يدخل في جزاء ((إِنٌ)) (٤).

١١٥- مسألة: القول في الشرط بـ((إِذا)).

قال أبو العباس ثعلب: (٥) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾" (٦) قال: هذا مثل الجزاء، مثل قولهم إذا قمت قمت، وإذا فعلت فعلت، وقيامي مع قيامك، أي الاستعاذه والقرآن معاً، أي اجعل مع قراءتك الاستعاذه، كقولهم: اجعل قيامك مع قيام زيد. وأنك إذا أحمرَ البُسرَ، أي في وقت أن يحرمَ البُسرَ، في قول الخليل".

"و((إِذا)) لها ثلاثة أوجه: معنى إن، ومعنى الوقت، ومعنى المفاجأة" (٧).

١- الكتاب: ٣/١٣-١٦ يتصرف، وانظر المقضي: ٢/١٠-١٢، ١٦-١٧، والكافية في النحو: ٢/٢٣٨-٢٣٩، وشرح ابن عقيل: ٤/٦-٧، وهمع الهوامع: ٤/١٠٣-١٠٧.

٢- المصدر السابق: ٤/٢٣٤، وانظر شرح المفصل: ٩/١٢-١٤، وقطر الندى: ٨١-٨٢، وأوضاع المسالك: ٤/١٤٢.

٣- انظر الباب في علل البناء والإعراب: ٢/٣٤-٣٧.

٤- انظر الكافية في النحو: ٢/٢٣٦.

٥- مجالس ثعلب: ١/٣٠٢.

٦- سورة النحل: ١٦/٩٨.

٧- مجالس ثعلب: ١/٣٠٨.

"قال: إذا نقع في الحالات، وهي هنا للمستقبل [أكثر] الكلام آتيك إذا قمت، وآتيك إذا نقوم، فهذا أكثر الكلام. ويجوز أن أقول: آتيك إذا قمت، أي في أي وقت قمت. كما تقول آتيك إذا جلس القاضي، أي: أي وقت جلس القاضي" (١).

ويرى سيبويه أن إذا لها أكثر من وجه فمنها:

- ١- لما يستقبل من الدهر.
- ٢- المجازاة.
- ٣- الظرفية.

٤- تكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ((إذا الفجائحة)) قولنا: مررت فإذا زيد قائم (٢).

وسائل الخليل عن إذا، لماذا لم يجازوا بها؟ فرد: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، فيبين أن إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ فإذا قلت: آتيك إذا أحمر البُسرُ كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن أحمر البُسرُ، كان قبيحاً.

والفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه. وقد يجازون فإذا مضطرين، وشبهوها بإن قول الشاعر:

١١٢- تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثِبُ (٣).
(البسيط)

وقول الفرزدق:

١١٣- ترْقَعْ لِي خَنْدَفُ وَاللَّهُ يَرْفَعْ لِي نَارًا إِذَا حَمَدَتْ نِيرًا هُمْ تَقدِ (٤).
(البسيط)

وحراف الجزاء تجزم الأفعال، وينجزم الجواب بما قبله (٥).

^١- مجالس ثعلب: ٤٦٢ / ٢ - ٤٦٣ .

^٢- الكتاب: ٤ / ٢٣٢ بتصرف .

^٣- البيت في ديوان ذي الرمة، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤ - ١٣٨٤ م، وفي شرح المفصل: ٤ / ٩٧، ٤٧ / ٧ .

^٤- البيت منسوب في الكتاب: ٦٢ / ٣، للفرزدق، وهو في المقتصب: ٢ / ٥٥، وشرح المفصل: ٧ / ٤٧، والكافية في النحو: ٢ / ٩ .

^٥- الكتاب: ٣ / ٥٦ - ٦٢، ١ / ١٣٤ - ١٣٥ بتصرف، وانظر المقتصب: ٢ / ٥٤ - ٥٧، وشرح المفصل: ٢ / ٤٧ - ٤٦، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٥٦ - ٥٥، وشرح المفصل: ٤ / ٩٧ - ٩٩، والكافية في النحو: ٢ / ١٠٩ - ١١٣، والمغني: ١ / ١١٧ - ١١٢ .

ويوضح ابن يعيش أن ((إذا)) ظرف مبني على السكون، وبنية على السكون لشبيهها بالموصولات، وتقتصر لجملة بعدها توضحها وتتبينها، ولتضمنها معنى الشرط لم يقع بعده إلا الفعل سواء كان ماضياً أم مضارعاً كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيلُ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلى﴾^(١)، فإذا وقع اسم بعدها فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنَّه لا يقع بعدها المبتدأ أو الخبر لما تضمنته من الشرط والجزاء، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ﴾^(٢)، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، فسره الفعل الظاهر، وأجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعدها لأنَّها ليست شرطاً في الحقيقة^(٣).

١١٦ - مسألة: القول في حرف الاستقبال ((السين وسوف)).

" قال: سوف يكون ذاك، وسف يكون، وسيكون، وسو يفعل، وسوف يفعل"^(٤).

ويرى سيبويه أنَّ الفعل ((ذهب)) يدل على الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا أضفنا السين له فنقول: سيدَهَبُ، فهذا يدل على تحوله إلى ما يستقبل من الزمان، فهو بيان لما مضى وما لم يمض منه، وفيه استدلال على وقوع الحدث، كقولك: سيَقُدُ شهرَيْن، وساذَّهَبَ غداً^(٥).

وهناك بعض الحروف لا يليها إلا فعل وهي: سَوْفَ؛ لأنَّها بمنزلة السين في قولك: سَيَفْعُلُ، فهذه السين إنما هي لإثبات قوله لن يَفْعَلَ، فلا يفصل بينهم وبين الفعل أي فاصل^(٦).

وذكر ابن الأباري ما ذهب الكوفيون إليه من أنَّ السين التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: سأَفْعَلُ أَصْلُهَا سَوْفَ.

ودليلهم مشابهتها لبعض الكلمات التي حذفت منها بعض الحروف، كقولنا لَمْ أَبَلْ، ولم يَكُنْ، فأصلها: لم أَبَلْ، ولم يَكُنْ، وهذا مشابه لسوف فحذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً.

^١ - سورة الليل: ٩٢ / ١ - ٢ .

^٢ - سورة الانشقاق: ٨٤ / ١ .

^٣ - شرح المفصل: ٩٥ / ٤ - ٩٧ بتصريف .

^٤ - مجالس ثعلب: ٣١٥ / ١ .

^٥ - انظر الكتاب: ٣٥ / ١ .

^٦ - انظر المصدر السابق: ٣ / ١١٤ - ١١٥ ، ٤ / ٢١٧ ، ١١٥ - ٩٨ / ١ ، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٤٩ .

وقد صح عن العرب أنهم قالوا: سَوْ أَفْعَلْ بحذف الفاء، ومنهم من قال: سَفَ أَفْعَلْ، فحذفوا الواو، ويجوز أن يجمع بينهما في الحذف.

ودليل آخر أنَّ السين تدلُّ على ما تدلُّ عليه سوف من الاستقبال، فلماً شابهتها في اللفظ والمعنى دلَّ على أنها مأخوذة منها، وفرَّغَ عليها.

والرد على الكوفيين من وجود الحذف بكثرة في كلامهم فهذا الكلام فاسد؛ لأنَّ الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياسٍ ليجعل أصلًا لمحلِّ الخلاف، وحتى لو وجد في غير الحرف بكثرة، أي الأمثلة السابقة من الأسماء والأفعال، فقلَّما يوجد في الحرف، وإن وجد فلا يقاس عليه.

وأما ما روي عن العرب في قولهم: (سَوْ، وَ سَفَ)، فالجواب عليه من ثلاثة أوجه:

١ - تفرد بعض الكوفيين بها؛ فلا تكون فيها حُجَّة.

٢ - إن صحت هذه الرواية فهي من الشاذ الذي لا يُعبأ به لقلته.

٣ - إذا حُذِفَ الواو والفاء فغير جائز الجمع بينهما في الحذف، ولا نظير له في كلامهم فهو مردود عليهم.

وأما قولهم إنَّ السين وسوف يدلان على الاستقبال، فهو باطل؛ لأنَّ سَوْفَ أَشَدُ تراخيًا في الاستقبال من السين، وهذا يدلُّ على أنَّ كل حرف مستقل بنفسه.

وذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها. وقالوا ذلك لأنَّ الأصل في كل حرف يدل على معنَّى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلًا في نفسه، والسين حرف يدل على معنَّى؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذاً من غيره^(١).

ويضيف ابن يعيش أنَّ السين وسوف معناهما التتفيس في الزَّمان، فإذا دخلَا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال وأزلا عنه الشياع.

ويُقال سوقته إذا أطلت الميعاد، فهو مشتق من سوف فعلاً جديداً^(٢).

ويرى ابن هشام أنه بالرغم من اختصاص السين بالفعل المضارع، لكن لم يحمل فيه.

ويضيف على من سبقه لفظ: (سَيْ) فيحذف من سَوْفَ حرف ويقلب الوسط ياءً وبالغة في التخفيف، حكاها صاحبُ المحكم.

^١ - الإنصال: ٦٤٦ - ٦٤٧ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ١٤٨ / ٨، ١٤٩ - ١٥٠، ومغني اللبيب عن كتب الأغاريب: ١ / ٣٧٥ - ٣٧٧.

^٢ - انظر شرح المفصل: ١٤٩ - ١٤٨ / ٨.

وتتفرد سَوْفَ عن السين بدخول اللام عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَسُوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرَضَى﴾^(١) .^(٢)

١١٧ - مسألة: القول في تقديم المفعول به على حرف الشرط ((إن)).

زيداً إن تضرب أضرب. إن نصبه بالثاني لم يختلفا فيه، وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبي الفراء؛ لأن الشروط لا يتقدّمها صلاتها^(٣).

لم يؤيد المبرد تقديم المفعول على إن؛ لأن الجزاء لا يعمل فيما قبله^(٤). وذكر ابن الأباري تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط خلافاً بين أهل البصرة وأهل الكوفة، فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واختلفوا في ناصب الشرط على رأي الكسائي، ولم يجز الفراء ذلك.

وحجتهم في جواز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على ((إن)), نحو: أضرِبْ إِنْ تَضْرِبْ، فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً، لكن لما أخر جزم بالجوار وإن كان من حقه الرفع، قول الشاعر:

١٤ - يا أَقْرَعْ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعْ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخْوَكَ تُصْرَعْ^(٥).
(مشطور الرجز)

والتقدير فيه إنك تصرع إن يصرع أخوك، ولو لا أنه في التقدير مقدم لما جاز أن يكون مرفوعاً، ولوجب جزمه. وأورد الكوفيون أمثلة أخرى تؤيد رأيهم، وكلها من الشعر، فجاز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأن المعمول قد وقع موقع العامل.

^١ - سورة الضحى: ٩٣ / ٥ .

^٢ - انظر المغني: ١ / ١٥٨ - ١٥٩ .

^٣ - مجالس ثعلب: ٤١٩ / ٢ .

^٤ - انظر المقتصب: ٦٦ / ٢ .

^٥ - هذان البيتان في الكتاب: ٦٧ / ٣، ومنسوبيان لحرير بن عبد الله البجلي، والمقتبس: ٧٠ / ٢، والكامل في اللغة: ١٧٥ / ١، والباب في علل البناء والإعراب: ٥٩ / ٢، وشرح المفصل: ١٥٨ / ٨، والمغني: ٢ / ٢٠٩، وشرح ابن عقيل: ٤ / ٣٦، وهو مع الهوامع: ٢٥٠ / ٤، ٣٣١ / ٤، ولعمرو بن خشارم البجلي في الخزانة: ٣٩٦ / ٣.

أما الرد على الكوفيين في قولهم: إنَّ الأصل في الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط، فلا نسلم به، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبِّبٌ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب.

وأما قول الشاعر: إنك إن يُصرَعْ أخوك يُصرَعُ، فلا حجة لهم فيه؛ لأنه إنما نوى به التقديم وجعله خبراً لإنَّ لأجل الضرورة الشعرية، فلا حجة فيه. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب المفعول المقدم على حرف الشرط لا بالشرط ولا بالجزاء.

وحجتهم في عدم تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدرُ الكلام، فلا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله، وهذا ينطبق على الشرط. وهناك مشابهة بين الاستفهام والشرط، ألا ترى إنك إذا قلت: أضرَبْتَ زَيْدًا؟ كنت طالباً لما لم يستقر عنك، كذلك في قولك: إنْ تَضْرِبَ زَيْدًا أَضْرِبْ، كان كلاماً معقوداً على الشك، فإذا ثبتت المشابهة بينهما، فلا يجوز تقديم ما بعدهما عليه لا في الاستفهام ولا في الشرط^(١).

١١٨ - مسألة: القول في إعراب حَوْبٍ.

" وأنشد:

١١٥ - ظَلَّتْ وَظَلَّ يَوْمَ لَأِي الْهَجَنَجَلِ^(٢).

(البسيط)

قال: يقال حَوْبٌ حَلِي بالرفع والنصب والخُفْض. وأبو الْهَجَنَجَلِ كنيته^(٣).

في حين أورد ابن منظور في اللسان كلمة ((حَوْبٌ)) بالنصب فقط^(٤). وأورد ثعلب ثالث حالات من الإعراب في كلمة ((حَوْبٌ)) وهي:
الأولى: الرفع على أنها خبر لمبتدأ محفوظ تقديره: هو.
الثانية: النصب على أنها مفعول به لفعل محفوظ تقديره: أعني أو أقصد.
الثالثة: الخُفْض على أنها بدل من الهاء في ((يَوْمَهَا)).

^١ - الإنصاف: ٢/٦٢٣ - ٦٣٢ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ١٥٦/٨ - ١٥٨، والكافية في النحو: ٢/٢٥٦ - ٢٥٧، وهو مع الهوامع: ٤/٣٠ - ٣٣١.

^٢ - البيت بلا نسبة في اللسان: (هجل).

^٣ - مجالس ثعلب: ٢/٤٣٠.

^٤ - انظر اللسان: (هجل).

١١٩ - مسألة: القول في تمييز العدد .

"﴿لَا تَتَخِذُوا إِلهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(١) قال: يرجع إلى الأصل، لأنه كان ينبغي أن يكون مع الواحد والاثنين تفسير كما كان في الجمع، ولكن لم يجيء. والأصل درهم واحد، ثوب واحد. درهمان اثنان، ثوبان اثنان. كما يقال دراهم ثلاثة وأربعة، وأثواب ثلاثة وأربعة، وما أشبه ذلك"^(٢).

"وقال: جميع العدد، مثل أحد عشر واثنا عشر وأشباههما، إنما هو واحد وعشرة، واثنان وعشرة، وثلاثة عشرة. وإنما أعرابوا اثني عشر ولم يعربوا سائر أخواتها لأن التثنية لا تعتل ولا تكون إلا من وجه واحد يعرب بكل العربية، والجمع يتغير ويعلن. أنت تعرب هذين ولا تعرب هؤلاء"^(٣).

وذكر سيبويه أسماء العدد، كقولك: ثلاثة أبواب وأربعة أنفس وأربعة أثواب. وتدخل الألف واللام، فيقول: خمسة الأثواب، وستة الأجمال. وإذا زدت على العشرة شيئاً من أسماء أدنى العدد فإنه يجعل مع الأول اسماءً واحداً استخفافاً، ويكون في موضع اسم منون، وذلك قوله: أحد عشر درهماً، واثنا عشر درهماً، وإحدى عشرة جارية^(٤).

واعلم أن ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة فيها الهاء التي هي علامة للتأنيث، كقولك: له ثلاثة بنين، وأربعة أجمال، وخمسة أفراس.

وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التأنيث، كقولك: ثلاث بنات، وأربع نسوة، وسبعين تمرات، وثمانيني بغلات، وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشرة.

وإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: أحد عشر، وهو حرفان جعلا اسم واحداً، فضموا أحداً إلى عشرة ولم يغيروا أحداً عن بنائه الذي كان عليه مفرداً.

^١ - سورة النحل: ٥١/١٦.

^٢ - مجالس ثعلب: ٤٣٧/٢.

^٣ - المصدر السابق: ٤٣٩/٢.

^٤ - الكتاب: ٢٠٦/١ بتصرف.

وإن جاوز المؤنث العشر فزادت واحدا، نقول: إحدى عشرة بلغة بني تميم،
كأنما قلت: إحدى نِسْقَةٍ. وبلغة أهل الحجاز: إحدى عشرة، كأنما قلت: إحدى تِمَرَةٍ.
وهما حرفان جعلا اسمًا واحدًا وضموا إحدى إلى عشرة.

فإن زاد المذكر واحدا على أحد عشر قلت: له اثنا عشر، وإن له اثني عشر،
فلم يتغير الاثنين غير أنك حذفت النون؛ لأن عشر بمنزلة النون، والحرف الذي قبل
النون في الاثنين حرف إعراب وليس كخمسة عشر.

وإذا زاد المؤنث واحدا على إحدى عشرة قلت: له ثنتا عشرة واثنتا عشرة،
وإن له ثُنْتَيْ عشرة واثنتي عشرة. وبلغة أهل الحجاز: عشرة.

وإذا زاد العدد واحد على اثنين عشر فإن الحرف الأول لا يتغير بناءه عن
حاله وبنائه حيث لم تجاوز العدة ثلاثة: كقولك: له ثلاثة عشر عبدا، وما بين هذا العدد
إلى تسعة عشر كذلك. ويفرقوا ما بين التأنيث والتذكير في جميع ما سبق ذكره في
هذا الباب ^(١).

ويوضح العكاري أن المميز هو الاسم المحصل لهذا المعنى، وهو على
صربين:

الأول: مجرور بالإضافة للعدد من ثلاثة إلى العشرة، ويكون نكرة ومعرفة،
نحو: ثلاثة أثواب، وثلاثة الأثواب.

الثاني: منصوب وهو الواقع بعد ((أحد عشر)) إلى ((تسعة وتسعين)), والأصل
في ذلك أن يأتي بـ(من) التي تجمع بين التبعيض وبيان الجنس ^(٢).

١٢٠ - مسألة: القول في ((أن)) التي تؤول بمعنى الجزاء.

"**أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً**" ^(٣) قال: هذا تأويل الجزاء،
أراد إذا أنزل من السماء ماءً تصبح الأرض مخضرة" ^(٤).

^١ - الكتاب: ٥٥٧ / ٣ - ٥٥٩ بتصريف، وانظر المقضب: ٢ / ١٥٣ - ١٦٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٣٢٠ - ٣٢٤، وشرح المفصل: ٤ / ١١٣ - ١١٤، والكافية في النحو: ٢ / ٨٧ - ٨٩، وقطر الندى: ٤ / ٤٤٢ - ٤٤٣، وأوضح المسالك: ٤ / ٢١٠ - ٢٢٢، وشذور الذهب: ٥٤٢، وشرح ابن عقيل: ٤ / ٦٧ - ٧٧، وهمع الهوامع: ٤ / ٧٣ - ٧٨ - ٣٠٦ / ٥ - ٣١٥.

^٢ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٩٦ - ٢٩٨.

^٣ - سورة الحج: ٢٢ / ٦٣.

^٤ - مجالس ثعلب: ٢ / ٤٤٦.

وذكر سيبويه ((أن)) وهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كقولك: قد عرفت أنك منطلق، فأنك في موضع اسم منصوب، لأنك قلت: قد عرفت ذلك. وقولك: بلغني أنك منطلق، فأنك في موضع اسم مرفوع، والتقدير: بلغني ذلك (١).

ويضيف الميرد على قولك: بلغني أنك منطلق: لا يجوز دخول اللام، فتقول: بلغني أنك لمنطلق؛ لأن ((أن)) وصلتها فاعل، واللام تقطع ما بعدها وهذا لا يجوز (٢). ولقد رأى ثعلب أن ((أن)) تؤول بمعنى الجزاء وأنها تشبه إذا الشرطية.

١٢١ - مسألة: القول في ماذا.

" وأنشد:

أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٣).
(الطوبل)

١١٦- أَلَا تَسْأَلَنِ الْمَرْءُ مَاذَا يُحَاوِلُ

أي ما الذي يُحاول؟ قال أبو العباس ثعلب: ماذا، على ضربين، إن شاء جعله اسمًا واحدًا، وإن شاء اسمين. فإذا جعله بمعنى الذي رفع، لأنّه جواب مرفوع. أراد ما الذي يحاوله أحب؟ وله أن يقول: ماذا تحاول أهو نحب؟ فيستأنف فإذا جعله حرفاً واحدًا نصبه بمعنى ماذا صنعت؟ (٤).

ويرى سيبويه أنّ ماذا لا يكون كالذي إلا مع ما ومن في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف استفهام، وإجراؤهم إيه مع ما بمنزلة اسم واحد، وأما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي، كقولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاع حسن. وقول لبيد سابق الذكر على أن ذا بمنزلة الذي. وأما إذا أردت اسمًا واحدًا فهو كقولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً؛ لأنك قلت: ما رأيت؟ وكقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ (٥).

١- انظر الكتاب: ١١٩ / ٣ - ١٢٠، وشرح المفصل: ٧٦ / ٨.

٢- انظر المقضي: ٣٤٤ / ٢ - ٣٤٥.

٣- البيت للبيهقي في ديوانه: ١٣١، وفي الكتاب: ٤١٧ / ٢، ١٤٩ / ٤، ٢٣، واللسان(ذو، ذوات، حول)، والمغني للبيهقي: ٣١، والخزانة: ٣٣٩ / ١، وشرح المفصل: ٥٥٦ / ٢.

٤- مجالس ثعلب: ٤٦٢ / ٢.

٥- سورة النحل: ٣٠ / ١٦.

والعرب تجعل مَا وَذَا اسْمًا وَاحِدًا كَمَا جَعَلُوا مَا وَإِنَّ حِرْفًا وَاحِدًا حِينَ قَالُوا:
إِنَّمَا.

ويجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذا جعل ما وذا اسمًا واحدًا، كأنه
قال: ما رأيت خير، ولم يُجبه على رأيـتـ (١).

١٢٢ - مسألة: القول في جواب الاستفهام الموجب والمنفي.

وقال: كُلُّ استفهامٍ يكون معه الجَحْدُ يُجَابُ المتكلّمُ به بِبَلِّي وَلَا. وَكُلُّ استفهامٍ
لا جَحْدُ معه فالجواب فيه نعم. وإنما كره أن يجاب ما فيه جَحْدٌ بنعم، لِئَلَّا يكون إقراراً
بالجَحْدِ من المتكلّم (٢).

ويرى سيبويه أن ((بَلِّي)) توجب بعد نفي، وأما ((نَعَمْ)) فـعِدَّةٌ وـتـصـدـيقـ، فإذا
استفهمـتـ فـقـلـتـ: أـتـقـعـلـ؟ أـجـبـتـ بـنـعـمـ، فإذا قـلـتـ: أـلـسـتـ تـقـعـلـ؟ قـلـتـ: بـلـّيـ، يـجـرـيـانـ مجرـىـ
وـاحـدـ قـبـلـ دـخـولـ الـأـلـفـ عـلـيـهـ (٣).

ويقول المبرد: (٤) وإنما الفصل بين ((بَلِّي)) و((نَعَمْ)) لأن ((نَعَمْ)) تكون جواباً لـكـلـ
كـلامـ لا نـفـيـ فـيـهـ، و((بَلِّي)) لا تكون جـوابـاـ إـلـاـ لـكـلامـ فـيـهـ نـفـيـ.

ولو قال قائل: أنت زيد؟ لـكانـ الجـوابـ ((نَعَمـ)). وكـذـلـكـ هل جاءـكـ زـيدـ؟
وكـذـلـكـ مـنـ يـأـتـكـ تـأـتـهـ فـتـقـوـلـ: نـعـمـ، وـلـاـ يـصـحـ هـنـاـ ((بَلِّيـ)).
فـإـنـ نـفـيـ فـقـالـ: أـمـاـ لـقـيـتـ زـيدـ؟ـ لـكـانـ الجـوابـ: بـلـّيـ.ـ وـكـذـلـكـ أـلـسـتـ قدـ ذـهـبـتـ إـلـىـ
زـيدـ؟ـ وـمـاـ أـخـذـتـ مـنـهـ درـهـمـ؟ـ وـأـنـتـ لـاـ تـعـطـيـ شـيـئـاـ فـجـابـ هـذـاـ كـلـهـ ((بَلِّيـ)).ـ

١٢٣ - مسألة: القول في ((من ذا، وماذا)).

"وفي قول الله عز وجل: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ (٥)
قال: هو جـزـاءـ لـمـاـ قـرـبـ وـهـوـ ((الـذـيـ))ـ وـيـرـفـعـ حـيـنـئـ،ـ وـإـذـ كـانـ جـزـاءـ لـ((مـنـ))ـ نـصـبـ.

^١ - الكتاب: ٢/٤١٦-٤١٩، يتصرف، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/١٢٢-١٢٣، وشرح المفصل: ٣/١٤٩-١٥٠، ٤/٢٣-٢٤، والمغني: ١/٣١٤-٣١٦، وهمع المهاجم: ١/٢٨٩-٢٩٠.

^٢ - مجالس ثعلب: ٢/٤٧٥.

^٣ - انظر الكتاب: ٤/٢٣٤.

^٤ - المقتضب: ٢/٣٣١، وانظر الكافية في النحو: ١/٣٢٦، ٢/٣٨٢-٣٨٣، والمغني: ١/١٣٤-١٣٥، وهمع المهاجم: ٤/٣٧٣-٣٩١، ٣٩٢-٣٩٣.

^٥ - سورة البقرة: ٢/٢٤٥، وسورة الحديد: ٥٧/١١.

سئل: هل هذا مثل قولك من زيد فأقوم إليه؟ فقال: زيد لا يكون صلة ولا يجاب، ولكن لو قيل من أخوك فنقوم إليه، نصب لا غير.

قال: والاسم ونعته رفع، وما بعد ((ما)) من صلتها.

قال: وإنما تجعل ((ما)) مع ((ذا)) حرفاً واحداً ولا تجعل ((من)) معها. وأملي في ذلك علينا: ((من ذا يقوم)) من لا يجيء مع ما حرفاً واحداً وتكون مع ما. وماذا تصنع، يكون مادا حرفاً واحداً، وتصنع عاماً فيها، كأنك قلت ما تصنع، وإنما يجعلون ((من)) مع ((ذا)) حرفاً واحداً لأن ((من)) للناس خاصاً و ((ذا)) لكل شيء، وجعلوها مع ما حرفاً واحداً، لأن ((ما)) لكل شيء و ((ذا)) لكل شيء. فإذا قالوا من ذا أخوك؟ لم تكن ((من)) مع ((ذا)) حرفاً واحداً، فقالوا من ذا أخوك ولم يضمروا هو، لأن ذا يتم وينقص مع الذي يضمرون، فإذا قالوا من ذا ناته، كان من قول الفراء والكسائي أن يُرفع من بذا وذا بمن، وأناته جواب الجزء. كأنه قال من يكن هذا ناته. وإذا أراد الاستفهام قال من ذا فناته؟ كأنه قال: من هذا فناته^(١).

لقد سبق الحديث^(٢) عن ((ماذا)) في المسألة السابقة، أما ((من ذا)) فيرى سيبويه أن قولك: من ذا قائم بالباب، أين من ذا الذي هو قائم بالباب. والعمل فيه بمنزلة: هذا عبد الله؛ لأن من مبتدأ قد بني عليه اسم.

وأما قوله: من ذا خير منك، فهو على قوله: من الذي هو خير منك، لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضلُه على المسؤول فيعلمكَه، وأردت من ذا الذي هو أفضل منك. فإنْ أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضلُه عليه، نصبت ((خيراً منك)), كما قلت: من ذا قائماً، ونصبه كنصب ما شأنك قائماً^(٣).

ويوضح ابن عيسى أن ((من)) اسم مبهم لذوات ما يعقل، والدليل على أنه اسم أنه يقع فاعلاً ومفعولاً ويدخل عليه حروف الجر، وهي من خصائص الأسماء.

وتكون ((من)) استفهام، نحو قولك: من قام؟ ومن عندك؟ فمن في موضع رفع بالابتداء وما بعدها خبر، والذي يدل على ذلك أنه لو أوقعت موقعها اسمًا معرّبًا مما

^١ - مجلس ثعلب: ٥٢٥/٢ - ٥٢٦، وانظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٣/٢ .

^٢ - ذكر في صفحة: ١٨٦ - ١٨٧ .

^٣ - الكتاب: ٦١ / ٢ .

يظهر فيه الإعراب لظاهر فيه الرفع، قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(١)
فمن مبتدأ وذا خبرها^(٢).

١٢٤ - مسألة: القول في جزم جواب الشرط أو رفعه .

"إِنْ تَأْتِهِ يَأْتِكَ زِيدٌ، الْجَزْمُ أَكْثَرُ إِذَا لَمْ يَتَقْدِمْ كَلَامٌ، فَإِذَا تَقْدِمْ كَلَامٌ كَانَ الرَّفِيعُ أَكْثَرُ، مِثْلُ قَوْلِكَ زِيدٌ إِلَّا تَأْتِهِ يَأْتِيكَ." قال: لأنَّهِ إِذَا لَمْ يَتَقْدِمْ كَانَ جَوَابًا. وأنَّشَدَ:

١١٧ - إِنْ تَأْتَنَا تَنْقَادُ لِلْوَصْلِ طَائِعًا
نَجِئْكَ وَلَا وَصْلٌ عَلَى الْكَرْهِ يَنْفَعُ^(٣)^(٤).
(الطوبل)

يرى ثعلب أنه إذا تقدم اسم على حرف الشرط (إن) فالرفع في جواب الشرط أكثر، وإذا لم يتقدم فالجزم أكثر.

١٢٥ - مسألة: القول في لولا.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٥) "أصل (اللولا) أَنَّ لَوْ لِلتَّمْنِي، وَلَا لِلْجَحْدِ، فَلَمَّا ضَمَّتَا صَارَتَا كَلْمَةً وَاحِدَةً. لَوْ كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا، لَوْلَا أَنَّهُ كَانَ كَذَا لَكَانَ كَذَا".

ويرى سيبويه أنَّ (لو) تدخل عليها ((لا)) فتغير معناها^(٦).
ويقول سيبويه: ^(٧) "وكذلك: (لَوْمَا، وَلَوْلَا)، فَهُما لابْتَدَاءٍ وَجَوَابٍ. فَالْأُولُّ سبُبٌ مَا وَقَعَ وَمَا لَمْ يَقُعْ".
وإِنَّ لَوْلَا يَبْتَدِأُ بَعْدَهَا بِالْأَسْمَاءِ وَبِأَنَّ^(٨).

^١ - سورة البقرة: ٢٥٥ / ٢.

^٢ - شرح المفصل: ٤ / ١٠ بتصريف، وانظر الكافية في النحو: ٢ / ٥٨، والمغني: ١ / ٣٣٩ - ٣٤٠، وهمع الهوامع: ١ / ٢٩٠.

^٣ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٤٤ / ٢.

^٤ - مجالس ثعلب: ٥٤٣ / ٢ - ٥٤٤.

^٥ - مجالس ثعلب: ٥٥٩ / ٢.

^٦ - انظر الكتاب: ٤ / ٢٢٢.

^٧ - المصدر السالق: ٤ / ٢٣٥.

^٨ - المصدر السابق: ٣ / ١٣٩ بتصريف.

ويوضح المبرد أنَّ الاسم الذي يقع بعد (لولا) يرفع بالابتداء، وخبره مذوف لما يدلُّ عليه. وذلك كقولك: لولا عبد الله لأكرمتك، فعبد الله ارتفع بالابتداء، وخبره مذوف والتقدير: لولا عبد الله بالحضره. أو موجود. و(لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم، كقولنا: لولا زيدٌ لكان كذا وكذا^(١).

١٢٦ - مسألة: القول في اقتران إِلَّا بواو العطف في الجزاء.

" وأنشد:

وإِلَّا يَعْلُمْ مَفْرَقَكَ الْخَشِيبُ^(٢).

(الوافر)

١١٨ - فَطَلَقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِأَهْلٍ

قال أبو العباس: هذا على الجزاء. ويجوز أن يحذف الواو من ((وإِلَّا)) كأنه قال: إِلَّا تفعل كذا نفعل كذا. ويجوز بحذف (إِلَّا) على الجزاء.

وأنشد:

إِلَّا يُسَارِعُ إِلَيْهَا طَائِعًا يُسَقُ^(٣).

(البسيط)

١١٩ - بِأَيْمَانِي بَلَدَةٌ تُقْدَرُ مَنِيَّتُهُ

قال أبو العباس: قال الكسائي: لا يجوز ذا إِلَّا بالواو، لأنَّه جزاء معطوف على جزاء. وقال الفراء: يجوز بثم وبالفاء والواو^(٤).

^١ - المقتصب: ٣/٧٦-٧٨، بتصرف، وانظر شرح المفصل: ٨/١٤٥-١٤٧، ٩/٢٤، ٢٢/١٤٧، وأوضاع المسالك: ٤/٢٠٤-٢٠٥، والمعنى: ١/٢٨٨-٢٨٩، وشرح ابن عقيل: ٤/٥٥-٥٦، وهو مع الهوامع: ٤/٣٥١-٣٥٢.

^٢ - البيت للأحوص في ديوانه: ١٨٤، وعجره:

وإِلَّا شَقَّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

وفي الإنصال: ١/٧٢ برواية:

فَطَلَقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنِدٍ

وإِلَّا يَعْلُمْ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

وأوضح المسالك: ٤/١٨٧، برواية: ((لها بگفء)), والمعنى: ٢/٣٠٣، وشنور الذهب: ٤، وشرح ابن عقيل: ٤/٤٣، وهو مع الهوامع: ٤/٣٣٦.

^٣ - البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢/٥٨٢.

^٤ - مجالس ثعلب: ٢/٥٨٢.

وأورد ابن الأباري بيت الشعر السابق، فيرى أن ((إلا)) تتكون من حرفين: أولهما إن الشرطية، والثاني لا النافية، وقد حذف فعل الشرط من البيت، والتقدير: **وإلا تطلقها يعل**^(١).

وقد استفرد أبو العباس بجواز حذف الواو في الجزاء المحذوف فعله، والتقدير: **فطلقها إلا تطلقها يعل**[،] وجواز حذف إلا في الجزاء المحذوف فعله، والتقدير: **فطلقها وتطلقها يعل**[.]

وأما الكسائي فيرى عدم جواز حذف الواو مع إلا في الجزاء، والتقدير: **بأيما تقدر إلا يسارع**[.]

والفراء يجوز وضع الفاء وثم والواو قبل إلا في الجزاء.

١٢٧ - مسألة: القول في إضمار كان الدالة على الجزاء.

"**إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشَرَّ كُتُمُونِي مِنْ قَبْلِ**"^(٢) عند الفراء أن فيه إضمار ((كنتم)), وقال: كل ماضٍ عند الفراء يحتاج إلى كان. هكذا قال. وإنما يفعل هذا إذا كان جزاءً، أي إنني كفرت بالشيء الذي كنتم اشتراكتموني به. قال: **وَالدَّلِيلُ لَا يَكُونُ الشَّيْءَ، إِنَّمَا يَكُونُ غَيْرَهُ**^(٣).

١٢٨ - مسألة: القول في معنى هل .

"**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا**"^(٤) بموضع ما، وتكون استفهاماً وتكون خبراً وتكون جزاءً. وقد قال الفراء: تكون أمراً. قال: وسمعتُ أعرابياً يقول: هل أنت ساكت، أي ساكت. مثله: **فَهَلْ أَتَتْمُمْتَهَوْنَ**^(٥)**(٦)**.

^١ - انظر الإنصاف: ١/٧٢، وأوضح المسالك: ٤/١٨٦ - ١٨٧، والمغني: ٢/٣٠٣، وشنور الذهب: ٤١٤ - ٤١٥، وشرح ابن عقيل: ٤/٤٣ - ٤٤، وهمع الهوامع: ٤/٣٣٥ - ٣٣٧.

^٢ - سورة إبراهيم: ١٤/٢٢.

^٣ - مجالس ثعلب: ٢/٥٨٥ - ٥٨٦.

^٤ - سورة الإنسان: ١/٧٦.

^٥ - سورة المائد़ة: ٥/٩١.

^٦ - مجالس ثعلب: ٢/٥٨٨.

ويرى سيبويه أن حروف الاستفهام لا يليها إلا الفعل، وقد ابتدعوا بعدها بالأسماء والأصل غير ذلك.

فيقولون: هل زيد منطلق، وهل زيد في الدار. فإن قلت: هل زيداً رأيت، وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنّه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بقد ونحوها. وهو في هذه أحسن؛ لأنّه يبتدا بعدها الأسماء.

وتقول: أم هل، فإنّما هي بمنزلة قد، وتكون بمنزلة إن في باب الجزاء، فجاز تقدم الاسم فيها، ويختار فيها النصب؛ لأنّك تضمر الفعل فيها، لأنّ الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم. وكذلك كنت فاعلاً في إن، لأنّها إنّما هي لل فعل.

واعلم أنه إذا جاء بعدها الاسم ويليه فعل فإنه قبيح، فلو قلت: هل زيد قام، لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصيبه.

فإذا جئت في سائر حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسم من فعل، نحو: ضارب جاز في الكلام ولا يجوز فيه النصب إلا في الشعر، ولو قلت: هل زيد أنا ضاربه لكن جيداً في الكلام؛ لأن ضارباً اسم وإن كان في معنى الفعل^(١).

وقد خالف العكري ثعلباً في أن هل في قوله تعالى: «هل أتى على الإنسان حين من الدهر» جاءت بمعنى: قد^(٢).

وذكر ابن هشام عشرة أوجه تختص بها ((هل)) عن الهمزة وهي:
الأول: اختصاصها بالتصديق الإيجابي دون التصور، ودون التصديق السلبي،
فيقنع نحو: ((هل زيداً ضربت))؛ لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة.

الثاني: اختصاصها بالإيجاب، نقول: هل زيد قائم، ويمتنع قولنا: هل لم يقم.

الثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال، نحو: هل تسافر، وكقوله تعالى:

﴿فَهُلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّکُمْ حَقًّا﴾^(٣).

الرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشرط، ولا على إن، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار.

^١ - الكتاب: ١٠١ - ٩٨ / ٣، ١١٥ - ١٨٩ بتصريف، وانظر شرح المفصل: ٨ / ٨ - ١٥٠ - ١٥١، والكاف في النحو: ٢ / ٣٨٨ - ٣٨٩.

^٢ - انظر اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ١٢٩ - ١٣٠، وشرح المفصل: ٨ / ١٥٢ - ١٥٤، والمغني: ٢ / ١٥، وهو مع الهوامع: ٤ / ٣٩٦.

^٣ - سورة الأعراف: ٧ / ٤٤.

السابع والثامن: أنها تقع بعد العطف لا قبله وبعد أم، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ
يُهِلِّكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ
يَسْتَوِي الظُّلْمَاءُ وَالنُّورُ﴾^(٢).

التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا
والباء، كقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾^(٣).

العاشر: أنها تأتي بمعنى قد، وقد سبق الحديث عنه في مخالفة العكري
لشعل^(٤).

^١ - سورة الأحقاف: ٤٦ / ٣٥ .

^٢ - سورة الرعد: ١٣ / ١٦ .

^٣ - سورة الرحمن: ٥٥ / ٥٥ .

^٤ - المعني: ٢ / ١٣ - ١٥ . بتصرف، وانظر همع الهوامع: ٤ / ٣٩٢ - ٣٩٦ .

المبحث الثاني

مسائل أخرى في الصرف في مجالس ثعلب.

١٢٩ - مسألة: القول في قلب لام التعريف ميمًا في بعض اللغات.

"أخبرنا محمد، ثنا أبو العباس ثعلب قال: قال الأخفش: امرَجُلُ، ي يريد الرجل.
قال أبو العباس: هذه لغة لازد مشهورة"^(١).

ويقول ابن يعيش:^(٢) "وَقَوْمٌ مِّنَ الْعَرَبِ يَبْدَلُونَ مِنْ لَامِ الْمَعْرِفَةِ مِيمًا وَهِيَ يَمَانِيَّة، فَيَقُولُونَ: امْرَجَلٌ فِي الرَّجُلِ وَيَرَوِي أَنَّ النَّمَرَ بْنَ تَوْلَبَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: لَيْسَ مِنَ امْبِرٍ امْصِبَامُ فِي امْسَقَرٍ"^(٣)؛ يُرِيدُ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّبَابُ فِي السَّقَرِ، وَيَقُولُ: إِنَّ النَّمَرَ لَمْ يَرُوِ عَنِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ وَذَلِكَ شَذِّذَ قَلِيلٌ لَا يَقْاسِ عَلَيْهِ".

ويوضح الرضي أنَّ الميم تناسب اللام والنون لكونهما مجھورتين وبين الشدة والرخاوة^(٤).

١٣٠ - مسألة: القول في سُوءَة.

قال أبو العباس ثعلب:^(٥) "وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي صَفَةِ الْقَوْسِ: فِي الْقَوْسِ طُفُرُهَا وَطُرْقَتُهَا وَفُرْضَتُهَا - وَهُوَ حَرُّهَا - وَفِيهَا سِيَّئَتُهَا الَّتِي ذَكَرْنَا، وَهُوَ طَرْفُهَا الْمَعْطُوفُ الْمَعْقُوبُ. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: وَيَقُولُ سُوءَةً، تَضَمَّنَ وَتَهْمَزَ".

^١ - مجالس ثعلب: ٥٨/١.

^٢ - شرح المفصل: ٢٠/٩، وانظر شرح الشافعية: ٣/٢١٥-٢١٦، واللسان : (برر)، قطر الندى: ١٥٨، والمغني: ٧١/١.

^٣ - رواية الحديث بلغة أزد لم ترد في صحيح البخاري، والذي ورد فيه الرواية العادية، صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، رقم الحديث ١٩٤٦.

^٤ - انظر شرح الشافعية: ٣/٢١٥-٢١٦.

^٥ - مجالس ثعلب: ٧٢/١.

وابن منظور في مادة سوا لم يتحدث إلا عن معناها، فيقول: ^(١) "بَنُو سُوءَةَ أَيْ حَيٌّ مِنْ قَيْسٍ بْنَ عَلَيٌّ".

ونذكر محقق المجالس أن ابن سيدة في الجزء السادس من كتاب المخصص ، يقول: ^(٢) "السوءة لغة في السية، فعلى هذا يكون سية محوف اللام وتكون هذه الياء منقلبة عن واو، ويجوز أن تكون محوفة العين، فحيث تكون سية على تخفيف الهمزة".

والظاهر لدى أن محقق المجالس ذكر وزنين لسوءة، وهما:

- ١ - فعة: وهو وزن سية محوف اللام، وتكون الياء منقلبة عن واو.
- ٢ - فلة: وهو وزن سية محوف العين ومحفظ الهمزة.

١٣١ - مسألة: القول في ما كان جمعاً وواحداً.

قال أبو العباس ثعلب: ^(٣) "في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ ^(٤). قال: وحَدَّ (سامراً) لأنَّه يقال: قومٌ سامرٌ ورجلٌ سامرٌ، مِثْ قومٌ زَوْرٌ ورجلٌ زَوْرٌ".
ويرى ابن السراج أن الكلمة: حلفاء وطرقاء، للجمع والمفرد سواء، وقد روى عن الأصمسي أن واحدهما: طرفة وحلفة^(٥).

ونذكر الرضي لفظة الفلك التي على وزن فعل، والأمثلة على لفظة الفلك من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ^(٦) «وَآيَةُ هُنْمٍ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرَيْتَهُمْ فِي الْفُلُكِ الْمُشْحُونِ﴾، ولما جمعه قال تعالى: ^(٧) «هَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلُكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ ^(٨).

ويشرح السيوطي كلمة فلك في حالة الإفراد نظير قفل، وفي حالة الجمع نظير رُسل.

^١ - لسان العرب: (سواء).

^٢ - حاشية مجالس ثعلب: ٧٢ / ١.

^٣ - مجالس ثعلب: ٧٧ / ١.

^٤ - سورة المؤمنون: ٦٧ / ٢٣.

^٥ - انظر الأصول في النحو: ١٤٥ / ٢.

^٦ - سورة يس: ٤١ / ٣٦، وسورة الشعراة: ١١٩ / ٢٦.

^٧ - سورة يونس: ١٠ / ٢٢.

^٨ - انظر شرح الشافية: ٢ / ٩٤، ٩٤ - ١٩٨ - ١٩٩، وشرح المفصل: ٨٠ / ٥.

ويضيف إليها ألفاظاً أخرى، وهي: جُنْبٌ وهجان ودِلَاص، وهجان في حالة الإفراد نظير لجام، وفي حالة الجمع نظير كرام، وبقدر التغير بحسب الحركات. وذهب البعض إلى أن فلك ونحوه أسماء جموع وأنه لا تقدير فيهن، وهن مشتركات في المفرد الجمع^(١).

١٣٦ - مسألة: القول في معاني المزيد الثلاثي على وزن (أفعل).

"ويقال أَزْهَدَ الرجل، أَيْ قَلَّ مَالُهُ، وَأَوْتَحَ وَأَشْقَنَ وَأَوْعَرَ أَيْضًا"^(٢).

وذكر الرضي معانينا للفعل أفعل، منها:

- ١ - الدخول في الوقت: دخول الفاعل في الوقت المشتق منه أفعل، كأصبح وأمسى: أي دخل في الصباح والمساء، وأشمنا وأجنبنا: أي دخلنا في أوقات هذه الرياح، وقال سيبويه: أدنف: أي حصل في وقت الدنف، وأكدى: أي وصل إلى الكدية، وأنجد وأجلب: أي وصل إلى نجد وإلى الجبل، ومنه الوصول للعدد، كأعشر: أي وصل إلى العشرة؛ فكل ما سبق يكون بمعنى صار ذاكذا.
- ٢ - مجيء مفعول أفعل على صفة، وهي كونه فاعلاً لأصل الفعل، نحو أسمنت: أي وجدت سميناً، وأبخلت: أي وجدته بخيلاً، أو كونه مفعولاً لأصل الفعل، نحو أححمدته: أي وجدته محموداً.
- ٣ - للسلب: أي يجيء لسلبك عن مفعول أفعل ما اشتقت منه، نحو أشكنته: أي أزلت شكوكاً.
- ٤ - بمعنى فعل، نحو قلتُ البيع وأقلته.
- ٥ - بمعنى الدعاء، نحو أستقيتُ: أي دعوت له بالسقيا.
- ٦ - وقد يجيء أفعل بغير هذه المعاني، وبدون ضابط له كأبصره: أي رآه، وقد يجيء مطاوع فعل، كفطرته فأفتر، وهو قليل^(٣).

^١ - همع الهوامع: ١٢٨/٦ بتصرف.

^٢ - مجالس ثعلب: ٧٧/١ .

^٣ - شرح الشافية: ٩٠-٩٢ بتصرف، وانظر شذ العرف في فن الصرف: ٢٣-٢٢ .

١٣٣ - مسألة: القول في اللهجات الشاذة .

"قال: وأخبرنا أبو العباس قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكحة ربعة، وكشكحة هوازن، وتصجح قيس، وعجرفية ضبة [وتنللة بهراء]. فاما عنعنة تميم فإن تميمًا تقول في موضع أن: عن. تقول: عن عبد الله قائم. قال: وسمعت ذا الرمة ينشد عبد الملك:

١٢٠ - أَعْنَ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزَلَةً
(البسيط)

"قال: يجعلون مكان الكاف الشين، وربما جعلوا بعد الكاف الشين والسين، يقولون: إنكس وإنكس. قال: وهذه الكشكحة والكسحة المشهورة، وهي الكاف المكسورة لا غير، يفعلون هذا توكيداً لكسر الكاف بالشين والسين، كما يقولون ضربته وضربيته، لقرب الهاء منها".^(٣).

ويقول سيبويه:^(٤) "أن ناساً من العرب يلحقون الكاف والسين ليبيروا كسرة التأنيث؛ لأنها من حروف الزيادة، مثل: أَعْطَيْتُكُسْ، وَأَكْرِمْكُسْ، حيث ظهرت الكسرة. وقوم يلحقون الشين ليبيروا بها الكسرة في الوقف كما أبدلواها مكانها للبيان، مثل: أَعْطَيْتُكُشْ، وَأَكْرِمْكُشْ، فإذا وصلوها تركوها. وإنما لحقت السين والشين في التأنيث؛ لأنهم جعلوا تركهما بيان التذكير".

^١ - البيت في ديوانه: ٦٥١، و عجزه:

مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

....

وفي جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، (ت: ١٧٠ هـ)، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، والخصائص: ١١ / ٢، والصاحب، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن زكرياء ٣٩٥هـ، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، بدون تاريخ: ٣٥، وفقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي ٤٢٩هـ، تحقيق: ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م: ٨٩، وشرح الشافية: ٣ / ٣، ٢٠٣.

^٢ - مجالس ثلث: ١ / ٨٠-٨١، وانظر شرح الشافية: ٣ / ٢٠٢-٢٠٣، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١ / ٢١٠-٢١١.

^٣ - المصدر السابق: ١ / ١١٦-١١٧، والخصائص: ٢ / ١٠-١٢.

^٤ - الكتاب: ٤ / ١٩٩-٢٠٠، وانظر الخصائص: ٢ / ١٠-١٢، وفقه اللغة وأسرار العربية: ٨٨-٨٩.

ويضيف ابن جنيّ أن تلثة براء قولهم: تعلمون وتعلون تصنعون حيث
كسرت أوائل الحروف^(١).

وذكر ابن فارس أنَّ الكشكشة التي في قوم أسد، تكون بإبدال الكاف شيئاً،
نقول: عَلَيْشُ بمعنى عليك. وذكر ما سبق الحديث عنه بأن قوم ربيعة يصلون بالكاف
شيئاً أو شيئاً، قولنا: عَلَيْكُشُ أو عَلَيْكُس^(٢).

ويرى ابن الحاجب أن سين الكشكشة هي في لغة بكر بن وائل، فهي سين
تلحق بكاف المؤنث في الوقف لكي لا تسكن الكاف فتلتبس بكاف المذكر، وجعلوا ترك
السين في الوقف علامة للمذكر، فيقولون: اكرمتكم فإذا وصلوا لم يأتوا بها لأن حركة
الكاف كافية في الفصل بين الكافين. وناس كثر من تميم وأسد يجعلون مكان كاف
المؤنث في الوقف شيئاً، وإنما أبدلوها شيئاً لأنها مهوسنة مثلها ولم يجعلوا مكانها
مهوسنة من الحلق؛ لأنها ليست حلقة، وقد يجري الوصل مجرى الوقف في الشين،
فيقال: انش ذاهبة^(٣).

١٣٤ - مسألة: القول في المصدر الميمي من الثلاثي.

قال أبو العباس ثعلب^(٤): "إذا كان فعل يفعل فال مصدر منه مفعل مفتوح، كبر
يكبر مكباً، وعمل يعمل المعامل. قد يقال مكبّر وهو قليل".

ذكر سيبويه أن فعل يفعل المصدر منه على مفعول، نحو: إن في ألف درهم
لمضرّباً، أي لضرباً. وورد في قوله تعالى: «أَيْنَ الْمَفْرُ»^(٥)، المقصود أين الفرار،
وربما جاء المصدر على المفعول، حيث قالوا: المعجز يريدون العجز. وقالوا: المعجز
على القياس.
وأما يقْعِل بفتح العين ف مصدره مفعول، نحو: مكبّر، وجاء بكسر العين مكبّر^(٦).

^١- الخصائص: ١١/٢ بتصريف.

^٢- انظر الصاتجي: ٣٦-٣٥، والخزانة: ٤/٥٩٤-٥٩٦.

^٣- الكافية في النحو: ٤/٩٠ بتصريف.

^٤- مجالس ثعلب: ١٤٨/١.

^٥- سورة القيامة: ٧٥/١٠.

^٦- الكتاب: ٤/٨٧-٩٠ بتصريف، وانظر شرح الشافعية: ١/١٦٨، ١٧٣، وشذا العرف في فن الصرف: ٤٨.

١٣٥ - مسألة: القول في إبدال الهاء من الهمزة .

"يقول: ولست بجَبَانٍ. قال: ويكون بجَبِّاً: (بِجُبْبَهِ) يجعل الهاء بدلاً من الهمزة.
قال أَبُو العَبَّاس: ولست أَحْفَظُه. وذاك أَنَّه سُئلَ عَنْهِ^(١).

١٣٦ - مسألة: القول في تثنية وجمع (ذو) بمعنى صاحب.

"ونقول: هذه كليتان، وتنتهي فنقول هاتان ذواتاً كليتين، والجمع ذوات كليتين.
وكلُّ ما سمِّي باثنين فكذلك، نقول: هذان ذوا رِجْلَيْن، وهؤلاء ذُوُّو رِجْلَيْن. الحكاية
كذا"^(٢).

يقول سيبويه:^(٣) "نقول: هاتان ذَوَاتَا مَالٍ. فهذا دليلٌ على أنَّ ذُو فَعْلٍ، كما أنَّ
أَبُوان دليلٌ على أنَّ أَبًا فَعْلٍ. وكان الخليل يقول: هذا ذُو بفتح الذال، لأنَّ أصلها الفتح،
نقول: ذَوَا، ونقول: ذُوُّو".

وتأتي ذو بمعنى صاحب، كقولنا: مررتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ^(٤).
وذكر ابن يعيش أنَّ بعضهم يقول في المؤنث ذات، وفي جماعة المؤنث ذوات
قلن، وهذا يدل على أنها منقوله من ذي التي بمعنى صاحب، ويوضح أنها تختلف عن
ذو التي بمعنى الذي على لغة طيء^(٥).

^١ - مجالس ثعلب: ١٥٧ / ١ .

^٢ - مجالس ثعلب: ٣٧٨ / ٢ .

^٣ - الكتاب: ٢٦٣ - ٢٦٢ / ٣ .

^٤ - انظر المصدر السابق: ٤٣٠ / ١ .

^٥ - انظر شرح المفصل: ١٤٩ / ٣ .

١٣٧ - مسألة: القول في تخفيف الهمزة المتطرفة على ياء.

"وقال في قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيئًا ﴾^(١) جَرَأْ يَجْزِي، إِذَا كَفَى. وَأَجْزَا يُجْزِي، إِذَا قَامَ مَقَامَهُ . وَلَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْبَصْرَةَ يَقُولُونَ أَجْزَا بِالْهَمْزَةِ، وَالْكَسَائِيَّ يَقُولُ يَجْزِي فِيهِ وَيُجْزِي هُمْ جَمِيعًا"^(٢).

ويقول سيبويه:^(٣) "وَقَالُوا نَبِيٌّ وَبَرِيَّةٌ، فَلَزِمَهَا أَهْلُ التَّحْقِيقِ الْبَدْلَ . وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ نَحْوُهُمَا يُفْعَلُ بِهِ ذَاهِبًا، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ . وَقَدْ بَلَغْنَا أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ يَحْقِقُونَ نَبِيًّا وَبَرِيَّةً، وَذَلِكَ قَلِيلٌ رَدِيءٌ".

ويوضح المبرد أنه إذا خفت الهمزة تقول: نَبِيٌّ، وهذا يجري فيما لم تكن حروف لينةً أصليةً، أو كالأصلية. وكلمة نَبِيٌّ على ثلاثة أضرب:

١ - منهم من خف نَبِيًّا وجعلها كخطيّة، فيقول: نُبَاءُ، فيردّها إلى أصلها؛ لأنها خرجت عن فعيل.

٢ - منهم من جعلها بدلاً لازماً، كقولك: عِيدٌ وَأَعْيَادٌ، وقولك: أَحَدٌ فِي وَحْدَةٍ، كما يقول: تَقِيٌّ وَأَتْقِيَاءُ، وَشَقِيٌّ وَأَشْقِيَاءُ، وَغَنِيٌّ وَأَغْنِيَاءُ.

٣ - منهم من يقول: نَبِيٌّ يَنْبُو، أي مرتفع بالله، فهذا من حروف العلة، فحقه على ما وصفت لك^(٤).

ويوضح ثعلب أن أهل البصرة يستخدمون يجزي بدون همز من جزى، أما أهل الكوفة فيقولون: يجزي بالهمز من جزاً، ويجزيون تخفيف الهمزة فيقولون: يجزي ويجزيه.

^١ - سورة البقرة: ٤٨ / ٢ .

^٢ - مجالس ثعلب: ٤٠٣ / ٢ .

^٣ - الكتاب: ٣ / ٥٥٥، وانظر شرح المفصل: ٩ / ١٠٨ - ١٠٩ .

^٤ - المقتضب: ١ / ٢٩٩ - ٢٩٨ . وانظر شرح الشافية: ٣ / ٣٥ .

١٣٨ - مسألة: القول في معنى صيغة الزيادة
من الفعل الثلاثي ((استَفْعَل)).

" وأنشد:

١٢١ - هَرَزَتُكُمْ لَوْ أَنَّ فِيكُمْ مَهْزَةً
وَذَكَرْتُ ذَا التَّأْيِثِ فَاسْتَنْتَوْقَ الْجَمْلُ^(١).
(الطویل)

يريد أصحاب الإناث. واستنْتَوْقَ: صار ناقة^(٢).

يقول سيبويه: ^(٤) "وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك [قولك]
استنْتَوْقَ الجمل، واستنتَيَسَ الشاة".

ويضيف ابن يعيش قوله: استحجر الطين، أي: تحول إلى طبع الحجر في
الصلابة^(٥).

وذكر السيوطي مثلاً آخر قوله: استتر البغات، أي: صار نسراً.
 واستنْتَوْقَ الجمل مثل عربي قديم، وقد أورده الميداني في مجمع الأمثل^(٦).

١٣٩ - مسألة: القول في اسم الآلة.

"الآلات يفرقون بينها وبين المصادر، فمِيزْد اسم، وهو آلة، وهو مثل مفعول،
ومثله مِثْقَب وَمِنْقَر. ولم يجيء الضم إلَّا في مُسْعُط، وَمُكْحُلَة، وَمُدْهُنٌ؛ والمصادر تُقال
بالفتح"^(٧).

^١ آخر البيت مثل في مجمع الأمثال: ٩٣/٢.

^٢ البيت بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٤٧٠/٢، ونسبة ابن منظور في اللسان: (نوق)، للفراء.

^٣ مجالس ثعلب: ٤٧٠/٢.

^٤ الكتاب: ٤/٧١، وانظر المقتضب: ١٩٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٦/٢.

^٥ انظر شرح المفصل: ٧/١٦١، وشرح الشافية: ٢/٣٧٦-٣٨٠، وشذا العرف في فن الصرف: ٢٦.

^٦ انظر معجم الهوامع: ٦/٢٨.

^٧ مجالس ثعلب: ٥٤٥/٢.

ويرى سيبويه أنَّ كُلَّ شَيْءٍ يُعَالِجُ بِهِ مَكْسُورُ الْأُولُ، سَوَاءً كَانَتْ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثُ أَوْ لَمْ تَكُنْ عَلَى قَوْلِنَا: مَحْلَبٌ، وَمَنْجَلٌ، وَمَكْسَحَةٌ، وَالْمِصْفَى، وَالْمُخْرَزُ، وَالْمَخْيَطُ. وَقَدْ تَأْتِي عَلَى وَزْنِ مِفْعَالٍ، نَحْوَ: مَقْرَاضٍ، وَمِفْتَاحٍ، وَمِصْبَاحٍ^(١).

ويوضح ابن عيُش أنَّ كُلَّ اسْمٍ فِي أُولَئِكَ مِيمٌ زَادَةٌ مِنَ الْآلاتِ الَّتِي يُعَالِجُ بِهَا، وَكَانَ مِنْ فَعْلِ ثَلَاثَيِّ فَإِنَّ مِيمَهُ تَكُونُ مَكْسُورَةً وَهُوَ غَيْرُ الْمَصْدَرِ، وَأَبْنَيْتُهُ ثَلَاثَةَ عَلَى الْقِيَاسِ، نَحْوَ: مِفْعَلٌ، وَمِفْعَلَةٌ، وَمِفْعَالٍ.

ويضيف أنَّ هُنَاكَ أَحْرَفًا شَذَّتْ عَنْ مَقْتَضِيِ الْقِيَاسِ وَمَا عَلَيْهِ الْاسْتِعْمَالُ بِأَنَّ جَاءَتْ مَضْمُومَةً وَهِيَ مَا يُعَالِجُ بِهِ وَيَنْقُلُ كَانُوهُمْ جَعَلُوهَا أَسْمَاءً يَوْعِي فِيهِ وَلَمْ يَرَاعُوا فِيهَا مَعْنَى الْفَعْلِ وَالاشْتِقَاقِ، فَمَا لَمْ يَرِدْ فِيهَا مَعْنَى الْفَعْلِ كَذَلِكَ نَحْوُ: ((الْمُسْعُطُ)) فَهُوَ مَا يَجْعَلُ فِيهِ السَّعُوطَ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ دَهْنٍ، فَيُسْعَطُ بِهِ الْعَلِيلُ فِي أَنْفِهِ، أَيْ يَجْعَلُهُ فِيهِ، ((الْمُنْخُلُ)) فَهُوَ مَا يَنْخُلُ بِهِ الدَّقِيقُ وَنَحْوُهُ، وَجَمْعُهُ مَنَاخُلُ، وَ((الْمُدَقُّ)) وَهُوَ اسْمٌ مَا يَدْقُ بِهِ الشَّيْءَ كَيْدُ الْهَاوُنِ، وَ((الْمُدْهُنُ)) مِنَ الزَّجَاجِ وَغَيْرِهِ، وَ((الْمَكْحَلَةُ)) وَعَاءُ الْكَحْلِ زَجَاجًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ حَكَاهَا سِيبُويَّهُ، فَأَمَّا ((الْمُخْرُضَةُ)) فَوَعَاءُ الْحَرْضِ وَهُوَ الإِشْنَانُ^(٢).

^١ - انظر الكتاب: ٤/٩٤-٩٥ ، وَهُمَّعُ الْهَوَامِعُ: ٦/٥٦، وَشَذَا الْعَرْفُ فِي فَنِ الْصِّرْفِ: ٥٧-٥٨.

^٢ - شرح المفصل: ٦/١١١-١١٢ بِتَصْرِيفِهِ، وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةَ: ١/١٨٦-١٨٩.

الخاتمة

لقد تتبعت في هذا البحث عالماً من علماء اللغة وهو ثعلب، والمسائل التي تناولها من النحو والصرف في كتابه المجالس، ومقارنته بالمنهج البصري وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف بينه وبين العلماء، وهذا البحث يضم: مقدمة وتمهيداً، وستة فصول، وخاتمة.

وبعد رحلة القراءة والجَهُود والفراغ من هذا البحث، توصل الباحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج:

- ١ - تناول البحث بالدراسة شخصية نحوية هامة جدًا.
- ٢ - وقف البحث على دراسة تحليلية لكتاب مهم في النحو والصرف، وهو كتاب المجالس لأحمد بن يحيى بن يزيد النحوي، المعروف بثعلب، الذي يعدُّ مرجعًا غنيًا بالمسائل نحوية وصرفية، ويمكن للدارسين الإفادة منها.
- ٣ - يُعدُّ ثعلب من علماء اللغة الكبار، وهو صاحب مذهب كوفي، ومكانة مهمة بين العلماء، من خلال أهمية مؤلفاته في هذا المجال.
- ٤ - يُعدُّ مرجعًا في العديد من الكلمات والتركيب، وقد أخذ عنه علماء آخرون كابن منظور، وغيره.
- ٥ - استشهد ثعلب بالقراءات القرآنية بكثرة، وهي حجة عندهم، سواء أكانت متواترة، أم شاذة.
- ٦ - أكثر من الاستشهاد بالشعر، منسوباً، أو غير منسوب، وبالبيت كاملاً أو بجزء منه.
- ٧ - مخالفة ثعلب لرواية بعض الأبيات في الدواوين، وبحثه عن كل شاذ وغريب.
- ٨ - كان مُقلًا من الحديث الشريف، وهو بهذا يوافق جمهور النحاة.
- ٩ - القدرة على المزج بين علوم اللغة، من نحو وصرف، والعلوم الأخرى؛ كالبلاغة والتفسير وغيرها.
- ١٠ - اعتمد ثعلب في مذهبه على رأيي: الكسائي والفراء.
- ١١ - استخدم المصطلحات الكوفية بشكل عام، مثل: المكْنَى، والكلنَاية، والجَهُود، والتبرئة، والعماد، وغيرها.

١٢- إظهار مواضع اتفاقه واختلافه مع البصريين، وإنفراده ببعض المسائل، والجداول الآتية تبين مواضع كل نوع:

جدول رقم (١) يبيّن مواضع الاتفاق والاختلاف والإنفراد مع البصريين.

أ- عدد المسائل التي اتفق فيها مع البصريين.	عدد المسائل التي اختلف فيها مع البصريين.	عدد المسائل التي انفرد فيها.	المجموع الكلي.
٩٥ مسألة.	٣٣ مسألة.	٢٦ مسألة.	١٥٤ مسألة ^(١) .

وفي نهاية هذه النتائج، نوضح ما سبق الحديث عنه بالأرقام في هذا البحث، بالشرح والتوضيح وهو على النحو الآتي:

جدول رقم (٢) يبيّن المسائل التي اتفق فيها ثلث مع البصريين:

رقم المسألة	الشرح والتوضيح
٤	في شروط ملحق جمع المذكر السالم وعلامته الإعرابية؛ من نصب وجر ورفع.
٥	جواز جمع ما حذفت منه اللام بالإضافة الواو والنون.
٦	كلمة سنون ملحقة بجمع المذكر السالم، فتأخذ حركاته في الإعراب، ويجوز إعرابها بالحركات على النون، فنقول: سنين ^١ .
٨	جواز حذف نون الوقاية أو ذكرها.
١٠ مكررة	عند نداء المعرف بالألف واللام يوجد الضمير أيُّ، ويجوز أن يفصل الضمير بين ها وذا، وأنَّ ((هذا)) تأتي مثلاً؛ أي عدمة.
١١	أنَّ ((ما)) تكون بمعنى الذي.
١٢	أنَّ رافع الكلمة أبوك هو الذي، ولكن بشروط.

^١- ملاحظة: عدد المسائل كلها تسعة وثلاثون ومائة، ولكن جاءت النتائج أكثر من ذلك؛ لأنَّ ثلثاً وعلماء كانوا في هذه المسائل يتفقون أحياناً في جزئية من المسألة، ويختلفون في جزئية أخرى من نفس المسألة مما زاد العدد إلى أربع وخمسين ومائة.

١٣	دخول وخروج أَل العهدية جائز في بعض الكلمات، ولكن المعنى يتغير.
١٤	جواز دخول أَل العهدية على المصادر.
١٦	أنْ يعرب الطرف خبراً إذا جاء بعد المبتدأ.
١٧	جواز حذف الخبر المضاف إذا دلَّ عليه دليل، وإنابة المضاف مكانه، وعلامة المضاف إليه يأخذها من علامة الخبر.
١٩	أنْ ليس جاءت بمعنى التبرئة((النفي))، وجواز حذف اسمها.
٢١ مكررة	أنْ ((ما)) تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ وتتصبُّ الخبر، على لغة أهل الحجاز.
٢٤	يحسن ذكر ((أنْ)) مع خبر عسى، وتعمل في أنْ والفعل على أنه خبر لها.
٢٦	جواز فتح همزة إِنْ أو كسرها.
٢٧	المعطوف على اسم ((إِنْ)) منصوب عندما يتأخر خبرها عن اسمها، مع جواز أن يكون المعطوف في موضع رفع.
٢٨	وجوب فتح الهمزة في أنْ إذا سبقت بلولاً.
٢٩	اتتفقوا أنْ إنما لا ت العمل فيما بعدها.
٣٠	جواز ذكر ضمير الشأن أو إضماره في الجملة. وإذا دخلت ما فيجوز دخول إِنْ على الجملة الفعلية.
٣١	اسم لا النافية للجنس يكون منصوباً، إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وخبرها محذوف ونذرها.
٣٢	لا التبرئة((النافية للجنس)) تأتي بمعنى غير، فيأتي ما بعدها مجروراً بالإضافة.
٣٣	ظنَّ من الأفعال التي تنصب اسمين أصلهما مبتدأ وخبر، وإنها تأتي للماضي، والحاضر، والمستقبل.
٣٤	إذا بُني الفعل للمجهول فإنَّ الفاعل يُحذف، ويقوم مقامه المفعول فيُرفع على أنه نائب فاعل.

٣٥	وجود بعض الأفعال الالزمة من أسماء البدن.
٣٦	ال فعل اللازم يتعدى إما بالهمزة، أو الباء.
٣٧	كلمة ((وراء)) ظرف مكان، ويجوز فيها: النصب أو الرفع أو الجر.
٣٨	أن حيثُ ظرف مكان، وإذا جاء اسم بعدها فهو مرفع.
٣٩ مكررة	الاسم الذي يلي الواو التي بمعنى ((مع)) مرفوع دائمًا، ويجوز النصب فيه على تقدير فعل مذوف.
٤٠ مكررة	وجوب نصب المستثنى التام الموجب.
٤١	وجوب نصب المستثنى المتصل والمنقطع.
٤٤	في الاستثناء المفرغ يعرب ما بعد إلا بحسب موقعه في الجملة.
٤٥	أنَّ كلمة ((غير)) تأخذ حكم ما بعد إلا .
٤٧	جواز دخول أو خروج حرف الجر ((من)), على الجملة ولكن بشروط.
٤٨	أنَّ معنى ((إلى)) انتهاء الغاية.
٤٩	أنَّ و او رُبَّ تعمل في المضمر وفي المظاهر .
٥١	أنَّ ظرف الزمان عندما يضاف يعرب بالنصب، وبينى على الضم في محل نصب.
٥٢	كلمة غدوة تأتي منصوبة، أو مرفوعة، أو مخوضة.
٥٣	إعمال اسم الفاعل عمل الفعل، إذا توفر فيه شروط الإعمال.
٥٨	المصدر الثلاثي من فَعَلْ هو: فُعُول.
٥٩	الصفة المشبهة باسم الفاعل من رَوْفٍ هي: رَوْفَ.
٦٠	الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل الرفع فيما بعدها، وإذا جاء ما بعدها منصوباً فذلك على غير الحقيقة.
٦١	جواز صياغة التعجب من صيغة فُعِلَ.

٦٤	جَبَّا فعل لل مدح وهو لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فدخوله على الجملة كما هو.
٦٥	اتفقوا على عدم تثنية اسم التفضيل أو جمعه، مع وجود شروط عند صياغته.
٦٦	جواز تذكير الموصوف أو تأنيثه إذا فصل عن صفتة بكلام.
٦٧	إعراب ((أجمع وأجمعين)) ، هو: نعت أو توكييد.
٦٨	جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية، بحرف العطف الواو دون غيره.
٦٩ مكررة	جاءت كلمة: طَلَّاع مرفوعة؛ لأنها معطوفة على الخبر المضاف وهو ابن.
٧٠ مكررة	يجوز دخول الفاء، أو ثم على جملة: جاءَنِي ثلاثةً فصاعداً.
٧٢	أنَّ ((لا)) من حروف العطف.
٧٣ مكررة	يجوز للمبدل أن يأخذ عالمة المبدل منه، وأن ينوب مكانه، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير يعود عليه.
٧٤	اتفق ثعلب مع غيره من العلماء على أنَّ بدل الاشتغال يفهم من مضمون الكلام.
٧٦	يجوز أن يلحق المندوب الهاء والألف في الوقف، ويجوز نداء المعرفة، ولا يجوز نداء النكرة.
٧٧ مكررة	اتفق ثعلب مع سيبويه أن الهاء إذا عادت على المنادى المضاف؛ فهي في موضع نصب، وإذا عادت على كلمة ((ثوب)) فهي موضع نصب أيضاً.
٧٨	جواز التتوين وعدمه في الندبة والمرّخ، في كلمة: مطر.
٧٩	يجوز للضمير المنفصل ((أيُّ)) في نداء المعرف بأأن يسبق المذكر والمؤنث، والمفرد والجمع. وأما في إعراب ((أيُّ)) فهو منادى وما بعده وصف لازم. ويرى العكيري أنَّ ((أيُّ)) تعرّب وصلة نداء، وما بعدها منادى.

أنَّ المنادى المضاف إلى ياء المتكلَّم يجوز حذف الياء أو إثباتها، بحسب العوامل الداخلة عليها.	٨٠
بعض الكلمات تكون منصوبة بفعل محفوظ، تقديره: أعني أو أخص، وأنَّ كلمة ((بنو)) المذكورة في قول لبيد بن ربيعة ليست منصوبة على الاختصاص؛ لعدم توفر شروط الاختصاص فيها.	٨١
أسماء الأفعال تشابه الأفعال من حيث التعدي واللزوم، بحسب الفعل الذي وضعت محله، ولا يجوز تأثير معنولها عليها، وإذا عرفت لم تتون.	٨٢
دخول نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة في مواضع كثيرة، وبشروط خاصة.	٨٣
هناك ألفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث، منها: فَنْعَانُ، دَفَ، وَقْتِيلُ، وغيرها.	٨٤
يجوز قصر الممدود، لأنَّ المقصور أصل، والممدود فرع.	٨٥
عند جمع الثلاثي الساكن الوسط يفتح إذا كان اسمًا، ويسكن إذا كان نعتًا.	٨٦
جمع المؤنث من ثلاثة أحرف ومحذوف اللام، إما جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير.	٨٧
اتفاقهم في جمع الكثرة من فَعِيلٍ على وزن فَعَلَى في المؤنث والمذكر سواء، وهو يجمع جمع تكسير.	٨٨
وفي أن جمع كل من: ثَلَلُ، وبِدَرُّ، وضَيْعُ، شاذ. على غير القياس.	٨٩
جمع كلمة قبيلة هو: قبائل، وجمع قَبْلَة هو: قنابل.	٩٠
عند تصغير كلمة سُنْهَة، نرد المحفوظ وهو عين الكلمة.	٩٣
عند النسب لابن وابنة ودم، يعود الحرف المحفوظ، ويحذف الزائد.	٩٤
إبدال الياء المتطرفة بعد الألف إلى همزة.	٩٥
حذف الواو من فعل المثال إذا جئنا بالمضارع؛ لأنَّ الواو تقع بين ياء وكسرة، وإذا وقعت بين ياء وفتحة لا تُحذف.	٩٦

٩٨	في المزيد الثلاثي بحرف حيث تُحذف الألف استقاًلاً، إذا وردت الألف وباء المضارع فهو شاذ في الشعر. وكسر أوله للدلالة على أنه ملحق.
٩٩	وزن كلمة بُرّ هو: فُعل، وأنها مبنية للمجهول والتشديد من عوامل التعدية.
١٠٠	حذف الهمزة الساكنة من أول الكلمة؛ لأن العربية لا تبدأ بساكن.
١٠٣ مكررة	إعراب ما بعد ((أَلَا وَهَلَّا)) يأتي منصوباً بفعل ظاهر أو مقدر.
١٠٥ مكررة	بعض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ترفع على الاستئناف.
١٠٦	أنّ ((ما)) من أدوات الشرط الجازمة؛ لأنها تجزم فعلين، لتضمنها معنى إنّ.
١٠٩ مكررة	أنّ لفظة قط ترد مبنية على الضم وغيره، مثل: قَطْ، وَقَطْ، وَقَطْيٌ، وَقَطْنِي.
١١٠	كلمة سبحان مصدر منصوب بفعل محنوف، ويقدر من السياق، وهو من نوع من الصرف فلا ينون، وإذا نون فذلك للضرورة الشعرية.
١١٣	لماً من أدوات الشرط، والفعل الذي يليها مجزوم، أو مبني في محل جزم.
١١٤ مكررة	كلمة ((إذن)) يقترن جزائها بالفاء إذا جاءت بمعنى الشرط.
١١٥	تأتي إذا على ثلاثة أوجه، وهي: ١- شرطية. ٢- ظرفية. ٣- فجائية.
١١٩	الأسماء من ثلاثة إلى عشرة تخالف المميّز في الجنس، ويكون تميّزها جمع مجرور، والأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر مركبة كالاسم الواحد، وتكون مبنية ما عدا اثنا عشر واثنتنا عشر فيعرّبان إعراب المثنى.
١٢١	أنّ كلمة ((ماذا)) على ضربين: تكون اسمًا واحدًا، أو ذا بمعنى الذي وما بعده مرفوع.
١٢٢	كل اسم استفهام معه الجد ((النفي)) فالجواب عليه ببلى، وكل استفهام لا نفي معه فالجواب بنعم.

أنّ(منْ) للعاقل، وتعرب مبتدأً وما بعدها خبر.	١٢٣
عند دخول لا النافية على لو يتغير معناها، وإذا وقع اسم بعدها فهو مبتدأ خبره محذوف وجوباً.	١٢٥
قلب لام المعرفة ميمًا في بعض اللغات، وهو شاذ، كقولنا: امرجل والمراد الرجل.	١٢٩
بعض الكلام في العربية يأتي جماعاً أو مفرداً لنفس اللفظ.	١٣١
أن وزن ((أفعل)) له معانٍ كثيرة، وألفه زائدة.	١٣٢
وجود لهجات عند العرب، مثل: العنعننة، والكشكشة، والتاتلة، وغيرها.	١٣٣
المصدر الميمي من الفعل الثلاثي يأتي على وزن مفعَل، وبقلة على مفعُل.	١٣٤
جواز تثنية أو جمع كلمة ذو التي بمعنى صاحب.	١٣٦
جواز زيادة الفعل الثلاثي بثلاثة أحرف فيأتي على استفعال، وله معانٍ.	١٣٨
هناك صيغ لاسم الآلة قياسية، وأخرى سماوية.	١٣٩

جدول رقم (٣) يبين المسائل التي اختلف فيها ثعلب مع البصريين:

رقم المسألة:	الشرح والتوضيح.
١	رأى أهل الكوفة أن الأسماء الستة تعرب بالحركات، حتى لو أضيفت، أما أهل البصرة فيعربونها بالأحرف عند الإضافة.
٢	رأى ثعلب أن ((ذو)) جاءت بمعنى صاحب في بيت شعر، ولم يوافقه أهل البصرة على ذلك، فرأوا أن ((ذو)) جاءت بمعنى هذا.
٣	رأى ثعلب أن ((كلا)) فيها تثنية لفظية ومعنوية، أما أهل البصرة فيرون أن فيها إفراداً لفظياً، وتثنيةً معنوية.

أعرب أهل الكوفة كاف الخطاب إذا اتصلت بالضمير في موضع نصب مفعول به، أما أهل البصرة فيرون أنها لا محل لها من الإعراب.	٧
ذهب أهل الكوفة إلى أن أعرف المعرف الاسم المبهم، وذهب أهل البصرة إلى أنه الاسم العلم.	٩
رأى ثعلب أنّ ((هذا)) تكون تقريرًا أي فضلة.	١٠ مكررة
اختلفوا في رفع المبتدأ والخبر.	١٥
أجاز أهل الكوفة أن تأتِ ليس بمعنى حرف العطف ((لا)), ويخالفهم أهل البصرة بأن ليس لا تكون إلا فعلاً ناقصاً.	٢٠
رأى أهل الكوفة أن خبر ما منصوب بحذف الخافض، أما أهل البصرة فيرون أن ما تعمل بنفسها في الخبر.	٢١ مكررة
أجاز الكوفيون تقديم معمول خبر ما النافية عليها، ولم يُجز ذلك البصريون.	٢٢
جواز أهل الكوفة تقديم معمول خبر ما العاملة عمل ليس على اسمها وخبرها، سواء كان شبه جملة أو غيرها، وأهل البصرة لا يجوزون ذلك.	٢٣
خلافهم في خبر لكنَّ هل هو كلمة زنجي، أم محوذ مقدر.	٢٥
اختلفوا في ما بعد أن المخففة، هل هي عاملة، أم غير عاملة ؟	٢٩
خلاف ثعلب مع أهل البصرة في العامل الذي نصب المفعول معه، والجر جائز عند أهل الكوفة على أنه معطوف على ضمير مجرور بدون إعادة الجار، وهذا لا يجوز عند أغلب العلماء، إلا على الاسم الظاهر أو بإعادة الجار.	٣٩ مكررة
اختلف ثعلب مع البصريين في الناصب للمستثنى التام الموجب.	٤٠ مكررة
رأى أهل الكوفة في الاستثناء المنقطع أنّ ((إلا)) بمعنى الواو، أما أهل البصرة فيرون أنها بمعنى ((لكن)), وأنها استثناء وليس بمعنى الواو.	٤٢

٤٣	أجاز ثعلب في تقديم المستثنى على المستثنى منه، النصب على الاستثناء أو الرفع على البدل، أما أهل الكوفة فلا يجيزون إلا النصب.
٤٦	رأى أهل الكوفة أن سوى تكون اسمًا وظرفًا، أما أهل البصرة فيرون أنها ظرف لا غير.
٥٠	جوز أهل الكوفة إضافة الأعداد إلى الاسم المحلي بـأَلْ، وأهل البصرة لا يجيزون ذلك.
٥٤ مكررة	رأى ثعلب أنَّ كلمة منَاع صيغة مبالغة غير عاملة، والمفعول به منصوب بفعل مقدر، أما أهل البصرة فيعملونها.
٥٥	أهل الكوفة لا يعملون صيغة المبالغة على وزن فَعَال، ويقدرون فعلًا محدودًا عاملًا فيما بعدها، ولكنَّ أهل البصرة يعملونها بنفسها.
٥٦	أهل الكوفة لا يعملون صيغة المبالغة على وزن فَعُول، ويرون أن هناك فعلًا مقدراً، ولكنَّ أهل البصرة يعملونها بنفسها.
٦٢	أهل الكوفة يرون أن «نعم وبئس» أسماء، أما أهل البصرة فيرون أنهما فعلان.
٧٠ مكررة	يجوز ثعلب دخول الواو على جملة: جاءني ثلاثة فصاعدًا، وأهل البصرة لا تجواز ذلك.
٧٥	يعرب أهل الكوفة الضمير المنفصل على أنه توكييد، وأهل البصرة يعربونه على أنه بدل.
٩٧	جوز أهل الكوفة رفع المفعول من الفعل على وزن فاعل، أما أهل البصرة فرأوا النصب للمفعول على وزن فاعل.
١٠٣ مكررة	يجوز ثعلب الخفض في ما بعد أَلَا وَهَلَا على أنه عطف نسق، وعند أهل البصرة لا يجوز.
١٠٧ مكررة	رأى ثعلب أن ما بعد كما يكون منصوباً؛ لأنها بمعنى كي، ويجوز الرفع فيها، أما أهل البصرة فلا يجوزون نصب ما بعد كما.
١١١	رأى أهل الكوفة أن الاسم المرفوع بعد إِنْ الشرطية، مرفوع بالفعل الموجود من غير تقدير فعل، أما أهل البصرة فيرون أنه مرفوع بفعل مقدر.

رأى أهل الكوفة أن السين أصلها سوف، ولكن البصريين يرون أن السين أصل بنفسها.	١١٦
جوز أهل الكوفة تقدم مفعول الشرط على حرف الشرط، أما أهل البصرة فرفضوا ذلك.	١١٧
رأى ثعلب أن ((هل)) جاءت بمعنى ما في قوله تعالى: [هَلْ أَتَى عَلَى إِنْسَانٍ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مذْكُورًا]، أما أغلب العلماء؛ بما فيهم أهل البصرة يرون أن ((هل)) جاءت بمعنى قد.	١٢٨
استخدم ثعلب الفعل أجزأ يجزئ بالهمز، أما أهل البصرة استخدموه بالياء جزئي يجزي دون الهمز.	١٣٧

جدول رقم (٤) يبين المسائل التي انفرد فيها ثعلب:

رقم المسألة:	الشرح والتوضيح.
١٨	ذكر ثعلب كلمة مبرور أو مأجور بالنصب أو بالرفع.
٥٤ مكررة	أن كلمة منَاع قد تأتي مصدراً.
٦٣	زيادة ما الكافية بعد بئس، وإعراب ما بعدها على إنه جملة استئناف.
٦٩ مكررة	مجيء كلمة طلائع مجرورة؛ لأنها عطفت على المضاف إليه وهو كلمة: جلا.
٧١	رأى ثعلب بأن ((أو)) تأتي بمعنى حتى، وعلى أنها عطف نسق.
٧٣ مكررة	جعل المبدل منه كلمة ((الذى)) وهو ما لم يستخدمه أحد.
٧٧ مكررة	رأى ثعلب أن الهاء عندما عادت على منادي مضاد تأتي في محل رفع.
٩١	إبدال الياء همزة في أول الكلمة.
٩٢	تصغير كلمة كثيرة هو: كُميَّثِرِيَّة، وكميَّثِرَة، وكُميَّثِرَاة.

رأى ثعلب أن الفعل المضارع المعتل يجزم بالسكون الظاهر على آخره.	١٠١
إعراب كلمة إِيَّاهُ أنها معطوفة، أو حالية، أو استثنافية.	١٠٢
الاكتفاء بالفعل ((جرى)) بدلاً من المصدر ((نهياً)).	١٠٤
رأى الكسائي والفراء في ((إِنَّ)) إذا بعثت بطل عملها فيما يليها، ويعرب ما بعدها جملة استثنافية.	١٠٥ مكررة
أنَّ كما تأتي بمعنى الجزاء، فتجزمه فعلين.	١٠٧ مكررة
تأتي كيما بمعنى الجهد، وبمعنى الصلة.	١٠٨
استفرد بلغات عدة لقط، وهي: قَطْ، وَ قَطْ، وَ قُطْ، وَ قَطْ، وَ قَطْ، وَ قَطْ، وَ قَطْ.	١٠٩ مكررة
استفرد ثعلب والكسائي بحذف عامل الظرف إذا كانت العهدية قريباً.	١١٢
استفرد بإبطال عمل ((إِذن)) إذا تلاها اسم.	١١٤ مكررة
استفرد بلفظي: سَوْ، وَسَفْ.	١٦ مكررة
رأى أنَّ كلمة ((حَوْبٌ)) تعرَّب بالرفع، أو النصب، أو الخفض.	١١٨
استفرد ثعلب بأنَّ ((إِنَّ)) تؤول بمعنى الجزاء، وأنَّها تشبه إن الشرطية.	١٢٠
إذا تقدم اسم على حرف الشرط ((إِنَّ)) فالرفع في جواب الشرط أكثر.	١٢٤
جواز حذف الواو في الجزاء المحذوف فعله، وجواز حذف إلا أيضاً.	١٢٦
استفرد في إضمار فعل ماضٍ إذا دلَّ على الجزاء.	١٢٧
أورد كلمة سُوءَة بضم السين، حيث لم تردفي الكتب إلا بالفتح.	١٣٠
أبدل الهمزة في كلمة بجِبَّا إلى هاء فتصير بُجَبَّا.	١٣٥

ثانياً التوصيات:

لكي يستمر البحث العلمي ويزداد الإقبال عليه، يوصي الباحث أهل العلم والقائمين عليه بما يأتي:

- ١- تشجيع طلاب العلم على دراسة لغة القرآن الكريم، والإبداع فيها.
- ٢- تقديم منح دراسية لطلاب الدراسات العليا؛ لأن الكثير منهم يريدون أن يواصلوا دراستهم، ولكن ظروفهم الاقتصادية لا تسمح بتحقيق أماناتهم ورغباتهم.
- ٣- أوصي الأخوة الدارسين بالتركيز على كتب النحو والصرف؛ لأنَّ فيها علمًا كثيراً ومتنوًا.
- ٤- الاعتزاز بالتراث؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تنسليخ عن جذورها.
- ٥- عقد لقاءات مع الطلاب في دور العلم؛ لأنَّ ذلك يكشف مواهب وقدرات مدفونة في نفوس الطلاب.
- ٦- العمل على افتتاح برنامج الدكتوراه في الجامعة الإسلامية لكي يتمكن طلبة العلم من مواصلة دراستهم.

ثالثاً الفهارس الفنية:

. فهرس الآيات القرآنية.

. فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

. فهرس الأشعار.

. فهرس الأرجاز.

. فهرس الأمثال.

. فهرس المصادر والمراجع.

. فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الجزر	نص الآية	رقم المسألة
أ		
ال	﴿مَثُلُّ نُورٍ كَمِشْكَاهٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمُصْبَاحُ فِي رُجَاجَةِ الزُّجَاجَةِ كَمَّهَا كَوْكَبٌ﴾ سورة النور: ٣٥ / ٢٤ ﴿دُرْرِيٌّ﴾ ^(١)	١٣
ال	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ سورة المزمل: ٧٣ / ١٥ - ١٦	١٣
أو	﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ أَئِمَّاً أَوْ كُفُورًا﴾ سورة الإنسان: ٧٦ / ٢٤	٧٤
أمر	﴿وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ سورة طه: ٢٠ / ١٣٢	١١٢
أن	﴿أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمَيْنَ﴾ سورة يونس: ١٠ / ١٠	٣٠
أن	﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلنَّاسِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ سورة النجم: ٥٣ / ٣٩	٢٨
أئمماً	﴿كَانُوا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ سورة الأنفال: ٨ / ٦	٣١
أن	﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ سورة الأنعام: ٦ / ١٥٣	٢٧
أن	﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ سورة النحل: ١٦ / ٢٣	٢٧
أن	﴿أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ سورة الحج: ٢٢ / ٦٣	١٢٤
أن	﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ سورة الصافات: ٣٧ / ١٤٣	٢٩
إذا	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَامْسَعْدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ سورة النحل: ١٦ / ٩٨	٩٣
إذا	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَتْ﴾ سورة الانشقاق: ٨٤ / ١	٩٣
إذا	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّ﴾ سورة الليل: ٩٢ / ١ - ٢	٩٣
إلا	﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ سورة البقرة: ٢ / ٢٤٩	٤٦

^١ - تم ترتيب المتشابهات حسب ورودها في القرآن الكريم.

إلا	سورة آل عمران: ٣ / ١٤٤ .	﴿وَمَا حُمِّدَ إِلَّا رَسُولٌ﴾	٣٧
إلا	سورة النساء: ٤ / ٤٣ .	﴿وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرٍ سَبِيلٌ﴾	٣٦
إلا	سورة النساء: ٤ / ١٤٨ .	﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهَرُ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾	٤٨
إلا	سورة الحج: ١٥ / ٣٠ - ٣١ .	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾	٤٧
إلا	سورة الكهف: ١٨ / ١٦ .	﴿وَإِذَا عَتَرَتُمُوهُمْ وَمَا يَعْدُونَ إِلَّا اللَّهُ﴾	٤٦
إلا	سورة الكهف: ١٨ / ٥٠ .	﴿فَسَاجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾	٤٧
إلا	سورة الشعراء: ٢٦ / ٧٧ .	﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوُّ يٰ إِلَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٤٨
إلا	سورة الجن: ٧٢ / ٢٣ .	﴿إِلَّا بَلَاغًا مِنَ اللَّهِ﴾	٤٨
إلا	سورة الليل: ٩٢ / ٢٠ - ١٩ .	﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُحْزِي إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾	٤٨
إلى	سورة المائدة: ٥ / ٦ .	﴿إِلَى الْمَرْفِقِ﴾	٥٠
إن	سورة الواقعة: ٥٦ / ٨٦ .	﴿فَلَوْلَا إِنْ كُوْنُمْ عَيْرَ مَدِينَيْنَ﴾	٢٩
إِنْما	سورة طه: ٢٠ / ٦٩ .	﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾	٣١
إِنْما	سورة الأنبياء: ٢١ / ١٠٨ .	﴿فُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلْهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	٣١
إِنْما	سورة الكهف: ١٨ / ١١٠ ، و سورة فصلت: ٤١ / ٦ .	﴿فُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلْهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾	٣٠
إن	سورة النساء: ٤ / ١٥٧ .	﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ﴾	٢٧
إن	سورة الأنعام: ٦ / ٥٤ .	﴿ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٢٧
إن	سورة هود: ١١ / ١١١ .	﴿وَإِنَّ كُلَّا لَمَّا لَيْوَقِنَهُمْ رَبِّكَ أَعْمَلُهُمْ﴾	١٣١
إن	سورة الأحزاب: ٣٣ / ٥٦ .	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّوْنَ عَلَى النَّبِيِّ﴾	٢٨
إن	سورة الطور: ٥٢ / ٢٨ .	﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُ الرَّحِيمُ﴾	٢٧
ب			
بأس	سورة المائدة: ٥ / ٨٠ .	﴿بِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾	٦٤

باء	سورة النساء: ٤٥ / ٤	﴿وَكَفَىٰ يٰالٰهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِالٰهِ نَصِيرًا﴾	٢٢
باء	سورة النساء: ١ / ٤	﴿وَاتَّقُوا اللٰهَ الَّذِي تَسأَلُونَ يٰهِ وَالْأَرْحَامِ﴾	٣٩
بعد	سورة الروم: ٣٠ / ٤	﴿الٰهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾	٤٤
ث			
ثني	سورة النحل: ٥١ / ١٦	﴿لَا تَتَخِذُوا إِلٰهٰيْنِ اثْنَيْنِ﴾	٩٦
ج			
جزي	سورة البقرة: ٤٨ / ٢	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجِدُونَ نَفْسًا شَيْئًا﴾	١٣٨
جمع	سورة الحجر: ٣٠ / ١٥	﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٦٩
جيء	سورة محمد: ٤٧ / ١٨	﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾	٩٨
خ			
خفى	سورة طه: ٢٠ / ٧	﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السَّرَّ وَأَخْفَى﴾	٦٧
خير	سورة الأعراف: ١٥٥ / ٧	﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٩
ذ			
ذوق	سورة آل عمران: ٣ / ١٨٥، و سورة الأنبياء: ٣٥ / ٢١، و سورة العنكبوت: ٢٩ / ٥٧	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ سورة آل عمران: ٣ / ١٨٥، و سورة الأنبياء: ٣٥ / ٢١، و سورة العنكبوت: ٢٩ / ٥٧	٥٥
ر			
رضي	سورة الزمر: ٣٩ / ٧	﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾	١١٥
ز			
ذكرى	سورة مريم: ١٩ / ٧	﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾	٩٨
س			
سؤال	سورة البقرة: ٢ / ٢١١	﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾	١١٢
سؤال	سورة الأنبياء: ٢١ / ٧	﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	١١٢

سمر	سورة المؤمنون: ٦٧ / ٢٣ .	﴿سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾	١٣٢
سمع	﴿وَحِفْظًا مِن كُلّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمُلِإِ الْأَعْلَى وَيُقْذَفُونَ مِن كُلّ سُورَةِ الصَّافَاتِ: ٨ - ٧ / ٣٧ .﴾ جَانِبٌ	١١٦	
سنہ	سورة الكهف: ٢٥ / ١٨ .	﴿وَلَشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَةٌ سِنِينَ﴾	٦
سنو	سورة النور: ٤٣ / ٢٤ .	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾	٩٨
سوف	سورة الضحى: ٥ / ٩٣ .	﴿وَلَسْوَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾	١٢٢
ص			
صبر	سورة يوسف: ١٨ / ١٢ .	﴿فَصَبْرٌ جَيْلٌ﴾	١٧
صرط	﴿اهْدِنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ سورة الفاتحة: ١ / ٦ - ٧ .	٧٧	
صرط	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطُ اللَّهِ﴾ سورة الشورى: ٤٢ / ٥٢ - ٥٣ .	٧٦	
ط			
طهر	سورة هود: ١١ / ٧٨ .	﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	١٠
ظ			
ظنّ	سورة البقرة: ٤٦ / ٢ .	﴿الَّذِينَ يَظْنُونَ أَهْمَمُهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ﴾	٣٤
ع			
عبد	سورة الزمر: ٣٩ / ١٦ .	﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	٨٢
عبد	سورة الزمر: ٣٩ / ١٦ .	﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾	٨٢
عرف	سورة محمد: ٤٧ / ٢١ .	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾	٢٦
عسى	سورة المائدة: ٥ / ٥٢ .	﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ﴾	٢٥
عسى	سورة الإسراء: ٨ / ١٧ .	﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرَهُمْ﴾	٢٥
عل	سورة غافر: ٤٠ / ٣٦ .	﴿لَعَلَّ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾	٨
علي	﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيْهِنَّ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْهِنَّ﴾ سورة المطففين: ٨٣ / ١٨ - ١٩ .	٤	

غ

غير	سورة الفاتحة: ٧ / ١	﴿غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾	٤٠
-----	---------------------	---	----

ف

فرّ	سورة القيامة: ١٠ / ٧٥	﴿أَيْنَ الْمَفْرُ﴾	١٣٥
فلّاك	سورة يونس: ٢٢ / ١٠	﴿حَتَّىٰ إِذَا كُتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾	١٣٢
فلّاك	سورة يس: ٤١ / ٣٦ ، و سورة الشعراة: ٢٦ / ١١٩	﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمُشْحُونِ﴾	١٣٢

ق

قبل	سورة الروم: ٤ / ٣٠	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾	٤٤
قتل	سورة البقرة: ٢١٧ / ٢	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ﴾	٧٧

ك

كاف	سورة الإسراء: ٦٢ / ١٧	﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَمْتَ عَلَيَّ﴾	٧
كفر	سورة إبراهيم: ٢٢ / ١٤	﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكَ مُؤْنَثِي مِنْ قَبْلِ﴾	١٢٨
كلا	سورة الكهف: ٣٣ / ١٨	﴿كِلْتَا الْجَحَّاتِنِ أَتْ أُكْلَهَا﴾	٣
كلّ	سورة الحجر: ٣٨ / ١٥ ، و سورة ص: ٣٨ / ٧٣	﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾	٧٧
كي لا	سورة الحشر: ٥٩ / ٧	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	١١٨

ل

لا	سورة الطارق: ٨٦ / ١٠	﴿فَمَالَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾	٧٥
لكن	سورة الزخرف: ٤٣ / ٧٦	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾	٢٦
لما	سورة آل عمران: ٣ / ١٤٣	﴿وَلَمَّا يَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ﴾	٨٧
لما	سورة القصص: ٢٨ / ٢٢	﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾	٩٠

م

ما	سورة البقرة: ٢ / ١٩٧	﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	٨٨
----	----------------------	---	----

ما	سورة يوسف: ٣١ / ١٢	﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	٢٢
ما	سورة القصص: ٦٨ / ٢٨	﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لِهُمُ الْخَيْرَةُ﴾	١١
ما	سورة يس: ١٥ / ٣٦	﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّنْنَا﴾	٢٢
ما	سورة الشمس: ٥ / ٩١	﴿وَالسَّمَاءُ وَمَا بَنَاهَا﴾	٨٨
ماذا	سورة النحل: ٣٠ / ١٦	﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	١٢٥
من	سورة الفرقان: ١٨ / ٢٥	﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَن نَّعْذِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أُولَيَاءِ﴾	٤٩
من	سورة الأحقاف: ٣١ / ٤٦	﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾	٤٩
من ذا	سورة البقرة: ٢٥٥ / ٢	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْقَعُ عِنْدَهُ إِلَّا يُبَدِّلُهُ﴾	١٢٦
من ذا	سورة البقرة: ٢، ٢٤٥ و سورة الحديد: ١١ / ٥٧	﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُصَاغِفُهُ لَهُ﴾	١٢٦

ن

نون	سورة يونس: ٨٩ / ١٠	﴿وَلَا تَتَبَعَّا نَسِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾	٨٥
نون	سورة يوسف: ٣٢ / ١٢	﴿لَيَسْجُنَّ وَلَيَكُونُنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾	٨٥
نون	سورة الكهف: ٢٣ / ١٨	﴿وَلَا تَقُولُنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾	٨٥
نون	سورة مريم: ٢٦ / ١٩	﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾	٨٥
نون	سورة الزخرف: ٤١ / ٤٣	﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾	٨٥

ـ

أنتم	سورة آل عمران: ٣ / ٦٦، ١١٩، و سورة النساء: ٤ / ١٠٩، و سورة محمد: ٤٧ / ٣٨	﴿هَا أَنْتُمْ هُؤُلَاءِ﴾ سورة آل عمران: ٣ / ٦٦، ١١٩، و سورة النساء: ٤ / ١٠٩، و سورة محمد: ٤٧ / ٣٨	١٠
هل	سورة المائدة: ٥ / ٩١	﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُمْتَهِنُونَ﴾	١٢٩
هل	سورة الأعراف: ٧ / ٤٤	﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًا﴾	١٢٩
هل	سورة الرعد: ١٣ / ١٦	﴿فُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ﴾	١٢٩

هل	سورة الأحقاف: ٤٦ / ٣٥	﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾	١٢٩
هل	سورة الرحمن: ٥٥ / ٦٠	﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾	١٢٩
هل	سورة الإنسان: ٧٦ / ١	﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾	١٢٩
هو	سورة الإخلاص: ١ / ١١٢	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	٣١
ي			
يوم	سورة المدثر: ٧٤ / ٩	﴿فَذَلِكَ يَوْمٌ مَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾	١٥

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

رقم الصفحة	الحديث	الرقم
١٩٤	"لَيْسَ مِنَ الْمُبْرُرِ إِذَا مُصِيبًا فِي الْمُسْفَرِ"	١

فهرس القوافي

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية	رقم الشاهد
باب الباء				
فصل الباء المضمومة				
٥٨	أبو ضابئ بن الحرت البرجمي	الطوبل	لَغَرِيبُ	٢٠
٨٢	كميث بن زيد الأسدى	"	مَشْغَبُ	٣٣
١٧٩	ذو الرُّمَة	البسيط	نَثَبُ	١١٢
٥٤	هدبة بن الخشرم العذرى	الوافر	قَرَبِبُ	١٦
١٠٤	_____	"	الذُّهُوبُ	٥٣
١٩٠	الأحوص	"	الخَشِيبُ	١١٨
١٤٥	_____	الكامل	إِلْبُ	٨٢
فصل الباء المكسورة				
٤٤	النابغة الجعدي	المتقارب	مَرْحَبٌ	١٢
باب التاء				
فصل التاء المضمومة				
١٤٣	_____	الوافر	الْأَسَاءُ	٧٩
١٣٦	_____	الخفيف	خَفْوتُ	٧٢
باب الجيم				
فصل الجيم المضمومة				
١٥١	ابن ميادة	الوافر	نَضِيجُ	٨٧
باب الحاء				
فصل الحاء المضمومة				
١٦٤	_____	الكامل	صَاحَ	٩٦

باب الدال				
فصل الدال المفتوحة				
٢٩	الصمة بن عبد الله القشيري	الطوبل	مُرْدًا	٦
١٣٨	الأعشى	"	فَاعْبُدَا	٧٥
فصل الدال المضمومة				
١١٣	جميل	الطوبل	يَعُودُ	٥٧
١٧٤	أميمة بن أبي الصلت	البسيط	الجُمْدُ	١٠٩
١٦٦	صارع العشاق	الوافر	حَدِيدٌ	٩٨
فصل الدال المكسورة				
٢١	_____	الطوبل	مُحَمَّدٌ	١
٣٣	_____	"	مَاجِدٌ	٩
١٣٩	أبو محمد الأعرابي	"	الزَّنْد	٧٧
١٧١	أبو ذؤيب الهمذاني	"	غَمْدٌ	١٠٤
٨٩	النابغة	البسيط	أَحَدٌ	٣٩
١٧٧	النابغة	"	يَدِي	١١١
١٧٩	الفرزدق	"	تَقْدِ	١١٣
٦٠	_____	الوافر	بَادِ	٢٢
١٣٢	أبو زبيد الطائي	الخفيف	شَدِيدٌ	٦٦
١٧٢	_____	"	جَدِيدٌ	١٠٥
١٣٣	الفرزدق	المتقارب	مَعْدِ	٦٨
باب الراء				
فصل الراء الساكنة				
٩٩	الأصمسي	الكامل	حَرَجٌ	٤٦
فصل الراء المفتوحة				
٨٤	حذيفة بن أنس الهمذاني	الطوبل	مَيْزَرًا	٣٧
٣٦	عنترة	الوافر	عُمَارًا	١٠
١٧٦	جريير	الكامل	مَزُورًا	١١٠

فصل الراء المضمومة				
٧٥	جميل	الطوبل	المتغيرُ	٣١
١٠٢	أبو طالب بن عبد المطلب	"	عاقرُ	٥١
٨٢	كعب بن مالك	البسيط	وزرُ	٣٤
٦٧	_____	الوافر	منيرُ	٢٤
٧٥	المُخْبَل السعدي	الكامل	الفَرْخُ	٣٠
فصل الراء المكسورة				
٥٥	الفرزدق	الطوبل	المشافِر	١٧
١٦٤	_____	"	الغَدْر	٩٥
٣٠	أبو زيد	الوافر	الذُّكُور	٧
١٤٣	_____	السريع	الأشقرُ	٨٠
١٧٣	الأعشى	"	الفَاحِر	١٠٧
باب الزاي				
فصل الزاي المكسورة				
٩٥	_____	الكامل	الْخِزْ بَازِ	٤٣
باب السين				
فصل السين المضمومة				
١٦٣	الفرزدق	البسيط	إِيَّاسُ	٩٤
١٢٨	_____	الكامل	كَرَوْسُ	٦٣
فصل السين المكسورة				
٩٢	ذو الرُّمَة	الطوبل	شَامِسِ	٤١
٢٤	خرز بن لوذان السدوسي	الكامل	الحَلْسِ	٤
باب الصاد				
فصل الصاد المكسورة				
١٠٢	ذو الرُّمَة	الطوبل	يَنْهَضِ	٥٠
باب العين				
فصل العين المفتوحة				
٤٧	_____	البسيط	جُدِعاً	١٣

فصل العين المضمومة				
٨٣	حسان بن ثابت	الطویل	شافعُ	٣٥
١٢٠	الفرزدق	"	مُجاشعُ	٦١
١٨٩	_____	"	يَنْفَعُ	١١٧
٩٠	الفرزدق	"	الزَّعَارِغُ	٤٠
فصل العين المكسورة				
١٣٤	ذو الرُّمَة	الطویل	البَلَاقِعُ	٧٠
باب الفاء				
فصل الفاء المضمومة				
١٦٨	عمرو بن أبي ربيعة	الطویل	تَصْرِفُ	١٠١
فصل الفاء المكسورة				
١٦٥	_____	الوافر	خِلَافٍ	٩٧
باب القاف				
فصل القاف المضمومة				
١٩٠	_____	البسيط	يُسَقُّ	١١٩
فصل القاف المكسورة				
١١٩	عمرو بن عمّار الطائي	الطویل	فَتَرَاقُ	٦٠
باب الكاف				
فصل الكاف المفتوحة				
٨٧	الأعشى	الطویل	لسوائِكَا	٣٨
باب اللام				
فصل اللام الساكنة				
٢٠١	الفراء	الطویل	الجَملُ	١٢١
٤٨	لبيد	الرمل	الجَملُ	١٥
١٢٩	_____	"	يَغْلُ	٦٤
فصل اللام المفتوحة				
١٠٠	القلخ بن جناب	الطویل	أَعْقَلًا	٤٧
١٣٥	حاتم الطائي	البسيط	أَنْكَلَا	٧١

١٦٨	عدي بن زيد العبادي	البسيط	سألا	٩٩
٦٧	المرار بن سعد الفقوعي	الوافر	ذمولا	٢٥
١١٠	_____	الكامل	جمالا	٥٥

فصل اللام المضمومة

٩٩	الفرزدق	الطويل	تعادله	٤٥
١٠٢	_____	"	منث	٤٩
١٥٠	عبد الله بن الزبير الأنصي	"	أصل	٨٥
١٤٩	النابغة	"	القنايل	٨٤
١٧٠	_____	"	تأمل	١٠٢
١٨٦	لبيد	"	وباطل	١١٦
١٤٣	حسان بن ثابت	الوافر	العوين	٧٨

فصل اللام المكسورة

٥٥	الأخضر بن هبيرة	الطويل	سبيل	١٨
١٨٣	_____	البسيط	الهجنجل	١١٥
٧٤	_____	الوافر	الطحال	٢٩
٣٢	زيد بن مهمل بن زيد بن منهب الطائي	"	مالى	٨
١٤٧	ذو الرمة	الكامل	المفاصيل	٨٣
١٥٠	لبيد	الرمل	الأيل	٨٦

باب الميم

فصل الميم المفتوحة

١٠٩	حسان بن ثابت	الطويل	مُصرِّما	٥٤
-----	--------------	--------	----------	----

فصل الميم المضمومة

١٩٧	ذو الرمة	البسيط	مسجوم	١٢٠
٧١	جرير	الوافر	حرام	٢٧
١٢٧	الأحوص	"	السلام	٦٢

فصل الميم المكسورة

٥٧	_____	الطويل	اللهازم	١٩
----	-------	--------	---------	----

باب النون				
فصل النون الساكنة				
١٥٦	خطام المُجاشعي	السريع	يُؤثِّقُينْ	٩٠
١٣٨	الأعشى	المتقارب	يَاتِّينْ	٧٦
فصل النون المفتوحة				
١١١	جرير	البسيط	كَانَا	٥٦
٢١	_____	الوافر	الحنينا	٢
٩٥	عمرو بن أحمر	"	جُنُونَا	٤٢
فصل النون المضمومة				
٤٨	حميد الأرقط	البسيط	المساكينُ	١٤
فصل النون المكسورة				
١١٧	سحيم بن وثيل الرياحي	الوافر	تَعْرُفُونِي	٥٨
فصل الهااء				
٤٤	جميل	الطوبل	قتالها	١١
١٤٥	الأعشى	الكامل	قَذَّالَهَا	٨١
١٦١	الأعشى	الوافر	كَرَاهَا	٩٢
١١٩	لبيد	الكامل	حِمَامُهَا	٥٩
١٣٧	لبيد	"	سَهَامُهَا	٧٤
باب الياء				
فصل الياء المفتوحة				
٩٨	زهير بن أبي سلمى	الطوبل	جَائِيَا	٤٤
١٥٤	_____	الوافر	لَوَائِيَا	٨٩
فصل الألف اللينة				
١٦١	متم بن نويرة	الطوبل	مَنْ بَكَى	٩٣

رقم الصفحة	أنصاف الأبيات	رقم الشاهد
٦٨	وَمَا حِفْتُ يَا سَلَامُ أَنْكَ غَائِبِي	٢٦
٨٤	وَمَا أَحَدٌ إِلَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعٌ	٣٦
رقم الصفحة	قطع الأبيات	رقم الشاهد
١٧٣	فَسْبَحَانَاهُ فَسْبَحَانَاهُ	١٠٨

فهرس الأرجاز

رقم الصفحة	القائل	البحر	القافية	رقم الشاهد
فصل الهمزة المكسورة				
١٦٨	أبو النجم العجلي	الرجز	شواهـه	١٠٠
فصل الباء المكسورة				
٦١	رؤبة بن العجاج	الرجز	خُلْبِ	٢٣
٧٤	خالد بن زهير الهاذلي	"	ذُؤَيْبِ	٢٨
فصل السين المفتوحة				
١٥٢	_____	الرجز	السَّهَ	٨٨
فصل السين المضمومة				
٥٩	رؤبة بن العجاج	الرجز	لميسُ	٢١
٨١	جران العود النميري	"	أنيسُ	٣٢
فصل الضاد المفتوحة				
٢٥	الأغلب العجلي أو حميد الأرقط	الرجز	قرِيضاً	٥
فصل العين المفتوحة				
١٣٣	لبـيد	الرجز	الاَرْبَعَةُ	٦٧
فصل العين المضمومة				
١٨٢	جريـر بن عبد الله الـبـجـلي	مشـطـور الـرجـز	أـقـرـع	١١٤
فصل الكاف المفتوحة				
١٣٢	_____	الرجز	وَحْدَكـا	٦٥
فصل اللام الساكنة				
١٠١	جبـارـ بنـ جـزـءـ بنـ أـخـيـ الشـمـاخـ	الـرجـز	مُشـمـعـلـ	٤٨

فصل الميم المفتوحة				
١٣٦	ابن حبابة اللص	الرجز	يَعْلَمَا	٧٣
١٥٧	—————	مشطور الرجز	يُؤْكِرَمَا	٩١
فصل الميم المضمة				
١٧٠	رؤبة بن العجاج	الرجز	لَا تُظْلِمُوا	١٠٣
فصل الميم المكسورة				
١٠٤	العديل بن الفرخ	الرجز	الاَدَاهِم	٥٢
فصل النون المكسورة				
١٧٢	—————	مشطور الرجز	قَطْنِي	١٠٦
فصل الهااء				
٢٣	رؤبة بن العجاج	مشطور الرجز	أَبَاهَا	٣
١٣٤	أبو النجم العجلي	"	وَاهَا	٦٩

فهرس الأمثال

رقم الصفحة	المثل	الرقم
١١٧	أَنَا ابْنُ جَلَّا.	١
٥٣	عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسًا.	٢
٢٠١	فَاسْتَنْوِقْ الْجَمْلُ.	٣

فهرس المصادر والمراجع

١	القرآن الكريم، دار منصور للطباعة والنشر، غزة، هـ١٤٢٥ - م٢٠٠٤.
٢	الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج (ت: هـ٣٦)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، هـ١٤٠٥ - م١٩٨٥.
٣	الأعلام، قاموس ترجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي (ت: هـ١٣٩٦)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، هـ١٤٠٠ - م١٩٨٠.
٤	الأمالي في لغة العرب، لأبي على اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت: هـ٣٥٦)، دار الكتب العلمية، بيروت، هـ١٣٩٨ - م١٩٧٨.
٥	ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت: هـ٧٤٥)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، هـ١٤١٨ - م١٩٩٨.
٦	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (ت: هـ٧٦١)، ومعه كتاب عدة المسالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محى الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، هـ١٤٢٥ - م٢٠٠٤.
٧	إنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القطبي (ت: هـ٦٢٤)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، هـ١٤٠٦ - م١٩٨٦.
٨	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والковفيين، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت: هـ٥٧٧)، ومعه كتاب الانتصار من الإنصاف، لمحمد محى الدين عبد الحميد، هـ١٤٠٣ - م١٩٨٢.

السيوطى (ت: ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، بدون تاريخ.	
جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشى، (ت: ١٧٠ هـ)، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.	٩
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، المطبعة الميرية، بولاق، القاهرة، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.	١٠
الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنى (٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.	١١
ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م.	١٢
ديوان جران العود التميري، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.	١٣
ديوان جرير، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.	١٤
ديوان جميل بثينة، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.	١٥
ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.	١٦
ديوان حسان بن ثابت الأنباري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.	١٧
ديوان ذي الرمة، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.	١٨
ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.	١٩
ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادى، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.	٢٠
ديوان العجاج، تحقيق: سعدى ضناوى، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.	٢١

٢٢	ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: فوزي عطوي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٣	ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، المجلد الأول، بدون تاريخ.
٢٤	ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: مجید طراد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٥	ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
٢٦	ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
٢٧	ديوان الهمذيين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.
٢٨	شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت: ١٣٥١ هـ)، مطبعة المدنى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
٢٩	شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن عماد الحنبلي، (ت: ١٠٨٩ هـ)، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٣٠	شرح شافية ابن الحاجب، لرضاي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت: ٦٨٦ هـ)، ومعه شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراوى، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م.
٣١	شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١ هـ)، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٢	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٣٣	شرح فطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ.

٣٤	شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتibi، القاهرة، بدون تاريخ.
٣٥	شعر الأحوص بن محمد الأننصاري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمن، النجف الأشرف، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
٣٦	شعر الكميث بن زيد الأستدي، تحقيق: داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
٣٧	شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م. مقدمة الكتاب بقلم عبد العزيز رباح.
٣٨	الصّاحبي، لأبي الحسن أحمد بن فارس بن ذكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، بدون تاريخ.
٣٩	صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٤٠	طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت: ٣٨٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
٤١	فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق: ديزيرة سقال، دار الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤٢	الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم، تحقيق: رضا، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٣	الكافية في النحو، لجمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف ببابن الحاجب النحوي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، شرح رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٤٤	الكامل في اللغة، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٤٥	الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،

	الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٦	اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكري (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: عبد الله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٤٧	لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسن، وهاشم محمد الشاذلي، طبعة جديدة، بدون تاريخ.
٤٨	مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٦م.
٤٩	مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.
٥٠	مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحیحه وترتیبه ولیم بن الورد، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥١	المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المشهور بابن سيدة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، بدون تاريخ.
٥٢	المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد الباجوبي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر، دمشق، بدون تاريخ.
٥٣	معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت: ٦٢٦)، دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٤	معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحال، دار إحياء التراث العربي بيروت، بدون تاريخ.
٥٥	مغني اللبيب عن كتب الأغاريب، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلاع، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٥٦	المقتصب، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٥٧	الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوه، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٨	المنقوص والممدود للفراء ومعه كتاب التبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتى، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٥٩	نزهة الأباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة، مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
٦٠	همع الهوامع في شرح جمع الجواب، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٦١	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين بن خلّكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	نتيجة الحكم على الأطروحة
ب	آية قرآنية
ت	ملخص البحث
ث	Abstract
ج	الإهداء
ح	شكر وعرفان
خ	شكر وتقدير
د	نظرة
١	المقدمة
٢	أهمية هذه الدراسة
٣	سبب اختيار الموضوع
٣	أهداف الدراسة
٣	الصعوبات التي واجهت الباحث
٣	الدراسات السابقة.
٤	منهج الدراسة.
٤	خطة البحث.
٦	الفصل الأول : ثعلب وكتاب المجالس.
٧	المبحث الأول: ترجمة ثعلب.
٧	اسمها ولقبها.
٧	مولده ونشأته.
٨	شيوخه.
١٢-٩	تلמידه.
١٣-١٢	مكانته العلمية.
١٣	مؤلفاته.

١٤	وفاة ثعلب.
١٦	المبحث الثاني : مكانة المجالس.
١٦	أولاً: المجالس والأمالي.
١٧ - ١٦	ثانياً: منهج ثعلب في كتاب المجالس .
١٨	الفصل الثاني : المرفوعات في كتاب مجالس ثعلب.
١٩	تعريف النحو .
٢٠ - ١٩	تعريف اللحن.
٢١	١ - مسألة: القول في الأسماء الستة.
٢٥ - ٢٤	٢ - مسألة: القول في ذو معنى صاحب أم بمعنى هذا.
٢٧ - ٢٥	٣ - مسألة: القول في عالمة إعراب ((كلاهما)) بالحركات أم بالحروف.
٢٧	٤ - مسألة((أولى)): القول في ملحق جمع المذكر السالم ((عليين)).
٢٨	٥ - مسألة ((ثانية)): القول في ملحق جمع المذكر السالم ((فئين)).
٣١ - ٢٩	٦ - مسألة((ثالثة)): القول في ملحق جمع المذكر السالم ((ستين)).
٣٢ - ٣١	٧ - مسألة: القول في كاف الخطاب.
٣٣ - ٣٢	٨ - مسألة: القول في نون الوقاية.
٣٥ - ٣٣	٩ - مسألة: القول في بعض المعارف((الضمائر وأسماء الإشارة والعلم)).
٣٨ - ٣٥	١٠ - مسألة: القول في اسم الإشارة ((هذا)) .
٣٩ - ٣٨	١١ - مسألة: القول في ((ما)).
٤٠ - ٣٩	١٢ - مسألة: القول في تقدير الصلة.
٤١ - ٤٠	١٣ - مسألة: القول في آل العهدية .
٤١	١٤ - مسألة: القول في دخول آل العهدية على المصادر.
٤٣ - ٤٢	١٥ - مسألة: القول في رافع المبتدأ والخبر.
٤٤ - ٤٣	١٦ - مسألة: القول في الخبر((شبه الجملة)).
٤٩ - ٤٤	١٧ - مسألة: القول في حذف المضاف ((الخبر)).

٤٧-٤٦	-١٨ مسألة: القول في مذوف (مبرور ومحظوظ) في حالتي النصب والرفع .
٤٨-٤٧	-١٩ مسألة: القول في ليس.
٤٩-٤٨	-٢٠ مسألة: القول في ليس حرف عطف بمعنى ((لا)) أَم فعل.
٤٩	-٢١ مسألة: القول في ما النافية التي تعمل عمل ليس.
٥٢-٥١	-٢٢ مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها.
٥٣-٥٢	-٢٣ مسألة: القول في تقديم معمول خبر ما العاملة عمل ليس على اسمها وخبرها.
٥٤-٥٣	-٢٤ مسألة: القول في عسى.
٥٦-٥٥	-٢٥ مسألة: القول في خبر لكنَّ.
٥٨-٥٦	-٢٦ مسألة: القول في فتح وكسر همزة إِنَّ.
٦٠-٥٩	-٢٧ مسألة: القول في المعطوف على اسم إِنَّ قبل ذكر خبرها.
٦٠	-٢٨ مسألة: القول في همزة إِنَّ عندما تسبقها لولا.
٦٢-٦١	-٢٩ مسألة: القول في ما بعد إِنما ، وَأَنْ.
٦٤-٦٣	-٣٠ مسألة: القول في إِضمار ضمير الشأن وذكره.
٦٥	الفصل الثالث: المنصوبات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.
٦٧-٦٦	-٣١ مسألة: القول في لا النافية للجنس.
٦٧	-٣٢ مسألة: القول في لا التبرئة بمعنى غير .
٦٩-٦٨	-٣٣ مسألة: القول في ظَنَّ وأخواتها .
٧٠-٦٩	-٣٤ مسألة: القول في نائب الفاعل.
٧٠	-٣٥ مسألة: القول في الفعل اللازم وعلاقة اللزوم بمعنى.
٧١-٧٠	-٣٦ مسألة: القول في الفعل اللازم وتعديه بالهمزة أو بالباء .
٧٢	-٣٧ مسألة: القول في المفعول فيه .
٧٣	-٣٨ مسألة: القول في حيثُ.
٧٧-٧٤	-٣٩ مسألة: القول في المفعول معه .
٧٩-٧٧	-٤٠ مسألة: القول في الاستثناء التام الموجب.
٨٠-٧٩	-٤١ مسألة: القول في الاستثناء، أمتصل أم منقطع.
٨٢-٨٠	-٤٢ مسألة: القول في الاستثناء المنقطع .

٨٣-٨٢	٤٣ - مسألة: القول في إعراب المستثنى عند تقدمه على المستثنى منه.
٨٤-٨٣	٤٤ - مسألة: القول في الاستثناء المفرغ.
٨٦-٨٥	٤٥ - مسألة: القول في الاستثناء بـإلا وغيره.
٨٧-٨٦	٤٦ - مسألة: القول في سوى .
٨٨	الفصل الرابع: المجرورات في مجالس ثعلب.
٨٩	المبحث الأول: المجرورات الواردة في كتاب مجالس ثعلب.
٩١-٨٩	٤٧ - مسألة: القول في حرف الجر (من) .
٩١	٤٨ - مسألة: القول في معنى حرف الجر (إلى) .
٩٣-٩٢	٤٩ - مسألة: القول في واو ربّ.
٩٥-٩٣	٥٠ - مسألة: القول في إضافة الاسم المحلي بـأي.
٩٦	٥١ - مسألة: القول في ظرف الزمان.
٩٧-٩٦	٥٢ - مسألة: القول في إعراب غدوة المسبوقة بلذنْ.
٩٨	المبحث الثاني: ملحقات أبواب النحو الواردة في كتاب مجالس ثعلب.
٩٩-٩٨	٥٣ - مسألة: القول إضافة الأوقات وإعمال اسم الفاعل.
١٠١-٩٩	٥٤ - مسألة(أولى): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعَال.
١٠٢-١٠١	٥٥ - مسألة (ثانية): القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعَال.
١٠٣-١٠٢	٥٦ - مسألة: القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فَعُول.
١٠٣	٥٧ - مسألة: القول في عدم جواز تقديم معنوي صيغة المبالغة عليها.
١٠٤	٥٨ - مسألة: القول في مصدر الثلاثي على وزن فَعُول.
١٠٥	٥٩ - مسألة: القول في صوغ الصفة المشبهة باسم الفاعل من الفعل الثلاثي.
١٠٦-١٠٥	٦٠ - مسألة: القول في إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل.
١٠٨-١٠٦	٦١ - مسألة: القول في التعجب.

١١٠-١٠٨	- مسألة: القول في بئس اسم أم فعل.
١١٠	- مسألة: القول في زيادة ما الكافية.
١١١-١١٠	- مسألة: القول في حَدَّا.
١١٣-١١١	- مسألة: القول في اسم التفضيل.
١١٤-١١٣	- مسألة: القول في تنكير أو تأنيث الموصوف إذا فصل عن صفتة.
١١٥-١١٤	- مسألة: القول في أجمع وأجمعين.
١١٧-١١٥	- مسألة: القول في عطف النسق.
١١٨-١١٧	- مسألة: القول في العطف على المضاف أو المضاف إليه.
١١٨	- مسألة: القول في الواو والفاء وثم بمعنى واحد.
١٢٠-١١٩	- مسألة: القول في أَنْ ((أُو)) قد تأتي بمعنى حتى
١٢٢-١٢١	- مسألة: القول في ((لا)) حرف عطف.
١٢٣-١٢٢	- مسألة: القول في بدل الكل من الكل.
١٢٤-١٢٣	- مسألة: القول في بدل الاشتغال.
١٢٥-١٢٤	- مسألة: القول في البديل أم التوكيد.
١٢٦-١٢٥	- مسألة: القول في حكم النسبة.
١٢٧-١٢٦	- مسألة: القول في إعراب الضمير المتصل بفعل متعد عائد على منادي أو مفعول به.
١٢٩-١٢٧	- مسألة: القول في ترخيم المنادي المندوب.
١٣١-١٢٩	- مسألة: القول في نداء المعرف بالألف واللام.
١٣٢-١٣١	- مسألة: القول في المنادي المضاف إلى ياء المتكلم.
١٣٤-١٣٣	- مسألة: القول في النصب على الاختصاص.
١٣٦-١٣٤	- مسألة: القول في اسم الفعل.
١٣٩-١٣٦	- مسألة: القول في نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.
١٤٠	الفصل الخامس: الصرف في كتاب مجالس ثعلب.
١٤١	تعريف الصرف.
١٤٢	الصرف في مجالس ثعلب.
١٤٢	- مسألة: القول في ألفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث.

١٤٦-١٤٣	- مسألة: القول في قصر الممدود.
١٤٧-١٤٦	- مسألة: القول في جمع المؤنث السالم من الساكن الوسط والمحروم بالباء.
١٤٧	- مسألة: القول في جمع ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف محفوف اللام.
١٤٨	- مسألة: القول في جمع الكثرة من فعيل على فعلى.
١٤٩-١٤٨	- مسألة: القول في جموع الكثرة لوزن ((فعّلة)).
١٥٠-١٤٩	- مسألة: القول في جموع الكثرة ((صيغة منتهى الجموع)).
١٥٠	- مسألة: القول في إيدال الياء همزة في أول الكلمة.
١٥١	- مسألة: القول في تصغير كُمثري.
١٥٢	- مسألة: القول في تصغير ما كان محفوف العين.
١٥٤-١٥٣	- مسألة: القول في النسب لابن ودم.
١٥٤	- مسألة: القول في إيدال الياء المتطرفة همزة.
١٥٥-١٥٤	- مسألة: القول في اشتقاق المضارع من الفعل المثال.
١٥٦-١٥٥	- مسألة: القول في رفع المفعول به بعد فعل على وزن فاعل.
١٥٧-١٥٦	- مسألة: القول في المزيد الثلاثي بحرف.
١٥٨-١٥٧	- مسألة: القول في الفعل وأحواله.
١٥٩-١٥٨	- مسألة: القول في اشتقاق فعل الأمر.
١٦٠	الفصل السادس: مسائل أخرى في كتاب مجالس ثعلب.
١٦١	المبحث الأول: مسائل أخرى في النحو في مجالس ثعلب.
١٦٢-١٦١	- مسألة: القول في علامه جزم الفعل المضارع بلم.
١٦٣	- مسألة: القول في إعراب ((إياس)).
١٦٥-١٦٤	- مسألة: القول في إعراب ما بعد أَلَّا وهلَّا.
١٦٥	- مسألة: القول في الاكفاء بالفعل من المصدر.
١٦٧-١٦٦	- مسألة: القول في الاستثناف .
١٦٧	- مسألة: القول في الشرط .

١٧١-١٦٨	١٠٧ - مسألة: القول في ((كما)) بمعنى ((كيما)).
١٧٢-١٧١	١٠٨ - مسألة: القول في كيلا وكيما .
١٧٣-١٧٢	١٠٩ - مسألة: القول في (قط)).
١٧٤-١٧٣	١١٠ - مسألة: القول في سبحان.
١٧٦-١٧٤	١١١ - مسألة: القول في إِنْ الشرطية.
١٧٦	١١٢ - مسألة: القول في حذف عامل الظرف إذا كانت العهدية قريراً .
١٧٦	١١٣ - مسألة: القول في حرف الشرط (الماء)).
١٧٨-١٧٧	١١٤ - مسألة: القول في إِذْنْ .
١٨٠-١٧٨	١١٥ - مسألة: القول في الشرط بـ ((إِذَا)) .
١٨٢-١٨٠	١١٦ - مسألة: القول في حرف الاستقبال ((السين وسوف)).
١٨٣-١٨٢	١١٧ - مسألة: القول في تقديم المفعول به على حرف الشرط ((إِنْ)).
١٨٣	١١٨ - مسألة: القول في إعراب حَوْب.
١٨٥-١٨٤	١١٩ - مسألة: القول في تمييز العدد .
١٨٦-١٨٥	١٢٠ - مسألة: القول في ((أَنْ)) التي تؤول بمعنى الجزاء.
١٨٧-١٨٦	١٢١ - مسألة: القول في ماذا.
١٨٧	١٢٢ - مسألة: القول في جواب الاستفهام الموجب والمنفي.
١٨٩-١٨٧	١٢٣ - مسألة: القول في ((من ذا، وماذا)).
١٨٩	١٢٤ - مسألة: القول في جزم جواب الشرط أو رفعه .
١٩٠-١٨٩	١٢٥ - مسألة: القول في لولا.
١٩٠	١٢٦ - مسألة: القول في افتراض إِلَّا بواو العطف في الجزاء.
١٩١	١٢٧ - مسألة: القول في إضمار كان الدالة على الجزاء.
١٩٣-١٩١	١٢٨ - مسألة: القول في معنى هل .
١٩٤	١٢٩ - مسألة: القول في قلب لام التعريف ميمًا في بعض اللغات.
١٩٥-١٩٤	١٣٠ - مسألة: القول في سُوءَة.
١٩٦-١٩٥	١٣١ - مسألة: القول في ما كان جمعًا وواحدًا.

١٩٦	١٣٢ - القول في معاني المزد المثلثي على وزن ((أفعَل)).
١٩٨-١٩٧	١٣٣ - مسألة: القول في اللهجات الشاذة .
١٩٨	١٣٤ - مسألة: القول في المصدر الميمي من المثلثي.
١٩٩	١٣٥ - مسألة: القول في إبدال الهاء من الهمزة .
١٩٩	١٣٦ - مسألة: القول في تثنية وجمع ذو معنى صاحب.
٢٠٠	١٣٧ - مسألة: القول في تخفيف الهمزة المتطرفة على ياء.
٢٠١	١٣٨ - مسألة: القول في معنى صيغة الزيادة من الفعل المثلثي ((اسْتَفْعَل)).
٢٠٢-٢٠١	١٣٩ - مسألة: القول في اسم الآلة.
٢٠٣	الخاتمة و تتضمن:
٢١٤-٢٠٣	أولاً: النتائج.
٢١٥	ثانياً: التوصيات.
٢١٦	الفهارس الفنية.
٢٢٣-٢١٧	فهرس الآيات القرآنية.
٢٢٤	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
٢٣١-٢٢٥	فهرس القوافي .
٢٣٣-٢٣٢	فهرس الأرجاز.
٢٣٤	فهرس الأمثال.
٢٤٠-٢٣٥	فهرس المصادر والمراجع.
٢٤٨-٢٤١	فهرس المحتويات.

هذا وبالله التوفيق

الطالب/ أحمد محمد الجوراني.